مشروع اشوربانيبال للثقافة 13

اندونيسيا

في عهد احمد سوكارنو

1945-1967



الدكتورة

كفاح جمعة وجر الساعدي

مشروع اشوربانيبال للثقافة 13

اندونيسيا
في عهد احمد سوكارنو
1967-1945

الدكتورة

كفاح جمعة وجر الساعدي



اندونيسيا في عهد احمد سوكارنو 1945-1967
د. كفاح جمعة وجر الساعدي

الطبعة الثانية : 2019
جميع الحقوق محفوظة للناشر: اشوربانيبال للثقافة
الترقيم الدولي(ISBN): 978-9922-9104-2-0
ان الدار غير مسؤولة عن اراء المؤلف وافكاره انما يعبر الكتاب عن اراء مؤلفه
الموقع الالكتروني: https://ashurbanipalbook.blogspot.com
https://www.facebook.com/ashurbanipal627

للحصول على نسخة الكترونية







الاهداء

الى

سندي في الحياة

بعد ربي

امي الحنون

كفاح

المحتويات

تقديم

تعد الدراسات التي تتناول تاريخ الدول الاسيوية من الدراسات المهمة والحيوية في مجال التاريخ والمجالات الاخرى سياسية كانت أم اقتصادية. ذلك انطلاقا من اعتبارات عدة اهمها: ان هذه الدول تمتلك تاريخا حضاريا بعيدا ساهم مساهمة فعالة في اغناء الفكر الانساني على مر العصور، وكان له الاثر في تكوين المجتمعات الاسيوية، وبناء منظومتها الاجتماعية المتماسكة والتي كانت قاعدة النهوض الحديث، ومنها الفكر الكونفوشيوسي، والبوذي، والشنتوي وغيرها.

ان هذه الشعوب خاضت على مر قرون من الزمان صراعا مريرا مع القوى الخارجية الاستعمارية الطامعة في خيراتها الامر الذي جعل المقاومة الوطنية ونتائجها دروسا رائعة في الاخلاص الوطني والدفاع عن هوية هذه الشعوب لإنهاء السيطرة عليها، الا انها جعلت من عقائدها وقيمها سلاما للانتصار وتحقيق الاستقلال.

ان تاريخ نشوء هذه الدول بعد الاستقلال والعمل على اعادة البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومقاومة محاولات الفرقة من قبل القوى العالمية النافذة كان مثالا يستحق الدراسة والتحليل. اذ تمكنت هذه الدول من التخلص من كل اسباب التخلف والجهل والانقسامات الداخلية، والانطلاق بشكل مبهر نحو التقدم والتطور لتصبح ارقام صعبة يحسب لها حساب في الاقتصاد العالمي وتنافس قوى اقتصادية كبرى.

من خلال كل ذلك فأن دراسة تاريخ الدول الاسيوية والتعرف على مراحل استقلالها وبناء ذاتها له اهمية كبرى للباحثين في العراق والوطن العربي، كونها تمثل دراسات مفيدة وضرورية باعتبار تلك الدول قدوة لدول العالم الثالث في البناء والتطور، وفي الخروج من دوامة الصراعات الداخلية والتخلف وغيرها.

ان تلك الدول بالرغم من التعدد الكبير من الناحية الدينية والاثنية واللغوية الا انها تجاوزت كل تلك الاطر لبناء دول موحدة قوية ومزدهرة.

ان اختيار الباحثة الدكتورة كفاح الساعدي لهذا الموضوع كان اختيارا شجاعا وموفقا كونه من المواضيع الصعبة والمعقدة، ويحتاج الى مصادر متنوعة وبلغات عدة، الا انها تمكنت من خلال نشاطها الكبير واصرارها وعلو ارادتها من الوصول الى افضل المصادر والوثائق المباشرة للحصول على المعلومات، وقد نجحت بامتياز في تبويب لكل المعلومات وتحليلها والخروج بنتائج مهمة ومعمقة في هذه الدراسة.

تناولت الباحثة وبشكل دقيق ومفصل مراحل استقلال اندونيسيا والصعوبات التي واجهتها لاسيما التدخلات الخارجية والاوضاع الداخلية، كما تطرقت الباحثة للأسس الفكرية التي استندت اليها التجربة الاندونيسية(الديموقراطية الموجهة) اعطى للدراسة بعدا فكريا ليوضح الاسس التي استند اليها القادة الاندونيسيين فضلا عن القادة الاخرين في العالم الثالث في قيادة بلدانهم باتجاه الاستقلال والوحدة والبناء.

كانت الباحثة حريصة بشكل كبير ومنذ البداية على ان تكون دراستها علمية تسير وفق المنهج العلمي السليم، لذا بذلت جهدا كبيرا(كنت اتابعه بأعجاب كبير) للوصول الى اهدافها في هذه الدراسة. فضلا على ان الباحثة تتمتع بصبر كبير واخلاق رفيعة جعلت دائرة الابداع تكتمل والتي ابرز حلقاتها العلمية، سمو الاخلاق والصبر والارادة.

لذا فأني ابارك لتلميذتي العزيزة الدكتورة كفاح الساعدي هذا الانجاز العلمي المهم واتمنى الاستمرار في الابداع والتألق وادعو لها بالتوفيق الدائم.

الاستاذ الدكتور

موسى محمد ال طويرش

2016 /4 /15

المقدمة

إندونيسيا واحدة من الدول الآسيوية التي تتمتع بمميزات عدة جديرة بالبحث، أهمها الموقع الاستراتيجي المهم الذي جعلها محط انظار المستعمرين منذ القرن السادس عشر، اذ منحها الفرصة لممارسة دورها في المحافل الاقليمية والدولية بعد الاستقلال، فضلاً عن ذلك فإنها تضم أكثر المسلمين في العالم، وما يميز الإسلام في إندونيسيا انه دخل بشكل سلمي، اذ اعتنق الإندونيسيون الاسلام عن طريق التجار المسلمين الذين وصلوا الى تلك البلاد في القرون السابقة .

شهدت إندونيسيا بعد اعلان الاستقلال عام 1945 تطورات سياسية مهمة، ابرزها النزاع مع هولندا بشأن انتزاع الاعتراف بالاستقلال، ثم الدور البارز الذي قامت به بين الدول الآسيوية والأفريقية، الذي تجسد من خلال احتضانها لأول مؤتمر لدول عدم الانحياز في باندونج عام 1955.

قسمت الدراسة على مقدمة ومدخل تاريخي وثلاثة فصول وخاتمة، وحاولنا في المدخل إعطاء نبذة تاريخية عن إندونيسيا حتى عام 1945، وثم التطرق الى الموقع وأهميته وعدد الجزر والمناخ، كما تطرقنا الى السكان من حيث أعراقهم ودياناتهم ولغتهم، وكذلك حاولنا المرور سريعاً على مرحلة دخول الإسلام الى إندونيسيا وصولاً الى القرن السادس عشر الذي يعد مرحلة فاصلة في تاريخ إندونيسيا ، إذ وطء الاستعمار البرتغالي هذه البلاد، ففسح بذلك المجال أمام قوى أخرى وهي هولندا التي استعمرت البلاد لمدة تصل الى ثلاثة قرون ونصف، ثم اليابان التي احتلتها لمدة ثلاث سنوات ونصف عملت خلالها على تسخير الشعب لخدمة مجهودها الحربي. ولم يفتنا ان نتطرق الى الحركة الوطنية الاندونيسية التي أسهمت بشكل فاعل في مقاومة المستعمرين، والتي اتخذت أشكالاً عدة، التي وصلت ذروتها عام 1945، اذ حصل الإندونيسيون لأول مرة، منذ القرن السادس عشر على استقلالهم.

أما الفصل الأول فقد خصص لدراسة: استقلال إندونيسيا والنزاع مع هولندا 1945-1949، وقسم على ثلاثة مباحث كباقي فصول الدراسة تناول المبحث الأول: اعلان الاستقلال وأهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاندونيسية الجديدة؛ وموقف الحلفاء لاسيما هولندا

من الاستقلال؛ وكيف تعاملت الحكومة الهولندية مع ممثلي الجمهورية الفتية حتى انها اضطرت مجبرة للدخول في مفاوضات مع الجانب الإندونيسي. فيما تناول المبحث الثاني: المفاوضات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين؛ وموقف المعارضة الاندونيسية منها، وتم التطرق الى المعاهدة التي كانت ثمرة المفاوضات، الا انها لم تنه النزاع القائم بسبب عدم التزام الجانب الهولندي بتطبيق بنودها، مما ادى الى اخفاق تلك المفاوضات وبالتالي قيام هولندا بشن هجوم على أراضي الجمهورية. وتناول المبحث الثالث: دور الأمم المتحدة في حل النزاع من خلال تعيينها للجنة المساعي الحميدة التي سعت الى اقناع الطرفين للدخول في مفاوضات جديدة، انتهت بعقد مؤتمر الطاولة المستديرة والاعتراف باستقلال إندونيسيا.

أما الفصل الثاني فدرس: الاوضاع السياسية في إندونيسيا للمدة من عام 1949-1957، تضمن المبحث الأول فيه: الاوضاع الداخلية بعد انتقال السلطة والغاء الفيدرالية واعلان الدولة الموحدة؛ كما تناول النظام السياسي الجديد في البلاد الذي اصبح نظاماً برلمانيا؛ فيما تناول المبحث الثاني أهم الوزارات التي تشكلت برئاسة الحزب الوطني الإندونيسي؛ وتطرق المبحث الثالث الى الانتخابات البرلمانية العامة، ومدى تأثيرها في الوضع السياسي في البلاد وكيف أدت نتائجها الى اعادة النظر في النظام البرلماني، الذي ظهر بأنه لا يناسب إندونيسيا لأسباب لخصت في نهاية المبحث.

أما الفصل الثالث فتناول: مرحلة الديمقراطية الموجهة وسقوط سوكارنو للمدة من عام 1957-1967، فتطرق المبحث الأول الى: اعلان سوكارنو لمبدأ الديمقراطية الموجهة وموقف القوى المعارضة من المبدأ، فيما تناول المبحث الثاني: أهم المشكلات الاقليمية التي واجهت إندونيسيا خلال تلك المرحلة. وأخيراً تناول المبحث الثالث: حركة الاول من تشرين الاول عام 1965، التي كانت السبب المباشر في تنحي سوكارنو عن السلطة عام 1967 ، ونهاية مرحلة الديمقراطية الموجهة.

اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق والمصادر الرئيسة الأجنبية والعربية، منها وثائق البلاط الملكي على شكل تقارير للمفوضية العراقية في جاكارتا التي أغنت الدراسة

بمعلومات مهمة عن الأوضاع السياسية الداخلية في إندونيسيا آنذاك، لاسيما في الفصلين الثاني والثالث . وفي السياق نفسه أفادت الوثائق الأمريكية المنشورة المعنونة:

A Decade of American Foreign Policy, Basic Document, 1941-1949

في توثيق المعلومات المهمة عن موقف مجلس الأمن من النزاع الاندونيسي – الهولندي، والمعاهدات التي عقدت بين الجانبين، لاسيما في الفصل الأول. كذلك الوثائق الأمريكية الخاصة بالعلاقات الخارجية للولايات المتحدة والموسومة:

Foreign Relations of the United States

التي على الرغم من قلتها، فأنها أفادت الرسالة، لاسيما الوثيقة الموسومة:

The United States Position in the Netherlands Indonesia Conflict 1945-1949.

التي توضح موقف الولايات المتحدة من النزاع الاندونيسي –الهولندي خلال الأعوام 1945-1949.

من الوثائق الأخرى التي أسهمت في رفد الدراسة بالمعلومات المهمة، وثائق الأمم المتحدة التي اعتمد عليها المبحث الثالث من الفصل الأول، لما فيها من معلومات توضح موقف مجلس الامن من النزاع، وتعيينه للجنة المساعي الحميدة، ودور أعضاء اللجنة في المفاوضات التي جرت بين الطرفين. فضلاً عن تلك الوثائق، فقد أسهمت الوثائق البريطانية في رفد الدراسة بمعلومات عن بنود المعاهدات التي عقدتها إندونيسيا مع هولندا وماليزيا، وذلك في الفصل الثالث.

أما المصادر الأجنبية، فقد اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر التي غطت معظم فصولها تقريباً، منها المصدر المعنون:

Indonesia the Sukarno years

الصادر عن مؤسسة(Facts on File) الأمريكية للمحرر(Hal Kosut)، الذي أسهم هذا المصدر في إغناء الدراسة بالكثير من المعلومات حتى انه غطى معظم صفحاتها. وتأتي أهميته من حيث انه بحث في مدة الدراسة نفسها.

ومن المصادر الاخرى المهمة المصدر المعنون:

Sukarno A political Biography

للمؤلف(J. D. Legge) وفي هذا المصدر تناول الكاتب السيرة الذاتية لسوكارنو منذ ولادته حتى وفاته، بما فيها سياسته الداخلية والخارجية.

ومن ضمن المصادر الأجنبية التي تناولت العلاقات الاندونيسية–الهولندية، التي أفادت الدراسة بمعلومات مهمة عن تلك العلاقات، لاسيما في الفصلين الأول والثاني. المصدر المعنون:

Indonesia and the Dutch

للمؤلف(Leslie H. Palmer) وتناول هذا المصدر العلاقات بين البلدين منذ استقلال إندونيسيا عام 1945 حتى نهاية تلك العلاقات عام 1962، أي حتى حصول إندونيسيا على ايريان الغربية.

يعد كتاب:

Indonesia Independence and the United Notations

للمؤلف(Alastair M. Tylor) من المصادر المهمة التي أغنت الدراسة بمعلومات مهمة عن دور الأمم المتحدة في النزاع الاندونيسي-الهولندي، لاسيما في الفصل الأول. وتأتي أهمية المصدر من حيث ان المؤلف كان عضواً في سكرتارية الأمم المتحدة العاملة بالاشتراك مع الآلية الميدانية لمجلس الأمن في إندونيسيا، وفي هذا المصدر حاول المؤلف ايضاح القضايا ذات الصلة بالنضال الاندونيسي في مدة ما بعد الحرب، والدور الذي قامت به الأمم المتحدة في هذا المجال، لاسيما ان القضية الاندونيسية كانت من أوائل القضايا التي طرحت للنقاش في الأمم المتحدة في السنة الاولى لإنشائها والتي عدت بمثابة اختبارا حقيقياً لقدرة المنظمة على انهاء القتال الدائر في إندونيسيا. فضلاً عن ذلك فهناك العديد من المصادر الأجنبية التي سيرد ذكرها في قائمة المصادر.

أما المصادر العربية ، فعلى الرغم من عدم احتوائها على معلومات وافية عن مدة الدراسة، فأننا استطعنا الافادة منها لاسيما في التمهيد. ومرد ذلك الى ان تلك المصادر ركزت على تاريخ إندونيسيا قبل عام 1945، في الوقت الذي لم يشر أي مصدر الى أحداث إندونيسيا بعد ذلك العام، سوى بعض المعلومات المتفرقة والقليلة في بعض المصادر.

ضمن المذكرات الشخصية، أفادت مذكرات السفير الأمريكي في إندونيسيا هوارد جونز الدراسة بمعلومات وافية عن الأوضاع الداخلية في إندونيسيا، وموقف الولايات المتحدة من تلك الأوضاع، لاسيما خلال مرحلة الديمقراطية الموجهة التي تزامنت مع استلام السفير لمهامه في إندونيسيا.

أما الدوريات فقد أسهمت في رفد الدراسة بمعلومات مهمة، لاسيما المجلات الأجنبية التي احتوت على بحوث ومقالات قيمة، وقد قمنا بجرد لأعداد مجلة:(Foreign Affairs)، ومجلة:(Eastern World)، ومجلة:(Asian Survey) فضلاً عن البحوث والمقالات العربية، وأهمها البحوث المنشورة في مجلة السياسة الدولية. وفي السياق نفسه افدنا من البحث غير المنشور للكاتب ممدوح صبحي والمعنون دراسة عن إندونيسيا الذي كان عبارة عن بحث ترقية مقدم الى معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية.

الباحثة

مدخل تاريخي.

-الموقع الجغرافي.

كان لموقع اندونيسيا الجغرافي دور أساسي في التطورات السياسية التي شهدتها، فضلا عن التطورات السياسية للمنطقة القريبة منها، وذلك بسبب كونها مركزا للتنافس التجاري والعسكري والفكري، ومنطلقا ومعبرا لعدد من القوى الدولية عبر الفترات التاريخية السابقة.

تقع اندونيسيا في اقليم جنوب شرقي آسيا، الذي يعّد من أغنى أقاليم العالم المدارية. وقد تميز خلال العصور التاريخية القديمة بوصفه منطقة لالتقاء النشاط التجاري ما بين الهند والصين من جهة، وآسيا الغربية من جهة أخرى. وأدى هذا النشاط بدوره الى تعرضه لعقائد دينية متعددة. اذ قام الهنود بحمل البوذية اليه، ثم وصلت بعد ذلك الديانة الإسلامية الى اندونيسيا خاصة، ولا تزال الطرق المائية البحرية منها والنهرية تؤلف الطرق التجارية الرئيسة، ولم يكن للطرق البرية سوى دور بسيط جدا[(1)].

تشكل اندونيسيا إحدى دول ذلك الإقليم وتميزت بموقعها المهم الذي يشكل معبرا يربط بين قارتي آسيا واستراليا، فضلا عن كونها جسرا يربط بين المحيطين الهادي والهندي[(2)]. وأعطى هذا الموقع لإندونيسيا دورا حاسما لممارسة نشاطها الفعلي على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ اذ أصبحت عضوا في منظمة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN)، وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والباسفيك (ESCAP)، فضلا عن كونها عضواً في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك(OPEC)، وكذلك في الأمم المتحدة[(3)].

يشير موقع اندونيسيا إلى أن معظم مساحتها تحدها البحار من جميع الجهات تقريبا، فمن الشمال يحدها مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي، ومن الجنوب والغرب المحيط الهندي.

---

(1) مكي محمد عزيز، آسيا الموسمية دراسة جغرافية، الكويت، 1986، ص215.

(2) ممدوح صبحي، دراسة عن اندونيسيا، بحث غير منشور مقدم الى معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية، بغداد، 1988،ص3.

3) Indonesia, Encyclopedia Britannica, 2001.(C.D)

أما من الشرق فيحدها بحر ارافورا وغينيا الجديدة[1]. وتشترك اندونيسيا بحدود مائية مع كل من: الفلبين، وسنغافورة، وماليزيا، واستراليا عبر مجموعة من البحار[2]. أما حدودها البرية فتقتصر على حدودها مع ماليزيا، ودولة بابوا نيوغينيا في شرقي جزيرة ايريان[3].

اندونيسيا دولة واسعة تبلغ مساحتها(1.948.700)كم^{2}[4]، على شكل أرخبيل مكون من عدد كبير من الجزر تبلغ(17.508) جزيرة[5]،، والمأهول منها بالسكان(6.044) جزيرة فقط[6].

يقسم الباحثون والجغرافيون تلك الجزر الى أربعة أقسام وهي، المجموعة الغربية: وتشمل جزر بورنيو، وسومطرة، وجاوة؛ وتمتاز هذه الجزر بإحاطتها ببحار ليست عميقة، مما دل على انها كانت على صلة بالبر الآسيوي، وتعرف هذه المجموعة بمجموعة الصوند الكبرى. اما المجموعة الشرقية: وهي مجموعة من الجزر التي تمتد حتى الفلبين، وتشمل جزر سيلبيس والملوك، وهناك جزيرة غينيا الجديدة التي تتقاسم السيادة عليها مع استراليا، تمتلك اندونيسيا القسم الغربي منها الذي يسمى (ايريان الغربية)، فضلاً عن تلك الجزر توجد مجموعه من الجزر الصغرى، وهي سلسلة من الجزر الصغيرة التي تمتد من شرقي جاوة باتجاه استراليا وتعرف بجزر الصوند الصغرى[7]، واشهرها جزر بالي، لومبوك، سومباوا، سومبا، فلوريس، وتيمور[8].

---

[1]) The New Encyclopedia Britannica, Vol. 6, U. S.A, 1985, P.298.

[2] ممدوح صبحي، المصدر السابق، ص3.

[3] المصدر نفسه، ص3؛

Encyclopedia Third World, Vol. II, London, 1980, P.813.

[4]) Indonesia, Encyclopedia Britannica, 2001.

[5]) Ibid, 2001.

[انظر خريطة رقم 1].

[6] جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، 1980،ص348.

[7] محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في اسيا- اندونيسيا، بيروت، 1979،ص ص13-12.

[8]) L. Dudley Stamp, Asia A Regional and Economic Geography ,8th ed., London, 1957, P.435.

إما تكوينها الطوبوغرافي، فتضم الأراضي الاندونيسية مجموعة من السلاسل الجبلية العالية، التي يصل ارتفاعها إلى اكثر من (9000) قدم، تتخللها مناطق سهلية واسعة تنساب فيها مئات الأنهار الصغيرة، فضلا عن مجموعة من البحيرات الداخلية التي تنتشر في الجزر الاندونيسية ومنها بحيرات سومطرة وسيلبيس[1].

يوصف المناخ الاندونيسي بأنه مناخ استوائي، وذلك لوقوعها على خط الاستواء[2]، ويتميز هذا المناخ بسقوط الأمطار على مدار السنة[3]، وكذلك بالرطوبة العالية التي تصل إلى 82%[4]. وقد ساعد هذا المناخ على نمو الغابات الكثيفة التي تغطي معظم أرجاء البلاد، وتعد هذه الغابات مصدراً مهماً للأخشاب[5].

أطلق على الجزر الاندونيسية أسماء متعددة، اذ سميت قديماً نوسنتارا(Nusantara)، لان "نوسا" تعني الجزائر، و"انتارا" تعني "بين" أي الجزر الواقعة بين القارتين آسيا واستراليا، وبين المحيطين الهادي والهندي[6]. وقد اطلق داوس دكر (Dowes Dekker)[7] على هذه الجزر اسم انسولندا (Insulinda) أي جزائر الهند[8]. كما سماها بعض الجغرافيين باسم ماليزيا(Malaysia) بمعنى جزر ملايو او أرخبيل ملايو[9].وسماها الهولنديون جزائر الهند الشرقية الهولندية. أما المسلمون فأطلقوا على كل اندونيسيا اسم (جزيرة جاوة)، لانها تضم اكثر السكان[10].

---

[1]) An Official Handbook, Op.Cit, P.9.

(2) مكي محمد عزيز، المصدر السابق، ص283.

(3) يسرى عبد الرزاق ألجواهري، جغرافية الشعوب الإسلامية، الإسكندرية، 1981، ص319.

(4) جمعية الدراسات الإسلامية، تقويم العالم الإسلامي، القاهرة، 1970، ص235.

(5) محمود شاكر، المصدر السابق، ص18.

(6) قهر الدين الاندونيسي، هذه هي اندونيسيا، القاهرة، 1947،ص17.

(7) داوس دكر:عالم هولندي لقب نفسه ملتا تولي، وكان من الهولنديين القلائل الذين دافعوا عن اندونيسيا مع الزعماء الأولين. ينظر: المركز العام لجمعيات استقلال اندونيسيا، اندونيسيا الثائرة، القاهرة، 1946،ص67.

(8) المصدر نفسه، ص67.

(9) محمد على القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، ط1، بيروت، 2001،ص283.

(10) محمود شاكر، المصدر السابق،ص13.

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر اخذ اسم اندونيسيا يغلب على سواه من الأسماء ومعناه جزر الهند، لان كلمة اندونيسيا تتكون من كلمتين أحدهما (اندو) ومعناها الهند، والثانية (نيسيا) ومعناها الجزر. وأول من استعمل كلمة اندونيسيا اسماً على تلك الجزر العالم الاثنولوجي الأمريكي لوغن Logan عام 1850 في مجلة الأرخبيل الهندي واسيا الشرقية عند كلامه عن الشعوب القاطنة هناك[1]. ومنذ الاستقلال تقرر أن تسمى هذه المنطقة بالجمهورية الاندونيسية[2].

أما سكان اندونيسيا الذين بلغ تعدادهم بحسب إحصاء عام 2002 (232.073.071) نسمه[3]، فأنهم ينتمون إلى جنس الملايو، وهم جماعة من الأصل المنغولي هاجروا قبل الميلاد بمدة طويلة من جنوب شرقي آسيا وهي البلدان المعروفة ألان بالهند الصينية[4]. كما يوجد العنصر الزنجي، وهو أقدم العناصر البشرية التي استوطنت اندونيسيا منذ عصور ما قبل التاريخ، وقبل قدوم عنصر الملايو. ويمتاز هذا العنصر بالقامة القصيرة والبشرة السوداء او السمراء الداكنة والشعر الصوفي والأنف الأفطس، ولا يزال عدد منهم يعيشون في الغابات الاندونيسية[5].

يتميز المجتمع الاندونيسي بالتنوع الواسع من حيث الأعراق والأديان واللغات، وعلى الرغم من ذلك فان شعار الاندونيسيين (الوحدة رغم الاختلاف). وهناك اكثر من 300 مجموعة من المجموعات العرقية المختلفة و250 لغة، كما تمارس فيها اكثر الديانات المتميزة في العالم، فضلا عن الديانات المحلية[6]. وبالنسبة للأعراق، فتضم جزيرة جاوة اكبر المجموعات العرقية المتمثلة بالسوندانية (Sundane)، والمادورية (Madure). وتعيش هذه

---

(1) محمود علي القوزي وحسان حلاق، المصدر السابق،ص184.

(2) حسن محمد جوهر وعبد الحميد بيومي، اندونيسيا، القاهرة، 1959،ص27.

3) The People of Indonesia, Encarta Reference Library, 2003 (CD).

(4) قهر الدين الاندونيسي، المصدر السابق،ص32.

(5) حسن محمد جوهر وعبد الحميد بيومي، المصدر السابق، ص46.

6) Indonesia, Encyclopedia Britannica, 2001.

المجموعات في جاوة والجزر المجاورة لها. أما جزيرة سومطرة فتعيش جماعات المينانكابو (Minanakabau)، والباتاك (Batak)، والاتشيون(Achinese)، كما تعيش جماعات كبيرة أخرى في بالي وماكسار[1]. وفي شمالي سيلبيس يوجد عرق الميناهاسا(Minahasa)، والامبونيون(Ambonese). ويشكل الصينيون اكبر مجموعة عرقية من غير الاندونيسيين، وقد عاشوا في اندونيسيا منذ أجيال عدة، كما تعيش في اندونيسيا أقليات من الأوربيين والهنود والعرب[2].

تعد اندونيسيا اكبر دولة اسلامية في العالم، اذ يشكل المسلمون نسبة92% من سكانها[3]، يعيش معظمهم في إقليم اتشه(Ache) غربي سومطرة، وغربي جاوة، وجنوب شرقي بورنيو، وبعض جزر صوندا الصغرى. أما المسيحيون، الذين يشكل البروتستانت أكثر من ثلثيهم، والباقي من الكاثوليك الرومانيين، فينتشرون في كل أنحاء البلاد. كما يعيش في اندونيسيا الهندوس الذين يتركزون في جزيرة بالي. أما الصينيون فيعتنقون الديانتين البوذية والكونفوشيوسية، فضلا عن تلك الديانات فهناك ديانات قبلية تمارس في المناطق البعيدة[4].

تنتمي اللغات الموجودة في اندونيسيا إلى عائلة اللغات التي تسمى ملايو بولينسية[5]، ولا تقتصر هذه اللغة على جنوب شرقي آسيا فحسب، بل تنتشر ايضاً في جزر المحيط الهادي[6]. وتتألف هذه اللغة من 16 مجموعة و 100 لغة. وتضم جاوة ثلاث لغات أساسية: اللغة الجاوية ويتحدثها نحو 40-50% من السكان، واللغة السوندانية ويتحدثها نحو 15%، واللغة المادورية ويتحدثها نحو 5-10% [7]. أما اللغة المحلية فهي لغة بهاسا اندونيسيا

---

1) The Encyclopedia American, American Corporation, Vol. 15, New York, 1980, P.78.

2) The Encyclopedia New Britannica, Op. Cit., P. 298.

(3) محمد علي القوزي وحسان حلاق، المصدر السابق، ص184.

4) The Encyclopedia New Britannica, Op. Cit., P. 298.

(5) حسن سيد احمد أبو العينين، عالم المحيط الهادي جغرافية جزره وأشباه الجزر، بيروت، 1978،ص194.

(6) ديتِس سميث، اندونيسيا شعبها وأرضها، ترجمة حسن محمود، القاهرة، 1962،ص202.

7) Encyclopedia Third world, Op. Cit., P.815.

(Bahasa Indonesia)[1]، ويرجع منشؤها إلى لهجة الملايو التي يتحدث بها الاندونيسيون في منطقة ريوجامبي في شرقي سومطرة[2]. وفي عام 1928 تم عقد مؤتمر للشباب تمخض عنه عد هذه اللغة هي اللغة الوطنية و الأساسية، التي تؤدي إلى توحيد الشعب الاندونيسي، كما تم اصدار مجلة عرفت باسم (يوجانجابارو) أي الكاتب الجديد، كان لها دور مهم في نشر هذه اللغة بين المثقفين الوطنيين وعرفت هذه اللغة باللغة الاندونيسية[3].وتطورت اللغة الاندونيسية خلال مدة الاحتلال الياباني(1942-1945)، اذ عمل اليابانيون على نشرها لتكون حلقة اتصال بينهم وبين سكان اندونيسيا بعد منعهم استخدام اللغة الهولندية. وبسبب صعوبة استخدام اللغة اليابانية غير المعروفة في اندونيسيا، اضطر اليابانيون الى استخدام اللغة الاندونيسية، لأنها اكثر اللغات انتشاراً. وبعد الاستقلال أصبحت اللغة الاندونيسية هي اللغة الرسمية للدولة[4]، اذ ادخلت عليها مجموعة كبيرة من الكلمات المستعارة من اللغات الأوربية والعربية، وبذلك اختلفت عن لغة الملايو الأصلية[5].

-الاحتلال الاجنبي.

في القرن الثالث عشر الميلادي كانت اندونيسيا خاضعة لسيطرة عدد من الإمبراطوريات الهندية التي يرجع تاريخ نشوئها الى القرن الخامس الميلادي[6]، إلا ان البلاد تعرضت للغزو الصيني عام 1283 على يد قبلاي خان حفيد تيمورلنگ[7]. وفي المدة نفسها بدأ

---

(1) حسن سيد احمد ابو العينين، المصدر السابق، ص194.

2) An official Handbook, Op. Cit., P.11.

(3) ديتس سميث، المصدر السابق، ص204.

(4) فؤاد محمد فخر الدين، تاريخ اندونيسيا الادبي والتحريري والاسلامي، د.. م ، د.ت، ص51-56.

5) Encyclopedia Third world, Op . Cit., p.815.

(6) محمد علي القوزي وحسان حلاق، المصدر السابق، ص86.

(7) محمود شاكر، المصدر السابق، ص24.

الإسلام بالانتشار بين شعوب الجزر الاندونيسية عن طريق التجارة[1] التي قام بها عدد من التجار المسلمين العرب والفرس والهنود[2].ومن الجدير بالذكر ان الإسلام انتشر في اندونيسيا انتشاراً واسعاً،[3] اذ اعتنق عشرات الملايين الدين الاسلامي في مدة لا تتجاوز قرناً[4]من الزمن[5].

خلال الوقت الذي كان فيه الإسلام ينتشر في القرون اللاحقة، كانت الدول الأوربية تشهد تغيرات مهمة من بينها حملة الاستكشافات الجغرافية التي قادها البرتغاليون. وقد مثل القرن السادس عشر بداية للسيطرة البرتغالية على منطقة جنوب شرقي آسيا، ومنها الجزر

[1] كانت التجارة العامل الاساس والعام في انتشار الاسلام، ثم ساعدتها فيما بعد محاولات نشر الدعوة، ثم الاختلاط والتزاوج بين القادمين المسلمين والسكان الاصليين . ينظر: وزارة الاعلام الاندونيسية، لمحة عن اندونيسيا، ترجمة لويس نبيلة، د.م، د.ت، ص26.

[2] المركز العام لجمعيات استقلال اندونيسيا، المصدر السابق، ص ص48-49.

[3] تضافرت عوامل عدة ساعدت على انتشار الاسلام في اندونيسيا، اهمها المبادئ التي جاء بها الاسلام، التي دعت الى رفع شأن الفرد وتحقيق ذاته والقضاء على سلطة الكهنة البراهميين والنظام الطبقي الهندوسي المغلق، فضلا عن القيم التي حملها الاسلام، اذ كان كل مسلم يعّد نفسه داعية متطوعاً لنشر الاسلام. ولما كان الاسلام قد اعتمد على دعاة بسطاء ضد نظام ارستقراطي كهنوتي في النظام البراهمي. الهندوسي، فأن الاسر النافذة وجدت في الاسلام خير سلاح لازالة الهندوس واستلام السلطة، فضلا عن ذلك فقد اقبلت جماهير الشعب على الدين الجديد باعتباره يدعو الى رفع شأن الفرد والمساواة الاجتماعية. ينظر: فيصل السامر، الاصول التاريخية للحضارة العربية والاسلامية في الشرق الاقصى، بغداد، 1977،ص ص 47-49 .

[4] اتفق اغلب الباحثين على ان دخول الاسلام الى اندونيسيا كان في القرن الثالث عشر الميلادي، مستندين في ذلك على ما ذكره الرحالة الايطالي ماركو بولو، الذي زار الشاطئ الشمالي من جزيرة سومطرة عام 1292، اذ اشار الى "ان سكان مدن هذه المملكة مسلمون" "وان الكثيرين ... قد تحولوا الى دين محمد عن طريق التجار الشرقيين الذين يتعاملون كثيراً معهم". كما دلت الاكتشافات الاثرية المكتوبة بلغة الملايو وبالرسم العربي على ان انتشار الاسلام كان بين سنوات 702هـ– 779هـ . ويمكن القول ان تاريخ دخول الاسلام الى اندونيسيا كان محصوراً بين اواخر القرن الثاني عشر واوائل القرن الثالث عشر الميلادي. ينظر: محمد علي القوزي وحسان حلاق، المصدر السابق، ص188.

[5] محمود شاكر، المصدر السابق، ص29.

الاندونيسية، عندما تمكن القائد البرتغالي الفونسو دي البوكيرك[1] من السيطرة على ملقا عام 1511[2].

لم تكن أهداف البرتغاليين اقتصادية فحسب، بل كانت دينية ايضاً[3]، اذ اتبعوا سياسة الإرهاب والقسوة ضد سكان اندونيسيا لاسيما ضد المسلمين، وعملوا على استفزاز مشاعرهم والاعتداء على رموزهم الدينية[4]. وتوالت حملات البرتغاليين بعد ذلك على الصين وسيام وجزر الملوك او البهارات بهدف الاستيلاء على البهارات (التوابل) واحتكارها لصالحهم وحدهم. فضلا عن ذلك، فقد ارسل البرتغاليون البعثات التبشيرية المسيحية الى تلك الجزر للعمل على نشر الديانة المسيحية فيها. ودخل عددٍ قليل من سكان اندونيسيا في تلك الديانة، عدهم البرتغاليون اتباعاً لهم ومؤيدين لسياستهم الاستعمارية في البلاد. وادى هذا الوضع الى

([1]) الفونسو دي البوكيرك: اصبح البوكيرك حاكماً عاماً للبرتغال في الهند خلال المدة من (1509-1515)، وعمل منذ استلامه منصبه على تحسين اوضاع الاسطول البرتغالي في البحر، اذ ترك بعد وفاته اسس امبراطورية لها قواعد بحرية جيدة وفرقاً بحرية تسيطر على طرق التجارة وسياسة متماسكة الى حد ما مع التجار الاسيويين، كما فرض البوكيرك ارائه على الكثير من الانشطة البرتغالية في الشرق، وحقق انتصارات واضحة، حتى ان احد معاصرية قال: "ان الاسلام لم يعد في وسعه ان ينتشر بعد الان ". ينظر: جلال يحيى، العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، الاسكندرية، 1989، ص525.

([2]) تشسترابين، الشرق الاقصى موجز تاريخي، ترجمة حسين الحوت، القاهرة، 1958، ص43.

([3]) اتضحت الاهداف الدينية للبرتغاليين خلال الخطاب الذي القاه دي البوكيرك على جنوده بعد هجومه على مدينة ملقا اذ قال: "...ان الخدمة التي سنقدمها لربنا بطرد المور من هذه البلاد، هي اطفاء نار دين محمد، ولن تنتشر تلك النار بعد ذلك ابداً ... انا واثق جداً، اذا استولينا على تجارة ملقا من هؤلاء (المور) ستتحطم القاهرة، ومكة وفينا، ولن تحصل على البهارات الا اذا ذهب تجارهم واشتروها من البرتغال". ينظر: حامد القادري، كفاح ابناء العرب ضد الاستعمار الهولندي في اندونيسيا، الترجمة من اللغة الاندونيسية للدكتور زكي صالح سليمان، د.م، 1998، ص60.

([4]) اقدم البرتغاليون على بناء حصن بحجارة انتزعوها من القبور الاسلامية. ينظر : ديتس سميث، المصدر السابق، ص ص59-60.

كثرة سفر التجار الأوربيين الى اندونيسيا والتعامل مع تجارها مباشرة من دون وساطة التجار العرب ليحققوا اكبر قدر من الربح، وليضعفوا العرب من جهة أخرى[1].

شكل الاستعمار البرتغالي تحدياً كبيراً أمام الشعب الاندونيسي الذي لم يرضخ للاحتلال، فكانت الاستجابة بروز الحركة الوطنية التي اخذت زمام المقاومة وبدأت بشن العديد من الهجمات؛ ففي عام 1513 قام اسطول كبير من جاوة بشن هجوم على البرتغاليين[2]. وخلال المدة الممتدة من 1550-1580 قادت الممالك الإسلامية هجمات عدة ضد البرتغاليين[3]، كما قام المسلمون بثورات اتخذت طابع الحرب ضد المسيحيين لاسيما بعد مقتل ملكهم هارون سلطان ترنات الذي قتل غدراً على يد البرتغاليين عام 1570[4]. فضلاً عن تلك المشكلات فإن انتشار الامراض والاوبئة بين الموظفين البرتغاليين، اثر تأثيراً كبيراً في ازدياد مصاعبهم، مما ادى الى توقفهم عن التوسع[5]. في الوقت نفسه دخلت البرتغال في منافسة بحرية على المنطقة مع الاسبان الذين تمكنوا من السيطرة على بعض الجزر الاندونيسية مثل جزيرة تيمور، مما تسبب في نشوب حرب بين الدولتين[6] استمرت حتى نهاية القرن السادس عشر، اضمحلت على اثرها القوة البحرية الاسبانية بعد معركة الارمادا عام 1588[7].

لم تنته المنافسة الدولية على المنطقة، بل ظهرت قوة جديدة على مسرح الاحداث، ألا وهي هولندا التي حاولت الوصول الى الجزر الاندونيسية لمبررات تجارية. فبعدما كان الهولنديون يقومون بدور الموزع للبهارات التي يأتي بها البرتغاليون الى ميناء لشبونة، فكروا في

([1]) اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر. ج1، الجناح الاسيوي، الرياض،1984،ص225.

([2]) جلال يحيى، المصدر السابق، ص537.

([3]) المصدر نفسه، ص550.

([4]) ديتس سميث، المصدر السابق، ص62.

([5]) جلال يحيى، المصدر السابق، ص537.

([6]) عبد الرزاق مطلك الفهد، التطورات السياسية والوطنية في اندونيسيا 1920-1965، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 13، 2002، ص274.

([7]) علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الاوربية الحديثة، بغداد 1990، ص111.

الحصول عليها من موطنها الاصلي[1]. لذلك اتجهت اربع سفن تجارية هولندية الى اندونيسيا عام 1596. ونزل الهولنديون اول مرة في مدينة بنتام في جاوة الغربية، وحدثت اشتباكات بينهم وبين السكان، كما حدثت مع البرتغاليين من قبلهم، إلا ان الامر تغير بعد عدة شهور، اذ غير السكان موقفهم تجاه الهولنديين، واخذوا ينظرون اليهم حلفاء لهم ضد اعدائهم البرتغاليين[2].قاوم البرتغاليون الهولنديين، اذ ارسلوا سفنهم من ملقا وغوا لغرض التصدي للأسطول الهولندي، وعدوا كل سفينة ليست برتغالية هي غنيمة لهم يأخذونها، بضمنها السفن الاندونيسية، لذلك اصطدم البرتغاليون مع الاندونيسيين وعجز اسطولهم عن تحقيق غايته. وهكذا بدأت البرتغال تفقد مركزها في تلك الجزر، على الرغم من احتفاظها بملقا[3] مدة اربعين عاماً، كما ظلت تحتفظ بجزء من جزيرة تيمور ومراكز صغيرة أخرى[4].

بدأت هولندا بتثبيت مركزها في الجزر الاندونيسية من خلال عقدها معاهدة تحالف مع الاندونيسيين عام 1600 في جزيرة امبونيا. وقد نصت هذه المعاهدة على منح الهولنديين حق اقامة الحصون للدفاع عن الجزيرة، مقابل احتكارهم لتجارة البهارات، وترتب على عقد تلك المعاهدة قيام عدد من الشركات الهولندية باستغلال موارد الثروة في البلاد، إلا ان التنافس بين هذه الشركات ادى الى الإضرار بمصالح الهولنديين، مما دفع الحكومة الهولندية لتوحيد تلك الشركات في شركة واحدة هي "شركة الهند الشرقية الهولندية"عام 1602[5]، التي كانت على غرار شركة الهند الشرقية البريطانية التي تأسست عام 1599[6].وخولت حكومة هولندا هذه الشركة حق عقد معاهدات لفتح ما تشاء من الأراضي وبناء الحصون وغير ذلك. وعزمت الشركة على عقد معاهدات مع دول وقوى محلية لغرض طرد البرتغاليين

---

(1) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص274.

(2) قهر الدين الاندونيسي، المصدر السابق، ص80.

(3) احتفظ البرتغاليون بملقا حتى عام 1641. ينظر: المصدر نفسه ، ص78.

(4) محمود شاكر، المصدر السابق، ص40.

(5) اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، المصدر السابق، ص226.

(6) محمود شاكر، المصدر السابق،ص40.

من الهند واندونيسيا. وفي عام 1610 عين اول حاكم هولندي من شركة الهند الشرقية الهولندية، للاهتمام بأمور الشركة واستثماراتها هو فيتر بوب (Veter Pope). وقد أدرك هذا الحاكم ان الإقامة في بنتام تواجه صعوبات بسبب موقف حاكم المنطقة وسكانها. لذا، آثرت الشركة الانتقال الى جاكارتا. وكان العقد الموقع بين الشركة والسلطان بمثابة مقدمة أساسية لاستقرار هولندا في البلاد الاندونيسية[1].

بدأت المنافسة بين هذه الشركة وشركة الهند الشرقية البريطانية منذ مطلع القرن السابع عشر، فقبل إنشاء الشركة الهولندية بعام واحد، تلقت الشركة البريطانية مرسوماً من الملكة اليزابيث منحها حق احتكار التجارة في الشرق، وذلك لأهمية التوابل للإنكليز. وقد أبحرت أول سفينة الى الشرق في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام 1601 بقيادة الربان لانكستر (Lancaster) ، حيث وصلت الى منطقة اتشه بجزيرة سومطرة وعادت بعد عامين ونصف العام بحمولة بلغت زنتها 1.30.000رطل من الفلفل[2]. وبمرور الوقت تحولت هذه المنافسة الى حرب، ففي عام 1618 انتصر البريطانيين بمساعدة الأهالي على رئيس الشركة كون(Coon)، واجبروه على الفرار الى جزر الملوك[3]، إلا انهم اخفقوا في الاستيلاء على حصن بتافيا في العام التالي[4]، مما مهد لعودة كون مرة اخرى[5]،اذ قام بتهديم وإحراق جميع الحصون التي استولى عليها البريطانيين والأهالي[6].

([1]) حسان حلاق، تاريخ الشعوب الاسلامية الحديث والمعاصر، ط1،بيروت ،2000، ص213.

([2]) بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز جاويد، القاهرة ، 1962، ص60.

([3]) جزر الملوك : كانت هذه الجزر تعرف بجزر التوابل، واكبرها جزيرة هالماهيرا .ينظر. محمود شاكر، المصدر السابق،ص117.

([4]) اسماعيل احمد ياغي، ومحمود شاكر، المصدر السابق، ص227.

([5]) الجدير بالذكر ان كون كتب الى رئيسه تقريراً بعد استيلائه على جاكارتا، جاء فيه:"ان مكان اللقاء الذي حلمنا به دوماً قد تم بناؤه الان، وان الجزء الاكبر من اغنى البلدان واغنى البحار من الجزر الاندونيسية اصبحت الان ملكاً للشركة التجارية الهولندية". ينظر: حامد القادري، المصدر السابق،ص61.

([6]) قهر الدين الاندونيسي، المصدر السابق، ص85.

في عام 1633 تم تعين انطون فان أدت (Antone Van Adet) حاكماً عاماً للشركة، وهو الذي شاد صرح الإمبراطورية الهولندية، وقضى نهائياً على البرتغاليين[1]، اذ استولى على ملقا عام 1641،كما استولى على كوتشين عام 1660. وبعد ذلك اخذت المحطات التجارية البرتغالية الصغيرة بالسقوط في يد الهولنديين الواحدة تلو الأخرى، وبذلك تم للهولنديين السيطرة على جميع الجزر الاندونيسية[2]. وعلى الرغم من الأرباح الكبيرة التي حققتها الشركة، إلا انها اخذت بالضعف بمرور الوقت، بسبب الخسائر التي تعرضت لها، والتي كانت نتيجةً لعدم الأمانة في الحسابات، وعدم كفاءة الموظفين، وكثرة الاختلاسات. فضلاً عن ذلك، فان إرغام هولندا على إلغاء احتكارها التجاري في اندونيسيا والهند ضاعف من خسائر الشركة، حتى انها فقدت سلطاتها التجارية، وتحولت الى السياسة والحكم. وفي عام 1799 انتهت الشركة بصفة نهائية[3]. وخلال الحروب النابليونية التي اجتاحت أوربا في القرن التاسع عشر، احتلت القوات الفرنسية هولندا، وحاولت ان تمد نفوذها الى المستعمرات الهولندية في اندونيسيا؛ إلا ان البريطانيين سبقوهم في ذلك، اذ احتلوا جاوة وبعض الجزر الأخرى عام 1811[4]. ومنذ ذلك الوقت أصبحت اندونيسيا تحت حكم شركة الهند الشرقية البريطانية، وتسلم توماس ستامفورد رافلز (Tomas Stamford Ravils)[5] منصب القائم بأعمال الحاكم العام لجاوة وتوابعها تحت أشراف اللورد مينو (Meno) الحاكم العام البريطاني في الهند[6].

بعد هزيمة نابليون وحصول هولندا على استقلالها عام 1814، عادت اندونيسيا الى الحكم الهولندي، بموجب اتفاق عقد بينها وبين بريطانيا في العام نفسه، مقابل تخلي هولندا

---

(1) حسان حلاق، المصدر السابق، ص214.

(2) قهر الدين الاندونيسي، المصدر السابق، ص87.

(3) اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، المصدر السباق، ص227.

(4) محمد علي القوزي وحسان حلاق، المصدر السابق، ص196.

(5) قام رافلز بعدة اصلاحات في اندونيسيا، اذ قسم جاوة الى ثماني مديريات، كما انشأ في كل مديرية محكمة اهلية، والغى العمل الاجباري المفروض على الأهالي باستثناء الأعمال اللازمة لبناء الطرق والجسور. ينظر: ممدوح صبحي، المصدر السابق، ص28.

(6) قهر الدين الاندونيسي، المصدر السابق، ص 93.

عـن مسـتعمراتها في كل مـن سـيلان والكـاب وجنـوب أفريقيـا؛ إلا ان التنـافس لـم ينتـه، لان بريطانيا استولت على جزيرة سنغافورة، بسبب موقعها الستراتيجي الممتاز في منطقة الشرق الأقصى وجنوب شرقي آسيا. وقد احتجت هولندا على ذلك، إلا انها وافقت بعد ان تنازلت لها بريطانيا عن منطقة من الأراضي في غربي سومطرة بموجب اتفاق جديد عقد بينهما عام 1824، تعهـد فيـه الطرفـان بـاحترام حـدود مسـتعمراتهما. وبـذلك انتهى التنـافس التجـاري والسياسي بين الدولتين في الشرق الأقصى[1].وهكذا عاد الهولنديون وانفردوا بالسيطرة على اندونيسيا دون منازع، ورافق عودتهم تلك اندلاع حروب عديدة في مختلف الجزر[2]، مما دفعهم الى إدخال بعض الإصلاحات، ومنها قيام الحاكم العام فان دربوش (Van Drbosh) عام 1830، بإدخال النظام الحضاري[3]. إلا ان هذا النظام ادى الى استغلال الأهالي استغلالاً سيئاً دفعهم في كثير من الحالات الى إهمال زراعتهم الخاصة[4].

مـع مطلـع القـرن العشـرين انتهجـت الحكومـة الهولنديـة سياسـة جديـدة عرفـت بالسياسـة الاخلاقيـة. وتقـوم هـذه السياسـة على الاهتمـام بـالتعليم والصحة والمساعدة فـي الخـدمات العامـة[5]. وفي عـام 1918 تـم إنشـاء أول مجلـس نيـابي عـرف بـ الفولكسـراد (Volksraad)[6]. ان هذا المجلس لم يمثل الشعب مطلقاً، اذ لم يكن له حق في التشريع، ولم

([1]) اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، المصدر السابق ، ص228.

([2]) من ابرز الحروب التي خاضها الهولنديون في اندونيسيا حرب الامير ديبا نيجارا التي استمرت خمسة اعوام (1825-1830)، وحروب قوم بدري التي استمرت ستة عشر عاماً (1821-1837)، فضلاً عن حروب مملكة اتشه التي استمرت احدى وثلاثين عاماً (1873-1904)، ينظر: محمود شاكر المصدر السابق، ص43.

([3]) النظام الحضاري : كان هذا النظام يقضي باعفاء السكان من الضرائب المتأخرة، على ان يخصصوا خمس اراضيهم لزراعة المحاصيل التي تحددها الحكومة، وبعد ذلك تقوم الحكومة بتسلم المحاصيل. ينظر: تشسرابين، المصدر السابق، ص119.

([4]) المصدر نفسه، ص 119.

([5]) ديتس سميث، المصدر السابق،ص ص91-92.

([6]) الفولكسراد : كان هذا المجلس يتكون من ستين عضواً، ثلاثون منهم فقط من الاندونيسيين، وخمسة وعشرون من الاوربيين، وخمسة من الشرقيين الاجانب، وكان قسم منهم يعينّ بالانتخاب غير المباشر، اما القسم الاخر فيتم تعيينهم من قبل الحكومة. ينظر: على الطنطاوي، في اندونيسيا، دمشق ، 1960،ص153.

تكن الحكومة مسؤولة أمامه، بل كان مجلساً استشارياً. لذا، طالب الزعماء الاندونيسيون بإنشاء برلمان حقيقي، إلا ان الحكومة الهولندية رفضت ذلك[1].ومع ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية، بدأ الهولنديون ينادون بمبدأ التعاون مع الاندونيسيين، لاسيما بعد الاحتلال الالماني لأراضي هولندا عام 1940.وبالمقابل اشتدت المطالبة بإيجاد دستور حقيقي يحقق رغبة الشعب في الاشتراك بالحكم الفعلي. إلا ان هولندا رفضت هذه المطالب، وظلت على هذه الحال حتى الاحتلال الياباني لإندونيسيا عام 1942[2].

احتلت القوات اليابانية اندونيسيا في الثامن من اذار عام 1942[3]. بعد ان خاضت معارك لمدة ثلاثة ايام استسلم على اثرها الجيش الهولندي[4]. وقد قسم اليابانيون اندونيسيا الى ثلاث مناطق عسكرية لتسهل عليهم السيطرة على البلاد[5]، وهذه المناطق هي:

المنطقة الاولى: شملت جاوة ومادورا، وكانت تحت سيطرة الجيش السادس عشر، واتخذت من جاكارتا مركزا للقيادة.

المنطقة الثانية: شملت سومطرة والملايو، وكانت تحت سيطرة الجيش الخامس والعشرين، واتخذت من سنغافورة مركزاً للقيادة. اما سومطرة فكانت لها حكومة عسكرية خاصة، واتخذت من مدينة بوكيت تينغكي في سومطرة الغربية عاصمة لها.

([1]) علي الطنطاوي ، المصدر السابق، ص153.

([2]) اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، المصدر السابق، ص236.

([3]) ارتبط الاحتلال الياباني لاندونيسيا بتطور اليابان الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، اذ بدأت اليابان بالبحث عن مجال حيوي لها في الدول المجاورة، خاصة بعد ازدياد عدد سكانها، وازدياد الانتاج الصناعي فيها، لذا فقد نادت بمبدأ " آسيا للاسيويين"، وعملت على منع تدخل الدول الاوربية في الشرق الاقصى، ثم اخذت تتطلع الى اندونيسيا، وحاولت ادخال اندونيسيا في مضمار الاتحاد الاقتصادي الذي اطلقت عليه اسم " منطقة الرخاء الاسيوية" المشتركة، بهدف ابعاد النفوذ الاجنبي عن المنطقة الاسيوية. الا ان هولندا رفضت الانضمام، في الوقت الذي اصرت فيه اليابان على تنفيذ ذلك بالقوة، فقامت باحتلال اندونيسيا. ينظر: حسان حلاق، المصدر السابق، ص225.

([4]) رمضان لاوند، الحرب العالمية الثانية، ط5،بيروت، 1977، ص210.

[5]) Keith Buchanan, The Southeast Asian World, London, 1967, P.119.

المنطقة الثالثة: شملت جزر بورنيو وسيلبيس، وجنوب شرقي الارخبيل، وجزر الملوك، وايريان الغربية. وكانت هذه المنطقة تحت سيطرة القوات البحرية اليابانية، واتخذت من المدينة الساحلية "ماكسار" التي تقع في جنوبي سولايسي مركزاً للقيادة. ولتنسيق العمل بين هذه المناطق أنشئت هيئة اتصال اتخذت من جاكارتا مركزاً لها[1].

عمل اليابانيون على كسب دعم الشعب الاندونيسي للانضواء تحت حكمهم منذ احتلالهم لإندونيسيا. ولتحقيق ذلك كان عليهم ان يؤسسوا علاقة عمل مشتركة مع قادة الحركة الوطنية الذين كانوا موجودين قبل الحرب، ومن خلال اقناع القادة على اعتبار اليابانيين محررين، يمكنهم ان يكونوا حلقة وصل بين السلطات اليابانية والجماهير، لذا وجه قائد منطقة سومطرة الدعوة الى سوكارنو (Sukarno)[2]، والذي لبى تلك الدعوة[3].وخلال اللقاء الذي جرى بين القائد الياباني وسوكارنو، استنتج سوكارنو ان النتيجة النهائية للاحتلال سوف تكون استقلال اندونيسيا، لذا قرر التعاون معهم[4].ولا بد من الاشارة الى الاسباب التي دفعت كلا الطرفين الى التعاون بينهما. فبالنسبة لليابانيين، فبعد احتلالهم لإندونيسيا ارادوا تثبيت سيطرتهم عليها من خلال الاعتماد على اشخاص موثوق فيهم واستطاعوا ان يحصلوا على رضا الشعب الاندونيسي وتأييده، وعد سوكارنو ابرز من يمتلك هذه الصفات. اما

([1]) ممدوح صبحي، المصدر السابق،ص32؛ مصلح فضل شرقي الجبوري، سياسة اندونيسيا الخارجية تجاه العراق 1980-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2001، ص34.

([2]) سوكارنو : ولد عام 1901 في مدينة سورابايا في جاوة الشرقية، وتلقى تعليمه في المدارس الاستعمارية الهولندية الحديثة. وفي عام 1926 تخرج من كلية الهندسة في باندونغ. ومنذ صباه نمت لديه الروح الوطنية، اذ قضى مدة دراسته في بيت تجكرو امينوتو احد الزعماء السياسيين الوطنيين. وفي عام 1927. اسس الحزب الوطني الاندونيسي الذي كان يهدف الى استقلال اندونيسيا. وبعد عامين القت السلطات الهولندية القبض عليه، الا انها افرجت عنه عام 1931، فاعاد نشاطه السياسي مره اخرى. وفي عام 1933 اعتقل للمرة الثانية. ونفي الى جزيرة فلورس ثم نقل الى سومطرة وظل هناك حتى عام 1942، اذ افرجت عنه السلطات اليابانية، وعاد الى جاكارتا. ينظر:

Colin Brown, Sukarno, Encarta Reference Library, 2003 .

[3]) J.D. Legge, Sukarno A political Biography, London, 1972. P.151.

[4]) Ibid., P. 151.

سوكارنو فكانت له وجهة نظر أخرى، اذ إنه كان يخشى من ان يتهمه الشعب بالخيانة فيما لو تعاون مع اليابانيين، إلا انه كان يدرك ان التعاون معهم يعد مرحلة اولى لتقوية مركزة، اذ لا يوجد في اندونيسيا شخص اخر يستطيع ان يضم الجماهير وينظمها عند المطالبة بالاستقلال. فضلاً عن ذلك فقد كان لكلا الطرفين عدو مشترك هو الإمبريالية الغربية.[1] ومن اجل تأكيد صحة نياتهم اظهر اليابانيون في بداية الاحتلال حماسةً لفكرة استقلال اندونيسيا ليكسبوا رضا الشعب[2]، إلا ان الامر تغير بعد مدة، اذ قام اليابانيون بحل المنظمات السياسية وغير السياسية، وسعوا الى فرض اساليب الحياة اليابانية وطرائق تفكيرهم على الشعب الاندونيسي[3].

كان هدف اليابانيين من احتلالهم لإندونيسيا هو وضعها في خدمة المجهود الحربي الياباني، واول محاولة لتعبئة الجهود الاندونيسية ضمن ذلك المجهود رفع شعار الحركة الثلاثية المستندة الى ثلاثة اسس هي اليابان قائدة اسيا، اليابان حامية آسيا، اليابان شعلة آسيا[4].ولم يقتنع الاندونيسيون بهذه الأسس، على الرغم من موافقتهم عليها. لذا، حاول سوكارنو اقناع الادارة اليابانية بإمكان الاندونيسيين تقديم المساعد لهم عن طريق اقامة تنظيم يعبر عن طموحاتهم الحقيقية وان يتعاون الطرفان عبر هذا التنظيم[5]. وقد وافق اليابانيون على ذلك، واقيم التنظيم في التاسع من اذار عام 1943، وعرف باسم بيوترا ومعناه (مركز قوة الشعب)(Center of The People Power)، وتم تعين سوكارنو رئيساً له[6].

عدّ تشكيل بيوترا نصراً لسوكارنو من الناحية الظاهرية، إلا ان اليابانيين لم يكونوا جادين في تقديم تنازلات فعلية للرأي المحلي، فعلى الرغم من وجود العناصر الاندونيسية في

---

[1]) J.D. Legge, Op. Cit, p.152.

([2]) اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، المصدر السابق، ص238.

([3]) محمود الشرقاوي، اندونيسيا المعاصرة، القاهرة، د. ت،ص25.

([4]) عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص227.

([5]) المصدر نفسه،ص227.

[6]) J. D. Legge, Op. Cit., P.166.

مجلس البيوترا المركزي وفي الفروع المحلية، إلا ان السلطات العسكرية لم تعطها سلطات حقيقية، بل استخدمت البيوترا لتعمل على تعبئة الدعم والتأييد للمجهود الحربي الياباني، ومن ذلك العمل على خدمة برنامج العمل بالسخرة الرومشا[1].فضلاً عن ذلك فقد تم تأسيس المجلس الاستشاري المركزي، الذي كان برئاسة سوكارنو، الا انه لم يكن يمتلك سلطة حقيقية، اذ لا يحق لأعضائه اتخاذ أي اجراء دون استشارة اليابانيين[2].ومن الاجراءات الأخرى التي اتخذها اليابانيون خلال عام 1943 تشكيل (جيش المتطوعين المدافعين عن الوطن) الذي عرف باسم البيتا (Pata). وكانت هذه القوة تتألف من الاندونيسيين الذين يتم تدريبهم على يد اليابانيين؛ ومن وجهة النظر اليابانية فإن وظيفة البيتا كانت إعداد قوة دفاعية اندونيسية ضد الانزالات المحتملة من الحلفاء. اما وجهة النظر الاندونيسية فهي مختلفة تماماً، اذ ان تشكيل هذه القوة يعطي تدريباً عسكرياً للإندونيسيين. وعلى الرغم من كون هذه القوة تحت الاشراف الياباني، إلا انها كانت قوة اندونيسية تحت قيادة ضباط اندونيسيين كانوا يتمتعون بالذكاء والتفكير الوطني، وبمرور الوقت أصبحت البيتا نواة الجيش الاندونيسي[3].

حاول اليابانيون كسب دعم القادة المسلمين الذين كانوا يسيطرون على اعداد كبيرة من الجماهير الريفية. ومن خلال كسب دعمهم يمكن الحصول على دعم جماهيري كبير يخدم سلطات الاحتلال، لذلك انشأت منظمة اسلامية عام 1943 عرفت بالماشومي (Masjumi)

([1]) يتضمن نظام الرومشا هذا النظام تجنيد العمال الاندونيسيين لخدمة الجيش الياباني من خلال اقامة القواعد العسكرية وزرع الاجهزة، والعديد من المهمات الاخرى الداخلة في دعم آليات الحرب اليابانية. وعلى الرغم من عدم وجود ارقام تبين مدى تأثير هذه النظام، فقد قدر بأن اكثر من ربع مليون عامل تم ارسالهم الى حقول اليابانيين ومعاملهم، ولم يعد منهم الى اندونيسيا إلا سبعون الفاً. ينظر:

Ibid., P.166.

[2])Dorothy Woodman, The Republic of Indonesia, London, 1955, P. 186.

[3]) J. D. Legge, Op. Cit., P. 171.

ومعناها مجلس الشورى الاندونيسي للمسلمين[1]. فضلا عن ذلك، حرص اليابانيون على كسب دعم الشباب من خلال جمعهم وتدريبهم ضمن العديد من المنظمات الشبابية[2].

في اواخر عام 1943 وجد اليابانيون ان منظمة البيوترا لم تحقق الاهداف التي انشأت من اجلها، لذلك قاموا بحلها وانشأوا بدلاً عنها منظمة الاخلاص الشعبي التي اشتهرت بالاسم الياباني جاواهوكاكاي، وأصبح سوكارنو رئيساً لها؛ إلا ان سيطرة السلطات اليابانية على تلك المنظمة فاقت سيطرتهم على البيوترا[3].

في عام 1944 حدث تغير جذري في السياسة اليابانية، اذ اصبح الحاكم العام السابق لكوريا كيوزو (Kioso) رئيساً للوزراء، واعلن في السابع من ايلول عام 1944 بأن استقلال اندونيسيا سيتم في القريب العاجل، ولكن من دون ان يحدد موعداً لذلك[4]. وعلى الرغم من عدم تحديد الموعد، إلا ان بوادر الاستقلال بدأت بالظهور منذ تشرين الاول، اذ لم يعد اليابانيون يرفضون رفع العلم الوطني. كما تولى عدد من الاندونيسيين بعض المناصب العالية في الادارات الاقليمية في جاوة، واخذ سوكارنو وزملاؤه يتحدثون عن الاستقلال بصراحة، كما تم إنشاء معهد اندونيسيا الحرة، والقيت فيه المحاضرات على الطلبة عن القومية والاقتصاد والعلوم السياسية وغيرها[5].

خلال عام 1945 أصبحت اوضاع اليابانيين سيئة، وبلغ تذمر الشعب الاندونيسي اقصى ذروته. لذا، حاول اليابانيون اتخاذ بعض الاجراءات التي تظهر رغبتهم في منح

([1]) فايز صالح ابو جابر، الاستعمار في جنوب شرقي اسيا، ط1،عمان، 1991، ص 188؛

Jan M. Pluveir, Confrontations A Study in Indonesia Politics, Malaysia, 1965, P.21.

([2]) محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص28.

([3]) المصدر نفسه، ص28.

([4]) رومين، اسيا المعاصرة العاصفة، ج5، ترجمة احمد فوزي عطا الله، القاهرة، 1964،ص83.

([5]) رومين المصدر السابق، ص84.

الاندونيسيين استقلالهم، إلا ان الزعماء الوطنيين رفضوا ان يكون استقلالهم منحة يابانية، واعلنوا استقلال اندونيسيا في السابع عشر من آب 1945[1].

-الحركة الوطنية الاندونيسية.

خضعت اندونيسيا ومنذ القرن السادس عشر لاحتلال عدد من القوى، الا ان ذلك لم يقلل من قوة وعزيمة الشعب الاندونيسي الذي قاد ولقرون عدة حركة وطنية متميزة بلغت ذروتها خلال القرن العشرين، اذ دخلت الحركة الوطنية الاندونيسية مرحلة جديدة تميزت بتأسيس الاحزاب والجمعيات. وكان للتغيرات الدولية التي حدثت مطلع القرن العشرين اثراً كبيراً في التأثير في المثقفين الاندونيسيين. ومن بين تلك التغيرات الحركات الاصلاحية التجديدية التي حدثت في اليابان بعد عام 1900، فضلاً عن هجرة عدد كبير من الصينيين المتعلمين والتجار واستقرارهم في جاوة وسومطرة وغيرها من الجزر[2].في الوقت نفسه تأثرت هولندا بهذه التغيرات، وبدأت بالاهتمام بالتعليم وانشاء العديد من المدارس، إلا انها تجاهلت الحركة القومية وعدّتها مقتصرة على فئه صغيرة من الثوريين[3]. لذا، عمل المثقفون الاندونيسيون على إنشاء جمعيات كانت مهمتها الاهتمام بالتعليم والثقافة ومنها جمعية بودي اوتومو (Budii Otomo)[4] أي(الاخلاق الفاضلة)، التي تأسست في العشرين من ايار عام 1908[5].

في عام 1911 أسس الحاج سمنهودي رابطة من صغار التجار والحرفيين الاندونيسيين عرفت باسم شركة دانغ إسلام (Sarikat Daaong Islam)، بهدف الدفاع عن مصالح رجال

([1]) محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص ص28-29 .

([2]) فيصل السامر، المصدر السابق، ص135.

([3]) فيصل السامر،المصدر السابق، ص135.

([4]) جمعية بودي اوتومو : أسس هذه الجمعية ثلاثة من طلبة الطب، وصار احدهم فيما بعد وهو سوتومو Sotomo من اهم زعماء حركة التحرير الاندونيسية. وكانت مهمة الجمعية هي التوعية الثقافية، وقد حظيت في البدء باهتمام خاص من قبل الطبقات العامة، الا ان جذورها وافكارها انتشرت وكان لها اثر واضح فيما بعد في الحركة الفكرية والسياسية في اندونيسيا. ينظر: محمد علي القوزي وحسان حلاق، المصدر السابق، ص216.

([5]) فؤاد محمد فخر الدين، المصدر السابق، ص45.

الأعمال الوطنيين ضد القهر الاستعماري[1]، ثم حول الزعيم المسلم تجكرو امينوتوا (Tjokro Aminoto [2] هذه الرابطة الى حزب سياسي برئاسته عرف بشركة إسلام[3].

انتهج حزب شركة إسلام في بادئ الأمر سياسة التعاون مع الحكومة الهولندية، فقدم مذكرة عرفت باسم مذكرة تجكرو وقعها ابرز رجالات اندونيسيا. وقد طالب الموقعون بإنشاء حكومة وطنية ذات برلمان، فوعدت الحكومة الهولندية في لاهاي لإنشاء تلك الحكومة، الا انها انشأت بعد الحرب مجلساً مختلطاً لا يمثل الشعب، فأدرك الحزب حقيقة النيات الهولندية، فقرر اتباع سياسة اللاتعاون مع السلطات الهولندية[4].

ظهرت الحركة الاشتراكية في اندونيسيا قبل عام 1914، وكانت بزعامة سنيفيلت (Sneevielt)[5] المعروف باسم "مارينج"[6]، والذي أسس مع الماركسيين الهولنديين الرابطة الاشتراكية الديمقراطية لجزر الهند الشرقية عام 1914[7]. وقد حاولت هذه الرابطة التسلسل الى حزب شركة اسلام، ونجحت في ذلك، اذ انفصل الجناح الايسر لشركة اسلام

---

(1) مصلح فضل شوقي الجبوري، المصدر السابق،ص35

(2) تجكرو امينوتو : ولد عام 1882 في مدينة ماديون في جزيرة جاوة، وهو من اسرة عالية الشأن، تخرج من مدرسة الموظفين المحليين عام 1902، لكنه ترك الخدمة الحكومية واستقر في سورابايا، وكان احد اعضاء المجلس النيابي (الفولكسراد) من عام 1918-1921. ينظر:

Robin Jeffrey, Asia -The Wining of Independence, London, 1981,P. 291.

3) Keith Buchanan, Op. Cit., P.119.

(4) محمد جنيدي، النهضة السياسية في اندونيسيا، مجلة الكاتب المصري، العدد 12، القاهرة، ايلول 1946، ص ص664-665 .

(5) سنيفلت: اشتراكي هولندي، ارسلته الهيئة الاشتراكية العالمية في روسيا الى الشرق الاقصى لنشر الروح الاشتراكيه فيها، ووصل الى اندونيسيا عام 1913، فبدأ بالاتصال ببعض العمال والموظفين الهولنديين في مدينة سيمارانغ، واستطاع بخبرته الواسعة جذب نفوس العمال والموظفين الى الفكرة الاشتراكية العالمية، فبرز منهم عدد من ذوي الميول المتطرفه. ينظر: المصدر نفسه، ص666.

(6) ج. هـ . كول، تاريخ الفكر الاشتراكي، ج2،المجلد الرابع، ترجمة عبد الكريم احمد، مراجعة ابراهيم سعد الدين، القاهرة، د.ت، ص417

(7) الياس مرقص،الثورة الاندونيسية والحزب الشيوعي، مجلة دراسات عربية، العدد 12، بيروت، تشرين الأول 1967،ص37.

عام 1921، وانضم الى حزب شركة رعيت [1] أي حزب الجماهير، فكونا معاً الحزب الشيوعي الاندونيسي، الذي خلف المنظمة الاشتراكية الديمقراطية، وقام هذا الحزب بثورة بين عامي 1926-1927، الا ان السلطات الهولندية تمكنت من القضاء عليها، ونفت زعماءها الى جزيرة ايريان الغربية[2].

في عام 1930 أسس الدكتور سوتومو[3] حزب اتحاد الشعب الاندونيسي، الذي اتخذ له اسماً اخر هو حزب اندونيسيا العظيم[4]. وخلال تلك المدة شددت السلطات الهولندية قبضتها على الحركة الوطنية، اذ فرضت رقابة شديدة على الاحزاب السياسية والجمعيات الدينية، كما قيدت حرية الصحافة والنشر، والقت القبض على الزعماء الوطنيين[5]. ومع ذلك ،لم تنجح هذه الاساليب في قمع الحركة الوطنية، اذ استمر الزعماء السياسيون في المطالبة بأجراء تعديلات في نظام الحكم وتكوين حكومة مستقلة في اندونيسيا[6]، غير ان السلطات الهولندية رفضت ذلك، واستمر هذا الوضع حتى احتل اليابانيون اندونيسيا عام 1942[7].

([1])حزب شركة رعيت : كان هذا الحزب يعرف باسم حزب القمصان الحمراء، ولم يكن يؤمن بسياسة التعاون مع الحكومة، على عكس حزب القمصان الخضراء الذي اخذ بمبدأ التعاون. وبعد قيام الثورة الروسية عام 1917 تسربت افكارها الى اندونيسيا،ووجدت صداها لدى اعضاء هذا الحزب، لذلك غير الحزب اسمه الى حزب شركة رعيت أي حزب الجماهير، ثم انضم اليه الجناح الايسر لحزب شركة اسلام، والذي كان يشترك مع حزب القمصان الخضراء في مبدأ سياسة التعاون. الا ان فشل تجربة المجلس النيابي جعلت هذا الجناح ينضم الى حزب الجماهير. ينظر: اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، المصدر السابق، ص233.

([2]) Janm Pluveir, Op. Cit., P. 10.

([3]) سوتومو: ولد عام 1888 في جزيرة جاوة، وهو احد مؤسسي جمعية بودي اوتومو، اكمل دراسته في هولندا وحصل على شهادة الطب، كما أسس نادي الدراسة الاندونيسي في سورابايا، الذي كان معروفاً بنشاطه الوطني وأخيرا ظهر النادي على شكل حزب عرف باسم بارندا (Parindira)1935. ينظر:

Robin Jeffrey, Op . Cit., P 289

([4]) محمود شاكر، المصدر السابق، ص46.

([5]) اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، المصدر السابق، ص 235.

([6]) وزارة الاعلام الاندونيسية، المصدر السابق، ص ص40-41.

([7]) اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، المصر السابق، ص[236]

دخلت الحركة الوطنية الاندونيسية مرحلة جديدة خلال مدة الاحتلال الياباني، لان الاحتلال اسهم في تقوية تلك الحركة من خلال عوامل عدة، من بينها العامل النفسي، اذ ازدادت ثقة الاندونيسيين بأنفسهم بعد الاختفاء المفاجئ للحكومة الهولندية، بعد ان كان الاعتقاد السائد بين اكثر الاندونيسيين بان هذا الحكم غير قابل للتغير. كما ان اشغال الاندونيسيين للمناصب الادارية التي كانت سابقاً تدار من جانب الاوربيين جعلهم يشعرون بانهم قادرون على اداء مهامهم الجديدة، ودفعهم الى مواصلة الكفاح من اجل منع عودة الهولنديين الى تلك المناصب. فضلا عن الموقف المتميز للجيل الشاب، الذي شارك في الفعاليات العسكرية وشبه العسكرية خلال مدة الاحتلال حتى اصبح قوه دافعة خلف الوطنيين[1].

برزت ثمار تلك القوه خلال احداث السابع عشر من آب 1945. كما كان للمنظمات الشعبية التي انشأها اليابانيون دور كبير في تقوية الحركة الوطنية، اذ كانت تلك المنظمات تستجيب لأوامر اليابانيين وتعمل لخدمة مصالحهم، الا انها في الوقت نفسه كانت تعد نفسها للحصول على الاستقلال[2].

برز دور القادة السياسيين خلال مدة الاحتلال ايضا، فبعد اطلاق سراح سوكارنو وحتا (Hatta)[3] من المعتقل، وجدا بان حركة المقاومة السرية المناهضة للاحتلال اخذت مداها بزعامة شهرير (Sjahrir)[4]، وامير شرف الدين (Amir sjarifddin)[1]. وبعد ان لبى

---

1) Jan M. Pluveir, Op. Cit., P. 18.

2) Ibid., P.18.

(3) محمد حتا: ولد عام 1902 في سومطرة، تلقى تعليمه الاول في بادانغ، وحصل على منحه للدراسات في مدرسة هاندلز هـ . ج في روتردام في هولندا. وبعد عودته الى اندونيسيا قام بتزعم الحزب الوطني الاندونيسي (بنيد يديكان). وقد القت السلطات الهولندية القبض عليه عام 1934، ونفي الى ديغول ثم نقل الى باندا عام 1936، وظل هناك حتى عام1942، اذ افرج عنه بعد الاحتلال الياباني لاندونيسيا. ينظر:

Robin Jeffrey, Op. Cit., P.29.

(4) شهرير: ولد عام 1909 في سومطرة، التحق بمدرسة ميدان في سومطرة .وفي عام 1929 سافر الى هولندا ليدرس القانون في جامعة ليدن، وبعد عودته الى اندونيسيا عام 1932 انظم الى الحزب الوطني الاندونيسي. وفي عام 1934

سوكارنو دعوة اليابانيين للعمل معهم من خلال كسب تأييد الجماهير الاندونيسية للانضواء تحت حكمهم، اجتمع الزعماء مع شهرير واميرشرف الدين واتفقوا على ان افضل طريقة للسعي في طريق انجاح قضيتهم هي السير في طريقين مختلفين، فكان على سوكارنو وحتا ان يعملا على بث المبادئ الاستقلالية عن طريق تظاهرهما بالتعاون مع اليابانيين، وبذلك يتاح لهما ان يحصلا على امتيازات لصالح البلاد. اما شهرير واميرشرف الدين فكان عليهما ان يمضيا في قيادة الحركة السرية على ان يظلا على اتصال وثيق مع بعضهم البعض[2].

عمل زعماء الحركة السرية على الاتصال مع المنظمات التي انشأها اليابانيون، فاتصلوا بضباط البيتا وبدأوا بتوجيههم واعدادهم من اجل مقاومة اليابانيين في حال نزول الحلفاء[3]. كما انتشرت حركة المقاومة في جزيرة جاوة كلها تقريباً. واكثر تلك المراكز فعالية هو المركز الذي يقوده شهرير، الذي استطاع ان يكسب الشباب الاندونيسي. اما المراكز الاخرى فكانت بقيادة محمد ناصر. واتخذت تلك المراكز شكل نوادٍ دراسية، ولكنها في الحقيقة مراكز للدعاية الوطنية[4].

لم يكن اليابانيون غافلين عن تلك الحركة، اذ تم اعدام عدد من اعضاء الحركة الوطنية عام 1944، واستطاع سوكارنو انقاذ اميرشرف الدين من الاعدام[5].ورغم ذلك واصل الإندونيسيين نضالهم من اجل الحصول على الاستقلال الذي تحقق في السابع عشر

القت السلطات الهولندية القبض عليه وسجنته في معتقل ديغول، ثم نقل الى جزر الملوك، وظل هناك حتى عام 1942، اذ افرجت عنه السلطات اليابانية بعد احتلالها لاندونيسيا. ينظر:

Ibid ., P.289.

([1]) اميرشرف الدين: ولد عام 1907 في سومطرة، وهو من عائله مسلمه، لكنه ارتد الى المسيحية عندما كان طالباً، اكمل دراسته في هولندا، وحصل على شهادة القانون مع درجة الاستاذية من بتافيا 1933، وكان عضوا نائبا في حزب بارتيندو. ينظر: I bid, p.289.

([2]) محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص ص26-27 .

([3]) رومين، المصدر السابق، ص87.

[4]) Dorothy Woodman, Op.Cit., P.190.

[5]) J. D. Legge, Op. Cit., P. 127.

من آب عام 1945 [1].ولا بد من الاشارة الى دور سوكارنو في فترة الاحتلال الياباني، اذ تأكد دوره من خلال الاهداف التكتيكية التي سعى اليها، ومنها تشكيل منظمة البيتا التي كانت لها اهمية عظمى في المستقبل، اذ وفرت اساساً مادياً للقوة الجمهورية المناضلة. كما ان تشكيل نظام المجالس المحلية وفر اطار عمل للحكومة المحلية، فمن خلالها تمكنت حكومة الجمهورية من توسيع سلطتها[2].فضلا عن ذلك فان وجود سوكارنو قائداً رسمياً للشعب الاندونيسي ضمن الحكم العسكري ساعد في تقوية الوعي الجماهيري حوله بوصفه قائداً لشعبه، كما خلق وعياً لأهدافه المصرح بها. وقد مكنته اعوام الحرب من امتلاك قنوات اتصال بالجماهير، لم يكن يملكها سابقاً[3].

([1]) ممدوح صبحي، المصدر السابق، ص36.

[2]) J. D. Legge, Op. Cit., P.178.

[3]) Ibid.,PP.178-179.

الفصل الأول

استقلال اندونيسيا والنزاع مع هولندا

1949-1945

المبحث الأول

اعلان الاستقلال وموقف الحلفاء منه

-اعلان الاستقلال.

لم يكن اعلان استقلال اندونيسيا حدثاً عابراً او يسيراً، بل انه مرّ بمراحل عديدة، فمنذ اعلان كيوزو في السابع من ايلول عام 1944، الذي تضمن الموافقة على منح الاستقلال لاندونيسيا من دون تحديد آلية او جدول زمني لتحقيق هذا الاستقلال[1]، عملت الادارة اليابانية على اتخاذ خطوات واجراءات عدة في سعيها لتنفيذ الاعلان المذكور. ومن بين هذه الاجراءات العمل على توسيع المؤسسات التي تضمن اكبر قدر ممكن من المشاركة السياسية للمواطنين الاندونيسيين، فضلاً عن تعزيز فاعلية المجالس الاقليمية وتوسيع مشاركة المواطنين في ادارة شؤون بلادهم من خلال تدريبهم وتعيينهم في مجالات الادارة المدنية والعسكرية[2].وتأكيداً للاعلان المذكور والعمل على تنفيذه، شكلت الادارة اليابانية لجنة خاصة لدراسة الجوانب المتعلقة بتحقيق استقلال اندونيسيا في شباط عام 1945، وعرفت هذه اللجنة باسم لجنة التحقيقات[3]. وعلى الرغم من محاولة اليابانيين التدخل في عمل اللجنة او محاولة اثارة الخلافات بين اعضائها، الا ان دور سوكارنو كان اساسياً وفاعلاً في ضمان استمرار عمل اللجنة بانتظام وفاعلية[4]. فعند بدء مناقشات اللجنة في ايار عام 1945 برز دور سوكارنو في الوقوف بوجه الاختلافات العميقة في وجهات النظر بين اعضاء تلك اللجنة. وفي خطاب له امام اعضاء اللجنة حدد سوكارنو المبادئ الاساسية التي تجمع

([1]) رومين، المصدر السابق، ص83.

[2]) Dorthy Wood man, Op. Cit, P. 193.

[3]) Howard Palfrey Jones, Indonesia the Possible Dream, New York , 1980, P.90.

([4]) تتضح اهداف اليابانيين في مسألة اثارة الخلافات من خلال التمثيل الواسع لاعضاء اللجنة، اذ ضمت (50) عضواً ينتمون للجماعات العرقية الاندونيسية الرئيسة وللتيارات والمنظمات الوطنية. كما اعتمدت بشكل كبير على اعضاء ذوي اعمار كبيرة لا على الشباب وعلى الوطنيين الدنيويين لا الرأي الاسلامي. ينظر:

D. Legge, Op. Cit., P.183.

الاندونيسيين وتؤسس دولة قوية وموحدة[1] . وهذه المبادئ هي: القومية، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، الانسانية، والايمان بالله[2] . وقد اصبحت هذه المبادئ جزءاً من الموروث السياسي الوطني للشعب الاندونيسي الى جانب دستور عام 1945[3].

نجح سوكارنو في جعل القومية اهم مبدأ للأمة الاندونيسية التي يجب عليها ان تتغلب على ما يسمى بالمجتمعات العرقية، وان تفهم القومية بمعناها الشمولي. فالقومية لايجب ان تعنى " القومية الجاوية او السومطرية ولا قومية بورنيو او قومية سيلبيس او قومية بالي وغيرها، بل القومية الاندونيسية التي يجب ان تصبح اساس الدوله الوطنية". فضلا عن ذلك ،فقد اكد على مبدأ الايمان بالله، اذ قال :" لا يجب على الشعب الاندونيسي ان يؤمن بالله الواحد فحسب، بل كل اندونيسي يجب عليه ان يؤمن بإلهه الخاص به، فالمسيحي يجب ان يعبد الله بحسب تعاليم السيد المسيح، والمسلمون بحسب تعاليم الرسول محمد، والبوذيون يجب ان يؤدوا طقوسهم الدينية بحسب كتابهم، ولكن دعونا كلنا نؤمن بالله"[4].

ظهرت قدرة سوكارنو، وحنكته السياسية من خلال هذه الطروحات، فقد اراد ايجاد محور موحد لجميع الاندونيسيين يقلل من الاختلافات الدينية والعرقية الموجودة في البلاد. وعلى الرغم من ان الديانة الغالبة هي الاسلام، الا انه حاول الموازنة في هذا الموضوع املاً في تحقيق الوحدة الوطنية. وتم الاتفاق في اجتماع اللجنة على تشكيل لجنة فرعية مهمتها النظر في

---

[1]) Ibid, P. 184.

([2]) اطلق على هذه المبادئ اسم (البانتشاسيلا) وتعني (المبادئ الخمسة). وقد استعار سوكارنو ثلاثة من هذه المبادئ وهي (الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، الانسانية) من الفيلسوف الصيني صن يات صن. ينظر: عبد اللطيف حسن سلام، اليانتشاسيلا اساس الدولة في الجمهورية الاندونيسية، مجلة الدبلوماسي، العدد الثالث، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، تموز 1987، ص115؛

Jstus M. Van der kroef, An Indonesion Ideological Lexicon, Asian Survy , Vol.II, No.5 , London, July, 1962,P.24.

([3]) وزارة الاعلام الاندونيسية، المصدر السابق، ص45.

[4]) J. D. Legge, Op. Cit., P.185.

المقترحات المقدمة عن الدستور[1]. وضمت تلك اللجنة الزعماء الاسلاميين والزعماء الوطنيين، الذين وضعوا وثيقة عرفت بأسم "ميثاق جاكارتا"[2] ، التي وقعها اعضاء اللجنة في الثاني والعشرين من حزيران عام 1945[3].

في العاشر من تموز عام1945 اجتمعت اللجنة، وناقشت الاسس التي يستند عليها الدستور والتي حظيت بقبول جميع اعضاء اللجنة. وقد اقر مبدأ الدولة الموحدة بدلاً من الدولة الفيدرالية، فضلاً عن اقرار صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية التي اعطت رئيس الدولة صلاحيات واسعة، فالوزراء يتم اختيارهم من الرئيس، ويكونون مسؤولين امامه وليس امام الجمعية المنتخبة. كما تم وضع شروط وقوانين لتشكيل "جمعية تداول شعبية" التي ستنتخب بدورها الرئيس ونائبه وتحدد الخطوط الرئيسة لسياسة الدولة، لكنها غير مخولة بممارسة سلطة كبيرة على الرئيس بعد ان ينتخب. وتلتقي هذه الجمعية كل خمس سنوات. اما "مجلس النواب الشعبي" فقد كان خاضعاً للرئيس، ولم تكن لديه سلطة في ادارة السلطة التنفيذية، حتى ان سلطاته التشريعية يمكن ان يتم تجاهلها من خلال استخدام الرئيس لسلطاته الطارئة لإصدار انظمة وقواعد. كما كان هناك ايضاً "المجلس الاستشاري الاعلى" الذي يتم اختياره من الرئيس وتكون سلطاته استشارية[4].وناقشت اللجنة ايضاً مسألة الحدود الاقليمية، وطرحت اراء بشان ضم المستعمرات البريطانية السابقة (ملايو

([1]) انتقد سوكارنو على موقفة هذا من قبل الاعضاء المسلمين في اللجنة، الا انه اكد على انه مسلم ولكنه يرفض فكرة ايجاد دولة اسلامية. وقد قال " اذا فتحتم صدري فلن تجدوا سوى الاسلام" ينظر:

Ibid., P.185.

([2]) ميثاق جاكارتا: كان هذا الميثاق يميل لأرضاء الرأي الاسلامي، اذ اشار الى ان جمهورية اندونيسيا سوف لن يتم تأسيسها اعتماداً على مبدأ الوحدة والانسانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فحسب، بل على مبدأ الايمان بالله، مع وجوب ممارسة القوانين الاسلامية بالنسبة لمن يدعم هذا الدين ايضاً"، ينظر:

Ibid.,P188.

([3]) عبد اللطيف حسن سلام، المصدر السابق، ص115.

[4]) J. D. Legge, Op. Cit., PP.189-190.

وبورنيو) الى الدولة الجديدة، فضلاًعن ضم الفيلبين وغيرها. الا ان عدداً من الاعضاء عارضوا هذا المقترح واقترحوا ان تقتصر الدولة الاندونيسية على المستعمرة الهولندية وترك سكان المناطق الاخرى ليقرروا مصيرهم بالانضمام الى الدولة الجديدة او الاستقلال[1].

اتاح التحسن الكبير في الموقف الستراتيجي في الحرب لصالح الحلفاء وانهيار دول المحور للاندونيسين فرصة كبيرة للتخلص من اليابانيين الذين حاولوا اخفاء هزيمتهم مع حلول عام 1945[2]، الا ان ذلك لم يكن خافياً على الحركة الوطنية التي عملت على استثمارهذه الفرصة لصالحها[3]. وقد حاول اليابانيون ايجاد قنوات اتصال مع الحكومة السوفيتية[4] ، لاسيما بعد احتلال القوات الامريكية مدينة مانيلا بقيادة ماك ارثر (Mac Arthur)[5] في الرابع عشر من شباط 1945[6].

امام هذه التطورات النوعية للحركة الوطنية الاندونيسية، فضلا عن تحسن الموقف الحربي للحلفاء على حساب المحور، تهيأت الفرصة لاجبار اليابانيين على تغيير سياستهم تجاه اندونيسيا، ولاسيما بعد اخفاقهم في الحصول على أي تجاوب سوفيتي، فضلا عن القرارات التي صدرت عن مؤتمر بوتسدام بين الدول الحليفة، التي كانت في صالح الاندونيسيين. وقد استطاع وزير الخارجية الياباني توجو (Tojo) اقناع حكومته بضرورة منح الاستقلال

---

(1) Ibid., PP.190-191.

(2)William Carr, A History of Germany 1815-1945, London, 1974, PP.409-410.

(3)Dorthy Wood man, Op. Cit., P.193.

(4) لم يعلن الاتحاد السوفيتي الحرب على اليابان حتى الثامن من آب عام 1945. ينظر: ج.ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم، ترجمة نور الدين حاطوم، ط2، بيروت، 1978، ص95.

(5) ماك ارثر (1880-1964): قائد عسكري حارب في فرنسا ابان الحرب العالمية الاولى، وقاد القوات الامريكية في الشرق الاقصى اثناء الحرب العالمية الثانية، والقوات المتحالفة التي احتلت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. عزله الرئيس الامريكي هاري ترومان عام 1951 من مركزه لاختلاف وجهة نظرهما فيما يخص السياسة الامريكيه التي يجب اتباعها تجاه الصين الشعبية. ثم عين رئيساً لاحدى المؤسسات عام 1952. ينظر:عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، 1974، ص477.

(6) بونر فلرز، كيف سلمت اليابان، مجلة المختار، المجلد9، العدد 49، القاهرة، ايلول 1947، ص17.

"السطحي" المباشر للهند الشرقية الهولندية السابقة على ان يبدو ذلك بانه اتخذ من جانب الشعب الاندونيسي[1].

في الحادي والعشرين من تموز تم نقل هذا القرار، بعد اقراره من مجلس الوزراء الحربي، الى قائد الجيش السادس عشر الجنرال يوشيرو نغانو (Yuichiro Nagano) في جاكارتا. كما تسلم القائد الميداني هي شاي شي تيروشي (Hisaichi Terauchi) قائد جيش المنطقة الجنوبية مع المراكز القيادية في سايغون، تعليمات اشارت بان عليهم ان يمضوا قدماً في استعدادات الاستقلال باسرع وقت ممكن، لكن من دون اعطاء أي تصريح حتى يصبح دخول السوفيت الحرب امراً مؤكداً[2].

اخذت اوضاع اليابان بالانهيار خلال شهر اب عام1945، لاسيما بعد قيام سلاح الجو الامريكي بالقاء القنبلة الذرية على مدينة هيروشيما في السادس من اب وعلى ناكازاكي في التاسع منه[3]. لذلك اعلن في سايغون عن تأسيس لجنة للاستعداد لمنح اندونيسيا استقلالها، وعرفت هذه اللجنة باسم لجنة الاستعدادات، كان هدفها تسريع عملية تشكيل حكومة اندونيسية مستقلة[4].

وفي الثامن من اب عام 1945 وجه القائد الياباني تيروشي الدعوة لسوكارنو وحتا للاجتماع به في سايغون. وخلال الاجتماع تقرر ان تعقد اللجنة اول اجتماع لها في التاسع عشر من اب من العام نفسه[5].

مع هذه التطورات السياسية، بدأت مظاهر الخلاف تبرز واضحةً بين القادة الوطنيين في اندونيسيا بشأن الاسلوب الامثل لاعلان الاستقلال. ففي الوقت الذي كان فيه

---

1) Benedict R.O G.Anderson, Java in A Time of Revolution, Occupation and Resistanc, 1944-1946,London, 1972, P. 61.

2) Benedict R.O G.Anderson Op. Cit,, P. 61-62.

(3) ج. ب. دروزيل، المصدر السابق، ص95.

4) D. G.E. Hall, A History of South East Asia, London, 1958, P.718.

5) Ibid, P.718.; Benedict R.O G. Anderson, Op. Cit., PP.62-63.

سوكارنو يرى أن اعلان الاستقلال يجب ان يكون عن طريق الاتفاق مع القوات اليابانية المتواجدة على الاراضي الاندونيسية[1] ،ظهر تيار اخر يطالب بأن يعلن الاستقلال من دون الحاجة الى عقد اتفاق مع اليابانيين. وكان هذا التيار بقيادة شهرير مع عدد من رفاقه الذين اشاروا على سوكارنو بان يعلن الاستقلال فوراً وانطلاقاً من ان اليابانيين قد استسلموا ولم يعد باستطاعتهم تحدي هذا القرار[2].

تصاعدت حدة الخلاف عندما قررت مجموعة من طلبة المعهد الطبي تحدي سوكارنو ورفاقه واجبارهم على اعلان الاستقلال؛ إلا ان سوكارنو بقي عند قراره على اساس ان ذلك الاسلوب قد يؤدي الى "سفك دماء لاطائل منها" ، ودعاهم الى الصبر والعمل بالطرائق السلمية مع القوات اليابانية للوصول الى الاستقلال[3]. غير ان هذا الرد لم يرض طموحهم، لذا، قرروا القيام بمحاولة اخيرة لاقناع سوكارنو بضرورة اعلان الاستقلال[4].

حاول سوكارنو ورفاقه مقابلة القائد الياباني العسكري الجنرال غنسيك (Gunesike) لوضع الترتيبات اللازمة والمشتركة التي تفضى الى اعلان الاستقلال، الا ان هذا القائد كان قد تلقى تعليمات تلزمة بالمحافظة على الوضع الراهن في المناطق التي يسيطر عليها اليابانيون وبحسب ما نصت عليه وثيقة الاستسلام، لذا ارسل بدلاً عنه رئيس قسم الشؤون العامة في الادارة العسكرية اليابانية الجنرال نيشيمورا (Nishimura) لغرض مقابلة الوفد الاندونيسي الذي استفسر عن مستقبل الخطط الخاصة بالاستقلال[5].

---

[1]) J. D. Leege, Op. Cit, P. 193.

[2]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.194.

[3]) J. D. Leege, Op. Cit., P.198.

([4]) قام اولئك الطلبة باختطاف سوكارنو وحتا الى قرية رينغاسد نغكلوك Rengasde Ngklok في جاوة الغربية صباح يوم السادس عشر من اب، وقاموا باقناعهما بوجوب اعلان الاستقلال وحشد جماهير الشعب للمقاومة المسلحة. ينظر: ممدوح صبحي، المصدر السابق، ص37؛

J. D. Leege, Op. Cit., P.199.

[5]) Benedict R. O.G. Anderson, Op. Cit., PP.79-80.

جاء رد الجنرال الياباني بعد أية حركة نحو الاستقلال حركة غير مقبولة، اذ ان السلطات العسكرية مجبرة على المحافظة على الوضع الراهن، وسوف توقع اقصى العقوبات على من يحاول اختراق هذا الوضع وخصوصاً لجنة الاستعدادات ، لانها انشئت من قبل اليابانيين، وبالتالي فهي خاضعة لشروط الاستسلام. عندئذ حذر الوفد الاندونيسي بأن هذا الموقف قد يؤدي الى زيادة اعمال العنف التي سوف يقوم بها اعضاء البيمودا بهدف انهاء السلطة اليابانية، واقترح ان يتم السماح للعناصر الشابة التي هي خارج السيطرة اليابانية باعلان الاستقلال[1].

اعترض القائد الياباني على المقترح في بادئ الامر، الا انه اشار الى امكان حدوث ذلك في حال قيام الاندونيسيين به، خارج اطار لجنة الاستعدادات وخارج الدوائر الرسمية كالاذاعة والصحف، وتعهد لهم بعدم تدخل الجيش الياباني في حال حدوث ذلك[2] ومن جهتهم حرص القادة الاندونيسيون على اعداد وثيقة استقلال قصيرة ومختصره وخالية من التفصيلات، فضلا عن كونها خالية من العبارات القوية او المعارضة لليابانيين حتى انها لم تطالب بعمل حالي للسيطرة على اية سلطة، وكل ما جاء فيها: "نحن شعب اندونيسيا نعلن هنا استقلال اندونيسيا. وكل الامور المرتبطة بنقل السلطة سوف يتم تنفيذها بشكل فاعل في اقرب وقت ممكن"[3]. وقد وقع كل من سوكارنو وحتا على هذه الوثيقة باسم الشعب الاندونيسي، وتم اعلانه من منزل سوكارنو فجر يوم السابع عشر من اب عام1945[4]، وعند الساعة العاشرة صباحاً اعلن سوكارنو بيان الاستقلال رسميا[5].

---

1) Benedict R. O.G. Anderson, Op. Cit.,.P. 80.

2) Ibid., P. 80.

3) J. D. Legge, Op. Cit., P.201 ; Dorthy Wood man, Op. Cit., PP.165-166 ;

رومين، المصدر السابق، ص90.

4) Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit., P.83.

5) J. D. Legge, Op. Cit., P. 201.

في اليوم التالي لاعلان الاستقلال، عقدت لجنة الاستعدادات اجتماعاً حضره العديد من القادة الاندونيسيين واعضاء البيمودا. وخلال الاجتماع طالب اعضاء البيمودا بقطع العلاقات مع السلطة اليابانية طالما ان اندونيسيا اصبحت دولة مستقلة، كما طالبوا بتغيير اسم لجنة الاستعدادات الى اللجنة الوطنية الاندونيسية. واتخذت اللجنة بعض القرارات المهمة، ومنها الموافقة على مسودة الدستور التي وضعتها اللجنة السياسية الفرعية للجنة التحقيقات بعد حذف العبارات التي تمتدح الامبراطورية اليابانية في اسيا(1)، وحذف فقرة "مع وجوب تطبيق الشريعة الاسلامية على معتنقيها" من ميثاق جاكارتا، التي تتعلق بوضع الاسلام في الدستور(2). وتم ذلك بعد اقناع القادة المؤيدين للموقف الاسلامي في اللجنة بأهمية الوحده الوطنية من خلال ابعاد الاقليات المسيحية المهمة عن تأثير الهولنديين العائدين، ووضعهم في مواطنة من الدرجة الثانية(3).فضلا عن ذلك، فقد تم اتخاذ مجموعة من التنظيمات الانتقالية للدستور، ومنها السماح للجنة الاستعدادات بانتخاب الرئيس ونائبه(4)، وقد تم ذلك في اليوم نفسه، اذ انتخب سوكارنو رئيساً للجمهورية، ومحمد حتا نائبا للرئيس(5)، كما مُنحت اللجنة سلطة مؤقتة لحين تشكيل اللجنة الوطنية الاندونيسية بشكل رسمي، التي ستؤسس لغرض تشكيل البرلمان والمجلس الدستوري الاعلى اللذين اقرا ضمن مسودة لجنة التحقيقات، فضلا عن التنظيم الذي منحت بموجبه لجنة الاستعدادات الرئيس المنتخب سلطات غير محدده لمدة ستة شهور. وتبعاً لفقرات الدستور الجديد ، التقت اللجنة في اليوم التالي، واخذت تدعو نفسها لأول مرة باللجنة الوطنية الاندونيسية(6).

---

1) Benedict R.O G. Anderson, Op. Cit., PP.85-87.

(2) عبد اللطيف حسن سلام، المصدر السابق، ص115.

3) Benedict R.O G. Anderson, Op.Cit., P.87.

4) Ibid, P.88.

5) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.343.

6) Benedict R.O G. Anderson, Op. Cit., P.88.

اصدرت اللجنة قراراً يقضي بتقسيم البلاد الى ثماني محافظات وهي جاوة الغربية، جاوة الوسطى، جاوة الشرقية، سومطرة،بورنيو، سيلبيس، مالوكو، وجزر سوندا الصغرى، كما تم تعيين المحافظين وتعيين لجان محلية[1].

القى سوكارنو اول خطاب له بوصفه رئيسا للجمهورية في الثالث والعشرين من آب عام 1945، وحاول من خلاله تفسير اهداف الجمهورية والتشديد على اهمية الحصول على اعتراف دولي بها، ودعا الامة الاندونيسية لمساندته ودعمه في سعيه هذا. وفي التاسع والعشرين من الشهر نفسه قرر سوكارنو حل لجنة الاستعدادات وتشكيل لجنة جديدة سميت (اللجنة الوطنية المركزية)[2]، التي ضمت 137 عضواً كان اكثرهم من الجاويين، اذ وصل عددهم الى 85 عضوا، فضلا عن القادة المسلمين واعضاء البيمودا، وعدد من القادة السياسيين[3].

اول الاعمال التي قام بها سوكارنو تشكيل اول وزارة برئاسته في الرابع من ايلول، ضمت وزراء كانوا يعملون سابقاً مستشارين في اختصاصاتهم تحت القيادة اليابانية[4]. ومنذ بداية عملها واجهت الحكومة الاندونيسية معارضة من جهات عدة، من بينها مجموعة الشباب الثوريين الذين عارضوا النظام الرئاسي وطالبوا بمشاركة اكبر في الحكومة. كما قدم خمسون من اعضاء اللجنة الوطنية المركزية التماساً الى الرئيس لتشكيل مجلس تشريعي يراقب اداء الحكومة. وبناءاً على ذلك، صدر مرسوم جمهوري في الثامن عشر من ايلول منحت بموجبه اللجنة الوطنية المركزية صلاحياتها الى لجنة نيابية مصغرة عرفت باللجنة العاملة[5]، وتقرر ان تكون تلك اللجنة دائمة الانعقاد، كما انها مسؤولة امام اللجنة الوطنية[1].

---

[1]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.343.

[2]) J. D. Legge, Op. Cit., P.209.

[3]) Benedict R.O.G. Anderson, Op. Cit., P.91.

[4]) Robin Jeffrey , Op. Cit., P. 141.

([5]) تالفت اللجنة العاملة من شخصيات كان لها دور في النضال السري وهم شهرير الذي اصبح رئيس اللجنة وامير شرف الدين الذي اصبح نائباً للرئيس. ينظر:

حاولت اللجنة العاملة ممارسة صلاحيات واسعة من خلال مشاركة رئيس الدولة في وضع القوانين وادارة الدولة. واهم الاجراءات التي اتخذتها تشكيل لجان محلية تعمل كأدارة اقليمية، كما عملت على التخلي عن نظام الحزب الواحد [2] والسماح بتشكيل احزاب سياسية متعددة[3]. وطبقاً لذلك فقد تم تشكيل عدة احزاب، من ابرزها الحزب الاشتراكي الذي تأسس بعد دمج حزبين سياسيين في السابع عشر من كانون الاول[4]. وكذلك حزب مجلس الشورى الاسلامي الاندونيسي والذي يعرف اختصاراً بـ (الماشومي Masjumi). ويعد هذا الحزب من اكبر الاحزاب السياسية، ويعتمد الاسلام في مبادئه، وقد تشكل بوصفه منظمة اسلامية خلال مدة الاحتلال الياباني، وتم الاعتراف به حزباً سياسياً في السابع من تشرين الثاني عام 1945[5] ،فضلا عن الحزب الوطني الذي كان اكثر الاحزاب مكانةً وشعبية في ذلك الوقت، ذلك لانه يحمل الاولويات نفسها التي كان يحملها حزب سوكارنو لما قبل الحرب[6] ،وكذلك الحزب الشيوعي الذي تأسس في الحادي والعشرين من تشرين الاول برئاسة محمد يوسف، وتم الاعلان عنه رسمياً في السادس عشر من تشرين الثاني، ولم يكن لمؤسسي هذا الحزب انتماء الى الحزب الشيوعي المحظور خلال سنوات الثلاثينات[7].

Dorthy Wood man, Op. Cit.,P.344.

[1]) Ibid., P.344.

([2]) طرح سوكارنو فكرة ايجاد حزب واحد لكي يقوم بتعبئة الشعب خلف الحكومة الجديدة، وذلك خلال اجتماع اللجنة الوطنية الاندونيسية في التاسع عشر من اب، ولكن لم يتم الاتفاق على هذه الفكرة. ينظر:

Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit., P.90.

[3]) Dorthy Wood man, Op. Cit., PP.345-346.

([4]) لقد اندمج الحزب الاشتراكي الذي تأسس في الاول من تشرين الثاني برئاسة امير شرف الدين مع حزب الشعب الاشتراكي او Paras الذي تأسس في التاسع من تشرين الثاني برئاسة شهرير، وبذلك تم تشكيل حزب واحد عرف بالحزب الاشتراكي. ينظر:

Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit.,PP.202-203.

[5]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.355.

[6]) J. R. E. Waddell, An Introduction to South East Asia Politics, Australasia, 1972, P.199.

[7]) Benedict R.O G. Anderson, Op. Cit., P.217.

وبعد ان تم التطرق الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاندونيسية بعد اعلان الاستقلال، لابد من الاشارة الى موقف اليابانيين الذين اصبحوا في وضع صعب، اذ من المفترض ان اندونيسيا لاتزال تحت سلطتهم، وبالتالي فهم مسؤولون عن حفظ القانون والنظام. ومن جهة اخرى، كان عليهم اعادتها الى الحلفاء، ولكن بوضعها السابق لما قبل الحرب[1]. وتبعاً لذلك اتخذ اليابانيون اجراءات عدة تدل على رفضهم لذلك الاستقلال، ومنها قيامهم باخبار سوكارنو وحتا رسمياً باستمرار الادارة العسكرية في جاوة تحت قيادة رئيس الاركان الاعلى للجيش الياباني، وكذلك قيامهم بالمحافظة على السلام والنظام في البلاد لحين نقل كل شيء للحلفاء[2] ، فضلاً عن قيامهم بتفكيك المنظمات التي اسسوها بعد احتلالهم اندونيسيا، وذلك لانها انشئت لمقاتلة الحلفاء[3].

اما على صعيد الموقف الشعبي، فيمكن عدّ اعلان الاستقلال مرحلة جديده في غاية الصعوبة من مراحل النضال الشعبي ؛اذ كان على الشعب الاندونيسي ان يواجه السلطة اليابانية والاسرى من القوات الهولندية في الداخل، فضلاً عن مواجهة الضغوط الشديدة التي كان الحلفاء يمارسونها في الخارج لاسيماممارسات البريطانيين والهولنديين[4].

يمكن القول ان اخبار الاستقلال ادهشت معظم الاندونيسين،وكان البعض الاخر قد هيأ نفسه لمثل تلك التطورات ومنهم السياسيون القدماء الذين كانوا مناهضين لليابانيين منذ البداية، فضلا عن الشباب الغاضبين الذين جمعتهم السلطة اليابانية لكنها اخفقت في السيطرة عليهم[5].

منذ الايام الاولى لإعلان الاستقلال بدأ التحدي الحقيقي للسلطة اليابانية من خلال عقد التجمعات الشعبية على الرغم من قمع المحتلين لها. وقد تجلت بوادر التضامن الشعبي

---

[1]) Howard Palfrey Jones, Op. Cit., P.99.

[2]) Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit., P.85.

[3]) Ibid., P.99.

([4]) ممدوح صبحي،المصدر السابق،ص36.

[5]) Robin Jeffrey, Op. Cit., P. 142.

في تشكيل منظمة مصافي النفط في الحادي والعشرين من آب عام 1945، التي عقدت اجتماعاً في السابع عشر من ايلول دعت العمال من خلاله الى ضرورة السيطرة الاندونيسية على جميع المرافق والمباني والدوائر الحكومية وتطهيرها من السيطرة اليابانية[1]. وفي جاكارتا عُقد تجمع جماهيري في التاسع عشر من ايلول برئاسة سوكارنو، القى خلال خطاباً قصيراً اكد فيه على مبادئ الحرية الوطنية. وقد ادى وجود القوات اليابانية في مكان التجمع الى زيادة التوتر، ولكن سوكارنو تمكن من السيطرة على الموقف وطلب من الجماهير الانصراف[2].فضلا عن ذلك كان على الاندونيسيين ان يواجهوا الاسرى الهولنديين في جاوة الذين خرجوا من المعتقلات بعد تفكيك الحرس الخاص على اثر استسلام اليابان. وكان اولئك قد تعرضوا للاعتقال بعد احتلال اليابان لاندونيسيا عام 1942، وبعد خروجهم من المعتقلات وعودتهم الى منازلهم وجدوا ان ممتلكاتهم قد صودرت من اليابانيين، وتم بيع البعض منها الى الصينيين، كما استعاد الاندونيسيون البعض الاخر. وعلى الرغم من ذلك لم تحدث مصادمات بينهم وبين الاندونيسيين، ولكن الوضع تغير مع قرب وصول الحلفاء الذين شجعوا الهولنديين على استعادة حقوقهم ومكانتهم وهذا ادى الى خلق مخاوف عديدة لدى الاندونيسيين الذين اخذوا ينظرون اليهم وكأنهم رموز لعودة الحكم الاستعماري وليسوا أسرى سابقين[3].

-موقف الحلفاء من الاستقلال.

كانت اندونيسيا (باستثناء سومطرة) تابعة للقوات الامريكية بقيادة الجنرال ماك ارثر[4]، ولكن بعد استسلام اليابان رسمياً في الثاني من ايلول عام1945[5]، تم تحويل

---

1) Benedict R . O G. Anderson, Op. Cit., PP.126-127.

2) J. D. Legge, Op. Cit., P.210.

3) Benedict R.OG. Anderson, Op. Cit., PP.126-127.

4) Dorthy Woodman , Op . Cit., p.201.

5) فاروق الحريري،حملات الحرب العالمية الثانية والدروس المستنبطة من كل حملة،ج3،اندحار المحور 1943-1945، بغداد،1984،ص248.

اندونيسيا كلها الى قيادة قوات الحلفاء في جنوب شرقي اسيا تحت قيادة اللورد ماونتباتن Mountbatten القائد الاعلى لتلك القوات، وتبعاً لهذا اصبحت سنغافورة القاعدة الرئيسة للحلفاء[1] ومنذ منتصف ايلول عام1945، بدأ القائد العسكري الجديد للحلفاء عمله باستلام وثيقة استسلام اليابان في جنوب شرقي اسيا[2]، وقام بارسال لجنة الى اندونيسيا بقيادة نائبه الادميرال باترسون(Patterson)[3]،وذلك لترتيب اوضاع القوات اليابانية وتنفيذ شروط الاستسلام، واهمها نزع سلاح تلك القوات التي وصل تعدادها الى (283.000) مقاتل، فضلاً عن مهمة اطلاق سراح الاسرى والمحتجزين لدى القوات اليابانية، وكذلك المحافظة على الامن والنظام حتى يتم البت في مصير الاقليم[4].

لم يكن الحلفاء على معرفة جيدة بحقيقة الموقف في اندونيسيا، حتى انهم لم يجهزوا قوات كافية يمكنها السيطرة على الوضع لحين وصول القوات الهولندية[5]. وقد جعلهم هذا الموقف يعدلون مؤقتاً عن مسألة اعادة السلطة الهولندية الى اندونيسيا، والاكتفاء بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقهم[6]. ويمكن القول ان عدم تقدير قادة الساسة البريطانيين في لندن وسنغافورة لحقيقة الموقف في اندونيسيا واعتمادهم على التقارير الاستخباراتية الهزيلة والمعتمدة بشكل كبير على المصادر الهولندية سببا لتعرضهم لهذا الموقف[7].والجدير بالذكر ان قوات الحلفاء كلفت بمهام اخرى فضلاً عن مهمتي نزع السلاح الياباني وحماية السجناء. ومن تلك المهام ترحيل نحو 37000 ياباني في جاوة وحماية وتأمين سلامة نحو 100000 سجين

---

[1]) Dorthy Woodman , Op . Cit., p.202.

[2]) Leslie Palmer, Indonesia and the Dutch,London,1962,P.47.

[3]) Howard Palfrey Jones, Op.cit,P.101.

[4]) Leslie H. Palmer , Op . Cit ., P. 47.

[5]) Dorthy Woodman , Op . Cit ., P . 205 .

[6]) Leslie H. Palmer , Op . Cit ., PP. 47-48 .

[7]) Dorthy Woodman , Op . Cit ., P . 205 .

اوربي في مخيمات الاعتقال في المناطق الداخلية. ولعدم امتلاك الحلفاء قوات كافية اضطروا للاعتماد على قوات هندية[1].

ادرك الحلفاء صعوبة تنفيذ الاوامر الملقاة على عاتقهم دون التعاون مع القادة المحليين والشعب الاندونيسي. ومن اجل ذلك اخذوا يدعون الى ضرورة التعاون الوثيق بين الاندونيسيين والهولنديين. وتجسد ذلك من خلال مقولة القائد الاعلى ماونتاتن "نحن نريد ان يتعانق الهولنديون والاندونيسيون ليصبحوا اصدقاء ومن ثم ننسحب"[2].

في التاسع والعشرين من ايلول نزلت الى الاراضي الاندونيسية ثلاثة فيالق من قوات الحلفاء بقيادة الفريق الثاني السير فيليب كرستسون (Sir Philip Christison)[3]، الذي حدد في خطاب له الاهداف التي تنوي بريطانيا تحقيقها في اندونيسيا التي تشتمل على[4]:

1.حماية واجلاء اسرى الحرب الاوربيين.

2. تفكيك القوات اليابانية وترحيلها من البلاد.

3. نشر النظام والقانون داخل البلاد .

ومن اجل تحقيق ذلك، طلب من الاندونيسيين احزاباً وسياسيين التعاون معه ودعمه، واضاف في خطابه ان القوات البريطانية سوف لن تتحرك خارج منطقة الاحتلال المقرره لها

---

[1]) Benedict R. O. G. Anderson , Op. Cit., P. 134 .

[2]) Ibid,P.135.

([3]) فيليب كرستسون: احد القادة والبارونات البريطانيين الكبار، ولد في السابع عشر من تشرين الثاني عام 1893. تخرج من جامعة اوكسفورد وحصل على البكالوريوس منها. درس في اكاديميه ايدنبيرغ. وتدرج في الرتب العسكرية فحصل على رتبه كابتن عام 1915، واصبح كولونيلا عام 1938، ولمواضبته والتزامه العاليين حصل على رتبة ميجور جنرال عام 1941، وحصل على رتبه جنرال عام 1947. عين قائداً للفيلق الهندي الخامس عشر، والثالث والعشرين. ثم عين قائداً للجيش الرابع عام 1945. ثم قائداً للقوات الهولندية المتحالفة في الهند الشرقية عام 1945-1946، ثم عين قائداً للقوات الاسكتنلندية وحاكماً بقلعة ادنبرة مابين 1947-1949. وشغل للفترة من 1957-1958 رئاسة حزب الاتحاد الأسكتلندي ثم اصبح نائب لرئيس اسكتنلندا. ينظر:

Who's Who, An Annual Biographical Dictionary, London, 1972, PP.464-465 .

([4]) ممدوح صبحي، المصدر السابق، ص37.

وهي جاكارتـا وسـورابايا ومـدين وبانـدونغ لأي سـبب كـان[1].وبالمقابـل، فقـد عـدت حكومـة الجمهوريـة هـذه التصـريحات اشـارة وديـة، لـذا فقـد أمـر سـوكارنو شـعبه بالتعـاون مـع القـوات المتحالفـة في حفـظ النظـام والقـانون، وقـال: " ان الحـركـة الـوطنيـة ليسـت حركـة مناوئـه للبيض ... ولا توجد هناك مشاعر مناوئه للبريطانيين في جاوة ان الاندونيسـيين يقاتلون ضـد اسـتمرارية السياسـة الاسـتعمارية الهولنديـة في اسـتغلال الاندونيسـيين[2].

اما الجنرال كرستسـون فقـد اسـتمر على موقفـه السـابق مـن خـلال التصـريحات التي كـان يـدلي بهـا، اذ قـال في هـذا الصـدد: " عملنـا الوحيـد، هـو انقـاذ سـجناء الحـرب ونـزع سـلاح اليابانيين. نحن لـن نتـدخل في الوضـع السـياسي في جـاوة" . كمـا اوضـح بانـه سيعمل على عقـد مؤتمر طاولة مستديرة بين قادة الحركة الوطنية والحكومة الهولندية[3].

اثـارت هـذه التصـريحات الحكومـة الهولنديـة، اذ كـان ردهـا سـريعاً ومباشـراً فاعلنـت معارضتها الشـديدة لتاسـيس الجمهوريـة الاندونيسـية، كمـا صـدر تصـريح في الاول مـن تشـرين الاول اشـار الى ان هولنـدا لـن تعـترف بنظـام الحكـم او تتفـاوض معـه، وذلـك لان سـوكارنو "سـمح لنفسه بان يكون دمية بيد اليابانيين"[4].

امـا في سـنغافورة فبـدا واضـحاً ان مجلـس الـوزراء البريطـاني لـم يقـدر الموقـف او قـوة الجمهوريـة بشـكل جيـد. على ايـة حـال، فقـد اتضـحت الاهـداف البريطانيـة الحقيقيـة بعـد نـزول قـواتها ووصـولها الى مراكـز الجيش التي كـان يشـغلها اليابانيـون ؛ اذ امـر القـائد البريطـاني الجنـود بـرفـع العلـم الهولنـدي[5]. ولـم يقتصـر الامـر على هـذا بـل ان القـوات الهولنديـة بـدأت بـالنزول تحت حماية القوات البريطانية[6].

---

[1]) Benedict R.O G Anderson, Op. Cit., P.135.

[2]) Dorthy Wood man, Op. Cit., PP.207-208.

[3]) Ibid, P.208.

[4]) Facts on File, Indonesia the Sukarno Years,Edited by Hal Kosut, New York, 1967, P.9.

[5]) Dorthy Wood man, Op.Cit.,PP.208-209.

([6]) محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص30.

ويبدو ان هناك اسباب عديدة دفعت البريطانيين لمساعدة الهولنديين ودعمهم لاستعادة سيطرتهم على اندونيسيا. واهم تلك الاسباب:

1.رؤوس الاموال البريطانية الضخمة والمستثمرة في اندونيسيا منذ زمن بعيد، والتي بلغت قبل الحرب العالمية الثانية نحو اربعمائة وخمسين مليوناً من الروبيات.

2.الديون المتراكمة على هولندا لبريطانيا بسبب السلع والخدمات والاموال التي قدمتها بريطانيا لهولندا اثناء اقامة حكومتها في لندن خلال سنوات الحرب، ولم يكن لهولندا مردود معين لتسديد الديون سوى مستعمراتها. ومن الطبيعي بان هولندا لن تستطيع ان تسدد تلك الديون في حال انفصال اندونيسيا عنها[1].

3.خوف بريطانيا من ان يؤثر انتصار الاندونيسيين على الحركات المناهضة لبريطانيا في الملايو.

4.كانت بريطانيا تفضل سيطرة هولندا على اندونيسيا، لعدم فسح المجال للقوات الاجنبية التي لا تملك نيات حسنة تجاه بريطانيا[2].

5.الاتفاق الذي عقد بين بريطانيا وهولندا في الرابع والعشرين من اب عام 1945، والذي تضمن تحالف الطرفين لاعادة احتلال اندونيسيا[3].

على اثر وضوح الاهداف الحقيقية للحلفاء، اتخذ الاندونيسيون موقفاً حازماً تجاههم، وكانت جزيرة جاوة احدى ساحات هذه المصادمات[4]. وخلال ذلك ازداد ضغط الرأي العام الاوربي على مصير الاسرى المتواجدين في مناطق داخلية من اندونيسيا بعيدة عن سيطرة الحلفاء، بسبب الخشية على حياتهم من الثوار الاندونيسيين. مما جعل ماونتباتن

([1]) قهر الدين الاندونيسي، المصدر السابق، ص ص 155-156.

[2]) Eorves Pondent in Singapore, British Policy Towards Indonesea, Eastern World,The Asian Monthly ,Vol.I I I, No. 2, London, Februry, 1948, P.8.

[3]) Benedict R.O G. Anderson, OP. Cit., P. 132.

[4]) Facts on File, Op. Cit., P.10.

يعمل على فرض سيطرته والتركيز على ثلاث مدن ساحلية رئيسة وهي جاركارتا وسيمارانغ Semarang وسورابايا[1].

لم تقتصر المصادمات بين الاندونيسيين وقوات الحلفاء، وانما امتدت الى مواجهة القوات اليابانية التي تحالفت مع قوات الحلفاء، خشية من سيطرة الثوار على مخازن الاسلحة والذخيرة، مما يعني ازدياد قدراتهم[2].

لم تكن المواجهات بين الثوار والقوات الاجنبية متكافئة، الامر الذي ادى الى تحمل الثوار خسائر كبيرة[3]، في الوقت الذي استمرت فيه القوات الهولندية بالوصول الى جاوة،وسعت لاحكام سيطرتها على الاوضاع هناك[4].وفي محاوله منه لفهم الواقع الاندونيسي، صرح الحاكم الهولندي العام فان موك Van Mook في الرابع عشر من تشرين الاول للصحفيين بأنه مستعد للتعامل مع القوى الوطنية في اندونيسيا وعلى رأسها سوكارنو. الا ان الحكومة الهولندية رفضت الاعتراف بسوكارنو، واعلنت بانها مستعده لتقديم حكومة ذاتية لأندونيسيا ضمن الاتحاد الهولندي. وقد جاء رد الحكومة الاندونيسية سريعاً، اذ رفض محمد حتا أية مقترحات هولندية للمشاركة في الامبراطورية الهولندية، وذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في الثامن عشر من تشرين الاول، اذ قال في هذا الصدد: "لن تشكل اندونيسيا في أية لحظة جزءً من المستعمرات مهما كان الشكل الجديد الذي ستتخذه او الاسم الذي يمنح لنا". كما اكد على ان الحرب او الثورة التي كانت تستعر منذ سنوات وسنوات ستكون هي النتيجة الوحيده، وقد تكون هذه هي فكرة الهولنديين لجلب السلام والنظام للبلاد، ولكنها بالتأكيد لن تنتهي بوضع اندونيسيا تحت السيطرة الهولندية[5]. ثم ادرج حتا اهداف حكومته التي تركزت على: .

---

[1]) Benedict R.O G. Anderson, Op. Cit., PP.137-138.

[2]) Ibid,PP.138-142.

([3]) جريدة الزمان، العدد 2449، 13 تشرين الاول 1945.

([4]) جريدة الزمان، العدد 2451، 15 تشرين الاول 1945.

[5]) Dorthy Wood man, Op. Cit.,PP. 209-211.

1.اخراج الجنود الهولنديين من جاوة .

2.عدم السماح لا نزال المزيد من القوات الهولندية، التي جاءت بحماية الحلفاء لاعادة السيطرة الهولندية.

3.احالة النزاع الهولندي – الاندونيسي الى هيئة دولية للتوسط في حله[1].

في الحادي والعشرين من تشرين الاول اتصل سوكارنو، ضمن نشاطه الهادف الى كسب التأييد الدولي لقضيته، بالرئيس الامريكي هاري ترومان Harry Trumen يطلب منه التدخل لوقف تجهيز القوات الهولندية في جاوة[2]. كما حذر سوكارنو الجنرال كرستسون من مسألة ازدياد القوات البريطانية في اندونيسيا، واوضح له بأنه اذ ما استمر البريطانيون " بسياستهم لاعادة فرض الحكم الهولندي على اندونيسيا، فان النتيجة الحتمية هي اغراق اندونيسيا بحمام من الدم"[3].

على الرغم من الاحتجاجات العديده التي قدمها سوكارنو ونائبه محمد حتا، الا ان اللورد ماونتباتن اعترف بحكومة الهند الهولندية على انها السلطة الوحيدة في اندونيسيا وطالب بالاسراع في وصول قوات جديدة للحلفاء، ولكنه في الوقت نفسه حث الهولنديين للتوصل الى اتفاقية سلمية مع الجمهوريين. وبعد فتره وجيزه عقد اجتماع غير رسمي بين الحاكم العام الهولندي فان موك والقادة الجمهوريين. وخلال الاجتماع رفض الجمهوريون قرار الحلفاء، واعلنوا بانهم مستعدون للتفاوض في حال وجود طرف ثالث يعمل وسيطا بينهم[4].وفي الحقيقة لم تكن اوضاع اندونيسيا الداخلية تسمح بدخول الطرفين في مفاوضات خاصة في احداث سورابايا التي بدأت في الخامس والعشرين من تشرين الاول ؛ اذ نزلت القوات البريطانية في سورابايا بقيادة الجنرال مالاباي Mallaby. وقد اخبر مالاباي الاندونيسيين بان تلك القوات جاءت بهدف اجلاء الاسرى وافراد الجيش الياباني وانها ستغادر

---

1) Facts on File, Op. Cit., P. 10.

2)جريدة الزمان، العدد 2456، 21 تشرين الاول 1945.

3) Dorthy Wood man, Op. Cit., P. 211.

4) Leslie H.Palmer, Op. Cit., P.48.

حال انتهاء مهمتها، الا ان الامر تغير بعد يومين[1]؛اذ القت القوات البريطانية منشورات تأمر الشعب الاندونيسي بايقاف المقاومة وتسليم اسلحته والجلاء عن المواقع البحرية والبرية التي استولى عليها من القوات اليابانية[2]. كما دعت المنشورات الى تنظيف فوري لمنطقة الميناء استعداداً لعمليات الاجلاء، وامرت كذلك بانهاء مقاطعة الهولنديين والاوراسيين في المدينة والبدء ببيع المواد الغذائية لهم، واعطيت لهم مهلة اربع وعشرين ساعة فقط. وقد صدرت تلك المنشورات بأمر من قائد قوات الحلفاء في جاكارتا اللواء هوثرون(Hawthron)[3].

احرج هذا الوضع موقف مالاياي الذي لم يكن على علم بأمر المنشورات، وحاول التدخل في الامر لكن دون فائدة، ونتجه لذلك اندلعت المواجهات بين الطرفين، مما اضطر البريطانيين الى استدعاء سوكارنو للتدخل في الامر[4]. وقد وصل سوكارنو الى سورابايا في التاسع والعشرين من تشرين الاول، وطلب من مقاتلي البيمودا الهدوء والتقيد، وتم التوصل الى اتفاق يسمح للقوات البريطانية اجراء عملها المحدد في اخلاء المساجين[5]. وفي اليوم التالي ساءت الاوضاع بسبب مقتل الجنرال ملاباي في ظروف غامضة مما ادى الى زيادة الاضطرابات، اذ وجه الجنرال كرستسون تحذيراً الى الاندونيسيين بوصفهم المذنبين، وجاء في التحذير "مالم يستسلم الاندونيسيون المسؤولون عن موت مالاباي وخرق الهدنة لقواتي فسأجعل كل القوات البرية والبحرية والجوية تحت امرتي، واستخدمها مع اسلحتها الحديثة لسحقهم، واذ ما قتل خلال هذه العملية اندونيسيون ابرياء فان المسؤولية ستقع على عاتق الاندونيسيين الذين ارتكبوا الجريمة التي ذكرتها سابقا"[6]. وفي محاولة منه لتهدئه الوضع تدخل سوكارنو معلنا: "لقد علمت ببالغ الاسف بأن القتال قد استؤنف وان مالاباي، الذي

---

[1]) Benedict R. O G . Anderson, Op. Cit.,PP.158- 159.

([2]) مصلح فضل شرقي، المصدر السابق، ص40.

[3]) Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit.,PP. 159-160.

[4]) Ibid., PP. 160-167.

[5]) J.D.Legge, Op.Cit.,P.216.

[6]) Dorothy Wood man, Op. Cit., PP.212-213.

كنت شاهداً على شجاعته، كان ضحية هذه الاشتباكات. وقد امرنا بوقف القتال وستتخذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع. وانا بنفسي سأضمن تعاوناً وثيقاً بين قوات جيش الحلفاء، واذ ما حدثت ابسط مشكلة فساعالجها بنفسي"[1].ومع بداية تشرين الثاني خيم الهدوء نوعاً ما على سورابايا وبدأت قوات الحلفاء باجلاء الاسرى ؛ اذ تم نقل ما بين 6000-8000 اسير. وفي التاسع من تشرين الثاني انتهت عمليات الاجلاء. عندئذ اظهر الحلفاء حقدهم وارادوا الثأر لمقتل الجنرال مالاباي، فوجهوا انذاراً في اليوم نفسه الى الثوار الاندونيسيين وامروهم بالقاء السلاح، كما طالبوا المسؤولين المباشرين عن مقتل مالاباي بتسليم اسلحتهم، واصدروا امراً بقتل كل اندونيسي يحمل السلاح بعد الساعة السادسة من صباح يوم العاشر من تشرين الثاني[2].

رفض كبار زعماء سورابايا وقادة ثوار بيمودا الانذار وقرروا المقاومة حتى النهاية[3]. ونتيجة لذلك شن البريطانيون عمليات تدمير جوية وبرية وبحرية شاملة على المدينة، وابلى الاندونيسيون خلال تلك الاشتباكات بلاءً حسناً اذ، على الرغم من امتلاكهم للاسلحة البسيطة التي لا تتعدى السكاكين والعصي ، كانوا يرمون بانفسهم امام الاسلحة البريطانية بشكل انتحاري[4].

حاولت الحكومة الاندونيسية في جاكارتا تفادي الامر، فقدم سوكارنو التماساً الى رئيس الوزراء البريطاني اتلي Attlee حثه فيه على وقف تدخل القوات البريطانية والهندية في الموقف لصالح هولندا[5]. كما وجه نداءً الى جوزيف ستالين (Josiph Stalin) في التاسع عشر من تشرين الثاني وطلب منه التدخل لصالح الاندونيسيين[6].

---

[1]) Ibid.,P.214.

[2]) Benedict R.O G .Anderson, Op. Cit., PP. 164-165.

[3]) Ibid., P.165.

[4]) Robin Jeffrey, Op. Cit., P. 144.

[5]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.213.

([6]) جريدة الزمان، العدد 2477، التاريخ 19تشرين الثاني 1945.

يمكن القول ان معارك سورابايا كانت تجربة قاسية للبريطانيين، اذ اجبرتهم على ممارسة الضغط على الهولنديين للدخول في مفاوضات مع الجانب الاندونيسي. ومن جهة اخرى فقد كانت تلك المعارك للاندونيسيين حادثة ملحمية في سبيل الثورة[1].

على الرغم من تلك الاضطرابات، فقد حاول الحاكم الهولندي فان موك والقادة الجمهوريون الدخول في مفاوضات من اجل منع تفجر الموقف اكثر. ووفقاً لذلك، التقى فان موك وفان در بلاس (Charles van –derplas)[2] بالقاده الجمهوريين وعلى رأسهم سوكارنو في بيت الجنرال كريستسن. ولكن الحكومة الهولندية صرحت مباشرة على لسان وزير مستعمراتها بانها " ملتزمه بمبداها بعدم التعامل مع المتمردين"[3].

رافقت هذا التصريح تطورات داخلية في اندونيسيا؛ اذ استطاع شهرير ،من خلال نشره لكتيبة "نضالنا" في بداية تشرين الثاني، ان يوجه انتقاداً الى اولئك الذين تعانوا مع اليابانيين[4]. وقد اشار في انتقاده هذا بشكل ضمني الى سوكارنو، اذ كان يخشى من ان يتعاون سوكارنو يوماً من الايام مع البريطانيين، واحس بان الجمهورية تحت قيادته تبقى في خطر، ولكنه في الوقت نفسه ادرك بان سوكارنو هو قائد الثورة المخلص في نظر الناس، لذا، لا يمكن للجمهورية ان تكون بدون سوكارنو. من جهة اخرى راى شهرير بان الجمهورية التي يقودها سوكارنو تفتقر لاي موقف في نظر العالم، لذا طرح حلاً على اللجنة العاملة التابعة للجنة الوطنية المركزية في الحادي عشر من تشرين الثاني، تضمن ايجاد موقع منفصل للرئيس عن موقع الرئيس التنفيذي. وعلى الرغم من ان الدستور نص على حكومة رئاسية، فقد اقترح شهرير ان يوافق الرئيس على قبول المجالس التي تحصل على دعم اللجنة الوطنية

---

[1]) J.D. Legge, Op. Cit., P. 217.

([2]) فان دربلاس: المندوب الهولندي الذي وصل الى اندونيسيا مع لجنة الحلفاء في السادس من ايلول عام 1945 ينظر:

Haward Palfrey Jones, Op. Ci t.,101.

[3]) Dorthy Woodman, Op. Cit., P.213.

[4]) J. D. Legge, Op. Cit., P. 212.

المركزية، وهذا سيجعل منصب الرئيس منصباً شكلياً، بينما تكون السلطة الفعلية بيد رئيس الوزراء والمجلس الذي يسيطر عليه ممثلو الامة في اللجنة الوطنية المركزية[1].

كان سوكارنو خارج جاكارتا ولا يعلم أي شيء عن المقترحات، ومع هذا فقد وافق حتا على المقترحات وطلب من شهرير تشكيل حكومة، الا ان المجلس الاصلي رفض هذا القرار. وقد تم استدعاء سوكارنو الى جاكارتا، وحدث لقاء بين اعضاء الحكومتين. وخلال اللقاء اعلن سوكارنو بانه يقبل بمسؤولية المجلس، واشار الى رغبته في قبول حكومة شهرير حكومةً جمهورية[2]، واشترط شهرير بان يختار هو مجلس وزرائه. وبناءً على ذلك اعلن شهرير عن تشكيل وزارته في الرابع عشر من تشرين الثاني، التي ضمت وزراء كانوا في الاساس زملاءً له في النضال السري وهم اشخاص معروفون بخبرتهم الادارية[3].

حظيت هذه الوزاره بقبول الحكومة الهولندية التي عدت شهرير شخصاً يمكن التفاوض معه، والذي اكد من جانبه بانه يرغب في البحث عن ارض مشتركة تؤسس عليها الاتفاقات بين الطرفين[4]. وقد صرح شهرير قائلا :اذ ما اعترف الهولنديون بحقنا في الاستقلال فأننا سنقبل بالتعاون الهولندي في المجالات الاقتصادية والتقنية ونحن مستعدون لمنحهم موقعاً متميزاً يأخذ بنظر الاعتبار ارتباطهم الطويل بجزر الهند"[5]. وتماشياً مع هذا النهج، اعلنت الحكومة الهولندية في كانون الاول عن رغبتها في التفاوض مع الجانب الاندونيسي. ويبدو ان اوضاع هولندا العسكرية لم تكن تسمح لها باستخدام القوة ضد الجمهورية، لانها قدرت بانها ستحتاج الى 75.000 جندي في حال استخدامها للقوة العسكرية، الا ان ما كان موجودا لديها لم يكن يتجاوز 20.000 جندي، ولم يكن بامكانها جلب جنود اكثر،لارتباط اسطولها بقوات الحلفاء. وتبعاً لهذا فان نقل الجنود كان يعتمد على موافقة الحلفاء، فضلاً

---

1) Ibid., P.213.

2) J. D. Legge, Op. Cit., , P.213.

3) Dorthy Woodman, Op. Cit., P.347.

4) Leslie H.Palmer, Op. Cit., PP.49-50.

5) Dorthy Woodman, Op. Cit, P. 219.

عن اقتصادها المرهق الذي حد من قدرتها على دعم العمليات العسكرية[1].ونتيجة لذلك، عقد اجتماع بين الحكومتين الهولندية والبريطانية في مقر رئيس الوزراء البريطاني، واعقب هذا الاجتماع خطاب مشترك اشار بأن كلا الحكومتين وافقتا على الاعتراف بحق اندونيسيا في الاستقلال، وتقرر تعيين احد الدبلوماسيين البريطانيين ليقوم بدور الوسيط بين الطرفين الاندونيسي والهولندي، وتم اسناد هذه المهمة الى ارشيبالد كلارك كير (Archibald clark kerr)[2]. الاان هذه التطورات لم تنه النزاع القائم، اذ استمرت المواجهات بين الطرفين حتى ان جاكارتا اصبحت غير أمنه اواخر كانون الاول، مما ادى الى صدور قرار سري انتقلت بموجبه العاصمة الى جوكجاكارتا. وفي الرابع من كانون الثاني 1946 غادر كل من سوكارنو وحتا جاكارتا، بينما بقي شهرير ليحافظ على الاتصال مع القوات البريطانية والهولندية[3].

1) Leslie H.Palmer, Op. Cit, P.50.

2) Leslie H.Palmer, Op. Cit,P. 50.

3) J . D. Legge, Op. Cit.,P. 219.

المبحث الثاني

المفاوضات الاندونيسية-الهولندية وعقد اتفاقية لينغاجاتي

-عرض القضية الاندونيسية على مجلس الأمن.

كان لكفاح الاندونيسيين من اجل الاستقلال ومقاومتهم للاحتلال اثر في حصول قضيتهم على الدعم العالمي. وقد تزامن ذلك مع افتتاح هيئة الأمم المتحدة في كانون الثاني عام 1946، اذ ارسل رئيس الوفد الاوكراني الدكتور ديمتري مانولسكي (Dimitri Manilsky) رسالة الى رئيس مجلس الأمن في الثاني والعشرين من كانون الثاني جاء فيها: "خلال عدة شهور وجهت اعمال حربية ضد الاهالي الوطنيين في اندونيسيا، اشتركت فيها القوات البريطانية النظامية، كما اشتركت فيها القوات اليابانية المسلحة. وتعتقد الحكومة الاوكرانية ان هذا الموقف يخلق حالة تهدد السلم والأمن العالمي وفقاً للماده الرابعة والثلاثين من ميثاق الامم المتحدة". وبهذه الرساله طلب المندوب الاوكراني ادراج قضية اندونيسيا في جدول اعمال المجلس[1]. وفي جاكارتا، اخبر شهرير الصحافة بان العمل الاوكراني لم يكن معروفاً ولا حتى متوقعاً من حكومته، واكد على ان أي طلب بالانسحاب للقوات البريطانية من اندونيسيا يجب ان يرافقه نزع لسلاح القوات اليابانية، كما يجب ان تسلم هذه المهمه الى هيئات حفظ السلام الاندونيسية. وفي حال تسليمها للاندونيسيين فسوف يكون بالامكان مغادرة البريطانيين في أي وقت[2].

استلم مجلس الامن الطلب الاوكراني في السابع من شباط. وخلال الحديث الرسمي لم يتطرق الوفد الاوكراني الى اسباب وجود القوات البريطانية في الجزر ولا حتى الى وجود أية حركة وطنية او نظام حاكم ونزاعها مع هولندا. ولكن، مع اتساع مجرى احداث المناقشات في المجلس تم توسيع الحديث الاصلي من جانبه، فضلا عن مساندة رئيس الوفد السوفيتي

---

(1) محمد علي القوزي، المصدر السابق، ص ص208-209.

2) Alastair M.Tylor, Indonesia Independence and the United Nations , London, 1960. P.15.

لـه[1].واشـار مانولسـكي الى ان تـدخل القـوات البريطانيـة والهولنديـة في الشـؤون الداخليـة لاندونيسـيا يتعـارض بشـكل مباشـر مع الفقـرتين (1) و(2)، وكـذلك مـع الفقـرة (73) مـن ميثـاق الامم المتحـدة[2].والجـدير بالـذكر ان الوفـد الاوكـراني لـم يطالـب بانسـحاب القـوات البريطانيـة، ولكنه طالب المجلس بتعيين لجنة مكلفة بالذهاب الى اندونيسا لتقصي الحقائق[3]، واقترح ان يكـون اعضـاؤها مـن (الصـين، هولنـدا، المملكـة المتحـدة، الاتحـاد السـوفيتي،والولايات المتحدة)[4]. الا ان وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن عارض هذا المقترح واخذ يؤكد على مسألة سيادة هولندا على اندونيسيا والتي تم طرحها للنقاش في المجلس[5].

فيمـا يخـص مواقـف الـدول داخـل المجلـس، فقـد دعمـت الولايـات المتحـدة الموقـف البريطـاني[6]، واشـار وفـدها الى مسـألة عـدم وجـود حاجـة للبـت في الفعاليـات التي يقـوم بهـا الجنـود البريطـانيون، كمـا ان ارسـال اللجنـة سـوف لـن يـؤدي الى أي تقـدم في المحادثـات التي تجـري في جاكارتـا. امـا الوفـد الفرنسـي فقـد عـدّ المحادثـات الطريقـة الصـحيحة لتجنـب سـفك الـدماء، وفي الوقـت نفسـه لـم يعـارض مبـدأ تعـيين لجنـة لتقصـي الحقـائق. ولـم يصـر الوفـد الصيني على مثل هذه الخطوه خلال الظروف الحالية. بينما طلب النائب الاسترالي مشاركة حكومته في اعمال اللجنة فيما لو دعت الاطراف ذات العلاقة الى تشكيلها. وجاء هذا الطلب "لان اندونيسـيا تقـع في منطقـة جغرافيـة اظهـرت الحـرب اليابانيـة انهـا ذات اهميـة حيويـة لاستراليا". اما الوفد المكسيكي فقد اقترح تشكيل لجنة تعمل وسيطاً في المفاوضات الجارية في جاكارتا على شرط ان يضمن الهولنديون سيادة حكومتهم على المنطقة. وهكذا حظيت مسودة

---

1) Alastair M.Tylor,Op.Ci, P.15.

2) U.N.O.R.S.C,No. 1, London, 7 February 1946, P.177.

3) John C.Campbell and others, The United States in World Affairs 1945-1947, "Soviet Charges Against Britain: Grecce and Indonesia, New york, 1947, P.91.

(4) محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص43.

5) Alastair M.Taylor, Op. Cit., P.16.

6) F. R. U. S, 1952-1954,The United States Position in the Netherlands. Indonesia Conflict 1945-1949, Vol .III,Washington,1979, P.1151.

القرار الاوكراني بتأسيس لجنة تحقيقات بدعم الاتحاد السوفيتي وبولندا فقط عندما تم التصويت عليها في الثالث عشر من شباط[1]. وخلال ذلك ، قدم الوفد المصري مقترحا يدعو الى انسحاب القوات البريطانية طالما ان "اغراضها المحدودة جداً" قد تم تنفيذها، كما دعا المقترح الى الحفاظ على حقوق المجلس لكي " ينفذ أي عمل اخر حسب ما يراه ضرورياً ". وقد تم تحوير هذا المقترح من جانب الوفد السوفيتي، الذي تضمن ارسال لجنة على التشكيلة نفسها التي اقترحها الوفد الاوكراني، وقد حصل هذا القرار على دعم بولندا والمكسيك فقط. اما المقترح المصري فقد حصل على دعم مصر وبولندا. ونتيجة لذلك اعلن رئيس مجلس الامن اغلاق القضية الاندونيسية[2].

-المفاوضات غير الرسمية وموقف المعارضة الاندونيسية منها.

كان للموقف البطولي الذي قام به الاندونيسيون ومقاومتهم للاحتلال اثر كبير في تغيير السياسة الهولندية تجاههم؛ اذ ادرك الهولنديون ضرورة الدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب الاندونيسي خاصة وان موقفهم العسكري كان ضعيفاً[3]. وخلال شهر كانون الاول عام 1945 جرت محادثات في اندونيسيا بين الحاكم الهولندي العام فان موك وعدد من ممثلي الحكومة الاندونيسية، الا انها لم تكن مثمره، مما اضطر فان موك للسفر الى هولندا في الخامس عشر من الشهر نفسه وذلك بهدف التعرف على الالية التي ستعالج بها المسألة الاندونيسية[4].

عاد فان موك الى اندونيسيا حاملا معه مقترحات حكومته التي أعلنت رسمياً في العاشر من شباط عام 1946.وقد نصت ان الشعب الاندونيسي وبعد فترة اعداد كافية سوف يكون حراً في تقرير مصيره السياسي. وخلال الفترة الانتقالية فان هولندا عازمة على خلق

---

1) Alastair M. Taylor, Op. Cit., P. 17.

2) Ibid., P. 18.

3) Leslie H.Palmer, Op. Cit., P.50.

4) Benedict R.O G. Anderson, Op. Cit., P.298.

"كومنولث في اندونيسيا"سيتألف من اقاليم تمتلك درجات مختلفة من الحكم الذاتي[1]، كما سيتم تشكيل برلمان منتخب يضم اغلبية الاندونيسيين، وكذلك تشكيل وزارة تكون في انسجام سياسي مع البرلمان وتحت رئاسة ممثل التاج الهولندي[2]. وبعد ان تحصل الكومنويلث على منزلة كاملة فان هولندا سوف تطلب ادخالها للأمم المتحدة.

حاول فان موك توضيح اهمية هذه المقترحات بالنسبة للإندونيسيين، اذ قال: "للمرة الاولى في تاريخ العلاقات الهولندية-الاندونيسية يتم تحديد هدف معين للتطور السياسي في اندونيسيا". اذ ان الهيئة التي تمثل الكومنويلث تضم اعداداً اكبر من الإندونيسيين مما ضمته الفولكسراد السابقة للحرب. ومن جهة اخرى فان ممثل التاج يملك "سلطات خاصة لضمان حقوق اساسية وادارية فاعلة، الا ان هذه السلطات لن تمارس الا في حال تعرض الحقوق والمصالح ذات العلاقة الى سوء[3]. ويمكن القول ان السبب الذي دفع الهولنديين الى اقتراح تأسيس دولة اتحادية يعود الى انهم كانوا يدركون جيداً بان قواتهم العسكرية غير قادرة على التحرك بعيداً عن مراكزهم في جاوة وسومطرة، فضلاً ن ان البريطانيين لم يكونوا راغبين في البقاء لفترة طويلة. ولهذا لم يكن بامكانهم سوى استخدام الجزر الخارجية قاعدة للاحاطة بمراكز القوى في الجمهورية[4].

لم تجد تلك المقترحات قبولاً لدى شهرير، الا ان السير ارشيبالد كلارك كير اكد له بان هذه هي افضل فرصة للبريطانيين او الدول الرئيسة للاعتراف بالجمهورية ،مما جعل الوزراة تشعر بانه ليس امامها خيار سوى الاستجابة للمقترحات الهولندية[5].الاان هذا الامر لم يكن هيناً بسبب المعارضة التي واجهتها الوزارة والتي عارضت اية مفاوضات مع الجانب

---

[1]) Leslie H. Palmer, Op. Cit., P.51.

[2]) D. G. E. Hall, Op. Cit., P.720.

[3]) Alastair M. Taylor, Op. Cit., P.19.

[4]) Robin Jeffery, Op. Cit., P.150.

[5]) Benedict R.O G. Anderson, Op. Cit., P.304.

الهولندي خلال تلك الفترة. وقد كانت تلك المعارضه بزعامة تان ملاكا (Tan Malaka)[1] الذي استطاع تكوين حركة جماهيرية رفضت أية مفاوضات مع الاعداء.وابتدأت تلك الحركة منذ افتتاح شهرير للمفاوضات مع فان موك[2]. وقد خدمت الظروف تان ملاكا في ذلك الوقت، اذ كتبت الصحافة في جاكارتا اواخر كانون الاول مقالات اوضحت فيها سيرة ملاكا وكفاحه خلال العشرين عاماً التي قضاها في خدمة التحرير الاندونيسي. وقد لاقت تلك المقالات استحساناً لدى العامة، اذ كانوا سعيدين لسماع اخبار عودته وكان توقيتها جيداً؛ فقد كانت خيبة الامل في وزارة شهرير منتشرة. وخلال المؤتمر الذي عقد في جاوة المركزية في الثالث من كانون الثاني عام 1946 القى ملاكا خطاباً كان الاول له منذ عام 1922، وخلاله اكد على ضرورة توحد كل المجموعات من اشتراكيين وشخصيات دينية ووطنية في جبهة شعبية في برنامج يركز على "استقلال 100%" وبعد الخطاب كشف ملاكا عن ذلك البرنامج الذي عرف بالبرنامج المصغر[3]. وفي المؤتمر الثاني الذي عقد في سوراكارتا في الخامس عشر من كانون الثاني تم

([1])تان ملاكا: ولد عام 1897 في مدينة مينانك كابو Minang – Kabau في سومطرة،درس في بوكتنجي في غربي سومطرة في كلية المعلمين، ثم درس في هولندا خلال الاعوام (1913-1919)، نما اهتمامة بالماركسيه عندما كان يدرس في مزرعة في شرقي سومطرة (1919-1921)، التحق بالحزب الشيوعي الاندونيسي في سيمارانغ عام 1921 واصبح رئيساً له حتى نفيه عام 1922، اختاره الكومنترون ليكون ممثلاً له في جنوب شرقي اسيا في كانتون (1923-1925) ثم مانيلا (1925-1926). الا ان معارضته الشديدة لانتفاضة الحزب بين (1926-1927)، فضلا عن ايمانه بالجبهه الموحده للمنظمات الاسلاميه جعلته ينفصل عن الشيوعيين. اسس الحزب الاندونيسي في بانكوك عام 1927، ثم اخذ يتنقل ما بين كانتون في الصين وهونغ كونغ وسنغافورة (1937-1942)، عاد سراً الى اندونيسيا خلال فترة الاحتلال الياباني وعمل في منجم للفحم في بانتينBanten ، ولم يظهر في جاكارتا حتى اب عام 1945. ينظر:

Robin Jefery Op.Cit.,P290.

[2]) J. D. Legge, OP. Cit.,P. 219;Guy J.Pauker,The Role of the Military in Indonesia,Research in The Role of the Military in Underdeveloped Countries,Edited by John J. Johnson,New Jersey,N.D.,P.202.

([3]) تضمن البرنامج المصغرسبع نقاط،وهي:

1. يجب على الدولة ان تشدد على الاعتراف الكامل بالسيادة، كما يجب ان تغادر كل الجيوش لاجنبيةالمياه الاندونيسية.
2. تشكيل الحكومة الشعبية.

الاتفـاق علـى تغييـر اسـم "الجبهـة الشـعبية" الى "وحـدة النضـال" او بيرسـاتوان بيرجونغـان Persatuan Perdjuangan وتعرف اختصاراً بـ PP [1].وقبل اعلان المقترحات رسمياً حاول شهرير ضمان قبـول المعارضـة على تلك المقترحـات. ولتنفيـذ ذلـك ذهـب الى جاكارتـا في السـادس من شباط، لاجراء محادثات مع قادة وحدة النضال. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها شهرير في اقناع المعارضة بانه على ضوء قوة الحلفاء ومواقف البريطانيين فليس هناك من بديل واقعي للمفاوضات المباشرة مع الهولنديين، الا ان ذلك لم يثنِ المعارضة عن التنازل عن موقفها[2].

بعـد اعـلان المقترحـات رسـمياً في العاشـر مـن شـباط ازداد ضـغـط الـرأي العـام على الوزارة؛ اذ وصلت الكثير من الرسائل والتلغرافات الى شهرير من المنظمات في كل جاوة والجزر الخارجية، التي عبرت عن ثقتها في شخصه، ولكنها طالبته بعدم تقديم اية تنازلات للهولنديين والتفاوض على اساس الحصول على استقلال 100% وهكذا اجبرت الوزارة على الانحناء امام الضغط، واضطر شهرير الى تقديم استقالته في الثالث والعشرين من شباط، والتي لم يقبلها سوكارنو الا في الثامن والعشرين من الشهر نفسه[3].

بعد استقالة شهرير عرض سوكارنو على قادة وحدة النضال الانضمام الى الوزارة التي سـتكون وزاره ائتلافيـة، الا انهـم رفضـوا تقـديم أي مرشـحين عـنهم، الا على اسـاس برنـامج المعارضة الغير متوافق مع المفاوضات[4]. وبما ان سوكارنو وحتا كانا معارضين لذلك البرنامج،

---

3. تشكيل الجيش الشعبي
4. نزع السلاح من كل الجنود اليابانيين
5. مغادرة كل المحتجزين الاوربيين.
6. مصادرة كل المزارع.
7. مصادرة كل المؤسسات الصناعية. ينظر:

Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit., PP. 288-290.

[1]) Ibid., p292.

[2]) Ibid., P. 292.304.

[3]) Ibid., P. 305-306.

[4]) J. D. Legge, Op. Cit.,PP.220-221.

لذا كان لابد من العودة الى شهرير. ووفقاً لذلك اعلن حتا في الثاني من اذار وخلال اجتماع اللجنة الوطنية المركزية بأنه تم اختيار شهرير لتشكيل الوزارة الجديدة. الا ان قادة وحدة النضال عارضوا تشكيل الوزارة، لانها لم تعتمد على برنامج المعارضة، وقد ادى هذا الامر الى ازدياد حدة الخلافات، وبدا من الصعب تشكيل وزارة ائتلافية في حال استمرار تلك المعارضة. وتبعاً لهذا كان لابد من تحطيمها من الداخل. وبالفعل فقد بذلت جهود حثيثة من اجل ذلك، حتى ان العديد من المنظمات اعلنت انسحابها من منظمة وحدة النضال[1]. وفي الثاني عشر من اذار اعلن شهرير عن تشكيل وزارته التي اظهرت سيطرة الحزب الاشتراكي عليها، على الرغم من الجهود التي بذلت لتشكيل وزارة ائتلافيه[2].

يبدو ان المعارضة كان لها تاثير واضح على المفاوضات، واتضح ذلك من خلال المقترحات التي قدمها شهرير لفان موك بعد تشكيله للوزارة بيوم واحد، والتي تضمنت رفض أية تركيبة فيدرالية، والاعتراف بالجمهورية على انها سلطة ذات سيادة على اقليم "الهند الشرقية الهولندية السابقة"، وكذلك رفض مسألة وجود فترة انتقالية التي كان الهولنديون قد طالبوا بها. ولكنه في الوقت نفسه، دعا الى ايجاد وحدة فيدرالية توكل ادارة الشؤون الخارجية والدفاع في ذينك البلدين الى هيئة تشكل من الهولنديين والاندونيسيين، كما تهتم بالمهمة التي ابقاها فان موك لممثل التاج الهولندي وهي الاهتمام بالحقوق الاساسية ومبادئ الحكومة الجيدة والادارة المالية الكفوءة، كما اضاف شهرير مقترحاً جديداً دعا من خلاله الى انسحاب الجنود الهولنديين من اندونيسيا مباشرة بعد اختتام اتفاقية بين البلدين. وفي تلك الاثناء يتم ايقاف كل تحركات الجنود، وتتعهد سلطات الجمهورية باطلاق كل المحتجزين. الا ان فان موك رفض هذه المقترحات مباشرة، مما ادى الى وصول الطرفين الى نقطة مسدودة[3].

---

1) Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit., PP.316-318.

2) Ibid., PP. 319-320.

3) Alastair M. Taylor, Op. Cit.,P.20.

رافق تلك الاوضاع توقيع اتفاقية بين كل من فرنسا وفيتنام[1]، اصبحت فيها فيتنام دولة حرة في اتحاد الهند الصينية. وقد استفاد فان موك من ذلك واراد توقيع اتفاقية شبيهة بها مع اندونيسيا. اذ اقترح ان تصبح الجمهورية جزءاً من دولة اندونيسية اتحادية حرة، ويتم السماح للجنود الهولنديين بالنزول لتنفيذ مهمات الحلفاء، وايقاف العدوان، فضلاً عن تنظيم مشاورات مشتركة مع كل مندوبي اجزاء الجزر الهندية والمجموعات الاخرى للتفاوض بشأن التركيبة السياسية لدولة اندونيسيا المستقبلية[2].

اخذ فان موك يؤكد على وجوب عدم اعتبار هذه المقترحات على انها مقترحات هولندية، بل هي محاولة شخصية من جانبه للخروج من النهاية المسدودة التي حصلت بسبب اصرار الجمهورية على الاعتراف المباشر بسيادتها[3]. من جهة اخرى فان شهرير كان متأثراً بستراتيجية هوتشي منه، فضلاً عن انه كان مقتنعاً بعدم إمكان التوصل الى نتيجة في المفاوضات ما لم يعط تنازلات مهمة، خاصة وان الهولنديين نجحوا في غزو الجزء الشرقي لمجموعة الجزر الاندونيسية. وهكذا فقد كانت المقترحات السرية التي قدمها في النهاية الى فان موك في السابع والعشرين من اذار تظهر تراجعاً متميزاً عن تلك تم تقديمها قبل اسبوعين. وفي هذه المقترحات طالب شهرير باعتراف الهولنديين اعترافاً رسمياً بسلطة الجمهورية في كل من جاوة ومادورا[4] وسومطرة[5]. فضلا عن ذلك فان الجمهورية ستتعاون في تشكيل دولة

([1]) عقدت هذه الاتفاقية في السادس من اذار 1946 بين حكومتي فيتنام وفرنسا، والتي اعترفت فيها فرنسا بفيتنام "دولةً حرةً لها حكومتها المستقلة وبرلمانها وميزانيتها المنفصله على ان تظل جزءاً من الاتحاد الفيدرالي للهند الصينية ومن الاتحاد الغربي. وكانت هذه الاتفاقية تتضمن الموافقة على عودة 15000 جندي فرنسي الى فيتنام على ان يتم انسحابهم نهائياً بعد ذلك في سنة 1952 مقابل انسحاب 20.000 جندي صيني من جنوبي الكومنتانج الصيني الرجعي. ينظر: ابو سيف يوسف واخرون، الانسان المناضل، مجلة الطليعة، العدد العاشر،القاهرة، تشرين الاول 1969،ص125.؛ج.ب دروزيل، المصدر السابق،ص284.

[2]) Leslie H.Palmer, Op. Cit., P.51.

[3]) Alastair M. Taylor, Op. Cit ., PP. 20-21.

([4]) مادورا: جزيرة تقع في الشمال الشرقي لجزيرة جاوة. ينظر: ديتس سميث، المصدر السابق، ص40.

[5]) Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit., P.323.

اتحادية وشريكة في الوحدة السياسية مع هولندا، وترحب بكل قوات الحلفاء حتى الهولنديين في جاوة وسومطرة وتوقف العدوان بعد توقيع الاتفاقية، وتحفظ حقوق الاقليات، وكذلك وافقت الحكومة على مبدأ التحديد الذاتي لاندونيسيا بعد فترة فاصلة تحت السياده الهولندية. كما اقترح الهولنديون. وبعد توصل الطرفين الى اتفاق شبه مؤكد، قرر فان موك نقل المحادثات الى هولندا[1]. وقبل ذلك كان على شهرير ان يسكت المعارضة لان مقترحاته السرية سوف تتسرب عاجلاً او اجلاً. وقد عمل على تنفيذ ذلك قبل ان يقدم المقترحات الى فان موك، اذ ارسل رسالة سرية الى جوكجاكارتا في الثالث عشر من اذار تقضي باعتقال القادة الكبار في وحدة النضال[2]، وقد هيأت الظروف انذاك فرصة لاعتقالهم وذلك خلال المؤتمر الذي عقده اولئك القادة في الخامس عشر من اذار في ماديون. وبعد نهاية المؤتمر في السابع عشر من اذار تم اعتقال تان ملاكا وبعض مؤيديه في اليوم نفسه[3].

في الثاني والعشرين من اذار صرحت الحكومة بان الاعتقالات اجريت من جانب السلطات الرسمية لمنع أي اهتياج في المجتمع او التخطيط لاحداث انقسامات .وهكذا استطاعت الحكومة اسكات المعارضة ومضت في مسأله المفاوضات مع الجانب الهولندي. وفي التاسع والعشرين من اذار تم تسمية وفد اندونيسي للسفر الى هولندا بهدف اجراء محادثات مع الحكومة الهولندية[4].

-المفاوضات الرسمية ومؤتمر مالينو.

تقرر نقل المفاوضات الى هولندا بعد ان استطاع الجانبان الاندونيسي والهولندي الاتفاق على مقترحات محددة تكون اساساً للمفاوضات التي ستجري مع الحكومة الهولندية، الا ان تلك المفاوضات التي استمرت مدة عشرة ايام(من الرابع عشر الى الرابع والعشرين من

---

1) Leslie H.Palmer, Op.Cit., P.52.

2) Guy J. Paukery, Op.Cit., P.202.

3) Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit.,PP.323-326.

4) Ibid.,PP.327-329.

نيسان) لم تسفر عن نتيجة مرضية للجانب الاندونيسي[1]، لعدم التزام الحكومة الهولندية بهذه المقترحات، مثل عدم اعترافها بسلطة الجمهورية على سومطرة والاقتصار على الاعتراف بسلطتها على جاوة فقط[2]. وكانت حجتها في ذلك عدم قدرة حكومة الجمهورية على فرض سيطرتها هناك بسبب القوات المتصارعة، فضلاً عن ضرورة اخذ رأي الشعب فيما لو اراد الانضمام الى الجمهورية ام لا. ولم يرضِ هذا الموقف الوفد الاندونيسي لان ذلك يعني تسليم كل سومطرة في الوقت الذي كانت فيه سلطة الجمهورية بارزة هناك ماعدا بعض المناطق التي تسيطر عليها قوات الحلفاء[3].فضلاً عن ذلك، فقد تم التطرق الى الشكل الذي ستتخذه أية اتفاقية تعقد بين الطرفين. وكان الجمهوريون قد اكدوا على ان المقترحات التي قدموها في السابع والعشرين من اذار قد وضعت في شكل معاهدة بعد ان تمت صياغتها على نموذج الاتفاقية الفرنسية-الفيتنامية، وبالتالي فان هذا يعني ان الجمهورية كانت متعاونة على اساس متساوٍ مع الهولنديين في تشكيل الدولة الاندونيسية الجديدة، فقد جادل الهولنديون في ذلك على اساس ان القانون الهولندي يسمح لهولندا بتوقيع معاهدات مع القوى الخارجية فقط، وهذا لا ينطبق على الجمهورية لانها غير دستورية. وبديلاً لذلك تم ترتيب شكل ملحق اتفاقية يتيح الاعتراف بالجمهورية على انها الطرف الاخر في الاتفاقية[4].

من الامور الاخرى التي تم التطرق اليها مسألة مصطلح الدولة الاندونيسية الجديده؛ اذ فضل الاندونيسيون مصطلح "الدولة الحرة"، لان هذا يؤكد على مفهوم الاستقلال. الا ان الهولنديين اعترضوا على اساس ان الدولة الحرة تفقد المعنى المحدد للقانون الدستوري، بينما مصطلح "كومنويلث" الذي دعا اليه الهولنديون يرتبط بالشخصية الفيدرالية للدولة المقترحة الجديده[5].ونتيجة لذلك لم يتوصل الطرفان الى اتفاق. ويبدو ان الحكومة الهولندية

---

[1]) Alastair M. Taylor, Op. Cit., P. 22.

[2]) Leslie H. Palmer, Op. Cit., P. 52.

[3]) Alastair M. Taylor, Op. Cit, P.22.

[4]) Alastair M. Taylor, Op. Cit, P.23.

[5]) Ibid., P.23.

لم تكن راغبة في الوصول الى اتفاقية مع الجانب الاندونيسي، لانها كانت حكومة مؤقته بانتظار الانتخابات التي كان من المقرر اجرائها في شهر ايار. حتى ان رئيس الوزراء الهولندي اعلن بان المقترحات الهولندية كانت قد طرحت للمناقشة فقط[1].

في اندونيسيا كانت نتيجة فشل المفاوضات نزول القوات الهولندية في كثير من المناطق الاندونيسية، وكذلك تسليم القوات البريطانية وبشكل رسمي المناطق التي تسيطر عليها قوات الجمهورية من الناحية الواقعية خارج جاوة ومادورا وسومطرة الى القوات الهولندية[2].

اما في لندن فقد استقبل فشل المفاوضات بخيبية أمل، لان ذلك قد يؤدي الى احالة القضيه الى مجلس الامن، كما ان انسحاب القوات البريطانية المخطط له في تشرين الثاني ربما يخلق موقفاً انفجارياً في مجموعة الجزر وربما يعرّض المناطق المجاورة للخطر مثل الملايو. لذا استمر رئيس الوزراء البريطاني وزملاؤه في الضغط على الهولنديين من اجل التوصل الى اتفاقية، كما تم تعين اللورد كيلرن (Killearn)[3] مندوباً خاصاً في جنوب شرقي اسيا، ووسيطاً في المفاوضات[4]. وتأسيساً على ذلك اعلن وزير المستعمرات الهولندي ان نظام سوكارنو الحاكم " قد تم عده ممثلاً للهدف الوطني حتى من اولئك الذين لم يكن لهم اية علاقة بالجمهورية "، لكنه قال ايضاً ان الهولندين يصرون على ان الجزر الاندونيسية الاخرى غير جاوة "يجب ان تكون قادرة على التعبير عن رغبتها الخاصة فيما يخص مكانتها المستقبلية مع اندونيسيا"[5].

---

[1]) Leslie H.Palmer, Op. Cit., P.52.

([2]) ممدوح صبحي ، المصدر السابق، ص38.

([3]) كيلرن، مايلز لامبسون (1880-1964): سياسي بريطاني عمل في وزارة الخارجية 1903، كان سكرتير بعثه جارتر باليابان 1906. عمل سكرتيراً ثانياً بطوكيو (1908-1910)، وصوفيا 1911، وبكين 1916، عمل مندوباً سامياً في سيبيريا 1930، عين وزيراً مفوضاً في الصين (1926-1933). عين مندوباً سامياً في مصر والسودان (1934-1936). اصبح سفير بريطانيا في مصر (1936-1946)، منح لقب لورد واصبح عضوا لمجلس اللوردات. ينظر: الموسوعه العربية الميسرة، ج2،بيروت،1987،ص .

[4]) Alstair M. Taylor, Op. Cit., P.24.

[5]) Facts on File, Op. Cit., P.12.

في 17 ايار عام 1946 اجريت الانتخابات العامة في هولندا[1]، وقد كان لها صدى واسعاً في اندونيسيا. اذ بدا واضحاً ان الرأي الهولندي اتجه بحده الى اليمين بعد ان ظهر حزب الشعب الكاثوليكي على انه اكبر حزب في المجلس الثاني، بينما تولى قيادة الحزب الاشتراكي شيرمرهون Schermerhorn ،الذي كان لوزارة شهرير ثقة كبيرة به، موقعاً ثانوياً. ونتيجة لذلك ادركت المعارضة الاندونيسية مسألة صعوبة التوصل الى اتفاق دبلوماسي مع هولندا، مما ادى الى ازدياد الضغط لاجراء تعديلات وزارية. وخلال ذلك عقد مؤتمر ضم كل الاحزاب الرئيسية، فضلا عن اعضاء وحدة النضال. وكان هدف المؤتمر مناقشة مسألة فشل المفاوضات. وطلب المؤتمر من الحكومة اتخاذ موقف حازم ازاء الهولنديين[2].وفي الوقت نفسه اشار الهولنديون لشهرير الى ان الاعاقة الاساسية في عدم التوصل الى اتفاق تكمن في مسألة عدم ارتياح الرأي العام الهولندي من الموقف في جاوة، ومن ناحيه اخرى اكدوا له مدى ثقتهم به وصعوبة التوصل الى اتفاق معين مع شخص غيره. وقد احرج هذا الموقف شهرير ؛ففي الوقت الذي اعتمدت فيه قوته السياسية على مدى قبوله عند الرأي العام الهولندي، فان هذا العامل يمنعه من بناء قاعدة دعم ثابتة في اندونيسيا. وكان شهرير يعتقد ان تأليف وزارة موسعة ربما تعطيه هذا الدعم المحلي، لكنها سوف تضعف من قوته في التعامل والتفاوض بشأن السلطة في هولندا ؛اذ ان أي تنازل لمطالب المعارضة سيشجع الهولنديين على مضاعفة ضغطهم من اجل القيام بضربة ضد الجمهورية. لذلك ادرك شهرير بان قدرته على التعامل مع الهولنديين تعتمد بدرجة كبيرة على نجاحه في اسكات المعارضة دون تقديم أي تنازل فعلي لها. ووقفا لذلك اعلنت الحكومة حالة الطوارئ، وذلك لخلق جو من الازمة الوطنية التي من شانها ان تؤدي الى تجميع الدعم نحو الحكومة[3].وفي الوقت نفسه

---

(1) اظهرت نتائج هذه الانتخابات قوة النواب الكاثوليك، وتم تشكيل حكومة عمالية كاثوليكية، فاصبح الدكتور لويس بيل (كاثوليكي) رئيساً للوزراء، بينما اصبح الدكتور جونكمان (عمالي) وزيراً للمستعمرات. ينظر:

Alstair M. Taylor, Op. Cit., P. 25.

2) Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit., PP.378-379.

3) Benedict R. O G. Anderson, Op. Cit P.380.

قرر شهرير اعادة فتح المفاوضات المعلقة[1]، فأرسل مقترحاته الى الحاكم الهولندي فان موك في السابع عشر من حزيران التي تضمنت عقد معاهدة تعمل هولندا من خلالها على منح "اعتراف رسمي" بحكومة الجمهورية، ووقف اطلاق النار وعودة القوات الاندونيسية والهولندية الى مواقعها، فضلا عن التعاون الهولندي في تأسيس دولة اندونيسية حرة والتي تتضمن الجزر التي ليست في الجمهورية[2].

عدّت الحكومة الهولندية هذه المقترحات على انها انحرافات خطيره في الموقف الاندونيسي، اذ ساد شعور بان الجمهورية لا تريد ان تعترف بالسيادة الهولندية حتى خلال الفترة الانتقالية[3].

اما في اندونيسيا، فعلى الرغم من سرية المقترحات، الا انها بدأت بالتسرب وخاصة في الصحافة الهولندية في جاكارتا، مما ادى الى ازدياد الاضطرابات. وقد رافق تلك الاوضاع تغيرات في الجيش، اذ تم نقل مسؤولية الشرطة الوطنية من وزارة الداخلية لتكون تحت امرة شهرير مباشرةً. وقد ادت هذه التغيرات الى زيادة قلق المعارضة، وذلك خوفاً من تكرر مسألة الاعتقالات التي حدثت في اذار التي تزامنت مع القيام بمبادرة دبلوماسية. وتوتر الوضع اكثر بعد وصول المقترحات الى الهولنديين، لان المعارضة ادركت بان الحكومة ستضطر لإسكاتها. لذا، قرر قادة المعارضة اتخاذ خطوة تجبر الحكومة على التراجع[4]. وكانت هذه الخطوة هي اعتقال شهرير مع وفد اندونيسي كان برفقته في السابع عشر من حزيران[5].

اثار اختطاف شهرير قلق سوكارنو، اذ اعلن حالة الطوارئ، وخاطب الشعب من خلال حديث اذاعي التمس منه معارضة اولئك الذين يريدون السيطرة على السلطة، وقال ان المرء قد يتوقع حدوث عداء من الهولنديين تجاه الجمهورية، ولكن ما هو اخطر هم الاعداء

---

1) Ibid, P.380.

2) Facts on File, Op, Cit., P.12.

3) Alstair M. Taylor, Op. Cit., P.25.

4) Benedic R.O G. Anderson, Op. Cit.,PP.381-384.

5) Facts on File, Op. Cit., P.12.

الداخليين الذين لم يدركوا حدود المعارضة الشرعية ولم يميزوا بين "المعارضة" او "الدمار". وقال ايضاً: "نحن لا نخاف من الخطر القادم من الخارج ... لأننا نستطيع رؤيته. ولكن الخطر الاكثر تهديداً هو القادم من الداخل..."[1]. كما اشار سوكارنو الى خطورة هذا العمل، اذ قال بان اختطاف رئيس الوزراء وموظفين رفيعي المستوى معه سوف يسمح للهولنديين ان يقولوا للعالم بان اندونيسيا لا تستطيع ان تحكم نفسها، وان الفوضى والاضطراب يهيمن على الاوضاع هناك. واشار ايضاً الى ان اتخاذه لكل السلطات لا يعني انه دكتاتور، بل ان ذلك كان بهدف ضمان بعض الاستقرار، كما تعهد بإعادة السلطات الى الوزارة حالما تعود الاوضاع الى طبيعتها[2].

يبدو ان استنكار سوكارنو القوي لعملية الاختطاف مع كلماته الاسترضائية بعض الشيء تجاه اعضاء البيمودا الذين نفذوها، كانت ذات اثر، اذ تم اطلاق سراح شهرير مباشرة واعيد الى سوراكارتا، ومن هناك عاد مسرعاً الى جوكجاكارتا[3].

انتهت حالة الطوارئ في الثالث عشر من اب واستغنى سوكارنو عن سلطاته الطارئة، وتم اعادة تنصيب الحكومة البرلمانية، اذ طلب سوكارنو من شهرير تشكيل وزارة جديدة، تم الاعلان عن تشكيلها في الثاني من تشرين الاول. والملاحظ على تلك الوزارة تضمينها لكل الاحزاب الرئيسة، كما ضمت ممثلين عن الاقليات الاندونيسية. ومن اهم الاحزاب التي انضمت لتلك الوزارة: الحزب الاشتراكي، الحزب الوطني، وحزب ماشومي الاسلامي. وقد تولى شهرير منصب وزير الخارجية، فضلاً عن منصبه رئيساً للوزراء[4]. وخلال ذلك الوقت دأب الحاكم الهولندي فان موك على تحقيق هدفه في تأسيس دولة فيدرالية حفاظاً على تصريح العاشر من شباط؛ اذ اخبر هولندا عن وجود استقرار كافٍ في المناطق غير الجمهورية، واقترح

---

1) J. D. Legge, Op. Cit., P.220.

2) Benedick R.O G. Anderson, Op. Cit., P.397.

3) Benedick R.O G. Anderson, Op. Cit. P.397.

4) Facts on File, Op. Cit.,PP.12-13.

عقد مؤتمر لتلك المناطق بهدف تحديد مستقبلها. وبالفعل عقد هذا المؤتمر الذي عرف بمؤتمر مالينو (Malino)[1] خلال المدة من 16من تموز حتى 22 من الشهر نفسه[2].

تبنى المؤتمرون قرار يتضمن تأسيس الولايات المتحدة الاندونيسية ضمن اطار المملكة الهولندية. وتضم تلك الولايات اربعة اجزاء: بورنيو، جاوة، سومطرة، وما يدعى بـ "اقاليم الشرق العظيم،" والتي تتضمن الجزء الاصغر من شبه الجزيرة الاندونيسية. واتفق المؤتمرون على عقد مؤتمر لاحق لتحديد امور عدة، منها تحديد مدة تعاون الولايات المتحدة الاندونيسية مع حكومة هولندا، التشاور في مسألة تأسيس علاقات مشتركة بين الولايات المتحدة الاندونيسية وهولندا بشكل دائم[3].

حضر المؤتمر ممثلون عن اقاليم الهند الشرقية الهولندية كلها التي تتضمن كلاً من بورنيو، سيلبيس، بالي، لومبوك، مولوكاس، وغينيا الجديدة الغربية. اما الجمهورية فلم يتم تمثيلها في هذا المؤتمر. ويبدو ان الهولنديين كانوا عازمين على عزل الجمهورية عن باقي الجزر الخارجية. ففي الرابع والعشرين من آب اعلنت السلطات الهولندية عن تأسيس مجلس استشاري لبورنيو واقاليم الشرق العظيم في جاكارتا، وتكون المجلس من ستة موظفين هولنديين وسبعة اعضاء اندونيسيين من اللجنة العامة لبورنيو واقاليم الشرق العظيم[4].

-معاهدة لينغاجاتي (Linggadjati).

قررت الحكومة الهولندية مواصلة المفاوضات بعد فترة انقطاع، اذ ارسلت في اب لجنة عامة الى جاوة، وذلك للتفاوض مع الموجهين الجمهوريين. وكانت هذه اللجنة برئاسة

مالينو: سمي المؤتمر بهذا الاسم نسبة الى منتجع مالينو الذي يقع الى الشرق من مكاسر في جنوبي جزيرة سيلبيس. ينظر:

Alastir M. Taylor, Op. Cit, P. 26-27.

[2]) Ibid., PP.26-27.

[3]) Facts on File, Op. Cit., P.13.

[4]) Ibid, P.13.

شرمهورن وهو رئيس وزراء هولندي سابق، فضلاً عن ثلاثة اعضاء اخرين[1].كما ضمت في عضويتها الحاكم الهولندي فان موك[2].وفي السادس من تشرين الاول بدأت المناقشات بين الجانبين برئاسة اللورد كيلرن[3]. وقد اعلن شهرير في ذلك الوقت للصحافة بان أية تسوية سياسية لا يمكن ان تحدث قبل ان يتم تنفيذ شروط عدة ،اهمها تعريف دقيق بأقاليم الجمهورية، وتعريف للعلاقة بين الجمهورية وباقي اجزاء اندونيسيا ومن ثم بين الجمهورية وهولندا، والترتيب لاتفاقية عن الشؤون العسكرية مثل عدد القوات الهولندية التي تتمركز في اندونيسيا وتحديد مهامها بدقة، والتمثيل الخارجي للجمهورية واللغة الرسمية للبلاد، والمبدأ الذي ستعتمد عليه العلاقات الاقتصادية والمالية المستقبلية[4].وفي الرابع عشر من تشرين الاول توصل الطرفان الى اتفاقية هدنة اشترطت وقف القتال واحتفاظ كل جانب بموقعة العسكري، وكذلك تأسيس لجنة هدنة مشتركة تشرف على الجوانب الفنية في فرض الهدنة[5].وخلال تشرين الثاني استمرت المباحثات بين الطرفين، واسفرت اخيراً عن عقد معاهدة عرفت بمعاهدة لينغاجاتي[6].وقد وقعها كل من شهرير نيابة عن اندونيسيا وشرمهورن نيابةً عن هولندا في الخامس عشر من تشرين الثاني عام 1946[7].تضمنت هذه المعاهدة بنود عدة، أهمها:

([1]) ج. ب. دروزيل، المصدر السابق،ص278.

[2]) Alastair M. Taylor, Op. Cit., P.28.

([3]) ج. ب. دروزيل، المصدر السابق، ص278.

[4]) Dorthy Woodman, OP, Cit., P.226.

[5]) Facts on File, Op. Cit., PP.13-14.

([6]) لينغاجاتي: سميت الاتفاقية بهذا الاسم نسبة الى مدينة لينغاجاتي القريبة من ميناء سيمارانغ في شمالي جاوة. ينظر: قهر الدين الاندونيسي، المصدر السابق، ص166.

[7]) Jan Romein, The Asian Century A History of modern Nationalist in Asia, Berkeley and Los Angeles, 1962, P. 363.

1.اعتراف هولندا بالسلطة الفعلية للجمهورية الاندونيسية على الجزر الثلاث: جاوة، سومطرة، ومادورا. وفيما يخص المناطق المحتلة ضمن المناطق الجمهورية من جانب قوات الحلفاء والقوات الهولندية فسيتم الحاقها وضمها الى الجمهورية على نحوٍ تدريجي[1].

2.تعاون الحكومتين الهولندية والاندونيسية على انشاء "الولايات المتحدة الاندونيسية" على اساس فيدرالي. وتتكون هذه الولايات من ثلاثة اجزاء :

أ. الجمهورية.

ب. بورنيو.

ج. الشرق العظيم (اندونيسيا الشرقية).

3.السماح لأية مقاطعة لا ترغب في الانضمام الى الولايات المتحدة الجديدة بالاحتفاظ بحقها في الابتعاد عنها، وفي الوقت نفسه يكون لها الحق في اختيار صفة العلاقة الخاصة مع العرش الهولندي.

4.في حال انضمام بعض المقاطعات الى الولايات المتحدة الجديدة فان ادارة التغييرات في المقاطعة تكون تحت امرة سكان المقاطعة[2].

5.انتخاب جمعية تأسيسية تضم ممثلين عن "الجمهورية" وبقية الاقاليم وتأخذ على عاتقها اقرار دستور الدولة الاتحادية.

5.السعي الى قبول "الولايات المتحدة الاندونيسية" عضواً في الامم المتحدة.

6.ان يكون "الاتحاد الهولندي الاندونيسي" فوق الدولة الاتحادية الاندونيسية، ويضم الى جانب "الولايات المتحدة الاندونيسية" كلاً من هولندا وغويانا وكورساو، وتقتصر سلطاته على السياسة الخارجية والدفاع والمالية والاقتصاد والثقافة[3]، وتكون ملكة هولندا على رأس هذا الاتحاد، كما ان تشكيل هذا الاتحاد يجب ان لا يتجاوز كانون الثاني عام 1949.

([1]) قهر الدين الاندونيسي، المصدر السابق، ص166.

[2]) Alastair M. Taylor, Op. Cit., PP.29-30.

([3]) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2 لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ط1،د.م، 1983،ص ص186-187.

6.تقليص القوات العسكرية بصورة مشتركة.

7.اخلاء المناطق التابعة للجمهورية من القوات الهولندية.

8.تعترف الجمهورية بحقوق وممتلكات الاجانب، كما تتعهد بتعويضها والمحافظة عليها.

9.التزام الطرفين بتسوية أي نزاع يتم عن طريق تحكيم المحكمين.

10.تعيين مدير خاص من قومية اخرى عن طريق التصويت وعلى وفق اتفاق يتم بين الوفود. واذا لم يتم التوصل الى مثل هذه الاتفاقية يحال الموضوع الى رئيس محكمة العدل الدولية[1].

يمكن القول ان هذه المعاهدة قبلت على الورق بالجمهورية كياناً قائماً، وهذا بحد ذاته تغير في السياسة الهولندية، ولكنها في الوقت نفسه منحتها اعترافاً محدود النطاق، اذ ان المناطق المكونة للجمهورية وهي جاوة وسومطرة ومادورا كانت تضم اعداداً كبيرة من القوات الهولندية وهذا بحد ذاته يشكل تهديداً للجمهورية، فضلاً عن ذلك، فان مناطق السيطرة الهولندية في بورنيو والشرق الاعظم شكلت رصيفاً جيداً يمكن من خلاله التخطيط لأي هجوم ضد الجمهورية. وبعد توقيع المعاهدة غادرت القوات البريطانية اندونيسيا[2].

وجهت انتقادات عديدة للمعاهدة من كلا الجانبين. فعند عرض مسودتها على البرلمان الهولندي في السادس عشر من كانون الاول حاولت المجموعات المحافظة اعتراض المحاولات الجارية لتبني هذه المعاهدة والاعتراف بها، فضلا عن حدوث انشقاق داخل الحزب الكاثوليكي، اذ قدم احد اعضائه بمساعدة عضو عمالي مقترحاً في التاسع عشر من كانون الاول يشترط ان يقوم رئيس اللجنة الخاصة للمعاهدة بتقديم توضيحات وشروحات خاصه بها. الا ان هذا المقترح لم يحصل على اصوات كافيه[3].وفي اليوم التالي وافق البرلمان الهولندي على المعاهدة[4].

---

[1]) Lesile H.Palmer, OP. Cit., P.54.

[2]) Dorthy Woodman, Op. Cit., P. 226.

[3]) Alastair M. Taylor, Op. Cit., P.31.

[4]) Facts on File, Op. Cit., P.15.

في اندونيسيا انتقد البرلمان الاندونيسي بعض بنود المعاهدة وخاصه البند الخاص بإعطاء الاجانب جميع حقوقهم وممتلكاتهم، وكذلك البند الخاص بتشكيل الاتحاد تحت زعامة ملكة هولندا. وعلى الرغم من ذلك فقد صادق البرلمان على المعاهدة في الخامس من اذار عام 1947، وجاءت مصادقته على اساس استبعاد التفسيرات الهولندية والاكتفاء بالرأي الاندونيسي فقط[1].وفي الخامس والعشرين من اذار عام 1947 وقع النواب الهولنديون والاندونيسيون على المعاهدة في جاكارتا[2].

اختلف الطرفان في تفسير بنود المعاهدة اثناء تطبيقهم لها. وكان الاختلاف في مسائل عدة، اهمها التعاون والفيدرالية. ففيما يخص التعاون، فقد ادعت هولندا بان التعاون مع الجمهورية هو من اجل تطبيق استمرارية المسؤولية الهولندية الوحيدة لحين تشكيل الولايات المتحدة الاندونيسية، بينما فسّرت الجمهورية مصطلح التعاون على انه يعني المسؤولية المشتركة وكذلك التشاور المشترك من اجل اقامة الفيدرالية الهادفة. اما الفيدرالية فقد فسرتها هولندا على انها تعني تساوي الحكومات مع تساوي الاصوات والتي تتلاءم بصورة رئيسة مع هولندا. بينما فسرت الجمهورية الفيدرالية على انها لا تتنكر لسيادة الجمهورية ولا لموقعها شريكاً مساوياً لهولندا من اجل القيام برعاية الولايات المتحدة الاندونيسية[3].فضلاً عن ذلك، فقد عمد الحاكم الهولندي فان موك على خرق المعاهدة من خلال استدعائه لممثلين عن (65) اقليماً في الثامن عشر من كانون الاول عام 1946، وذلك من اجل سن دستور للدولة الجديدة المسماة (اندونيسيا الشرقية) التي سوف تتمتع بنوع من الذاتية المحلية. ولكن الشؤون الخارجية، الدفاع، المالية، التجارة، والتعليم ستدار من قبل هولندا. وقد عين الحاكم الهولندي رجلاً اندونيسيا متعاوناً معهم اسمه سويكاواتي(Soekawati) ليكون رئيساً لهذه الدولة. وقد عدّت الجمهورية هذا العمل خرقاً للبند الثاني من المعاهدة

---

1) Alastair M.Taylor, Op. Cit., P.37.

2) An Official Hand book, Op. Cit., P.34;

فايز صالح ابو جابر، المصدر السابق، ص190.

3) Leslie H.Palmer, Op. Cit.,P.55.

الذي ينص على ان الجمهورية وهولندا " ستتعاونان لضمان تأسيس دولة ديمقراطية ذات سيادة على اساس فيدرالي وستعرف بالولايات المتحدة الاندونيسية". كما فسر الجمهوريون هذا العمل على انه يعني ان لديهم الحق نفسه في تشكيل دويلة كما فعل الهولنديون. ولكن الحاكم العام برر عمله على اساس ان المعاهدة لم تكن قد وقعت رسمياً وانما بالحروف الاولى فقط. ويبدو ان توقيع المعاهدة رسمياً لم يغير من مسألة اعلان بعض الولايات استقلالها[1]. اذ اعلن احد الاحزاب وهو حزب الشعب السونداني استقلال غربي جاوة حيث يعيش 12 مليون شخص من القومية السوندانية، وطلب هذا الحزب مساندة القوات الهولندية في اعلان استقلال هذه الدولة في الرابع عشر من ايار عام 1947. فضلاً عن ذلك، فقد اعلنت غربي بورينو انها دولة مستقلة داخل اطار الفيدرالية، كما وقع اربعة سلاطين في شرقي بورنيو على اتفاقية لتشكيل دويلة مستقلة. والملاحظ ان هولندا لم تشرك الجمهورية في هذه الفعاليات، خلافاً لما تم الاتفاق عليه في البند الثاني من المعاهدة[2].

من جهة اخرى، عملت الجمهورية على توسيع علاقاتها الخارجية، وقامت بأرسال بعثة الى الهند والشرق الاوسط. وخلال شهر حزيران من عام 1947، اعترفت كل من المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، استراليا، الصين، الهند، مصر، سوريا، وايران بهذه الجمهورية[3]. وقد اثار هذا العمل استياء هولندا التي عدته انتهاكاً صارخاً للمعاهدة، واوضحت بان الجمهورية غير مدركة للاختلاف او الفرق بين السلطة الفعلية والسلطة الشرعية، أي لم تفهم الاختلاف بين الاعتراف بسلطة فعلية والاقرار بسلطة شرعية او ان السلطات الجمهورية كانت تسعى لتأسيس الجمهورية الاندونيسية بعيداً عن مشروع الولايات المتحدة الاندونيسية. وفي الوقت نفسه طالبت هولندا بتطبيق سريع للفقرة التي تدعو الى اعادة الممتلكات الهولندية لأصحابها وحماية الهولنديين في اندونيسيا ضد عمليات الاعتداء عليهم من جانب

---

1) Dorthy Woodman, Op. Cit.,PP.228-229.

2) Ibid, PP.229-230.

3) Leslie H. Palmer, Op. Cit., P.55.

المتطرفين والمخربين، وقد وعدت جوكجاكارتا بتنفيذ هذه الفقرة لكنها اشارت الى ضرورة اجراء عملية جرد دقيقة للممتلكات (الاجنبية) كافة من اجل حماية المصالح الوطنية[1].

ادى هذا الامر إلى تأزم الموقف، اذ فرض رئيس اركان البحرية الهولندية حصاراً على موانئ الجمهورية، واعلن استعداده لرفع الحصار في حال اعادة الممتلكات الهولندية وممتلكات رجال الاعمال الاوربيين التي كانت لهم قبل الحرب. وفي الوقت نفسه، اعلنت الجمهورية بان على هولندا ان تظهر حسن نيتها من خلال سحب قواتها من جاوة وسومطرة، والتي اعترفت بهما الحكومة الهولندية مناطق تابعة للجمهورية. ولكن هولندا اعلنت ان مسؤولية تشكيل الولايات المتحدة الاندونيسية تقع على عاتقها. وبما إنها كانت تشك في نيات الجمهوريين فيما يخص الممتلكات الاوربية ما قبل الحرب، فانها لن تسحب قواتها حتى يتم استعادة تلك الممتلكات. وعند هذه النقطة انهارت العلاقات، وكان من المتوقع ان يتفجر الوضع[2].

في تلك الاثناء وصل رئيس الوزراء الهولندي الدكتور بيل ووزير المستعمرات جونكمان الى جاكارتا، وعند اجتماعهما مع اعضاء اللجنة ظهر ان الحاكم الهولندي كان مقتنعاً بضرورة استخدام القوه ضد الجمهورية، الا ان رئيس وقائد الحزب العمالي شرمرهورن ابدى رغبته في استمرار النقاشات وكان لابد من النزول عند رغبته، وذلك حفاظاً على الائتلاف الحاكم من الانحلال وسقوط حكومة بيل. وبعد مغادرة بيل وجونكمان الى هولندا قرر شرمرهورن تقديم عرض اخر للجمهورية، وقال بأنه لن يعارض أي عمل تقوم به الحكومة الهولندية في حالة رفضه[3]. وبناء على ذلك تم تقديم مقترحات عدة للحكومة الاندونيسية في السابع والعشرين من ايار عام 1947. وقد تضمنت هذه المقترحات استمرار السيادة الهولندية على اندونيسيا حتى الاول من كانون الثاني عام 1949، وتشكيل حكومة فيدرالية انتقالية تضم

---

1) Alastair M. Taylor, Op. Cit.,PP.33-34.

2) Dorthy Woodman, OP. Cit., PP.230-231.

3) Ibid, P.231.

ممثلين عن مختلف الكيانات السياسية الموجودة في اندونيسيا، فضلاً عن ممثلين من هولندا، وكذلك جعل العلاقات الخارجية ضمن صلاحيات الحكومة الانتقالية وصلاحيات وزير الخارجية الهولندية، وتشكيل قوات شرطة مشتركة من الحكومة الانتقالية ومن هولندا للمحافظة على النظام والهدوء[1]، فضلاً عن التزام هولندا بالدفاع عن اندونيسيا من خلال ابقاء جيشها في الجزر بانتظار تشكيل قوات مسلحة اندونيسية حديثة[2]. وقد ارفقت بهذه المقترحات مذكره قدمها الحاكم الهولندي الى شهرير جاء فيها "يجد الحاكم العام نفسه ملزماً بان يطالب البعثة الجمهورية بالرد على هذه المقترحات خلال اربعة عشر يوماً. واذا كان الرد سلبياً او غير مرضٍ فسيجد الحاكم، وللأسف، استحالة الاستمرار في النقاشات، وسيطرح هذا امام الحكومة الهولندية تساؤلاً عما سيحدث لاحقاً[3].

رفضت الاحزاب السياسية والاتحادات التجارية هذا الانذار النهائي في الحال. فضلاً عن ذلك، فقد رفض شهرير المقترح الذي يدعو الى تشكيل قوات شرطة مشتركة على اساس ان "الحفاظ على الامن والنظام ضمن مناطق الجمهورية من اندونيسيا هو من ضمن مهام شرطة الجمهورية لا من مهام الجيش الهولندي"، كما اعترض على مسألة الدفاع عن اندونيسيا قائلاً بان هذه المسالة هي من مهام الحكومة الاندونيسية، ولكن ذلك لا يحول دون قبول المساعدة الهولندية التي ستكون على شكل معدات ومهارات تقنية[4]. وفي الثامن من حزيران جاء رد الحكومة الاندونيسية الذي تضمن اموراً عدة، اهمها موافقة الحكومة الاندونيسية على تشكيل حكومة مؤقتة على شرط ان يكون نصف اعضائها من الجمهوريين والنصف الاخر ممثلين من اندونيسيا الشرقية وبورنيو الغربية مع عدم السماح لأي ممثل هولندي، ويكون اتخاذ القرارات ضمن صلاحيات الإندونيسيين وذلك عن طريق التصويت بالأغلبية. اما رأي الممثل الهولندي فيقتصر على القضايا التي تخص هولندا فقط، ويجب ان

---

1) Leslie H.Palmer, Op. Cit., P.56.

2) Facts on File, Op. Cit., P.16.

3) Dorthy Woodman, Op, Cit., P.232.

4) Ibid, P.233.

يكون هناك ممثلون للحكومة المؤقتة في الخارج، وتقوم جوكجاكارتا بتأسيس مكاتب للنظر في مصالح الجمهورية الخاصة، فضلاً عن ذلك فقد رفضت الجمهورية مسالة وجود قوات مشتركة، كما طالبت بإجراء تصويت عام في اندونيسيا الشرقية وبورنيو الغربية لمعرفة فيما إذا كان سكانها يريدون الانضمام للجمهورية ام لا[1].

لاقت هذه المقترحات رفضاً قاطعاً من رئيس اللجنة، مما دفع شهرير الى اجراء محاولة للتخفيف من حدة الخلافات بين الطرفين، اذ اعلن في العشرين من حزيران قبوله بالمقترحات الهولندية الخاصة بالحكومة الهولندية ومن ضمنها الاعتراف بشرعيتها، والاعتراف بالصلاحيات الممنوحة لممثل العرش الهولندي. الا ان هذه التنازلات لم تقنع اللجنة المسؤولة عن المعاهدة، مما ادى الى ايقاف المباحثات الدائرة وارجاع الامر الى الحكومة الهولندية للبت فيه. وبعد ثلاثة ايام قدمت الحكومة الهولندية مذكرة تطالب فيها الجمهورية بالقبول بمقترحات السابع والعشرين من ايار[2]. وفي الوقت نفسه ادت التنازلات التي قدمها شهرير الى اجباره على الاستقالة في السابع والعشرين من حزيران[3].

في تلك الاثناء حاولت الولايات المتحدة الامريكية التدخل لحل الازمة من خلال ارسالها مذكرة للطرفين في اليوم نفسه. وقد تضمنت تلك المذكرة مناشدة الشعب الاندونيسي بالموافقة على المقترحات الهولندية وتأليف حكومة مؤقتة. كما ناشدت هولندا بالاستمرار في المفاوضات وتجنب الاحتكام الى القوة، فضلاً عن ذلك، فقد وعدت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الاقتصادية لإندونيسيا في حال تشكيل الحكومة المؤقتة[4]. ويبدو ان الامريكان اعتقدوا بان عرضهم هذا سوف يعزز موقف شهرير، وهو الرجل الوحيد الذي كان يريد فتح المفاوضات حتى ولو لغرض كسب الوقت. الا ان الاخير كان مقتنعاً هذه المرة بأن الاعتداءات ستندلع مرة اخرى. وبعد ذلك تسارعت الاحداث، اذ عين سوكارنو شهرير مستشاراً خاصاً

---

1) Alastair M. Tayior, Op. Cit., P.36.

2) Ibid, P.36.

3) Leslie H. Palmer, Op. Cit., P.56.

4) F. R. U. S, 1952- 1954, Op. Cit., P.1151.

للحكومة في الثلاثين من حزيران، كما تم تعيين امير شرف الدين رئيساً للوزراء في حكومة ائتلافية تحظى بدعم الجناح اليساري للماشومي والحزب الوطني الاندونيسي وذلك في الثالث من تموز[1]. وفي الثامن من تموز اعلن رئيس الوزراء الاندونيسي الجديد رد حكومته الذي تضمن:

1.توافق الجمهورية الاندونيسية على المركز القانوني الممتاز لممثل التاج الهولندي، كما توافق على تكوين حكومة انتقالية تتكون من ممثلين عن التاج وممثلين عن "الدولة الاندونيسية".[2]

2.ان الاعتراف بالسيادة الهولندية وسلطاتها الشرعية خلال الفترة الانتقالية لا يحول مطلقاً دون اجراء مشاورات بشأن علاقات الجمهورية الاندونيسية الخارجية.

3.ان موضوع استعادة او ارجاع الممتلكات الاجنبية الى اصحابها (الهولنديين) يحتاج الى نقاشات ومداولات طويله.

4.رفض الاندونيسيون تشكيل قوة شرطة مشتركة واقترحوا بدلاً عنها اناطة مهمة الامن الى منظمة مركزية امنية تمنح فيها الدولة الشريكة مقاعد تمثيلية، وستحتفظ كل دولة بقوة شرطة خاصة بها والتي سيتم استخدامها داخل الولاية او الدولة التي تنتمي لها[3].

لم يلقِ هذا الرد قبولاً لدى السلطات الهولندية. ومره اخرى جرت محاولة اخيره لحل الازمة العالقة، اذ دعا الهولنديون الى تشكيل قوه شرطه مشتركة، وايقاف عمليات التخريب التي تتعرض لها الممتلكات الهولندية، كذلك ابدى الهولنديين استعدادهم لرفع المقاطعة الاقتصادية المفروضة على المناطق والمقاطعات التي يحتلونها في اندونيسيا. وقد ارفق بهذه الفقرات انذار نهائي للسلطات الاندونيسية يدعوه فيها بضرورة الرد في موعد اقصاه السادس عشر من تموز[4].

---

1) Dorthy Woodman, Op. Cit, PP.234-235.

2) ممدوح صبحي، المصدر السابق، ص39.

3) Alastair M.Taylor, Op.Cit., 47.

4) Ibid, P.38.

وافقت السلطات الاندونيسية على وقف اطلاق النار في حال التزام الهولنديين بالشيء نفسه، ولكنها اصرت على رفضها لمسألة تشكيل قوه شرطة مشتركة. وبعد وصول الطرفين الى طريق مسدود اقترحا احالة الامر باسره الى محكمة العدل الدولية طبقاً للفقرة التي اقرتها معاهدة لينغاجاتي[1]. الا ان الامور بلغت الى ذروتها في العشرين من تموز، اذ اعلم الحاكم الهولندي قادة الجمهورية ما يأتي: "تحتفظ الحكومة الهولندية بحرية اتخاذ العمل المناسب وتتخذ الاجراءات التي تضع نهاية لهذا الموقف وتخلق ظروف الأمن والاستقرار التي ستجعل تنفيذ البرامج المذكورة انفاً ممكناً وكما تم التعبير عنه في اتفاقية لينغاجاتي[2]. وفي الليلة نفسها هاجمت القوات الهولندية الجمهورية من الجو والبر والبحر[3].

---

[1]) Ibid, P38.

[2]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.235.

([3]) ممدوح صبحي، المصدر السابق، ص39.

المبحث الثالث

فشل المفاوضات ودور الأمم المتحدة في حل النزاع

- الهجوم الهولندي الاول والموقف الدولي منه.

ارادت هولندا تحقيق هدفين من خلال قيامها بالأعمال البوليسية. وكان الهدف الاول تدمير الجيش الجمهوري[1]، اذ قامت بقطع تجهيزات الغذاء عن الجنود الاندونيسيين بعد سيطرتها على مناطق حيوية في كل من جاوة وسومطرة[2]. اما الهدف الثاني فهو حصر المنطقة الجمهورية بأصغر مساحة ممكنة. وبالفعل نجحت في تحقيق هذا الهدف، مما اضطر القوات الجمهورية للعودة الى حرب العصابات[3]. في اليوم نفسه الذي هاجمت فيه القوات الهولندية الجمهورية، اعلن الحاكم الهولندي بأن هولندا "لم تعتبر نفسها ملزمة" باتفاقية الهدنة التي وقعت في الرابع عشر من تشرين الاول ومعاهدة لينغاجاتي و"تستأنف حرية اعمالها". واضاف بان اشهراً من المفاوضات مع مسؤولي الجمهورية اظهرت بأنهم اما غير راغبين او غير قادرين على تنفيذ أي من هذه الاتفاقات[4]. كما اعلن رئيس الوزراء الهولندي بأن حكومته اعطت السلطة للموظفين الهولنديين في اندونيسيا لكي " تنفذ الشرطة اجراءاتها... من اجل تحقيقه ما تعجز عن تحقيق الجمهورية". وقال ايضاً بان هولندا لم تعد قادرة على تحمل ما تقوم به الجمهورية من " انتهاكات يومية لمعاهدة لينغاجاتي"[5].في الوقت نفسه حاولت الحكومة الهولندية تبرير عملها امام هيئة الأمم المتحدة، اذ اخبرت الأمين العام للأمم المتحدة بعد يومين من الهجوم بان هناك اسباباً عديدة دفعتها للقيام بذلك، اهمها تدمير رؤوس الاموال والموارد الاقتصادية، فضلاً عن المقاطعة الغذائية، والدعاية العدائية، واشارت الى عدم امكان استمرار ذلك، لان الجمهورية غير قادرة على نشر النظام والامن. ومن ناحية اخرى،

---

1) Leslie H.Palmer, Op. Cit.،P.59.

2) Milton Osbovne, South East Asia, An Introductory History, 1st ed.,Australia,1979, P.141.

3) Leslie H.palmer, Op.Cit., P.59.

4) Facts on File, Op. Cit, P.17.

5) Ibid, P.18.

اكدت الحكومة الهولندية على قرارها الثابت والرامي الى تنفيذ البرنامج السياسي الذي نصت عليه بنود معاهدة لينغاجاتي، كما تأمل بأن تسمح الظروف المحيطة بأستئناف التعاون مع الجمهورية عاجلاً كما يرغب عدد لا يحصى ولا يعد من الإندونيسيين في مقاطعة الجمهورية نفسها[1].

اثار الهجوم الهولندي الرأي العالمي، اذ اعلن بانديت نهرو (Nehru)[2] بأن "لا يحق لأي بلد اوربي مهما كان ان يضع جيشه في اسيا او يوجهه ضد شعب اسيا. والروح الاسيوية الجديدة لن تتسامح مع هكذا اشياء". وفي استراليا ساند رئيس وزرائها العمالي الجمهورية[3]. ووفقاً لذلك قدمت الهند واستراليا طلباً الى مجلس الامن لتكون مسألة اندونيسيا ضمن المسائل التي يبحثها[4].وفي الحادي والثلاثين من تموز عقد مجلس الامن جلسته. وخلال هذه الجلسة طالب رئيس الوفد الاسترالي بضرورة اتخاذ اجراء سريع لوقف القتال الذي ادى الى قتل العديد من الإندونيسيين، كما دعا في مسودة قراره الى ايقاف الاعتداءات والعمل على خلق ظروف مناسبة لحل الازمة[5]. وفي اليوم التالي اتخذ مجلس الامن قراراً تضمن ايقاف

---

[1]) Alastair M. Taylor, Op. Cit., P.47.

([2]) نهرو: ولد جواهر لال نهرو في مدينة الله اباد عام 1889. تلقى دراسته الثانوية العليا في كلية هارو بكمبردج. وفي عام 1912 عاد الى الهند حيث مارس المحاماة. ثم اخذ يمارس النشاط السياسي بزعامة غاندي الى ان وصل الى منصب رئيس المؤتمر الوطني الهندي. تأثر عام 1933 بالماركسية. تحدث عن الاستقلال الاقتصادي الى جانب الاستقلال السياسي. دخل السجن عدة مرات في حركة العصيان المدني. ألف كتابة "تأريخ الهند" و"خطابات الى ابني". عقد صلات فكرية وسياسية بحزب الوفد المصري، ثم صلات فكرية وسياسية بجمال عبد الناصر. من زعماء فكرة عدم الانحياز، تزعم حزب المؤتمر الهندي بعد اغتيال غاندي. وبعد ان أمضى عاماً واحداً نائباً لرئيس الحكومة الانتقالية المؤقتة، تقلد منصب اول رئيس وزراء هندي وظل محتفظاً به حتى وفاته عام 1964. وكان ينهج في سياسته الاقتصادية الداخلية خطاً اشتراكياً معتدل. وفي سياسته الخارجية خط الحياد وعدم الانحياز. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، المصدر السابق، ص547.

[3]) Dorthy Wood man, Op. Cit,P.237.

[4]) Vidya Dharmajan, International Politic Since 1900,.New Delhi ,1964, P.500;Harold M. Vinacke, Far Eastern Politics in the Postwar Period, New York ,1956, P.35.

[5]) Alastair M.Taylor, Op. Cit.,PP. 49-50.

الاعتداءات الحاصلة، وتسوية النزاعات القائمة بين الطرفين اما بالتحكيم او بوسائل سلمية اخرى واعلام مجلس الامن بالتقدم الحاصل بشأن التسوية[1].

اعلنت حكومة الهند الشرقية الهولندية في الرابع من اب موافقتها على وقف اطلاق النار، ولكنها اوضحت بان الامم المتحدة لا تملك حق التدخل في النزاع، وان قرار وقف اطلاق النار من المجلس يعدّ تدخلاً في شؤون هولندا، كما ان موافقة هولندا على القرار اتخذ لكي تثبت " مرة اخرى بانها لا تريد ان تتجاهل أية احتمالية" لوضع نهاية "للموقف غير المحتمل وغيرالشرعي"[2]. فضلا عن ذلك، فقد اعلنت الجمهورية في اليوم نفسه عن موافقتها والتزامها بقرار وقف اطلاق النار[3].

بعد يومين من اعلان كلا الطرفين التزامهما بقرار وقف اطلاق النار تجدد القتال بينهما. وعندئذ عرضت المشكلة الاندونيسية على مجلس الامن مجدداً. وفي الثاني عشر من آب صوت المجلس من اجل الاستماع الى شهرير بوصفه ممثلاً للجمهورية، الا ان ممثل هولندا اعترض على اساس ان الجمهورية ليست دولة ذات سيادة، وعليه فإنها غير مهيأة لان يكون لها مقعد، وايدت كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكيا هذا الاعتراض[4]. وفي الوقت نفسه قدم ممثل هولندا، مقترحاً ينص على الاستماع لمبعوثين من شرقي اندونيسيا وبورنيو[5]، الا ان المجلس رفض هذا المقترح. وبتعبير آخر فقد رفض الادعاء الهولندي الذي عدّ النزاع على انه مسألة داخلية[6]. وقد كان شهرير اول اندونيسي يتوجه بخطاب للعالم، وقد قدم يده افضل

---

1) Selected Resolutions of the Security Council on The Indonesian Case During the Year 1947, A Dicade of American foreign Policy, Basic Documents, 1941-49, prepared at the Request of the Senate Committee on foreign Relations by the Staff of the Committee and the Department of State, Washington, 1950, P.789.

2) Facts on File Op. Cit., P.19.

3) Alastair M.Taylor, Op. Cit., P. 50.

4) Leslie H.palmer, Op. Cit., P. 60.

5) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.238.

6) Leslie H.Palmcr, Op. Cit., P.60.

تقديم، واختتم خطابه بشرح تفصيلي عن السياسة الهولندية في فترة ما بعد الحرب، والتمس من المجلس مساندة قضية استقلال اندونيسيا وأمن واستقرار جنوب شرقي اسيا، وكان خطابه النقطة الاكثر اهمية في مجلس الأمن[1].

اثناء ذلك، دعا ممثل استراليا الى تشكيل هيئة او لجنة يتم ارسالها الى اندونيسيا لغرض استطلاع الوضع الراهن واخبار المجلس بعد ذلك بآخر تطوراته منذ الاول من آب، كما اشار الى امكان قيام ممثلي القنصليات في جاكارتا بتقديم تقرير عن الوضع في اندونيسيا[2]. وطبقاً لذلك قرر مجلس الامن في الخامس والعشرين من اب الطلب من الدول الاعضاء التي لديها قناصل في جاكارتا اعداد تقرير عن الوضع هناك[3]، وهذه الدول هي الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، وبلجيكا[4].ولابد من الاشارة الى موقف كل من اندونيسيا وهولندا من التحكيم. ففي الوقت الذي كانت فيه اندونيسيا تطلب التدخل المباشر من قبل مجلس الامن لحل القضية، كانت هولندا تفضل استخدام وسائل وطرائق فنية مستبعدة اتباع سبل تحكيمية خارج حدود ونطاق الامم المتحدة تماشياً مع فرضيتها القانونية والشرعية ومصالحها العسكرية، وكان لمثل هذه المواقف المعادية اثر كبير في جعل جميع القضايا السياسية تحت مشورة مجلس الامن. وفي غضون ذلك حدث تطور في الموقف الهولندي، اذ اقترح ممثل هولندا بان يحدد كل طرف في النزاع دولة، وهاتان الدولتان تقومان بدورهما بتحديد دولة ثالثة تأخذ على عاتقها مهمة الاشراف على تنفيذ قرار وقف اطلاق النار[5]، ومن المحتمل ان يتم بعد ذلك منح حق وصلاحية استئناف فوري للمباحثات الرسمية بين الطرفين. ومن جانب اخر اصرت هولندا على ضرورة مشاركة اندونيسيا الشرقية وبورنيو الغربية في أية مفاوضات تخص مستقبل الولايات المتحدة الاندونيسية، كما لم تقدم تنازلاً عن موقفها

---

[1]) Dorthy Wood man, Op. Cit., PP.238- 239.

[2]) Alastair M.Taylor, Op. Cit., P.52.

[3]) Haroted M. Vinacke, Op. Cit.,P.352.

[4]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.239.

[5]) Alastair M. Taylor, Op.Cit., P.53.

السابق بشأن رفضها تحكيم الامم المتحدة أو رعايتها. ولحل لهذا الموقف اقترحت بولندا تشكيل لجنة تقوم بالمهام الملقاة على عاتقها نيابة عن مجلس الامن ويكون دورها وسيطاً وحكماً في حل النزاع[1]. في الوقت نفسه اقترحت استراليا قيام كل طرف بتعيين محكم له، ويقوم المجلس من جانبه بتعين محكم ثالث. فضلا عن ذلك فقد حث ممثل الولايات المتحدة مجلس الامن على ضرورة تجنب فرض أية تسوية خاصة على كلا الطرفين، كما اقترح تشكيل لجنة من ثلاثة اعضاء يقوم كل طرف فيها بتعيين دولة او عضو، ثم يقوم كلا العضوين المنتخبين بتعين طرف ثالث بشكل مباشر. ووفقاً لذلك تبنى المجلس المقترح الامريكي الذي ادى الى تشكيل لجنة المساعي الحميدة الخاصة بالتفاوض لإيجاد حل مع طرفي النزاع في القضية الاندونيسية التي ستكون تابعة للمجلس[2]. وقد اختارت الجمهورية استراليا بينما اختارت هولندا بلجيكا، ثم قامت هاتان الدولتان باختيار الولايات المتحدة[3].

على الرغم من تعيين مجلس الامن للجنة المساعي الحميدة، الا ان الهولنديين استمروا في سياستهم القائمة على عدم الاعتراف بالجمهورية. ففي السادس والعشرين من اب اعلن عن تأسيس مجلس فيدرالي لولاية بورنيو الشرقية، وقال الحاكم الهولندي في خطاب القاه في حفل تأسيس المجلس ان "تأسيس المجلس الاتحادي يعد خطوه باتجاه اعادة تنظيم بورنيو وكل اندونيسيا دستورياً". كما عبر عن امله في بدء مشروع كبير في البناء والاعمار في غربي جاوة وشرقها، وفي جنوبي سومطرة، وكذلك الساحل الشرقي لكل المناطق التابعة للجمهورية قبل الاحتلال الهولندي العسكري لها. وبعد ثلاثة ايام اعلن الحاكم الهولندي حدود المقاطعات والاراضي التابعة لحكومة الهند الشرقية لهولندية التي اطلق عليها اسم " خط فان موك". كما اعلنت تلك الحكومة عدم اعترافها بحكم الجمهورية الحالية على تلك المناطق، ومنعت سكانها من اتباع الاوامر الجمهورية، ودعتهم الى المشاركة في المشاورات

---

[1]) Ibid., P.54.

[2]) Ibid, P. 54.

[3]) Leslie H.palmer, Op. Cit., p.67; Nathaniel Puffer, The Far East A Modern History, Edited by Allan Nevins and Howard M. Ehrmann, New York, 1958, P. 438.

الجارية من اجل اقامة تنظيم سياسي في تلك المناطق، والذي من الممكن ان يكون له ممثل في الحكومة المؤقتة التي سيتم تشكيلها في العاجل خطوة اولى لاقامة الولايات المتحدة الاندونيسية[1].

وقفت جوكجاكارتا ضد هذه الخطوة واعلنت رفضها الصريح لها في الثاني من ايلول، وقد ساندتها في ذلك اللجنة القنصلية[2] التي زارت جاوة وسومطرة، والتي اعترفت في تقريرها الذي ارسلته الى مجلس الامن بانه " لا يوجد هناك شك في ان استمرار الاعمال العدائية سببه رغبة السلطات الهولندية في فرض سيطرتها ... على المناطق التي يحددها خط فان موك، كما وصفت الجمهورية بأنها "مازالت في موقعها ... وانها تتعرض لعمليات تطهير"[3].

في الثالث من تشرين الاول اجتمع مجلس الامن لدراسة تقرير اللجنة القنصلية. وخلال هذا الاجتماع دعا ممثل الاتحاد السوفيتي في المجلس الى انسحاب قوات كلا الطرفين وعودتهما الى مواقعهما التي كانا عليها قبل اندلاع الحرب، بينما دعا ممثل استراليا الى ضرورة، انسحاب كلا الطرفين الى مسافة خمسة كيلومترات خلف المواقع التي كانت فيها قواتهما في الاول من آب. الا ان المجلس رفض كلا المقترحين. وفي الاول من تشرين الثاني تبنى المجلس مسودة القرار الامريكي بعد تنقيحه من قبل لجنة ثانوية، وقد نص هذا المقترح على منع كلا الطرفين من تغيير المقاطعات الخاضعة لسيطرتهما منذ الرابع من آب[4].

---

[1]) Alastiar M. Taylor, Op.Cit., PP.58-59.

([2]) استمرت زيارات اللجنة القنصلية لمناطق الجمهورية من السابع حتى التاسع والعشرين من ايلول 1947، وللمزيد عن التقارير التي كانت ترسلها اللجنة الى مجلس الامن. ينظر:

U.N.O.R.S.C., Report By the Consular Commission at Batavia to the Security Council, N.4, New York, 1950, PP.24-130.

[3]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.240.

[4]) Alastair M.Taylor, Op. Cit., PP. 61-62.

-معاهدة رنفيل.

وصلت لجنة المساعي الحميدة[1] الى جاكارتا في السابع والعشرين من تشرين الاول عام 1947. وبعد وصولها اجتمعت بشكل مستقل مع كلا الطرفين. وبعد ذلك عرضت اللجنة مساعدتها واوضحت بان ذلك يعتمد على موافقة الطرفين، وفي حال رفضها فان مهمتها ستقتصر على ارسال التقارير الى مجلس الامن[2].

قبلت هولندا بمساعدة اللجنة لتضمن مراقبة وقف اطلاق النار، وكانت مستعدة لبدء المناقشات بهذا الخصوص مباشرة، وركزت على القضايا العسكرية دون السياسية[3]، بينما كانت الجمهورية متلهفة للبدء بالمناقشات العسكرية والسياسية معاً، واقترحت بان يعين كل طرف لجنة خاصة تعمل على وقف اطلاق النار وتملك "سلطة ذات مستوى عالٍ لغرض التوصل الى القرارات بسرعة". فضلا عن ذلك، فقد دعت الجمهورية الى وجوب مساعدة لجنة المساعي الحميدة لتلك اللجان في المناقشات العسكرية والسياسية. وعلى ضوء هذه الآراء قررت اللجنة فتح مجرى اعمالها المباشرة، وقامت في الثاني عشر من تشرين الثاني بتعين ستة نواب، اثنان عن كل واحد من وفودها لمقابلة اللجان المختارة من قبل الاطراف، وتم تحديد يوم الرابع عشر من تشرين الثاني موعداً للاجتماع الاول للجان الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الامن للأول من تشرين الثاني[4].وفي اليوم المحدد اجتمعت اللجان الخاصة لكلا الطرفين، وطلبت من اللجنة الخاصة التابعة للجنة المساعي الحميدة وضع مقترحات محددة لتنفيذ قرار مجلس الامن. وفي اليوم التالي تم طرح ثماني مقترحات، الا ان تلك المناقشات

([1]) ضمت اللجنة في عضويتها ثلاثة اعضاء هم العضو الاسترالي ريتشارد سي كيربي (Richard C . Kirby) وقد كان يعمل في محكمة الكومنويلث الاسترالية. اما العضو البلجيكي بول فان زيلاند (Paul van Zeeland) فكان رجل اقتصاد، فضلاً عن كونه رئيس وزراء سابق ووزير خارجية في بلجيكا. بينما الوفد الامريكي الدكتور فرانك ب غراهام (Frank. P. Graham) رجلاً تربوياً معروفاً جداً، ورئيس جامعة كارولينا. ينظر:

Ibid, P. 66.

[2]) U.N.O.R.S.C, Preliminary Phases of the Commutes Work, Vol. I, No.1, New York, 1950, P.2-3.

[3]) Alastair M.Taylor, Op. Cit., P.67.

[4]) Alastair M.Taylor, Op. Cit., P. 67.

فشلت بسبب الاتهامات المتبادلة بين الطرفين[1]. وفيما يخص النقاشات السياسية، فقد ابتدأت في الثامن من كانون الاول عام 1947. وبعد يومين من النقاشات لم ينجح الطرفان في التوصل الى اتفاق مرضٍ، مما دفع الممثل الامريكي إلى اقتراح مسألة اخذ معاهدة لينغاجاتي أساساً للنقاش بغض النظر عن حالتها الموجودة، التي ربما تسهم في تعديل مواقف كلا الطرفين[2]. وبناء على ذلك كتب اعضاء لجنة المساعي الحميدة رسالة للأطراف المعنية في الخامس والعشرين من كانون الاول عرفت "برسالة عيد الميلاد"، قد تضمنت مقترحات عسكرية للهدنة، فضلا عن المقترحات السياسية، وفيما يخص المقترحات العسكرية للهدنة فقد تضمنت سته مبادئ هي:

1.وقف اطلاق النار على طول خط فان موك مباشرة.

2.توقيع معاهدة هدنة لتأسيس مناطق حدودية من دون الاضرار بحقوق الاطراف المعنية، وبتوافق عام مع خط فان موك[3].

3.تقع مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام وتوفير الامن في المناطق المجردة من السلاح على عاتق قوات شرطة مدنية خاصة بكلا الطرفين، كما يقوم المساعدون العسكريون التابعون للجنة المساعي الحميدة بتقديم النصح لكلا الطرفين.

4.السماح بمزاولة اعمال التجارة والاتصال على قدر الامكان، كما يتم الاتفاق بين الطرفين على بعض التعديلات الضرورية، ويكون ذلك بمساعدة اللجنة اذا تطلب الامر.

5.يقوم المساعدون العسكريون بإجراء تحقيق بشان مسألة استمرار مقاومة القوات الجمهورية للقوات الهولندية وخصوصاً في جاوة الغربية، وفي حال التأكد من تلك المسالة فيجب على القوات الجمهورية الانسحاب فوراً وتحت اية ظروف في وقت واحد وخلال عشرين يوماً.

---

1) U.N.O.R.S.C., Work of the Special Committees Established to Implement the Security Council's Resolution of November 1947, Vol II, No.1,New York,1950,PP.78.

2) Alastair M.Taylor, Op. Cit., PP.77-78.

3) Ibid, P. 83.

6.يجب على كلا الطرفين اخلاء المناطق المجردة من السلاح بسلام، وتحت مراقبة المساعدين العسكريين التابعين للجنة المساعي الحميدة. فضلا عن ذلك، فقد تضمنت تلك المقترحات اعادة لمقترحات اللجنة التي وضعت في الرابع عشر من تشرين الثاني[1].

وفيما يتعلق بالمقترحات السياسية فقد تضمنت اثني عشر مقترحاً، اخذت اربعة من تلك المقترحات من معاهدة لينغاجاتي، اما المقترحات الثماني فهي مقترحات جديدة وهي:

1.تقوم لجنة المساعي الحميدة بإبداء مساعدتها من اجل التوصل الى حل سياسي في كل من جاوة وسومطرة ومادورا.

2.ايقاف كل الفعاليات المرتبطة باية طريقة لتنظيم الولايات في الجزر اعلاه.

3.يجب اعادة الادارات المدنية التي كانت تعمل منذ العشرين من تموز عام 1947، وذلك بعد توقيع الاتفاقية السياسية في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر، وكذلك الانسحاب المصاحب للجنود الهولنديين لمواقعهم في ذلك التاريخ[2].

4.التقليل التدريجي للقوات المسلحة.

5.يجب اعادة ممارسة فعاليات التجارة الحرة والنقل والاتصالات والفعاليات الاقتصادية كافة، وذلك بعد ان يتم توقيع الاتفاقية السياسية.

6.اجراء انتخابات حرة بعد توقيع الاتفاقية السياسية، وان تجري تلك الانتخابات خلال فترة تتراوح ما بين ستة اشهر الى اثنى عشر شهراً، وذلك لتمكين الشعب من تحديد علاقته السياسية مع الجمهورية والولايات المتحدة الاندونيسية.

7.وضع معاهدة دستورية مختارة ديمقراطياً لوضع دستور للولايات المتحدة الاندونيسية.

---

[1]) Truce (Renville) Agreement Between the Netherlands and the Republic of Indonesia, 17 January, 1948, A Decade of American foreign Policy, Basic Documents, 1941-49. Prepared at the Request of the Senate Committee on foreign Relations by the Staff of the Committee and the Department of State Washington, 1950, P.792.

[2]) Alastair M. Taylor, Op. Cit, P.84.

8.بامكان احد الطرفين الطلب من وكالة الامم المتحدة تعيين مفوضية لمراقبة الظروف خلال الفترة التي تنتقل فيها السيادة من حكومة الاراضي المنخفضة الى حكومة الولايات المتحدة الاندونيسية[1].

اما المقترحات المأخوذة من معاهدة لينغاجاتي فقد تم تلخيصها في اربعة مبادئ، وهي:

1.استقلال الشعب الاندونيسي.

2.التعاون بين الشعبين الاندونيسي والهولندي.

3.انشاء دولة على اساس فيدرالي تمتلك دستوراً يوضع عن طريق عمليات ديمقراطية.

4.الوحدة بين الولايات المتحدة الاندونيسية والاطراف الاخرى لمملكة الاراضي المنخفضة[2].

عقدت اللجنة اجتماعات غير رسمية مع كلا الطرفين خلال الاسبوع الذي تلا ارسالها لمسودة رسالة الميلاد[3].

في الثاني من كانون الثاني استلمت اللجنة بشكل غير رسمي من الوفد الهولندي مقترحات جديده لاتفاقية هدنة وبيان بثمانية مبادئ سياسية. وقد اعتمدت معظم المقترحات الجديدة على المقترحات الموجودة في رسالة عيد الميلاد مع قبول بعضها ورفض وتعديل البعض الاخر. وقد صرح الوفد الهولندي بان هذه المبادئ الثمانية سوية مع المبادئ الاربعة لمعاهدة ليغاجاتي، التي تضمنتها مسودة رسالة عيد الميلاد للجنة سوف تشكل اساساً للمفاوضات من اجل اتفاقية سياسية في حال قبولها[4]. واوضح الوفد بأن "هذه المبادئ السياسية تعدّ نهائية، ولن تكون مفتوحة لأي نقاش اخر". وخلال الايام اللاحقة دأبت حكومة

---

1) Basic Principles for the Negotiations Between the Netherlands and Republic of Indonesia, 17 January 1948, A Decade of American foreign Policy, Basic Documents, 1941-49. Prepared at the Request of the Senate Committee on foreign Relations by the Staff of the Committee and the Department of State Washington, 1950, P.793

2) Ibid ., P.793.

3) U.N.O.R.S.C., Negotiations Leading Up to the Truce Agreement and Acceptance of the Political Principles, Vol. Iv, No. 1, New York, 1950, P.17

4) Ibid., P.18.

الجمهورية على التفكير بتلك المقترحات، خاصةً وانها كانت نهائية وغير قابلة للنقاش. ومن جهتها حاولت اللجنة في الثامن من كانون الاول معرفة الوقت المحدد لرد الجمهورية، وقد اوضح الوفد الهولندي بان الجمهورية لديها ثمانية واربعون ساعة فقط للرد على هذه المقترحات، وفي حال رفضها فسوف تستأنف حكومة هولندا حرية التصرف[1].

أدركت لجنة المساعي الحميدة خطورة الموقف، خاصة وان هناك تحديد في الوقت مع عبارة استئناف حرية التصرف، وحلاً لهذا الموقف المتأزم، قامت اللجنة بصياغة ستة مبادئ سياسية اضافية في العاشر من كانون الاول، يجب حسب رأيها، ان تشكل جزءاً من الاتفاقية، كما يجب ان تشكل اساساً للمفاوضات بشأن الحل السياسي[2]. وتلك المبادئ هي:

1.أن تبقى السيادة على حكومة الهند الشرقية مع مملكة هولندا حتى يتم نقلها الى الولايات المتحدة الاندونيسية. وعندما يتم ايجادها فان الولايات المتحدة الاندونيسية سوف تكون دوله ذات سيادة ومستقلة في مشاركة متساوية مع هولندا في اتحاد تكون على رأسه ملكة هولندا، وفيما يخص مكانة الجمهورية فسوف تكون ولاية ضمن الولايات المتحدة الاندونيسية.

2.في أية حكومة فيدرالية مؤقتة يتم تنصيبها قبل التصديق على دستور الولايات المتحدة الاندونيسية المستقلة تمنح جميع الولايات تمثيلاً عادلاً في كل المحافل.

3.يحق لكلا الطرفين الطلب من لجنة المساعي الحميدة الاستمرار في مساعدتهما لتعديل الاقتراحات التي قد تظهر خلال الفترة الفاصلة. وفي تلك الحالة لا يحق للطرف الاخر الاعتراض، وتتولى هولندا مسألة ابلاغ مجلس الامن بهذا الطلب.

4.يتم اجراء استفتاء شعبي خلال مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد عن سنة من توقيع الاتفاقية السياسية لغرض تحديد فيما إذا كانت شعوب الاقاليم في جاوة وسومطرة ومادورا

---

1) Alastair M.Taylor, Op. Cit., P.87.

2) U.N.O.R.S.C., Negotiations Leading Up to the Truce Agreement and the Acceptance of the Political Principles, Vol. IV, No.7, New York,1950, P.17.

ترغب في تشكيل جزء من الجمهورية او ولاية اخرى ضمن الولايات الاندونيسية وحسب طلب أي من الاطراف المعنية التي قد تفضل توظيف طريقة اخرى للتأكيد على رأي الشعب[1].

5.يتم وضع اعراف دستورية بعد تحديد الولايات بحسب الاجراءات الموضحة اعلاه، وذلك من خلال اجراءات ديمقراطية لغرض تشكيل مسودة دستور الولايات المتحدة الاندونيسية. اما الولايات المختلفة فيتم تمثيلها في الاتفاقية الدستورية بحسب نسبة سكانها[2].

6.اذا ما قررت أية ولاية عدم المصادقة على الدستور ورغبت في التفاوض لتحديد علاقتها مع الولايات المتحدة الاندونيسية ومملكة الاراضي المنخفضة بشكل متفق مع المبدأين الثالث والرابع من معاهدة لينغاجاتي فلا يحق لأي طرف الاعتراض.

في اليوم التالي سلمت اللجنة مقترحاتها للسلطات الهولندية. وبعد يوم واحد استلمت الرد عن طريق رسالة تضمنت موافقتها على تلك المقترحات، ولكن على وفق اسس معينة؛ اذ اعلنت بانها سوف لن تستمر في المحادثات السياسية اذا لم تتم مراقبة الهدنة بشكل دقيق، كما انها لن تعمل في أي حال من الاحوال على مناقشة خطة هدنة جديدة او معدلة. وحددت الرسالة فترة زمنية جديدة لا تتجاوز اثني عشر ساعة لاستلام الرد الجمهوري على مقترحاتها، وفي حال تجاوز تلك الفترة فإنها " ستقرر استئناف حرية اعمالها"[3].

ابدى الوفد الجمهوري تفاجأه من الفترة المحددة، الا انه وافق اخيراً على مقترحات الهدنة وعلى المبادئ السياسية الهولندية الاثني عشر والمبادئ الاضافية السته للجنة المساعي الحميدة، وذلك بعد ان تم توضيحها من جانب الوفد الهولندي، وجاءت هذه الموافقة دون

---

1) U.N.O.R.S.C., Six Additional Principles for the Negotiations Towards a Political Settlement Submitted by the Committee of Good Offices at the Fourth Meeting of the Committee with the Parties on 17 January 1948, and Accepted at the Fifth Meeting of the Committee with the Parties on 19 January 1948, Vol. III, No.1, New York1950, P.67.

2) Ibid., P.67.

3) Alastair M. Taylors, Op. Cit., PP.88-90.

أي شـرط، بـل ان الجمهوريـة اسـتخدمت المصـطلحات نفسـها التي اسـتخدمها الوفـد الهولندي[1].

في السابع عشر من كانون الثاني وقع الطرفان، وبحضور اللجنة، على معاهدة الهدنة وعلى بيان المبادئ السياسية الاثني عشر. وفي الاجتماع نفسه قامت اللجنة بتقديم مبادئها الاضافية الستة لكلا الطرفين رسمياً، وطلبت منهما الرد خلال ثمان واربعين ساعة. وبعد يومين، خلال اجتماع الوفدين، صرح الوفد الهولندي بان حكومته قبلت بالمبادئ الستة على انها تشكل مع المبادئ الاثني عشر المتفق عليها مسبقاً وسيلة للتوصل الى حل سياسي. كما صرح الوفد ايضاً بانه ينوي التعليق على المبادئ الإضافية السته في رساله لاحقة. وفي الوقت نفسه صرح وفد الجمهورية بانه يوافق على المبادئ الاضافية الستة وبحسب قوة المفاهيم والتوضيحات التي تعطيها لجنة المساعي الحميدة[2]. وقد عرفت هذه المعاهدة بمعاهدة رنفيل(Renville) نسبة الى السفينة الحربية الامريكية التي جرت على ظهرها المحادثات بين الطرفين ونتجت عنها المعاهدة اخيراً[3].

يمكن القول ان معاهدة رنفيل لم تكن اكثر نجاحاً من معاهدة لينغاجاتي[4]، وذلك لأنها كانت في صالح الهولنديين، اذ تم مباركة خط فان موك على انه هو المنطقة المعترف بها، كما تم تقليص منطقة الجمهورية الى ارداف جاوة وسومطرة[5]. وعلى مستوى الاوضاع السياسية في اندونيسيا، ادى عقد المعاهدة الى استقالة رئيس الوزراء امير شرف الدين في نهاية كانون الثاني، وذلك بسبب الجدل الذي اثير بشأن المعاهدة. عندئذ قرر سوكارنو تشكيل مجلس رئاسي مسؤول امامه وليس امام اللجنة الوطنية المركزية. وكان مخولاً لفعل ذلك

---

[1]) Ibid., P.93.

[2]) U.N.O.R.S.C, Negotiations Leading Up to the Truce Agreement and the Acceptance of the Political Principles, Vol. IV, No.1, New York,1950, PP. 19-20.

([3])مجموعة من المؤلفين الغربيين، تاريخ عصرنا منذ عام 1945، ترجمة نور الدين حاطوم، بيروت، 1970 – 1971، ص564؛ فرانسوا غودومان، نهضة اسيا، ترجمة نظير جاهل، د.م، د.ت، ص124.

[4]) D.G.E. Hall, Op. Cit., P. 722.

[5]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.240.

بحسب دستور عام 1945. وطبقاً لهذا اسندِت الوزارة الى محمد حتا الذي نجح في توحيد الحزب الوطني والماشومي، في الوقت الذي لم ينضم فيه ممثلو الجناح اليساري الى الوزارة[1].

بدأت لجنة المساعي الحميدة بتنفيذ بنود المعاهدة. وبالنسبة للبنود العسكرية يمكن القول انها تمت بنجاح، اذ قامت الجمهورية بسحب35000 جندي من القطعات النظامية التي كانت حول خط وقف اطلاق النار، وذلك في السادس والعشرين من شباط عام 1948. كما قام الهولنديون بإطلاق سراح1000 أسير من الاسرى الإندونيسيين في شهر حزيران[2]. الا ان المسألة اختلفت في تطبيق المبادئ السياسية، وذلك لان الهولنديين لم يلتزموا بتلك المبادئ، بل ان الحاكم الهولندي كان قد بدأ بتأسيس حكومة فيدرالية في جاكارتا قبل التوقيع على المعاهدة ،في الثالث عشر من كانون الثاني عام 1948 تحديداً، وذلك كخطوة مبدئية نحو تأسيس الولايات المتحدة الاندونيسية المقترحة. وتم ترشيح حكومة الهند الشرقية الهولندية رئيسة للحكومة الاتحادية ورادان عبد القادر[3] نائباً للحاكم العام. وتضمن التركيب الاقليمي للحكومة الفيدرالية ولايات عدة هي كل من اندونيسيا الشرقية، سومطرة الشرقية، مادورا، جاوة الغربية، جاوة الشرقية، وسومطرة الجنوبية. اما اقاليم الحكم الذاتي فهي بورنيو التي تضم خمس ولايات، فضلاً عن اقليمي بانكا وبيلتون[4]. ولابد من الاشارة الى الولايات التي تم تأسيسها في المناطق العائدة للجمهورية، ومن بينها مادورا التي تم فيها تنصيب السيد تجاكرا نينجرات(Tjakra Ningrat) وهو زعيم اقطاعي لعائلة تحكم الجزيرة منذ اجيال عدة. وجاء تأسيس هذه الولاية وفقاً لاستطلاع اعترفت حتى البعثة الهولندية بانه قد تم في وقت "لم يكن فيه معظم الناس قد عادوا من الادغال التي اتخذوها ملجأً خوفاً من الغزو الهولندي". وبالطريقة نفسها، وخلال الفترة التي كانت فيها غربي جاوة تحت ظل الاحكام

---

1) J.D. Legge, Op. Cit., P.227.

2) Leslie H.Palmer, Op. Cit., P.63.

(3) رادان عبد القادر هو رئيس الوفد الهولندي الذي دخل في مفاوضات مع الجانب الاندونيسي. ينظر:
Alastair M. Taylor, OP. Cit., P.77.

4) Facts on File, Op. Cit., P.24.

العرفية، برز السيد كارتا ليجاو(Karta Legawa) .وقد كان هذا عامل خدمة مدنية في حكومة الجزر الهندية الهولندية، واصبح فجأة قائداً لحزب اسمه حزب الشعب السونداني الذي قام بالتخطيط لانقلاب في بوجور. فضلا عن ذلك، فقد وجد الحاكم الهولندي دعماً كافياً في الأرستقراطية الإقطاعية وضباطهم المتقاعدين ليشكلوا هيكلاً ادارياً في سومطرة [1].

اعترضت الجمهورية على مسألة تأسيس الولايات ضمن المناطق التابعة لها، وذلك خلال نقاشات مجلس الامن بشأن نتائج المعاهدة، اذ اتهم الممثل الاندونيسي الهولنديين بخرق بنود معاهدة رنفيل من خلال الاجراءات التي كانت تسير في تقدم من اجل خلق ولايات جديدة في مادورا وغربي جاوة، واوضح بان هذه الاجراءات تشير الى "حقيقة ثابته وهي الاضرار بمبدأ الاستفتاءات الحرة ". وقد رد الممثل الهولندي بان هولندا تحترم مبدأ الاستقلال الشعبي، ولكن في الوقت نفسه هناك فقره في معاهدة رنفيل نصت على التعبير الحر عن الحركات الشعبية التي هي مشروع منظمات سياسية استناداً على معاهدة لينغاجاتي. فضلاً عن ذلك، فان التطورات السياسية في غربي جاوة كانت قد "حصلت بشكل كامل بعيداً عن أية مشاركة او تدخل مباشر اوغير مباشر، اوحتى أية ضغوط " من الحكومة الهولندية. ونتيجة لذلك تبنى المجلس في الثامن والعشرين من شباط مقترحاً صينياً يطلب من لجنة المساعي الحميدة " ان تولي اهتماماً خاصاًبهذه التطورات السياسية " في مادورا وغربي جاوة و"ان تبلغ عن ذلك خلال فواصل زمنية منظمة "[2].والحقيقة أن الهولنديين استمروا في سياستهم القائمة على انشاء الولايات المتحدة الاندونيسية من دون الجمهورية. وقد ظهر ذلك خلال المؤتمر الذي عقده الحاكم الهولندي في باندونغ للفترة من السابع والعشرين من ايار حتى السابع عشر من تموز عام 1948. وقد ضم هذا المؤتمر ممثلين عن ثلاثة عشرة ولاية غير جمهورية. وقد وصف

---

[1]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P.242.

[2]) Alastair M. Taylor, OP. Cit., P.99.

مبعوث مجلس الأمن رؤساء تلك الولايات بأنهم "الهمُوا ودعموا واشرف عليهم من قبل السلطات الهولندية "[1].

اثار عقد هذا المؤتمر استياء الجمهورية، اذ عدته خرقاً لمعاهدة رنفيل، الا ان الحاكم الهولندي حاول تبرير عمله من خلال اشارته الى ان المؤتمر كان بطبيعته " استشارياً فقط " وليس الزامياً. ومهما يكن من امر فقد استمرت الاحتجاجات والاتهامات المتبادلة بين الطرفين حتى تلاشت الآمال في امكان التوصل الى اتفاقية سياسية[2].

منذ مطلع شهر حزيران دأب اعضاء[3] لجنة المساعي الحميدة على ايجاد طريقة للخروج من الوضع المتأزم. وتبعاً لهذا قام العضوان الاسترالي ت.سي.كرتشلي (T.C.Critchley)، والامريكي كورت دوبس (Coret Dubois) بكتابة وتقديم ورقة عمل لكلا الطرفين في الرابع من حزيران عرفت بمقترحات كرتشلي-دوبس. وقد تضمنت هذه الورقة مقترحاً يدعو الى اقامة انتخابات في عموم اندونيسيا لتشكيل جمعية تكميلية تحل محل البرلمان المؤقت، وتكون هولندا والجمهورية دولاً مستقلة وذات سيادة " موحده في شراكتها وعلى قدم المساواة". وقد قبلت الجمهورية بهذه المقترحات أساساً للمفاوضات، الا ان الهولنديين رفضوها حالاً[4].

استمرت اللجنة في مساعيها خلال شهر تموز، اذ عقد اعضاؤها مؤتمراً في التاسع من تموز في كاليورانغ ضم كلا الطرفين، وذلك بهدف التوصل الى حل للوضع المتأزم. وخلال

---

[1]) Dothy Wood man , Op.Cit., P. 243.

[2]) Alastair M.Taylor, Op. Cit., PP. 122-124.

([3]) تم تغيير اعضاء لجنة المساعي الحميدة بعد توقيع اتفاقية رنفيل، اذ اخذ ت.ك.كرتشلي مكان كيربي، وكان كرتشلي ضابطاً يعمل في الوزارة الاسترالية للشؤون الخارجية، وقد كسب فهماً جيداً لتطورات ما بعد الحرب في جنوب شرقي اسيا. اما غراهام فقد استبدل بكورت دوبس، وكان هذا موظف خدمة خارجية متقاعد في الولايات المتحدة، كما عمل في فترة سابقة قنصلاً في جاكارتا ومفتشاً في القنصليات الامريكية في مساحة واسعة من جنوبي المحيط الهادي. اما فان زيلاند فقد استبدل بـ ريموند هينيمانس (Raymond Henemans) الذي كان برتبة وزير في الخدمة الدبلوماسية البلجيكية وضابطاً ذا خدمة كبيرة. ينظر:

Ibid,PP.102-103

[4]) Dorthy Wood man, Op.Cit., P.245.

المؤتمر كرر الوفد الهولندي رفضه للمقترحات المقدمة، واشار الى ان ذلك الوضع مؤقت لحين اجراء الانتخابات الهولندية العامة. ومن جهته اعلن الوفد الجمهوري في الثالث والعشرين من تموز انسحابه من المحادثات، بسبب رفض هولندا للمقترحات وعدم تقديمها لمقترحات مقابلة [1].

لم تأت الانتخابات الهولندية العامة بفائدة للمحادثات، لان نتائجها أظهرت هيمنة اليمين المتطرف. وكانت المسألة الاندونيسية من المسائل الرئيسة التي ركزت عليها الحكومة الجديدة ؛ اذ كانت عازمة على اتخاذ سياسة متشددة ازاء تلك المسألة[2]. ووفقاً لذلك اجرت تلك الحكومة تعديلات على الاتحاد الهولندي-الاندونيسي في قضايا عدة مثل العلاقات الخارجية، القضايا المالية، الدفاع، والقضايا الاقتصادية والثقافية. واشترطت هذه التعديلات بان تكون الولايات المتحدة الإندونيسية "مكونة فيدرالياً من ولايات اعضاء على اساس التكافؤ"، كما يجب ان يضمن حق أي جزء من اندونيسيا في المحافظة على علاقاته المباشرة مع هولندا نفسها. وقد كانت هذه التعديلات سبباً في زيادة التوترات، اذ رفض الجمهوريون قبول أية اتفاقية تسوية تخص منزلة الاتحاد وتركيبه[3].

من جهة اخرى اتخذت الحكومة الجديدة اجراءات اظهرت خلالها تغيراً في سياستها تجاه اندونيسيا، ومن بين تلك الاجراءات قيامها بتغيير منصب الحاكم العام الى منصب المبعوث السامي للتاج الهولندي[4]. وتبعاً لهذا ترك الحاكم العام فان موك منصبه، وخلفه في المنصب الجديد رئيس الوزراء الهولندي السابق الدكتور لويس بيل الذي اخذ مكانه وليم دريز(Willem Drees) رئيساً الوزراء. فضلاً عن ذلك، فقد تم اعادة تسمية الهند الشرقية الهولندية وأصبحت تعرف بأسم اندونيسيا[5].

---

[1]) Alastair M.Taylor, Op. Cit., PP.128-129.

[2]) Leslie H.Palmer, Op. Cit., P.64.

[3]) Alastair M>Taylor, Op. Cit.,PP.137-138.

[4]) Leslie H.Palmer, Op. Cit., P.64.

[5]) Facts on File, Op. Cit., P. 24.

ازداد الوضع تأزماً خلال شهر اب بسبب الاتهامات المتبادلة من كلا الطرفين بشأن خرق معاهدة الهدنة. وفي خضم هذه الاحداث المتوترة وصل الى اندونيسيا ممثل الولايات المتحدة الجديد ميرل كوجران(Merle Cochran). وعند وصوله اجرى محادثات غير رسمية مع الطرفين. وفي العاشر من ايلول قدم كوجران ورقة عمل عرفت بخطة كوجران[1]، تضمنت مقترحاً يدعو الى اجراء انتخابات حرة وتأسيس حكومة ممثلة[2].

خلال ذلك الوقت كانت الجمهورية تواجه تحدياً من الحزب الشيوعي الاندونيسي الذي شكل ستراتيجية خلال عام 1948، ذلك بفعل التطورات المحلية والتغيرات السياسية في الحركة الشيوعية الدولية، اذ ازداد التوتر بين الشيوعيين وغير الشيوعيين في كل مكان بعد عام 1947، كما ادى تشكيل "مذهب المعسكرين" الى تغير في الاطار الذي تعمل ضمنه الاحزاب الشيوعية المنفردة، وانتقل هذا التغير الى اندونيسيا ببطء[3]. وقد ساعدت الظروف التي كانت سائدة آنذاك، من تردي الوضع الاقتصادي بسبب الحصار الهولندي[4]، فضلاً عن الاحباط الذي كان منتشراً بسبب عقد معاهدة رنفيل، على ظهور موجة معارضة تزعمها قادة الحزب الشيوعي الاندونيسي الشباب[5].

وجدت تلك الموجه تأييداً لها من رئيس الوزراء الاندونيسي السابق امير شرف الدين الذي انفصل عن الحزب الاشتراكي الذي كان قد اسسه مع شهرير[6]، ثم انضم مع اتباعه الاشتراكيين الى الحزب الشيوعي، وحزب العمال. وقام اولئك بتكوين "الجبهه الشعبية

---

1) Alastair M. Taylor, Op. Cit., PP. 141-142.

2) F. R. U. S. 1952-1954, Op. Cit., P.1152.

3) J. D. Legge, Op. Cit., P. 228.

4) Dorthy Wood man, Op. Cit., PP.244-245.

5) J. D. Legge, Op. Cit., P.228.

(6) بريان كروزير، الثائرون، ترجمة خيري حماد، ط1، بيروت، 1961،ص ص171-172.

الديمقراطية" التي اتخذت المسار نفسه الذي اتخذه ملاكا، ودعت الى بناء جبهة موحده تضم كل المنظمات المتعاطفة مع اهدافها، وجعلت تلك الجبهة من وزارة حتا هدفاً لنقدها[1].

خلال الاشهر التالية ازداد ضغط الشيوعيين على الحكومة، خاصةً بعد وصول قائد الحزب الشيوعي السابق موسو (Musso) في الثاني عشر من اب عام 1948[2]، بعد ان قضى معظم حياته في موسكو. ولم يدخل موسو اندونيسيا بشكل علني، بل انه دخل باسم مستعار هو سوبارتو(Suparto)[3]. فضلا عن ذلك فقد دخل اندونيسيا بصفته سكرتيراً لسوريبنو Suripno وهو عضو في الحزب الشيوعي الاندونيسي الذي كان يمثل الجمهورية في اوربا الشرقية[4].

بدأ موسو بتوجيه النقد الى سوكارنو وحتا بعد وصوله الى اندونيسيا[5].وفي الثالث والعشرين من آب نشرت احدى الصحف مقالاً لموسو جاء فيه: " لقد أخطأت الثورة في تأكيدها على التفاوض والتسوية... لقد فعل سوكارنو وحتا كل ما بوسعهم لصب اللوم على فشل الثورة بمعزل عن انفسهم، يجب دحض الرنفيل ويجب التصديق على العلاقات مع روسيا السوفيتية للقضاء على الضغوط الهولندية والامريكية المسلطة على الجمهورية. يجب ان يتم قيادة امتنا من الطبقة العمالية وليس من العناصر البرجوازية، لان العمال هم الطبقة الاكثر ثورية، والاكثر مناهضة للامبريالية...". وهكذا طالب موسو بحكومة جبهه وطنية مسيطر عليها من قبل الشيوعيين[6].في الوقت نفسه حاول موسو اقناع اعضاء الحزب الوطني والماشومي بالانضمام الى الحزب الشيوعي بهدف خلق جبهة وطنية ووزاره وطنية

---

1) J. D. Legge, Op. Cit., PP. 228-229; Guy J. Pauker, Op.Cit., P. 203.

2) J. D. Legge, Op. Cit., P. 229; Max Beloff, Soviet Policy in the Far East, 1944-1951, London, 1953,P. 217.

(3) بريان كروزبر، المصدر السابق، ص172.

4) J. D. Legge, Op. Cit., P.229.

5) Max Beloff, Op.Cit.,P.217.

6) Arnold C.Brackman, Indonesian Communism A History, New york, 1963, P.82.

جديدة[1]،ولكنه فشل في ذلك لان اعضاء كلا الحزبين رفضوا الدعوة الشيوعية رسمياً، فضلاً عن انهم قادوا مظاهرات مؤيدة لحكومة حتا في جوكجاكارتا[2].وفي الثامن عشر من ايلول اعلنت الثورة في ماديون رسمياً[3]،واستولى الشيوعيين على المكاتب الرسمية الخاصة بالجمهورية ومنها محطة الشرطة، كما اذاع راديو ماديون الذي اصبح تحت سلطة الشيوعيين بياناً حاول الشيوعيون من خلاله تحريض الشعب على الحكومة[4].

في اليوم التالي اعلن في ماديون عن قيام دولة اندونيسيا السوفياتية، وتولى امير شرف الدين[5]، رئاسة الحكومة الشيوعية بينما تولى موسو القيادة العامة للثورة[6]. اعلنت الحكومة حالة الطوارئ وتم منح سوكارنو سلطات غير محدوده لمدة ثلاثة اشهر[7]؛فضلا عن ذلك، فقد عمل سوكارنو على مواجهة الشيوعيين من خلال الخطاب الذي وجهه الى الشعب، والذي جاء فيه: "ايها الاخوة... ان الحزب الشيوعي تحت قيادة موسو يحاول السيطرة على السلطة في بلدنا. اخوتي وبأسم صراع اندونيسيا من اجل الاستقلال... اريد ان افسر لكم بأنكم يجب ان تختاروا بين ان تتبعوا موسو وحزبه الذي سيدمر فكرة اندونيسيا المستقلة او تتبعوا سوكارنو وحتا اللذين، بمعونة الله، سيقودانكم لطريق استقلال اندونيسيا وتحريرها

---

1) Charles B. Mclane, Soviet Strategies in South East Asia, An Exploration of Eastern Policy Under Lenin and Stalin, New York, 1966, PP.406-407.

2) Arnold C. Brack man, Op. Cit, PP. 90-91;

مجموعة من المؤلفين الغربيين، المصدر السابق، ص 565.

3) Max Beloff, Op.Cit.,P.218.

4) Arnold C. Brackman , Op.Cit P. 93 .

(5) لقد اعلن اعضاء الجبهة الشعبية الديمقراطية بما فيهم اشتراكيو امير وحزب العمال على انهم دخلوا الحزب الشيوعي الاندونيسي لمساندة موسو في ثورته ، وعندئذ اعلن شرف الدين بانه كان شيوعياً منذعام 1935. ينظر:
Charles B . Mclane, Op. Cit ., PP. 406-407 .

(6) محمد اسد شهاب ، صفحات من تاريخ اندونيسيا المعاصرة ، ط2 ، بيروت ، 1971 ،ص 58.

7) Fact on File , Op . Cit ., P . 29 .

من كل ظلم"[1].وعلى الرغم من محاولة الشيوعيين تضيق نطاق التمرد من خلال تأكيدهم على ان الحكومة المؤسسة في ماديون كانت "اداره شعبية اقليمية و... جزءاً من الجمهورية الديمقراطية الاندونيسية"، الا ان هذه الخطابات لم تغير من موقف الحكومة[2]، اذ شن الجيش الاندونيسي حملة في الثالث والعشرين من ايلول استهدفت المتمردين في ماديون وثلاث مدن صغيرة اخرى قريبة، وخلال تلك الاشتباكات تم قتل موسو، كما تم اعتقال أمير شرف الدين في الثلاثين من تشرين الثاني[3].

يمكن القول ان فشل ثورة الشيوعين في ماديون لم يكن بسبب قلة عدد المتمردين وعدم حصولهم على تدريب جيد، بل ان السبب الاكثر اهميه كان عدم اهتمام احد بصفة خاصة بدعوة موسو الى حمل السلاح، وذلك لانها كانت موجهة ضد سوكارنو وحتا اللذين عدا بطلين في عيون الشعب، وهما اللذان حققا الاستقلال من اعداء البلاد الهولنديين. وفي هذا الصدد كتب " سوريبنو" في مذكراته التي كتبها اثناء وجوده في السجن: "ان الدرس الذي تعلمناه درس ثمين جداً وان كان قاسياً. تعلمنا ان الشعب لم يكن يؤيدنا"[4].

خلال ذلك الوقت استمرت لجنة المساعي الحميده في عملها، وقد وافقت الجمهورية على مقترحات خطة كوجران، بينما تأخر الرد الهولندي أكثر من شهر. وفي الرابع عشر من تشرين الاول قبلت هولندا بتلك المقترحات اساساً للنقاش، ولكنها قدمت في الوقت نفسه اعترضات ذات طبيعة خطيرة على بعض اجزاء الخطة عرفت بالمقترحات المقابلة[5].

---

[1]) Guy J. Pauker , The Soviet Challenge in Indonesia Forgin Affairs , Vol: 40 , No.4, New York , July 1962, P.612 ; J . D. Legge , Op. Cit., pp.230-231.

[2]) Charles B. Mclane, Op . Cit ., P. 407 .

[3]) Facts on File , Op. Cit ., P. 29 .

([4]) بريان كروزير، الصراع الدولي في جنوب شرقي اسيا، ترجمة ماهر نسيم، القاهرة، 1967، ص ص 92-93.

[5]) Alastair M.Taylor, Op. Cit., P. 146.

يبدو ان هولندا لم تعد تعترف بدور لجنة المساعي الحميدة، اذ بعد اسبوعين من تقديمها للمقترحات المقابلة ارسلت بعثة هولندية برئاسة ستكر(Stikker)[1] للدخول في محادثات مباشرة مع الجانب الاندونيسي. وخلال هذه المحادثات لم تتطرق البعثة لخطة كوجران او المقترحات المقابلة[2]، بل ان المحادثات دارت حول مسألة سلطات ممثل التاج الهولندي في الحكومة الفيدراليه المؤقتة. وقد وافق رئيس الوزراء الاندونيسي محمد حتا على منح الممثل الهولندي سلطات واسعة في الحالات الاضطرارية[3]. الا ان الطرفين اختلفا بشأن مسألة وضع الجيش الجمهوري تحت سيطرة الحاكم الهولندي الاعلى خلال فترة الحكومة المؤقتة. وقد وافق حتا على هذه المسألة، ولكن بشريطة ان تكون وظيفة الحاكم وظيفة استشارية صرف. فضلاً عن ذلك فقد ابدت الجمهورية استعدادها لوضع كل القوات الاندونيسية تحت سيطرة القيادة الهولندية في حالات الطوارئ[4]. وعلى الرغم من تلك التنازلات، الا ان الوضع تأزم خاصة بعد مغادرة البعثة الهولندية في الخامس من كانون الاول[5].واخيراً، انهارت المفاوضات في الحادي عشر من كانون الاول، ذلك عندما اعلمت السلطات الهولندية لجنة المساعي الحميدة بأن " المفاوضات تحت رعاية اللجنة في هذه المرحلة هي مفاوضات عقيمة، إذ انها ستقود لنقاشات لا طائل منها". وعندئذ حاول الدكتور حتا اعادة فتح المفاوضات عن طريق توسط السيد كوجران، الا ان السلطات الهولندية اعلنت بان المفاوضات ستكون غير مفيدة مالم تلزم الجمهورية نفسها بقبول وجهة النظر الهولندية اساساً للنقاش،وذلك يشمل تنفيذ الهدنة. وتبعاً لذلك، وجهت السلطات الهولندية

([1]) كان ستكر يشغل منصب وزير الخارجية الهولندي. ينظر:

Facts on File, Op. Cit, P.22.

[2]) Alastair M.Taylor, Op. Cit., P.146.

[3]) Leslie H.Palmer, Op. Cit., P.65.

[4]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P. 227.

[5]) Facts on File, Op. Cit., P.22.

انذاراً الى الجمهورية لتقديم ردها قبل الثامن عشر من كانون الاول[1].حاول السيد كوجران التدخل في الامر، اذ ارسل رسالة الى الوفد الهولندي جاء فيها: " ستتفق معي، وانا واثق من هذا، بانني في مثل هذه الظروف لا استطيع ان اضغط على الدكتور حتا لتقديم رد سريع على رسالة لا تدعوه لاظهار رغبة اكبر في استئناف المفاوضات فحسب وانما للاستسلام لسيطرة حكومتك في كل نقطة مادية"[2].

لم ترد الجمهورية على الانذار النهائي، وفي الحادية عشر والنصف من ليلة الثامن عشر من كانون الاول اعلم السيد كوجران بان الهولنديين قد خرقوا الهدنة، قبل ان تستلم اللجنة مذكرة الحرب هذه[3].

-الهجوم الهولندي الثاني والموقف الدولي منه.

بدأ الهولنديون اعمالهم من خلال تفجير طائرة ميدانية في جوكجاكارتا، ثم قاموا باعتقال كل من سوكارنو وحتا وشهرير وما يقارب نصف الوزارة الجمهورية وتم نفيهم الى سومطرة، وفي اليوم التالي نقلوا الى جزيرة مجاورة هي بانكا[4].وفي الحادي والعشرين من كانون الاول وافق البرلمان الهولندي على قرار الحكومة الهولندية بأستئناف القتال في اندونيسيا. وقد حاول رئيس الوزراء الهولندي وليم دريز تبرير ذلك العمل من خلال تأكيده على ان الجمهورية قامت بخرق معاهدة رنفيل منذ شهر تموز، وذلك من خلال ارسالها الاف الجنود الى الاقليم الذي تسيطر عليه هولندا، والذي انسحبت منه بموجب شروط الهدنة[5].وفي اندونيسيا اعلن وزير الشؤون الاقتصادية الدكتور شرف الدين[6] الذي كان حينذاك ذاك في سومطرة حكومة

---

[1]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P. 227.

[2]) Ibid., P.228.

[3]) Ibid., P.228.

[4]) Leslie H. Palmer , Op. Cit ., P. 63 .

[5]) Facts on File, OP.Cit., P.23.

([6]) شرف الدين :ولد في غربي جاوة، وهو ينتسب الى اصل سوداني، وينتمي الى الاقلية من افراد الجالية السودانية. تخرج من كلية الحقوق في جاكارتا وتخصص في قسم الضرائب. اصبح محافظاً في المصرف المركزي وكان يشجع

طوارئ[1] تحت رئاسته، وحدد الشروط التي ستلتقي على اساسها الجمهورية مع السلطات الهولندية واهمها اطلاق سراح المعتقلين الجمهوريين مباشرة، انسحاب القوات الهولندية من خط ماقبل كانون الاول، الاعتراف بسيادة الجمهورية على جاوة وسومطرة ومادورا، تشكيل حكومة اندونيسية شعبية من خلال انتخابات حرة بعيدة عن التدخل الهولندي، وانسحاب القوات الهولندية من اندونيسيا بأسرع وقت ممكن بعد تشكيل الحكومة الشعبية[2].

استطاع الهولنديون السيطرة على كل المدن الكبيرة والطرق الرئيسة في جاوة وسومطرة خلال اسبوعين من الهجوم، الا انهم فشلوا في السيطرة على الريف الاندونيسي. وقد علق وزير الاعلام الاندونيسي على ذلك بقوله: "ان سقوط جوكجاكارتا ... هو بداية ... المشاكل لهولندا. ان النهاية تكون بعيدة في المستقبل... ان المدن الكبيرة من الممكن ان يتم احتلالها من هولندا. ولكن المناطق الريفية لا يمكن السيطرة عليها واحتلالها. ان هولندا تنقصها القوة الضرورية للسيطرة على كل المنطقة الجمهورية، وقد ينقصهم المال لأدامة الاف الجنود من تجهيزات وكامل الادامة. وربما قد يكون من الاهمية الكبرى بأن هولندا قد

دخول رأس المال الاجنبي الى البلاد، لضرورته في مشاريع الانماء. اوصى بالتوفير بالإنفاق الحكومي وحذر الحكومة عام 1953من ان نفقاتها اكثر من وارداتها، وحذرها من الافلاس . ينظر: بريان كروزير، الثائرون، ص99.

([1]) عملت حكومة الطوارئ على انها مركز المؤسسة العسكرية و كانت بقيادة الكولونيل هديات (Hidyat) كونه رئيس الاركان وقائد القوات الجمهورية الاقليمية في سومطرة. كما تم تعيين الجنرال سوديرمان ليشغل المنصب نفسه في جاوة. فضلاً عن ذلك، فقد تم تقسيم كلا الجزيرتين الى اقاليم عسكرية تحت قيادة قادة عسكريين يتلقون اوامرهم من حكومة الطوارئ. والجدير بالذكر ان المنظمة العسكرية كانت تعمل بتنسيق كامل مع الادارة المدنية، لهذا ترك العديد من موظفي الخدمة الجمهوريين مناصبهم في مدنهم وسيروا عملهم من الريف. وكان هؤلاء يحظون بتعاون ودعم الناس، لهذا فقد استطاعوا فرض العدالة وجمع الضرائب والحفاظ على العملة الجمهورية. ولم يكن الجيش الهولندي قادراً على توجيه رداً استراتيجي لأساليب العصابات، بسبب عجز قواته عن تغطية المنطقة باكملها. وقد شلت حرب العصابات المنظمة حركة تمويل الجيش الهولندي وخطوط تحركه واتصالاته واستنزفت كل قوته. وقد اعترف قائد القوات الهولندية في سورابايا بان الاوضاع صعبة جداً بالنسبة لقواته و من غير الممكن لها احتلال البلاد كلها، لان هذا يعني نشر قوات قليلة على منطقة واسعة. ينظر:

Dorthy Wood man, OP.Cit., P.251.

[2]) Ibid , P.250.

عزلت العالم خارجا"[1].وعلى الرغم من نجاح هولندا في تحقيق اهدافها عسكرياً، الا انها فشلت سياسياً؛ اذ ادانت لجنة المساعي الحميدة العمل الهولندي في تقريرها الذي ارسلته الى مجلس الامن في العشرين من كانون الاول، والذي نص على خرق هولندا لمعاهدة رنفيل من خلال فشلها في اعطاء مذكرة مسبقة بشان نياتها في خرق الهدنة[2]. فضلاً عن ذلك فقد اوقفت الولايات المتحدة الامريكية منحها الترخيصات للهولنديين لجلب معدات وتجهيزات لاستخدامها في اندونيسيا في الثاني والعشرين من كانون الاول، كما بادرت، وبالتعاون مع استراليا، إلى مناشدة مجلس الامن في دورته التي كان من المقرر ان تبدأ في الثاني والعشرين من كانون الاول[3].وبناءً على ذلك اجتمع مجلس الامن. وخلال الاجتماع صرح ممثل الولايات المتحدة بأن هولندا اخترقت معاهدتي لينغاجاني ورنفيل وميثاق الامم المتحدة[4]. وفي الرابع والعشرين من كانون الاول اصدر مجلس الامن قراراً ينص على وقف اطلاق النار مباشرةً من قبل كلا الطرفين،واطلاق سراح سوكارنو وقادة الجمهورية الاندونيسية الاخرين من بانكا[5].

ادرك الهولنديون صعوبة موقفهم ،لذا بادروا إلى محاولة لغرض الصلح والتسوية؛ وفي الرابع عشر من كانون الثاني عام 1949 اعلنوا ان الحكومة الانتقالية يجب ان تشكل خلال فترة شهر، وستعمل هذه الحكومة على اجراء انتخابات عامة تدعو خلالها مراقبي الامم المتحدة، وبعد ذلك تقوم الهيئة التمثيلية المنتخبة بوضع مسودة دستور الولايات المتحدة الاندونيسية. فضلاً عن ذلك، فسيتم عقد مؤتمر طاولة مستديرة بين ممثلي هولندا واندونيسيا لمناقشة دستور الاتحاد. وبعد انتهاء هذه المرحلة تقوم هولندا بنقل السيادة الى الولايات المتحدة الاندونيسية وذلك خلال عام 1950. الا ان هذا التصريح لم يقنع مجلس

---

1) Leslie H. Palmer, Op.Cit., P.66.

2) Facts on File, Op. Cit., P.23.;

جريدة لواء الاستقلال العدد 556، 21كانون الاول 1948.

3) F. R. U. S, 1952-1954, Op.Cit., P.1152.

4) F. R. U. S, 1952-1954, Op.Cit P.1152.

5) Fact on File, Op.Cit ., P.26.

الامن[1]. وخلال ذلك الوقت عقد رئيس الوزراء الهندي نهرو مؤتمراً للدول الاسوية في نيودلهي[2].وكان هدف المؤتمر رفع توصيات الى مجلس الامن للنظر في القضية الاندونيسية[3]. وفي الثامن والعشرين من كانون الثاني عام 1949 اصدر مجلس الامن قراراً تضمن بنود عدة اهمها تأسيس الحكومة الاتحادية المؤقتة في اندونيسيا في الخامس عشر من اذار عام 1949، وتحويل السيادة الى الولايات المتحدة الاندونيسية في الاول من تموز عام 1950، واجراء انتخابات من اجل اختيار ممثلين. فضلاً عن ذلك فقد كرر المجلس الدعوات السابقة في الايقاف الفوري للعمليات العسكرية الهولندية، وايقاف حرب العصابات المسلحة في الجمهورية الاندونيسية، والتعاون من اجل اعادة السلام وحفظ القانون، واطلاق سراح جميع الاسرى السياسيين فوراً دون قيد او شرط. وضمن هذا القرار تم اعادة تسمية لجنة المساعي الحميدة على انها لجنة الامم المتحدة لاندونيسيا[4]، والتي ستعمل مندوباً عن مجلس الامن في اندونيسيا، وقد منحت هذه اللجنة صلاحيات اوسع من صلاحيات لجنة المساعي الحميدة[5]. وفي الثامن من شباط وصل ممثل الولايات المتحدة السابق كوجران الى هولندا،

---

[1]) Leslie H.Palmer, Op.Cit., PP.66-67; Alstair M. Taylor, Op.Cit., P.180.

([2]) عقد هذا المؤتمر خلال المدة من العشرين حتى الثالث والعشرين من كانون الثاني 1949. وقد حضره ممثلون عن خمس عشرة دولة اسوية من ضمنها الهند البلد الداعي لعقده، والدول المشاركة هي (افغانستان ، استراليا ، بورما ، سيلان ، الحبشة ، ايران ، باكستان، والفلبين). فضلاً عن ذلك فقد حضر ممثلون عن بعض الدول العربية وهي (العراق ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، اليمن ، لبنان ، و سوريا) ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4944، رقم الوثيقة 18، تقرير المفوضية العراقية في كراتشي، مؤتمر اندونيسيا، دون رقم وتاريخ، ص35.

([3]) للمزيد عن اهم القرارات والتوصيات التي توصل اليها المؤتمر. ينظر. د.ك.و.، رقم الملف 311/4944 ، رقم الوثيقة19، تقرير المفوضية العراقية في كراتشي، مؤتمر اندونيسيا، دون رقم وتاريخ، ،ص ص 36-37.

([4]) للمزيد عن واجبات هذه اللجنة ينظر:

Resolution by the Security Council on the Indonesian Question, 28 January 1949, A Decade of American Foreign Policy, Basic Documents, 1941-49, Prepared at the Re Quest of the Senate Committee on Foreign Relations, by the Staff of the Committee and the Department of State, Washington, 1950, PP.798-800

[5]) Ibid., PP.798-800.

وبعد اجراء محادثات مع الحكومة الهولندية ادرك الهولنديون حراجة موقفهم خاصة بعد ان اظهر لهم كوجران بان الولايات المتحدة لن تقف هذه المرة موقف الحياد، بل انها لن تدعم الهولنديين في سياستهم تجاه اندونيسيا[1].

من الواضح ان هناك اسباب عديدة دفعت الولايات المتحدة الامريكية لتغيير موقفها تجاه القضية الاندونيسية، واهمها المسأله الشيوعية. فمنذ عام 1947 ظهر الصراع بين الشرق والغرب، مما جعل الولايات المتحدة تخشى من ان يؤدي فشلها في دعم الوطنية الاندونيسية إلى لجوء الوطنيين الاندونيسيين الى الشيوعيين. ومن جهة اخرى فان الموقف الصريح الذي اتخذته الحكومة الاندونيسية ازاء مناهضة الشيوعيه في ايلول عام 1948، اتاح امكانية اكثر لفهم مطاليب الاندونيسيين الشرعية في السيادة الكاملة[2]. ويبدو ان السبب الاول هو الاقرب الى الواقع.

خلال شهر اذار استمر مجلس الأمن في عقد جلساته لمناقشة القضية الاندونيسية، وفي الثالث والعشرين من اذار وافق المجلس على قرار كندي بدعوة اللجنة المكلفة من الامم المتحدة الى ترتيب مؤتمر هولندي-اندونيسي اولي وتنفيذ قرارات مجلس الامن الاخيرة التي ترتبط بالهدنة وعودة الحكومة الجمهورية الى جوكجاكارتا واطلاق سراح السجناء السياسين الذين اعتقلتهم القوات الهولندية[3]. وتأسيساً على ذلك، بدأت المباحثات تحت رعاية اللجنة في الثاني عشر من نيسان بين الوفدين الهولندي والاندونيسي[4]. وفي الوقت نفسه اعلنت هولندا عن صدور وثيقة من جزيرة بانكا تضمنت اتفاقية بين السجناء الجمهوريين والهولنديين. وضمن تلك الاتفاقية حث السجناء الجمهوريون (سوكارنو وحتا) الاندونيسيين على ايقاف حرب العصابات، والتعاون في استعادة السلام والحفاظ على القانون والنظام، والمشاركة في مؤتمر طاولة مستديرة في هولندا يأخذ بنظر الاعتبار "الانتقال السريع وغير

---

1) Dorthy Wood man, Op. Cit., PP.252-253.

2) F. R. U. S, 1952-1954, Op. Cit., P. 1153.

3) Facts on File, Op. Cit., P.27.

4) Leslie H.palmer, Op. Cit., P. 68.

المشروط للسيادة الكاملة للولايات المتحدة الاندونيسية". ومن جهتها اعلنت هولندا موافقتها على عودة الحكومة الجمهورية الى جوكجاكارتا، وايقاف كل العمليات العسكرية واطلاق سراح كل المعتقلين[1]. وفي السابع من ايار عام1949 عقد كلا الطرفين مؤتمراً في جاكارتا بحضور اللجنة المكلفة من الامم المتحدة، وقد أسفر هذا المؤتمر عن توقيع معاهدة[2] بين الطرفين. والجدير بالذكر ان الوفد الاندونيسي تبنى المقررات السابقة الذكر في وثيقة بانكا، بينما وضع الوفد الهولندي مقترحات اكثر من تلك التي كتبت في الوثيقة اعلاه[3]. واستجابة لقرار مجلس

---

[1]) Dorthy Wood man, Op. Cit., PP. 254-255.

([2]) سميت هذه المعاهدة بمعاهدة روم- رويين نسبة الى موقعيها وزير الخارجية الاندونيسي محمد روم ووزير الخارجية الهولندي فان رويين. ينظر: ممدوح صبحي، المصدر السابق، ص43.

([3]) يمكن تلخيص البنود التي وضعها الوفد الهولندي بما يلي:

1.ان توافق هولندا على عودة الحكومة الجمهورية الى جوكجاكارتا، كما توافق على تعيين لجنة او اكثر مشتركة وبرعاية اللجنة المكلفة التابعة للامم المتحدة في اندونيسيا للاغراض التالية.

2.القيام بتحقيقات ضرورية واستعدادات تمهيدية من اجل ارجاع الحكومة الجمهورية الى جوكجاكارتا .

3.دراسة الاجراءات التي يجب اتخاذها من اجل العمل على ايقاف حرب العصابات والتعاون في اعادة القانون والنظام وحفظها.

4.ان توافق حكومة الاراضي المنخفضة على ان تكون الحكومة الجمهورية حرة في ممارسة وظائفها المناسبة في منطقة الرئاسة في جوكجاكارتا، وتعد هذه خطه مأخوذة وفق الامر التوجيهي لمجلس الامن في الثالث والعشرين من اذار عام .1949

5.تتعهد هولندا بعدم اقامة اية دولة او مناطق ذات استقلال ذاتي كانت تحت سيطرة الجمهوريين قبل التاسع عشر من كانون الاول عام 1948.

6.تصبح الجمهورية ولاية ضمن الولايات المتحدة الاندونيسية، وعند تأسيس هيئة ممثلي اندونيسيا فسيكون نصف ممثلي تلك الهيئة من الجمهوريين.

7.تتعهد حكومة الاراضي المنخفضة بعقد مؤتمر طاولة مستديرة وفقاً لقرار مجلس الامن في الثالث والعشرين من اذار. وسيعقد هذا المؤتمر بعد عودة حكومة الجمهورية الى جوكجاكارتا. وسيتم اعتبار القرارات التي يتوصل اليها الطرفان على انها الطريق الامثل للتعجيل في عملية التحويل غير المشروط للسيادة الحقيقية والكاملة للولايات المتحدة الاندونيسية طبقاً لمبادئ رنفيل.

8.ان توافق حكومة الاراضي المنخفضة على اعادة المسؤولين الرسميين والمدنيين والشرطة الى العمل في المناطق التي تقع خارج جوكجاكارتا والتي هي تحت السيطرة العسكرية الهولندية . ينظر.

الامن قامت القوات الهولندية باخلاء جوكجاكارتا خلال المدة من الرابع والعشرين حتى التاسع والعشرين من حزيران، واستبدلت قواتها بقوات جمهورية. وبعد اكتمال الاخلاء الهولندي تم اطلاق سراح سوكارنو وحنا والسجناء الاخرين من بانكا[1]. ولابد من الاشارة الى الولايات الفيدرالية التي انشأها الحاكم الهولندي في اندونيسيا،اذ على الرغم من النجاح الذي حققه في هذا الاتجاه، الا انه لم يستطع الحصول على دعمها بعد الهجوم الهولندي الثاني، اذ استقال الحكام الفيدراليون لكل من اندونيسيا الشرقية وجاوة الغربية[2]. ويبدو ان الهجوم كان له اثر في تحفيز المقاومة الجمهورية ورفع الروح المعنوية، مما دفع الفيدراليين الى اعادة النظر في موقفهم. ومن جهة اخرى، فقد الزمت حكومة هولندا بان تأخذ بنظر الاعتبار هذا التعاون الغير متوقع ما بين الجمهوريين والفيدراليين[3].

في العشرين من تموز عقد مؤتمر في جوكجاكارتا حضره كل من الجمهوريين والفيدراليين، فضلا عن حضور لجنة الامم المتحدة، وقد وصف سوكارنو هذا المؤتمر بانه: "لحظة تاريخية ستقرر مصير اندونيسيا لقرون قادمة"[4]. واستطاع المؤتمرون التوصل الى اتفاق تضمن عدة امور اهمها:

1.وافق الفيدراليون على ان سيادة الولايات المتحدة الاندونيسية يجب ان تنبع من الجمهورية فضلاً عن هولندا.

2. وافق الفيدراليون على ان تكون القوات الجمهورية نواة الجيش الفيدرالي وليست جيوشاً متفرقة.

Agreement Between the Netherlands and Republic of Indonesia, Letter From Netherlands Representative to President of Security Council, 7 May 1949, A Decade of American Foreign Policy Basic Documens 1941-49, Prepared at the Request of the Senate Committee on Foreign Relations by the Staff of the Committee and the Department of State, Washington, 1950, PP.800-801.

[1]) Facts on File, Op. Cit., P.28.

([2]) جريدة لواء الاستقلال، العدد 556،21، كانون الاول 1948.

[3]) Dorthy Wood man, Op. Cit., P. 254.

[4]) Ibid., P. 257.

3. تقوم الجمهورية باستعادة المناطق التي كانت تحت سيطرتها في زمن رينفل.

4. وافق الطرفان على اقامة لجنة مشتركة من اجل توحيد نشاطاتهم.

5.وبالمقابل وافق الجمهوريون على ان الولايات المتحدة الاندونيسية التي تمثل الوحدات الفيدرالية الخمسة عشرة والتي تمت اقامتها من قبل في هولندا يجب ان يكون لها التمثيل في مجلس النواب، بينما يتمتع مجلس الشيوخ، بالسلطات التشريعية بالاشتراك مع مجلس النواب في القضايا التي تخص العلاقات بين الحكومة المركزية والدول المجزأة. وقد يقرر مجلس الشيوخ اياً من هذه القضايا التي تقع ضمن هذه الاختصاصات، وقد تلغى هذه القرارات فقط في حالة مصادقة ثلثي من اصوات الاغلبية في مجلس النواب[1].

في الثالث والعشرين من اب عام 1949 أفتتح مؤتمر الطاولة المستديرة رسميا في هولندا، وقد حضره ممثلون عن هولندا والجمهورية، فضلا عن ممثلي الولايات الفيدرالية، وبحضور لجنة الأمم المتحدة. وبعد نقاشات مطولة انتهى المؤتمر في الثاني من تشرين الثاني بتوقيع معاهدة[2]. عرفت بمعاهدة الطاولة المستديرة. وقد تضمنت بنود عدة اهمها:

1. تحول مملكة الاراضي المنخفضة السيادة الكاملة دون قيد او شرط الى جمهورية الولايات المتحدة الاندونيسية في تاريخ اقصاه الثلاثين من كانون الاول 1949[3]. وتشمل تلك الولايات الجمهورية الاندونيسية، والولايات الفيدرالية الخمسة عشرة التي تم ايجادها ضمن اشراف الحاكم الهولندي، وتشمل تلك المناطق ولايات بورنيو الخمسة، فضلا عن ولايات واقاليم ذاتية الحكم في جزر سومطرة وجاوة والجزر الصغيرة الاخرى[4].

---

1) Leslie H. Palmer, OP. Cit., PP. 69-70.

2) D. G. E. Hall, Op. Cit., P.723.

3) The Hague Round Table Conference on Indonesia, Draft Charter of Transfer of Sovereignty, 2 November 1949, A Decade of American Foreign Policy, Basic Documents, 1941-49, Prepared at the Request of the Senate Committee on Foreign Relations By the Staff of the Committee and the Department of State, Washington, 1950, P. 892.

4) Facts on File, Op. Cit., P.30.

2.تبقى منطقة غينيا الجديدة تحت السيطرة الهولندية لمدة سنة واحدة من تاريخ تحويل السيادة الى الولايات المتحدة الاندونيسية في انتظار مفاوضات اندونيسية هولندية اخرى لحل قضية النزاع هذه[1].

3. تتعهد الولايات المتحدة الاندونيسية بحماية الاستثمارات الهولندية وحماية المصالح التجارية الضخمة.

4.تسعى الولايات المتحدة الاندونيسية الى مشاركة الاراضي المنخفضة في اتحاد هولندي اندونيسي، وهو جمعية طوعية لمشاركين متساويين[2]. ويتعاون البلدان ضمن هذا الاتحاد في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية، والاقتصاد، والدعم المالي، والامور الثقافية[3]. فضلا عن ذلك، فسيتم ايجاد محكمة محلفي الاتحاد والتي ستكون شاهدا على التسوية الخاصة بالنزاعات الشرعية التي تنشأ عن الاتحاد، وعلى الاتفاقيات الاخرى التي تحصل بين البلدين، وكذلك على القرارات المتخذة عن طريق المؤتمرات الوزارية التي يتم المصادقة عليها من قبل برلمان البلدين. وستتألف هذه المحكمة من ثلاثة اعضاء يعينون من قبل كل قطر ولمدة عشر سنوات، ويجب ان تحظى القرارات بأغلبية الاصوات. وفي حال تساوي الاصوات فعلى المحكمة ان تلتمس من رئيس محكمة العدل الدولية او أية سلطة دولية شرعية اخرى متفق عليها

---

[1]) The Hague Round Table Conference on Indonesia Draft Charter of Transfer of Sovereignty, 2 November 1949, A Decade of American Foreign Policy, Basic Document, 1941-49, Prepared at the Request of the Senate Committee on Foreign Relations by the Staff of the Committee and the Department of State, Washington, 1950, P.803.

[2]) Independence of Indonesia, Statement by Secretary Acheson, 3 November, 1949, A Decade of American Foreign Policy, Basic Documents, 1941049 , Prepared at the Request of the Senate Committee on Foreign Relations by the Staff of the Committee and the Department of State, Washington, 1950, P.803.

[3]) Facts on File, Op. Cit., P.30.

القيام بتعيين شخص من قومية اخرى كأن يكون عضواً سابقاً في المحكمة وعليه ان يأخذ دوره فيما يخص اهمية النزاع واتخاذ القرار حياله. ويكون هذا الاتجاه برئاسة ملكة هولندا[1].

5.تنسحب القوات الهولندية من اندونيسيا بعد ستة اشهر من تسليم السيادة.

6.تدفع الجمهورية مبلغ اربعة مليارات خولدن(العملة الهولندية) الى هولندا تخفيفا من اعباء الديون التي عليها[2].

7.يتم الاتفاق على تبادل البعثات العسكرية بين البلدين بعد انتقال السيادة الى الولايات المتحدة الاندونيسية[3].

يمكن القول ان معاهدة الطاولة المستديرة لم تلبِ طموحات الاندونيسيين. فعلى الرغم من منحها الاستقلال، أن هذا الاستقلال كان ناقصا بسبب البنود التي تضمنتها تلك المعاهدة، ومن بينها تكليف اندونيسيا بدفع مبالغ طائلة كديون، والتي لم يكن لإندونيسيا دخل فيها، بل انها حصلت وتراكمت بسبب العمليات العسكرية التي قامت بها هولندا ضد الجمهورية. فضلا عن ذلك فقد استثنت المعاهدة منطقة غينيا الغربية الجديدة واجلت تسليمها الى الاندونيسيين لمدة عام[4]. كما اثارت هذه المعاهدة سخط العمال والفلاحين، لأنها اثرت في مصالح العمال الذين كانوا يعملون في منابع البترول في المؤسسات الاجنبية التي استولت على المزارع الاجنبية وفلحوها بأنفسهم[5].وفي الحادي والعشرين من كانون الاول صادقت الاطراف المعنية على المعاهدة. وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه تم نقل السلطة رسميا، كما تم اعادة العاصمة الى جاكارتا[6].

---

1) Leslie H. Palmer, Op.Cit., P.71.

(2) ممدوح صبحي، المصدر السابق،ص44.

3) Dorthy Wood man, Op.Cit., P.258.

4) Leslie H. Palmer, Op.Cit., P.72.

(5) ممدوح صبحي ، المصدر السابق، ص44.

6) Leslie H. Palmer, Op.Cit., P.72.

الفصل الثاني

الأوضاع السياسية في اندونيسيا

1957-1949

المبحث الأول

الأوضاع الداخلية بعد انتقال السلطة

-إلغاء الفيدرالية وإعلان الدولة الموحدة.

اصبحت اندونيسيا بعد الاستقلال دولة فيدرالية تضم الجمهورية وخمس عشرة ولاية واقليماً ذاتي الحكم . وكان عدد الولايات ست عرفت بالنيغارات (Negaras) وهي كل من: ولاية باسوندان ، شرقي جاوة ،مادورا ،شرقي سومطرة ، جنوبي سومطرة ، وشرقي اندونيسيا ،فضلاً عن تسعة أقاليم ذات حكم ذاتي عرفت بالديارات وهي كل من : إقليم وسط جاوة، بنغكا ،بيليتون ، ريو ، غربي بورنيو ، داياك الكبرى ، بانجر ، وجنوب شرقي بورنيو[1] . وتم وضع دستور فيدرالي لإندونيسيا أصبح جزءاً من قرارات مؤتمر الطاولة المستديرة، أشار إلى كون الولايات المتحدة الإندونيسية دولة ديمقراطية ذات بنية فيدرالية، مقترحاً بأن تلك الفيدرالية يجب أن تعتمد على رغبات الموطنين التي يتم التعبير عنها بحرية من خلال وسيلة ديمقراطية. كما عد هذا الدستور الجمهورية ولايةً ضمن الولايات المتحدة الإندونيسية[2].

لم يكن الإندونيسيون مقتنعين بهذا الشكل الاتحادي، إذ عدوه كياناً مصطنعاً خلقهُ الاستعمار الهولندي طبقاً للمبدأ الاستعماري "فرق تسد". وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية الإندونيسي آنذاك الحاج آغوس سالم بقولهِ "كان خلق هذا العدد المتزايد من الدول المشتركة في الاتحاد اصطناعاً زيفهُ الهولنديون وهم يستهدفون منهُ تجنب الاعتراف غير المشروط بسيادة الجمهورية الإندونيسية، وبالتالي تجزئة الجمهورية لتتمكن الحكومة الهولندية من إعادة إشرافها وسيطرتها على إمبراطوريتها المستعمرة السابقة بطريقة جديدة "[3]. فضلاً عن

---

1) Dorthy Wood man, Op. Cit ., P.268.

2) Ibid ., P.269.

(3) بريان كروزير،الثائرون، ص ص94- 95.

ذلك فقد كان لوجود حكومتين في آن واحد، اتحادية في جاكارتا و جمهورية في جوكجاكارتا، اثر في اظهار الحكومة بشكل عام على إنها جهاز عشوائي غير مستقر[1].

من الواضح إن الوجود المستمر للولايات المتعددة أصبح غير عملي، خاصة وإن العديد من تلك الولايات أظهرت رغبتها في الانضمام إلى الجمهورية منذ كانون الثاني عام 1950 . وكانت ولاية باسوندان أول ولاية طالبت بتحويل سلطتها المحلية إلى السلطة المركزية. وقد أشار سوكارنو إلى ذلك الطلب عند حضورهِ الاجتماع الأول للبرلمان في الخامس عشر من شباط، إذ أعلن عن نية الحكومة في إعداد مسودة قانون لدراسة دعاوي الشعب و مطاليبه على وفق أساليب شرعية وسلمية. وقد صدرت تلك المسودة في آذار عام 1950 بوصفها قانوناً طارئاً لتحقيق الإصلاحات السياسية. واشترط القانون إن التعبير عن الموقف الشعبي يجب أن يتم أما من خلال استفتاء عام أو من خلال مجلس ممثلين يشكل لهذا الغرض[2]. وطبقاً لهذا القانون قررت ولايات وأقاليم عدة الانضمام إلى الجمهورية ، من بينها شرقي جاوة ، جاوة المركزية، ومادورا ، التي انضمت في التاسع من آذار عام 1950، ثم تبعتها كل من شرقي إندونيسيا . و شرقي سومطرة في التاسع من أيار ،فضلاً عن انضمام العديد من الولايات والأقاليم الأخرى[3]. ولم يخل قرار الانضمام إلى الجمهورية من العقبات الحقيقية ،إذ سرعان ما حدثت تمردات في ولايات عدة عارضت مسألة الوحدة ، من بينها التمرد الذي قادهُ الكابتن الهولندي ريموند ويسترلنغ (Raymond Westrling)[4] في غربي جاوة، إذ قام بتسليم إنذار إلى الحكومة الفيدرالية وحكومة جاوة الغربية في العاشر من كانون الثاني عام 1950 أعلن فيهِ ان مجموعتهِ المتمردة عازمة على المحافظة على استقلال غربي جاوة ،وأصر على أن يتم

---

[1]) Fred Greene, The Far East, New York, 1957, P.469.

[2]) Dorthy Wood man, Op. Cit ., P.269-770.

[3]) Facts on File, Op. Cit ., PP. 33-34.

[4] وسترلينغ : مواطن هولندي يعرف بأسم تركو بسبب اصله التركي، كان عضواً في الجيش الهولندي السابق، قام بتشكيل قوة عسكرية غير منظمة عرفت باسم "جيش ملاك السماء"، وقد ضمت اندونيسيين انفصاليين واوربيين واسيويين. ينظر:

Leslie H. Palmer, Op. Cit ., P.75.

الاعتراف بقواتهِ على إنها جيش غربي جاوة الرسمي. وكان مبررهُ في ذلك إن قوات الحكومة المركزية غير قادرة على المحافظة على النظام هناك. كما أعطى ويسترلينغ مهلة للرد على طلبهِ تنتهي في الثاني والعشرين من كانون الثاني، وحذر الحكومتين من مسألة تجاهل الإنذار، لأنهُ ادعى عدم قدرتهِ على السيطرة على رجالهِ في هذا الموضوع[1].

في الثالث والعشرين من كانون الثاني نفذ ويسترلينغ تهديدهُ وقاد تمرداً تمكن خلالهِ من الاستيلاء على مدينة باندونغ ، فضلا عن قيامه بمحاولة للاستيلاء على جاكارتا[2]. إلا إن تصدي القوات الحكومية لهُ أدى إلى فشل تمردهِ واستسلام جنودهِ[3]. وقد أدى فشل التمرد إلى اعتقال عدد من القادة المحليين في جاوة الذين أيدوا التمرد أو اسهموا بهِ مثل رئيس وزراء جاوة الغربية[4].

لم يكن تمرد ويسترلنغ هو العقبة الوحيدة التي واجهت الدولة الوليدة وإنما كانت هناك حالات تمرد أخرى في شرقي إندونيسيا، لاسيما التمرد الذي قادهُ عبد العزيز في ماكسار عاصمة شرقي اندونيسيا، وذلك عندما رفض استقبال جنود مرسلين من الحكومة المركزية ،إلا إن تمرده فشل بعد استسلام حاميتهُ واعتقالهُ باعتباره خارج عن القانون[5]. وفي المنطقة نفسها (شرقي بإندونيسيا) حصل تمرد في مدينة أمبونيا في السادس والعشرين من نيسان عام1950من جانب مجموعة من جنود الجيش الهولندي السابق، الذين أعلنوا قيام جمهورية مستقلة، وأكدوا على إن شرقي إندونيسيا لم تعد قادرة على ضمان المحافظة على

---

[1]) Facts on File, Op. Cit ., P.34.

[2] جريدة لواء الاستقلال، العدد 884، 24 كانون الثاني 1950.

[3] هرب ويسترلنغ بعد فشل تمرده الى سنغافورة، واعتقل هناك بسبب دخوله بصفه غير شرعية، ثم نفي الى الخارج. وبعد عامين دخل سراً الى هولندا، واحتجز هناك لمدة يوم واحد، ثم افرج عنه وقد طالبت الحكومة الاندونيسية بتسليمه لها، الا ان الحكومة الهولندية رفضت ذلك على اعتبار ان وسترلينغ يحمل الجنسية الهولندية. ينظر:

Leslie H . Palmer, Op. Cit ., P.76.

[4]) Facts on File Op. Cit ., P.35.

[5]) Leslie H. Palmer, Op. Cit ., PP.77-78.

موقعها ولايةً ضمن الولايات المتحدة الإندونيسية[1]. وقد تأخر رد الحكومة حتى الحادي والثلاثين من أيار، إذ فرض حصار بحري على منطقة التمرد. وفي الثامن والعشرين من أيلول شنت القوات الحكومية هجوماً برياً وبحرياً وجوياً على أمبونيا وأستمر القتال حتى الثالث من تشرين الثاني، وانتهى بإخماد التمرد وإعادة السيطرة على المنطقة[2].

وجدت حكومة الولايات المتحدة الإندونيسية إن وجود هياكل الجيش الهولندي السابق في أقاليمها يشكل عامل ضغط على الوحدة الوطنية من خلال عدم ولائهِ لتلك الوحدة، لذا تقرر تفكيك هذا الجيش عن طريق دمج قسم منهُ مع الجيش الإندونيسي وترحيل القسم الآخر إلى هولندا[3]. وفي ظل الأوضاع غير المستقرة في عدد من الأقاليم ،عقد اجتماع في تموز عام 1950 ضم مجلس الوزراء في الولايات المتحدة الإندونيسية ، وساد اتجاه عام بضرورة أخذ التدابير اللازمة لتأسيس بنية الدولة الإندونيسية الموحدة[4]. وفي الخامس عشر من آب عام 1950 أعلن إلغاء الولايات المتحدة الإندونيسية وتشكيل الدولة الموحدة[5]،التي عرفت بـ(الجمهورية الإندونيسية)[6] ، التي ضمت كل جزر إندونيسية باستثناء أيريان الغربية، وأقرت جاكارتا عاصمة للدولة ،وأصبح سوكارنو رئيساً للجمهورية[7].وفي الوقت نفسهُ وضع دستور جديد للبلاد من جانب لجنة تم اختيار أعضائها من بين أعضاء البرلمان السابق للولايات المتحدة الإندونيسية[8].وقد أعتمد الدستور النظام البرلماني (المعروف في

---

1) Facts on File, Op. Cit ., P.36.

2) Ibid ., P.36.

3) Leslie H. Palmer, Op. Cit ., P.80.

4) Dorthy Woodman , Op. Cit ., P. 270.

5) ضمت الدولة الموحدة عشر ولايات هي غربي جاوة، شرقي جاوة، جاوة الوسطى، شمالي سومطرة، سومطرة الوسطى، جنوبي سومطرة، بورنيو، جزر سوند الصغرى، سيليس، ومولوكاس. ينظر:

Ibid, P.270 ; L. Duley Stamp, Op. Cit ., P 334.

6) Harold M. Vinkacke Op. Cit ., P 355.

7) Facts on File , Op. Cit ., P. 33.

8) J. D. Legge Op. Cit ., P. 241 .

أوربا) أساساً للنظام السياسي الإندونيسي، وحدد دور الرئيس على إنهُ دور صوري[1].و على الرغم من ذلك ، فقد منح الدستور الجديد الرئيس صلاحيات مهمة من بينها اختيار اعضاء السلطة التنفيذية كالوزراء ونائب الرئيس، فضلا عن الحصانة التي يتمتع بها الرئيس ضد أي اتهام او طلب مبرر للقرارات التي يتخذها. كما ضم الدستور فقرة تنص على عدم امكان استبدال الرئيس او نائبه قبل ان يجتمع مجلس دستوري منتخب على وضع مسودة دستور جديد يعطي الفقرات الضرورية للقيام بالانتخاب من اجل هذه المناصب[2].ولابد من الإشارة هنا إلى إن الدستور الجديد كان غامضاً في تعريف وضع الرئيس ودوره ، وبالتالي أعطى هذا الغموض فرصةً لسوكارنو لكي يفسر بعض الفقرات بالطرائق التي تسمح لهُ ليقوم بدور يتجاوز من خلالهِ السلطات المحددة لهُ، ولكن بشكل مناسب ومبرر. ومن أبرز المواضيع التي لم يكن الدستور واضحاً فيها ،ما ورد في الفقرة (83)، التي أعطت الصلاحيات الكاملة للوزارة والبرلمان في تشريع القوانين دون تحديد صلاحيات كل جهة [3]. يضاف إلى هذا إنها تضمنت حق الرئيس بالتشاور مع الوزارة في إصدار المراسيم المهمة كحل البرلمان أو إعلان حالة الطوارئ أو تشكيل مجلس وزراء جديد. وهذهِ المواضيع من الأمور المهمة التي قد تجعل الرئيس يمارس دوراً مركزياً في إدارة الدولة[4].في الوقت نفسهُ لم يشر الدستور إلى إجبار الرئيس على التصديق على توصيات وقرارات مجلس الوزراء ، مما جعل الرئيس يعمل بشكل غير علني على نقض أو تأخير التشريعات التي لا يوافق عليها، الأمر الذي يؤدي إلى إحراج الوزارة أمام البرلمان حتى تضطر للخضوع للرئيس أو تجبر على الاستقالة[5].ولكي تكتمل هيمنة الرئيس على الواقع السياسي ، أشار الدستور الجديد في الفقرة (127) على إن الرئيس "هو

---

1) David A. Wilson and others , Government and Politics of South East Asia ,Edited by George Mckahin, New York , 1959,P.195.

2) HAROLD C. HINTON AND OTHERS , MAJOR GOVERNMENT OF ASIA , EDITED BY GEORGE MCKAHIN , 2ND ED., NEW YORK , 1963, PP.601-602 .

3) Ibid., P. 602.

4) J.D. Legge, Op.Cit ., P.242.

5) Harold C. Hinton and others, Op.Cit ., P.663.

القائد الأعلى للقوات المسلحة"، ومنح بموجب ذلك حق تعيين كبار الضباط. وتأتي أهمية ذلك في إن السيطرة على القوات المسلحة تعد عاملاً حاسماً في الواقع السياسي الإندونيسي في تلك المرحلة [1].والحقيقة ان سوكارنو استاء من القيود المفروضة عليهِ ، لأنهُ لم يكن يرى نفسهُ مجرد قائد شكلي [2]. وكان قد أنتقد الأعراف الغربية قبل إعلان الوحدة بعدة شهور، وتحديدا في كلمتهِ الافتتاحية التي ألقاها عندما كان رئيساً للولايات المتحدة الإندونيسية. وعلى الرغم من ذلك، أخفى سوكارنو استياءهُ وعمل بجد على التدخل في الأمور السياسية عن طريق اجراء مناورات عدة بشكل لا يتعارض مع الدستور، ففي بعض الأحيان كان يقوم بتقديم التماسات مباشرة إلى الشعب، يتبع من خلالها سياسة معارضة لسياسة الوزارة [3]. فضلاً عن إنهُ كان حريصاً على تقوية علاقاتهِ مع الحزب الوطني الإندونيسي داخل البرلمان، وذلك لاستخدامهُ في مواجهة او رفض بعض المواقف التي تتخذ في الوزارة أو البرلمان[4].

من الواضح إن منزلة سوكارنو الكبيرة وإصرارهُ المستمر على تفضيل ممارسة دور القائد الثوري الوطني على ممارسة دور الرئيس ،فضلا عن غموض دستور عام 1950 في تعريف وضعهِ ، فسح لهُ المجال في ممارسة سلطات عليا واتخاذ قرارات دون أن يكون ملزماً بالرجوع إلى المسؤولية الدستورية أو للعواقب الحاصلة من أعمالهِ[5].

تمت إدارة السلطة في إندونيسيا خلال المدة من عام 1949-1957 عن طريق عدد من الوزارات المعتمدة على الأحزاب السياسية . وعلى الرغم من بروز حزبين رئيسين في إدارة السلطة خلال تلك المدة وهما (حزب الماشومي) و(الحزب الوطني الإندونيسي)،إلا إن هناك أحزاباً أخرى كان أبرزها الحزب الشيوعي الذي أعاد نشاطهُ بعد هزيمتهُ في ثورة ماديون عام 1948، وحزب شهرير الاشتراكي الذي كان لهُ تأثير على النخبة الحاكمة بصورة عامة لاسيما

---

[1]) Harold C. Hinton and others, Op.Cit ,PP603-604.

[2]) Fred Greene, Op.Cit ., P.469.

[3]) Harold C. Hinton and others, Op.Cit ., P.604.

[4]) Ibid ., P.604.

[5]) Ibid ., P. 605.

في المستويات العليا للإدارة والجيش، فضلاً عن وجود أحزاب صغيرة أخرى مثل حزبي الكاثوليك والباركيندو، وحزب موربا ،وحزب شركة إسلام، وعدد من الجماعات الصغرى الأخرى، إلا إن فعاليتها كانت محدودة مقارنةً مع الحزبين الوطني والماشومي[1].فضلاً عن فاعلية كلا الحزبين، إلا إن الجيش[2]،شكل عنصراً مهماً في الموازنة السياسية للجمهورية خلال تلك الفترة[3].

-تسلم حزب الماشومي للسلطة.

كان حزب الماشومي من الأحزاب السياسية الرئيسة في إندونيسيا ،إذ حتى بعد انسحاب حزب (نهضة العلماء)[4] من عضوية الحزب في منتصف عام 1952، ظل هذا الحزب محافظاً على أكبر نسبة من المقاعد في البرلمان المؤقت الذي تشكل عام 1950، وقد فاز بـ(44) مقعداً من مجموع (234) مقعداً. وفي انتخابات عام 1955 حصل هذا الحزب على المركز

---

[1]) J.D. Legge, Op. Cit .,PP. 244 –245.

([2]) تبلور اتجاه الجيش الاندونيسي نحو السياسة خلال فترة حرب العصابات الاندونيسية المسلحة ضد الهولنديين، اذ فرضت تلك الحرب تجنيد الشخصيات العسكرية في الاقاليم التي كانت تقاتل فيها، وتبعا لهذا كان على الجيش ان يوطد علاقاته مع السكان بهدف تحقيق حرب عصابات ناجحة. وبالفعل توحد الجيش مع سكان الاقاليم التي عملوا فيها مما ولد نزعة لدى الجنود والضباط لعد انفسهم ممثلين عن السكان المحليين. وقد استمر هذا الاعتقاد حتى بعد الاستقلال. يضاف الى ذلك، ان العديد من الضباط الاندونيسيين اعتادوا خلال الثورة على القيام بأدوار ذات طبيعة سياسية جزئية، فضلا عن كونها عسكرية، مما جعل اغلبهم يعدون انفسهم نظائر للقادة السياسيين في جوكجاكارتا وليسوا طلائع للثورة. فضلا عن ان طبيعة النضال العسكري ضد الهولنديين غالبا ما تطلب من القادة ممارسة مختلف الوظائف العسكرية والادارية في المناطق التي كانوا يعملون فيها. ونتيجة لهذا اصبح العديد منهم معتاداً على القيام بهذا الدور غير العسكري لدرجة انهم ترددوا في التخلي عنه بعد الثورة. ينظر:

Harold C. Hinton and others, Op.Cit .,PP.584 – 585.

[3]) J. D. Legge, Op. Cit ., P. 244.

[4] حزب نهضة العلماء: تأسس هذا الحزب عام 1926 بوصفه تجمعاً اسلامياً غير سياسي، ثم انضم للماشومي عام 1946، ولكنه انسحب عام 1952. وقد كان الدين السبب الرئيس وراء انسحابه، اذ كان اعضاء هذا الحزب متمسكين بالشكل المحافظ للإسلام ومعارضين للفكر السياسي المستحدث، وذلك لانهم كانوا ينحدرون من المناطق الريفية في جاوة الشرقية. ينظر:

Facts on File, Op. Cit .,P.44.

الثاني في عدد الأصوات اذ حصل على (7.903.88)، وبذلك فاز بـ(57) مقعداً من مجموع (260) مقعداً في البرلمان المنتخب[1]. ولم يكن حزب الماشومي على علاقة ودية مع الرئيس سوكارنو الذي كثف جهودهُ خلال خمسينات القرن الماضي لإضعاف سلطة هذا الحزب[2]. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة ، أهمها: اتهام الحزب باتفاقهِ مع حركة دار الاسلام[3] في نشاطها المعارض للحكومة، الذي اتخذ أحياناً شكل حرب العصابات . وجاء هذا الاتهام نتيجةً لتردد الحزب في إدانة أعمال الحركة بشكل صريح ، على الرغم من ابتعادهُ عنها[4]. فضلاً عن ان أعضاء هذا الحزب (باستثناء سوكيمان وأعضاء حزب نهضة العلماء قبل انسحابهم عام 1952) كانوا أقل خضوعاً لنفوذ سوكارنو مقارنةً بالقادة الكبار في الحزب الوطني ، كما إن امتلاك هذا الحزب دعما قوياً في الجزر الخارجية المناهضة لجاوة زاد من حدة الخلاف بين الرئيس والحزب[5].وبعد استقالة محمد حتا من رئاسة الوزارة في أيلول عام 1950، تسلم رئيس حزب الماشومي وقائد جناحهِ الإصلاحي محمد ناصر رئاستها[6]. وقد تشكلت هذهِ الوزارة من ائتلاف ضم حزب الماشومي، وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى ، وهي أحزاب اشتراكية

---

[1]) Harold C. Hinton and others , Op. Cit ., P.610.

[2]) Ibid ., P. 600.

[3] حركة دار الاسلام: تعود جذور تلك الحركة الى نشاط زعيمها كارتو سوويرجو (Karto Suwirjo) الذي كان معروفا بنشاطه ووطنيته ايام الاستعمار الهولندي. شارك سوويرجو في تنظيم متطوعي حزب الله الذي كان ذراعا للماشومي. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ساعد سوويرجو على تحويل حزب الماشومي الى حزب سياسي اسلامي، ولكنه انسحب مع اعوانه لعدم التوافق مع اراء قيادات الماشومي الاسلامية بخصوص مناوراتهم السياسية قبيل الاستقلال. وفي عام 1947 بدأ سوويرجو بتجميع الاعضاء لتكوين حركة عرفت بحركة دار الاسلام. وبعد توقيع معاهدة رنفيل في كانون الثاني 1948 اعلن سوويرجو عن تشكيل الجيش الاسلامي الاندونيسي (تي. أي. أي) الذي بدأ بمقاومة الهولنديين، الا ان هذا الوضع تغير بعد انتصار الجمهورية، اذ بدأ سوويرجو بمقاومة الحكومة الاندونيسية في جاوة، واعلن في السابع من اب عام 1949 عن تأسيس دولة اندونيسيا الاسلامية. ومنذ ذلك الوقت اندلعت المواجهات بين هذه الحركة والجيش الاندونيسي، التي استمرت مدة ثلاثة عشر عاما، اذ القي القبض على سوويرجو عام 1962. ينظر: جريدة بابل، العدد 3506، 17 تشرين الثاني 2002.

[4]) Jan M. Plavier, Op. Cit., P. 33.

[5]) Harold C. Hinton and others , Op. Cit., P.618 .

[6]) Frid Greene, Op. Cit ., P 469 .

ومسـيحية، مـع اسـتبعاد الحـزب الـوطني الإندونيسـي والحـزب الشـيوعي الـذي كـان صـغيراً آنذاك[1].

لـم تسـتطع تلك الـوزارة البقـاء في السـلطة لفترة طويلـة، إذ تشـكلت في السـادس من أيلـول عـام 1950، واسـتقالت في السـابع والعشـرين مـن نيسـان عـام 1951[2]، وذلـك بسـبب المشـكلات التي واجهتهـا، وأبرزهـا مشـكلة أيريـان الغربيـة [3] التي حظيـت باهتمـام خـاص مـن الـرئيس سـوكارنو الـذي كـرس جـزءاً كبيراً مـن خطابـهِ في يـوم الاسـتقلال عـام 1950 لموضـوع ايريان الغربية عندما قال : " هذهِ ليست مسألة صغيرة ، إذ إن مسألة أيريان الغربية مسألة استعمار أولاً ،مسألة استعمار أو حرية .. لأننا أقسمنا باننا سنواصل القتال حتى يوم القيامة طالما هناك جزء من بلدنا، ولو كان جزيرة صغيرة جداً ،ولو كانت بحجم لا يزيد على مظلة ، لم يتحرر بعد"[4]. وفي كانون الأول عـام 1950 اسـتؤنفت المفاوضـات في هولنـدا بشـأن أيريـان الغربيـة[5]، إذ عقـد مـؤتمر هولنـدي-إندونيسـي، عـرض خلالـهُ الوفـد الإندونيسـي أفضـل الضمانات لحماية المصالح الهولندية في الإقليم مقابل سيادة إندونيسيا عليهِ، إلا إن هولندا رفضـت ذلـك واقترحـت بـأن يـتم نقـل السـيادة على هـذا الإقلـيم إلى الاتحـاد الهولنـدي – الإندونيسـي مـع سـيطرة هولنديـة عليـهِ . فضـلاً عـن هـذا، اقترحـت هولنـدا تشـكيل مجلـس للإقليم يكون التمثيل فيهِ متساوياً بين الهولنديين والإندونيسيين، وتناط بهذا المجلس وظيفة

---

[1]) Harold C. Hinton and others , Op. Cit., P.618 .

[2]) Ibid . , P 618 .

([5]) ايريان الغربية: ايريان هو الاسم الاندونيسي للجزيرة الكبرى المعروفة بأسم (غينيا الجديدة)، وتقع هذه الجزيرة شمالي استراليا، وشمال شرقي جاوة، وهي مقسمة الى منطقتين اداريتين اجنبيتين، تقع الغربية منها تحت الحكم الاستعماري الهولندي، اما الشرقية فتقع تحت نفوذ الادارة الاسترالية. ينظر: مجلة اندونيسيا، العدد 77ـ78 ، بغداد ، ايلول . تشرين الاول 1954، ص3.

[4]) J.D. Legge, Op. Cit., P. 248.

([5]) بدأت المفاوضات بشان ايريان الغربية منذ نيسان عام1950، اذ عقد مؤتمر هولندي اندونيسي، وتقرر تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين، وقامت اللجنة بزيارة الجزيرة زيارة تفتيشية. ينظر: محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص91.

واحدة وهي استلام تقرير سنوي من الإقليم عما قامت بهِ من نشاطات ، وإذا لم يرغب الإندونيسيون بهذا المجلس فيمكن إناطة مهمة إعداد التقرير إلى مجلس وزراء الاتحاد الهولندي-الإندونيسي[1] .

رفض الوفد الإندونيسي هذهِ المقترحات ، لأنها ترمي إلى بسط السيطرة الاستعمارية على أيريان ،في الوقت الذي كانت فيهِ إندونيسيا تسعى إلى تحرير هذا الإقليم من الاستعمار وضمهِ إلى الوطن . وهكذا فشلت المفاوضات بين الطرفين[2] .

كان رد الحكومة الإندونيسية قوياً ضد هذا الفشل ،إذ أعلن رئيس الوزراء الإندونيسي محمد ناصر بان أية مفاوضات مستقبلية يجب أن نكون فقط على أساس نقل السيادة على أيريان الغربية إلى إندونيسيا[3]، إلا إن سوكارنو طالب بموقف إندونيسي قوي وحث الحكومة على إلغاء اتفاقيات المائدة المستديرة. ولكن مجلس الوزراء رفض موقف سوكارنو هذا وحذرهُ من مغبة الامتناع عن اتخاذ مواقف علنية في المستقبل تختلف عن موقف حكومتهِ لأنهُ رئيس دستوري[4] .

أثار هذا التصرف غضب سوكارنو ، إلا إنهُ لم يظهرهُ بشكل علني، بل حاول مراوغة القيود المفروضة عليهِ من خلال قيامهِ بعقد اجتماع في مقر الصحفيين لتوضيح موقفهِ ،وقد تطرق خلال حديثهِ إلى إن النظام البرلماني يفرض على الرئيس عدم اتخاذ رأي علني يختلف عن رأي حكومتهِ ، لكنهُ أشار إلى إن أيريان الغربية هي جزء من اندونيسيا بموجب الدستور، ومن هذا المنطلق فهو يتعهد بالولاء للدستور[5] .

من جهة أخرى حاول سوكارنو تحدي القيود المفروضة عليهِ من خلال إشارتهِ إلى إن الحديث عن الحقوق والعدل ليس كافياً اذا كان بمقدور الكفاح السياسي المستند إلى القوة

---

[1]) Leslie H. Palmer, Op. Cit., P.81.

[2] محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص93.

[3]) Leslie H. Palmer, Op. Cit., P.81.

[4]) J.D. Legge, Op. Cit., P. 249.

[5]) Ibid ., P. 250.

أن ينجح، ثم أشار إلى إن الشعب الإندونيسي يستطيع إعادة ذلك الإقليم إذ ما أسند مطالبتهِ إلى قوة حقيقية[1].

على أية حال اضطرت الوزارة إلى تقديم استقالتها في السابع والعشرين من نيسان عام 1951، بعد ازدياد الخلافات بين رئيس الوزراء وسوكارنو بشان مسألة افتقار محمد ناصر للقرار الحاسم في التعامل مع مسألة أيريان الغربية ،فضلاً عن اختلافهما بشان تفسير الدور الصحيح للرئيس في الحكومة[2].

بعد استقالة الوزارة كلف سوكارنو شخصين من الحزبين الرئيسين لتشكيل الوزارة، إلا إنهما فشلا في هذهِ المهمة ،وفي السابع والعشرين من نيسان كلف الدكتور سوكيمان، وهو من الجناح المؤيد للرئيس سوكارنو في حزب الماشومي بتشكيل وزارة اتسمت بأنها وزارة ائتلافية ضمت الحزبين الرئيسين مع أحزاب صغيرة أخرى[3]. وبالنظر لتأييد سوكيمان المسبق لسوكارنو، فقد تميزت العلاقة بين الوزارة والرئيس بالتعاون والانسجام، اذ كان كل منهما يدعم الآخر[4].

اتخذت الوزارة الجديدة موقفاً حازماً من مسألة العلاقات الإندونيسية – الهولندية، إذ أعلنت في التاسع من حزيران بأن العلاقات الإندونيسية –الهولندية سوف يتم تعديلها لتأكيد الاتفاقيات المعتادة بين أية دولتين ذات استقلال سيادي كامل. وتبعاً لهذا فقد حصلت نقاشات غير رسمية في آب، إلا إن افتتاح المفاوضات الرسمية تأخر أكثر من أربعة أشهر[5].وفي كانون الثاني عام 1950 بدأت المفاوضات الرسمية التي تركزت على مسألتين هما

---

[1]) Ibid ., P. 250.

[2]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit .,PP. 618 – 619.

[3]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit ., ., P. 619.

[4]) J. D. Legge , Op. Cit ., P. 237.

[5] يعود سبب تأخر بدء المفاوضات الرسمية الى مسألتين تتعلقان بايريان الغربية: اولهما اقتراح هولندا تعديل دستورها بحيث يشمل ذلك الاقليم. وقد اعترضت الحكومة الاندونيسية على هذا المقترح، بينما استاءت هولندا واشارت الى انها لم تعترض على اندونيسيا عندما قامت بتغيير دستورها. وتبعا لهذا فان اعتراض إندونيسيا غير جائز. اما المسالة الثانية فتتعلق باستيلاء الحكومة الاندونيسية على حمولة سفينتين من الاسلحة كانت متجهة الى

أيريـان الغربيـة، والاتحـاد الإندونيسـي – الهولنـدي[1]. وفيمـا يخـص المسـألة الأولى، اقترح الهولنديون تحويل قضية أيريان الغربية إلى محكمة دولية، إلا إن الإندونيسيين رفضوا على اساس ان تلك المسألة مسألة سياسية وليست قضائية[2]. وبعد ذلك طرح الوفد الهولندي مقترحات عدة من أجل الإدارة المشتركة للإقليم، إلا إن المناقشات توقفت بسبب استقالة الوزارة الإندونيسية[3]. وفي الوقت ذاتهِ وافق الهولنديون على استبدال الاتحاد بمعاهدة اعتيادية[4].

واجهت سياسة الوزارة الخارجية معارضة من قبل الرئيس والبرلمان، فعند توقيع أندونيسيا على معاهدة السلام اليابانية، ارتفع الجدل بشان تلك المسألة وأشارت أكثر الآراء إلى إن ذلك يعني الابتعاد عن السياسة الخارجية المستقلة[5]. ثم جاءت المسألة التي كانت سبباً مباشراً في استقالة الوزارة، عندما وقع وزير الخارجية الأندونيسي سوبارجو معاهدة سرية مع السفير الأمريكي في أندونيسيا ميرل كوشران بشان موضوع الدعم المالي[6]، إذ وافق سوبارجو على قبول قرض أمريكي بمقدار (50) مليون دولار[7].

أثار عقد هذهِ الاتفاقية غضب مجلس الوزراء عندما عرضت عليهِ في الثامن من شباط ، إذ أعلن حزب سوبارجو الماشومي بأن ليس في وسعهِ قبول المسؤولية عن تلك الاتفاقية، وترك الأمر للبرلمان لكي يقرر مصير مجلس الوزراء. فضلاً عن ذلك فقد رفض

القوات الهولندية في ايريان الغربية، وقد اعترضت الحكومة الهولندية على ذلك، الا ان الحكومة الاندونيسية اعلنت بان هولندا لا تمتلك اساسا لأعمالها في ايريان الغربية ينظر:

Leslie H. Palmer, Op. Cit ., PP. 82 – 83.

[1]) Ibid ., P. 82.

[2] محمد مصطفى صفوت، الجمهورية الحديثة، ط1، الاسكندرية، 1958، ص176؛ مجلة اندونيسيا، العدد، 77 . 78، بغداد، ايلول . تشرين الاول 1954، ص13.

[3]) Leslie H. Palmer , Op. Cit ., P. 83.

[4]) Ibid ., P. 83.

[5]) F. S. Northedge , The Foreign Policies of the Powers, 1st ed., New York , 1975,PP. 354 – 355.

[6]) Dorthy Woodman, Op.Cit.,PP.349 – 350.

[7]) F. S. Northedge, Op. Cit., P. 355.

أعضاء الحزب الوطني في مجلس الوزراء الاتفاقية وطالبوا باستقالة الوزارة. لذا، قدم وزير الخارجية استقالتهُ في الحادي والعشرين من شباط ،وتبعهُ رئيس الوزراء ومجلس وزرائهِ في ذلك بعد يومين ، حتى قبل أن يعقد البرلمان اجتماعه[1].

[1]) Dorthy Woodman, Op. Cit., P. 410.

المبحث الثاني

تسلم الحزب الوطني للسلطة

كان الحزب الوطني الإندونيسي ثاني أكبر حزب في إندونيسيا قبل انتخابات عام 1955،لامتلاكهِ(42) مقعداً من مجموع (234)مقعداً في البرلمان المؤقت ،بينما أصبح أكبر حزب في البلاد بعد الانتخابات، إذ حصل على عدد أصوات يفوق عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الأخرى. وقد وصل عدد أصواتهِ إلى (8.343.653) صوتاً. وفاز هذا الحزب بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان المنتخب ،إذ حصل على(57)مقعداً من مجموع (260) مقعداً[1].

اتسمت العلاقة بين هذا الحزب وسوكارنو بالودية لتقارب أفكارهما بشأن العديد من المسائل ، وأبرزها الموقف القلق من حزب الماشومي نتيجةً لعدم استقرارهِ على تعريف للدولة الإسلامية[2]، فضلاً عن مساندة الحزب لدعوات سوكارنو في ممارسة الضغط على هولندا في مسألة استعادة أيريان الغربية[3].

على أية حال، فبعد استقالة وزارة سوكيمان بدا من الصعب تشكيل وزارة جديدة، بسبب الخلافات التي ترسخت بين الحزب الوطني وحزب الماشومي. ومع ذلك اختار سوكارنو شخصين لتشكيل الوزارة، أحدهما من الحزب الوطني وهو صديق، والآخر من حزب الماشومي وهو براوتو(Prawoto)، ولكنهما لم ينجحا في تشكيل الوزارة[4].

---

[1]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit .,P. 614.

[2]) Ibid ., P. 599.

[3]) J. D. Legge , Op. Cit ., P. 250.

[4] يمكن القول ان اختلاف صديق وبراوتو في السياسة كان سببا مباشرا في فشلهما، اذ كان صديق ينتمي الى الجناح الراديكالي في الحزب الوطني والذي كان سوكارنو متعاطفا معه، بينما كان براوتو ينتمي الى جناح محمد ناصر في حزب الماشومي، الذي كانت له مشكلات مسبقة مع سوكارنو، مما جعلهما عاجزين عن الموافقة على قائمة الوزراء. ينظر:

Ibid .,PP. 252 – 253.

على أثر ذلك عين سوكارنو ويلوبو (Wilopo) وهو قائد الحزب الوطني الإندونيسي الذي نجح في تشكيل وزارة ائتلافية ضمت الحزب الوطني وحزب الماشومي، فضلاً عن الحزب الاشتراكي والحزبين المسيحيين ،وقد تم تشكيلها في الثالث من نيسان عام 1952[1].

تردد سوكارنو في قبول التشكيلة الوزارية ،لأنها مالت بشدة إلى جانب أعضاء كلا الحزبين (الوطني والماشومي) الذين كانوا معارضين في أسلوبهم السياسي لأسلوب سوكارنو. وبعد تأجيل لمدة يومين قبل سوكارنو بالتشكيلة الوزارية[2].

حددت الوزارة برنامجها الذي تضمن التحضير للانتخابات العامة، وزيادة الإنتاج الوطني، واتخاذ سياسة خارجية فاعلة ومستقلة ، فضلاً عن عزم الوزارة على إلغاء الاتحاد الهولندي-الإندونيسي واستعادة أيريان الغربية[3].وعلى الرغم من إن رئاسة الوزارة كانت تابعة للحزب الوطني الإندونيسي، إلا إن سوكارنو وجد صعوبة في مسايرتها، لأن رئيس الوزراء حاول الحد من دور سوكارنو، فعلى سبيل المثال، تدخل لإلغاء زيارة سوكارنو إلى إيطاليا، كما إنهُ عمل على تدقيق خطاباتهُ الرسمية والتدخل في صياغتها، الأمر الذي لم يرض سوكارنو الذي بدأ بانتقاد الوزارة مستخدماً المناسبات الرسمية، فخلال الاحتفال الذي أقيم بمناسبة يوم الأبطال (الذكرى السنوية لمعركة سورابايا) لمح سوكارنو إلى فشل الحكومة في القيادة [4].

انسحب الخلاف بين الوزارة والرئيس سوكارنو إلى الجيش ،عندما تبنت الوزارة اقتراحاً لوزير الدفاع الإندونيسي لتحديث الجيش[5]. وعلى الرغم من إن هذهِ الخطوة كانت

---

[1]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit., P. 619.

[2]) J. D. Legge , Op. Cit ., P. 253.

[3]) Republic of Indonesia in 1952 of Cabinet Change, Encarta, Reference Library 2003.

(2) J.D. Legge, Op. Cit ., P. 253.

[5] كان الجيش الاندونيسي يضم مجموعة من العناصر المختلفة، ففضلا عن عناصر الجيش الهولندي السابق، كانت هناك عناصر الجيش التي تدربت على يد اليابانيين، فضلا عن عناصر الجيش الثوري الذي كان اشبه بالعصابات، والذي قام بدور كبير في مقاومة الهولنديين، ثم انضم الى الجيش الاندونيسي لاحقا. ينظر:
Peter Polomka, Indonesia Since Sukarno, Australia, 1971, P. 79; Cavin Kennedy, The Military in the Third World, London, 1974, P. 96.

ذات طابع عسكري، إلا إنها لم تكن تخلو من اعتبارات أو مقاصد سياسية، من بينها ارتباط وزير الدفاع والقادة العسكريين المحترفين بعلاقة صداقة مع قائد الحزب الاشتراكي شهرير، فضلاً عن توجهاتهم الثقافية والعسكرية نحو الغرب، وكذلك تعاونهم مع البعثة العسكرية الهولندية[1].

أثارت هذهِ الإصلاحات انتقادات واسعة من قبل سوكارنو الذي وجد فيها إبعاداً لعدد كبير من الضباط المؤيدين لهُ[2]، فضلاً عن الانتقادات التي جاءت من عدد من القيادات الحزبية في البرلمان و الوزارة ، و التي دعمها الرئيس سوكارنو، من بينها مطالبة عضو البرلمان مناي سوفيان في إجراء تحقيق مع القيادة العليا ووزير الدفاع عن محاولات إعادة تنظيم الجيش[3]. وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح في السادس عشر من تشرين الأول عام 1952[4].

أدى اتخاذ هذا القرار إلى قيام مظاهرة شعبية في جاكارتا في اليوم التالي ، طالب فيها المتظاهرون بحل البرلمان[5]. ويبدو إن هذهِ الحركة كانت موجهة ضد سوكارنو والضباط المقربين منهُ أكثر مما كانت موجهة ضد البرلمان نفسهِ، لأن سوكارنو كان يمتلك دعماً كبيراً من الضباط الذين كانوا يعارضون عملية تنظيم الجيش، لدرجة تمكنهُ من الوقوف بوجه الداعين إلى تفكيك البرلمان[6].

تمكن سوكارنو من السيطرة على الموقف، إذ ألقى خطاباً أمام المتظاهرين ،أكد من خلالهُ على ان الانتخابات سوف تجري حالما يتم استعادة أيريان الغربية[7]. بعد ذلك التقى

---

[1]) Fred Greene, Op. Cit .,PP. 470 – 471.

[2]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit ., P.619.

[3]) J.D. Legge, Op. Cit ., P. 258.

[4]اس. روز، الاشتراكية في اسيا، ترجمة خيري حماد، بيروت، 1961،ص253.

([5]) المصدر نفسه، ص254؛ جاك دكورنوا واخرون، الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن قبيس، اشراف انور عبد الملك، بيروت، 1970، ص225.

[6]) Harold C. Hinton and others, Op.Cit ., P.620.

[7]) Facts on File, Op. Cit ., P. 40.

وفداً ضم العديد من قادة الجيش الذين طلبوا منهُ حل البرلمان المعين ومجلس الوزراء[1]. ولكن سوكارنو رفض ذلك وعده أمراً مستحيلاً[2].وفيما يخص موقف الوزارة، فقد صرح رئيس الوزراء في الحادي والعشرين من تشرين الأول بأن الغرض من مظاهرة جاكارتا هو "ايقاف السلطة التي يملكها البرلمان وخلق موقف تكون فيهِ الحكومة غير قادرة على أن تتصرف أو ان تؤدي وظيفتها"[3]. ونتيجة لذلك وجهت الحكومة اتهامات ضد قادة الجيش، ومن بينهم رئيس أركان الجيش عبد الحارث ناستيون(Abdul Haris Nasution)[4]، الذي فصل من منصبهِ في الخامس من كانون الأول 1952، مما دفع وزير الدفاع الى تقديم استقالتهُ[5]. وفي ضوء ذلك لم تعد الوزارة قادرة على الاستمرار في وظيفتها خاصة مع الضغط المستمر من سوكارنو وقادة الحزب الوطني الذين دأبوا على إضعاف سلطتها بل وإسقاطها. وبالفعل سقطت الوزارة بسبب رفض بعض اعضاء البرلمان ومن بينهم قادة الحزب الوطني محاولتها إبعاد الفلاحين المستأجرين [6] لأراضي التبغ التي تمتلكها الحكومة في شمالي سومطرة[1]، وعلى أثر ذلك قدم مجلس الوزراء استقالتهُ في الثالث من حزيران عام 1953[2].

---

[1]) Cavin Kennedy, Op. Cit ., P.97.

[2]) J. D. Legge, Op. Cit ., P. 255.

[3]) Facts on File, Op. Cit ., P. 40.

([9]) عبد الحارث ناستيون: ولد في الثالث عشر من كانون الاول عام 1916 في مدينة (كوتا توجان) بسومطرة. دخل الكلية الملكية العسكرية الهولندية في باندونغ، اصبح ملازماً ثانياً في الجيش الهولندي الهندي عام 1939. تولى رئاسة (الحرس شبه العسكري) خلال فترة الاحتلال الياباني في جاوة الغربية، ثم رئيساً لاركان القيادة الثانية في باندونغ برتبه مقدم، ثم قائداً للفرقة الثالثة في سلاوتكي برتبة لواء، ثم قائداً للقيادة العسكرية في جاوة. اصبح رئيساً لأركان الجيش الاندونيسي عام 1949. كان يميل لحزب الماشومي. ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5074،رقم الوثيقة 29، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/18/5 في 9 ايلول 1957، ص82.

[5]) Facts on File, Op. Cit .,PP.40-41.

([6]) تعود مشكلة المستأجرين الى فترة الاحتلال الياباني والثورة. اذ استقر الالاف من المهاجرين غير الشرعين خلال تلك الفترة على الاراضي التي كانت مؤجره للمزارعين الاوربيين والمؤسسات الغربية. وبعد الاستقلال وافق اولئك على التخلي عن جزء كبير من تلك الاراضي، مقابل ان تضمن لهم الحكومة الاستخدام الكامل لما تبقى منها. ووفقاً لذلك وضعت الحكومة خطة اعادة استقرار تتضمن نقل المشردين الى مناطق اخرى، بعد ان وفرت

يمكن القول إن سقوط وزارة ويلوبو كان إشارة للإنشقاق المتزايد الذي كان يتطور بين الحزب الوطني وحزب الماشومي. وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي بذلت من أجل تشكيل وزارة تضم ائتلافاً من كلا الحزبين، إلا إن هذه المحاولات لم تنجح[3].

في الثاني عشر من آب تم تشكيل وزارة برئاسة علي ساسترو أميجوجو(Ali Sastro Amidjojo)[4]،وهو عضو في الحزب الوطني. وقد ضمت هذهِ الوزارة الحزب الوطني وحزب نهضة العلماء، فضلاً عن بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى، في الوقت الذي تم فيهِ استبعاد حزبيّ الماشومي والاشتراكي[5]،فضلاً عن استبعاد الحزب المسيحي[6].

استطاعت هذهِ الوزارة البقاء في السلطة لفترة طويلة دامت عامين . ويعزى ذلك إلى الدعم الذي قدمهُ سوكارنو لرئيس وزرائها ،فضلاً عن الدعم الذي منح لها في البرلمان من جانب الحزب الشيوعي الإندونيسي[7].ويبدو إن هناك أسباباً عديدة دفعت كلا الحزبين

لهم اجزاء صغيرة من الاراضي وبعض القروض المالية. ولكن المهاجرين عارضوا سياسة الحكومة وقاموا باعمال عنف ادت الى قتل ستة اشخاص، وقد استخدم اعضاء الحزب الوطني والشيوعيين في البرلمان هذه الحادثة للضغط على الوزارة من خلال دعمهم للقرار الذي دعا الى تعديل سياسة توزيع الاراضي. ينظر:

Republic of Indonesia In 1953 of Resignation of Wilopo Cabinet, Encarta, Reference Library 2003.

[1]) Harold C.Hinton and others, Op. Cit ., P.620.

[2]) Facts on File, Op. Cit, P.41.

[3]) Harold C.Hinton and others, Op. Cit ., P.620.

([4]) على ساسترو : ولد في الحادي والعشرين من ايار عام 1903 في جاوة الوسطى ، تخرج من جامعة ليدن في هولندا عام 1927 . واثناء دراسته كان عضواً في الجمعية الاندونيسية (برهمبونن اندونيسيا) في هولندا . مارس مهنة المحاماة بعد عودته من اوربا في جوكجاكارتا . شارك في اصدار المجلة الاسبوعية (جانمت) . ينظر : مجلة الشؤون الاندونيسية ، العدد الثاني ، جاكارتا ، اب 1956 ، ص 25

([5]) لقد تم استبعاد حزبي الماشومي والاشتراكي من الوزاره بسبب الاتهامات التي وجهت ضدهما خلال الفترة التي اعقبت سقوط وزارة ويلوبو. اذ اتهم حزب الماشومي بتوفيره تغطية شرعية لحركة دار الاسلام، بينما اتهم الحزب الاشتراكي بمساندته لأعمال العنف التي حدثت في جاكارتا في السابع عشر من تشرين الاول عام 1952. ينظر:

Facts on File, Op.Cit ., P.42.

[6]) Harold C.Hinton and others, Op. Cit ., P.620.

[7]) Ibid, P. 620.

للتقارب ، أبرزها نظرة الحزب الوطني إلى الحزب الشيوعي على إنهُ منافس أقل خطورة من حزب الماشومي، الذي كان يشاطرهُ السلطة في وزارات ائتلافية عدة [1]، في الوقت الذي وجد فيهِ الحزب الشيوعي إن التقرب الى الحزب الوطني يمنحهُ حماية كافية، خاصةً بعد تعرض قادتهِ للاعتقال بتهمة تدبير مؤامرة ضد حكومة سوكيمان في آب عام 1952[2]. وقد كان لهذا الحادث أثر في تغيير استراتيجية الحزب الشيوعي، إذ أعلن قادتهُ الجدد وأبرزهم أيديت(Aidit, Dipa Nusantara)[3] عن إجراء تغيير جذري في سياسة الحزب والتحول من حزب النخبة الصغيرة إلى حزب ذي تنظيم جماهيري ،وافتتاح برنامج الجبهة الوطنية من خلال الدعوة إلى دور دستوري، وإيجاد تعاون مع الأحزاب المناهضة للإمبريالية[4].وقد نتج عن هذا اتخاذ سياسة عدوانية تجاه الماشومي الذي رأى فيهِ الشيوعيون المنافس الأخطر من بين الأحزاب الأخرى. ومنذ ذلك الوقت دأب الشيوعيون على مساندة الحزب الوطني لإدراكهم بأن مستقبل حزبهم يتوقف على مدى دعمه له[5].وفي الوقت ذاتهِ نجح الحزب الشيوعي في كسب دعم الطبقة العمالية من خلال سيطرتهِ على منظمة سوبسا التي تعد أكبر منظمة لاتحاد العمال في إندونيسيا ،فضلاً عن نجاحهِ في كسب دعم الفلاحين من خلال دمجهِ لمنظمتهِ الخاصة

---

[1]) Jan M.Pluvier, Op. Cit ., P.40.

[2]) Ruth T. Mcvey, Indonesian Communism and the Transition To Guided Democracy, Research in Communist Strategies in Asia, Edited by A. Doak Barnett, London, 1963, P.152.

([3]) ايديت: ولد ايديت عام 1922في سومطرة، تلقى دروسة الابتدائية في مدرسة اسلامية في مسقط راسه. انتقل الى جاكارتا لمواصلة دراسته الثانوية. كان مولعاً بالقراءة وخاصة الكتب الماركسية. حصل على منحة دراسية الى موسكو بعد ان انهى دراسته الثانوية، وظل هناك حتى اكمل دراسته الجامعية. كان على علاقة بقائد الثورة الشيوعية في اندونيسيا عام 1948 امير شرف الدين. وبعد فشل الثورة غادر البلاد في العام نفسه ، ذهب الى موسكو ثم الى بكين، عاد الى اندونيسيا عام 1950. ينظر: محمد اسد شهاب، المصدر السابق، ص217.

[4]) Harold C.Hinton and others, Op. Cit .,PP.616-617.

[5]) Ibid,617.

(روكان تاني إندونيسيا) مع منظمة (باريسان تاني إندونيسيا) ، وبذلك أصبحت هذهِ المنظمة أكبر منظمة فاعلة في البلاد[1].

حددت الوزارة برنامجها الذي وضع مسألة الأمن الداخلي هدفاً أساساً، فضلاً عن الأعمال الأخرى التي تضمنت إكمال الاستعدادات لإجراء الانتخابات العامة، وكذلك اتخاذ موقف حازم ضد هولندا، من أجل استعادة أيريان الغربية وإنهاء الاتحاد الهولندي-الإندونيسي[2].وفيما يتعلق بمشكلة توزيع الأراضي في شمالي سومطرة ، التي كانت سبباً مباشراً في إسقاط الوزارة السابقة، قررت الوزارة تشكيل لجنة لإجراء تحسينات على القوانين الموجودة، أما فيما يخص السياسة الخارجية، فقد أشار برنامج الوزارة إلى التعاون مع الدول الآسيوية والأفريقية والعربية بما يخدم السلام العالمي ،فضلاً عن اتخاذ سياسة حسن الجوار مع الدول المجاورة بما يخدم المنطقة[3].

بدأت الوزارة في تنفيذ برنامجها على صعيد العلاقات مع هولندا، إذ قامت بإنهاء البعثة العسكرية الهولندية عام 1953[4]. فضلاً عن ذلك فقد تم الدخول في مفاوضات مع الجانب الهولندي بشأن مسالتي الاتحاد و ايريان الغربية ، وفيما يخص الاتحاد فقد ابطل وتم استبداله باتفاقية وضعت أسس جديدة للعلاقات الدبلوماسية والمالية الاقتصادية بين البلدين ، تم التوقيع عليها في التاسع من آب عام 1954، ولكنها لم تنفذ بسبب عدم حصولها على تأييد مجلس النواب الإندونيسي[5].أما مسألة أيريان الغربية فقد رفضت هولندا مناقشتها . ونتيجةً لذلك تقدمت الحكومة الإندونيسية بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة في الثامن عشر من آب عام 1954[6]. لإدراج المسألة في أعمال الجمعية العامة. وعند طرحها أمام اللجنة

---

1) Ruth T.Mc Very, Op. Cit ., P. 555.

2) Republic of Indonesia in 1953 of Resignation Wilop Cabinet , Encarta, Reference Library 2003 .

3) Ibid .

4) مصطفى بهيج نصار ، المؤامرة الامريكية ضد اندونيسيا ، ط 1 ، القاهرة ، 1958 ، ص 25 .

5) Facts on File, Op. Cit ., P. 46.

6) Laslie H. Palmer Op. Cit ., P . 84 .

السياسية التابعة للأمم المتحدة ،اختلفت مواقف الدول بشان هذهِ المسألة، إذ اقترحت بعض الدول استمرار الطرفين في بذل جهودهما السلمية لحل المسألة ضمن نطاق الأمم المتحدة[1]، بينما عارضت استراليا هذا المقترح[2].وفي الثلاثين من تشرين الثاني عام 1954 صادقت اللجنة على الاقتراح بـ(34) صوتاً مقابل (14) صوتاً وامتناع (10) اعضاء عن التصويت ولكن عند عرضهِ على الجمعية العمومية في العاشر من كانون الأول لم يحصل المقترح على الأصوات المؤيدة الكافية بسبب نجاح الهولنديين في إحداث تصويت معارض، وقد أدى هذا الأمر إلى فشل إندونيسيا في استعادة الإقليم[3].

على صعيد السياسة الخارجية، نجحت وزارة علي ساسترو في أن تحقق لإندونيسيا حضوراً واسعاً بين الدول الآسيوية، وذلك من خلال مشاركتها في مؤتمر كولومبو[4]، الذي عقد في الخامس من نيسان عام 1954 في العاصمة السيلانية كولومبو. وكان الهدف من المؤتمر إنهاء حالة الحرب الدائرة في الهند الصينية بين القوات الفرنسية والقوات الوطنية[5]. فضلاً عن ذلك فقد ناقش المؤتمر العديد من القضايا السياسية الدولية الأخرى في آسيا وأفريقيا[6]. وخلال المؤتمر قدم رئيس الوزراء الإندونيسي علي ساسترو مقترحاً يقضي بعقد

---

(3) محمود الشرقاوي ، المصدر السابق ، ص 95 .

([2]) عارضت استراليا الاقتراح، ذلك لكونها جاره لإندونيسيا، فضلاً عن انها كانت تسيطر على النصف الشرقي من تلك الجزيرة. وبشكل عام فان بقاء النصف الغربي تحت السيطرة الهولندية سوف يضمن مصالح استراليا في المنطقة التي تسيطر عليها. ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5070، رقم الوثيقة 46، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/546/54 في 31 آب 1954، ص89؛

Richard P. Stebbins and others, The United States in World Affairs 1954, New Guinea, Cuprous, and Africa, New York, 1956. P.449

[3])Ibid ., P.449.

([4]) ضم مؤتمر كولومبو رؤساء وزراء خمس دول اسيوية هي كل من (اندونيسيا، بورما، سيلان، الهند، والباكستان). ينظر: فريق الدراسات الاستراتيجية، تجربة العالم الثالث، معهد الانماء العربي، بيروت، 1976،ص27؛ مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، ط1،د.م، 1984،ص23.

[5]) جريدة الجمهورية، العدد 3686، ايلول 1979؛ انتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو وموافقة من القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2002، ص ص53-54.

([6]) المصدر نفسه .

مـؤتمر لـدول آسـيا وأفريقيـا، وقـد وافـق المـؤتمرون على هـذا المقترح بالإجمـاع[1]. ووفقـاً لـذلك اجتمع رؤساء حكومات كولومبو في مدينة بوجور الإندونيسية في الثامن والعشرين من كانون الأول 1954[2]، لوضـع الترتيبـات النهائيـة للمـؤتمر المقترح، كمـا تـم وضـع الخطـوط الخارجيـة لسياسـة المؤتمر[3]. وقـد تكللـت تلك الجهـود بعقـد مـؤتمر بانـدونغ الـذي عقـد خلال المدة من الثامن عشر إلى الرابع والعشرين من نيسان عام 1955[4]، وقد حضره ممثلون عن (29) دولة آسيوية وأفريقيـة[5].وعنـد افتتـاح المـؤتمر ألقى سـوكارنو خطابـاً قـال فيـهِ "إننـا ننتمي إلى دول كثيرة مختلفـة ، ذات نظـم اجتماعيـة مختلفـة وثقافـات مختلفـة... وطريقـة حياتنـا ليسـت واحدة...ونحن ننتمي إلى أجناس مختلفة، بل إن لـون بشرتنا مختلف كذلك ،ولكن ما أهمية كل هـذا ومـا قيمتـهُ ؟ ليسـت هـذهِ الأشـياء هي التي توحـد أو تفـرق البشـر. إنني مقتنـع بـأن مـا يوحـد بيننـا جميعـاً، لاهـم بكثير من كل مـا يبـدو أنـهُ يفـرق بيننـا، إننـا متحـدون في كراهيـة مشتركة للاستعمار ،بأي شكلٍ كان. إننا متحدون في كره مشترك للعنصرية، كما إننا في النهاية متحدون في تصميم مشترك للمحافظة على سلام العالم وتعزيزهُ..."[6].

(1) عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد، منشورات العالم العربي، ط1، 1982، ص48؛ محمد مصطفى صفوت، المصدر السابق، ص175؛

J.D.Legge, Op. Cit., P.262.

2) David Kimche, The Afro-Asian Movement, Ideology and Foreign Policy of Third World, Jerusalam, 1973, P.50.

3) جريدة الجمهورية ، العدد 3686 ، ايلول 1979 .

(4) فايز صالح ابو جابر ، المصدر السابق،ص197.

(5) الدول التي شاركت في المؤتمر هي (اندونيسيا، الهند، باكستان، سيلان، بورما، كمبوديا، افغانستان، الصين الشعبية، ايران، اليابان، الاردن، لبنان، النيبال، الفلبين، السعودية، سوريا، تايلند، تركيا، فيتنام الشمالية، فيتنام الجنوبية، لاوس، اليمن، مصر، الحبشة، ساحل الذهب (غانا)، ليبيا، السودان، ليبيريا، والعراق) ينظر: عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد، المصدر السابق، ص91؛ محمد اسد شهاب، المصدر السابق، ص83؛ حبيب جاماتي، الجزر الخضراء "هندونيسيا"، القاهرة، 1957، ص ص58-59.

(6) مصطفى بهيج نصار، المصدر السابق، ص28؛ محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص80.

حدد المؤتمرون أهدافاً عامة للمؤتمر من أبرزها تنمية العلاقات بين الدول الآسيوية –الأفريقية ، والتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وإزالة الاستعمار والإمبريالية وحل المشكلات التي تمس شعوب القارتين وتحقيق السلام العالمي[1]. فضلاً عن ذلك، فقد ناقش المؤتمر بعض القضايا المهمة ، مثل قضية فلسطين ، إذ أيد المؤتمر حقوق الشعب الفلسطيني ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين . كما أيد المؤتمر حق إندونيسيا في استعادة أيريان الغربية[2].وبعد اختتام جلسات المؤتمر، توصل المؤتمرون إلى صياغة عشرة مبادئ للنقاش السلمي عرفت بـ" مبادئ باندونغ "[3]، وقد أصبحت هذهِ المبادئ القاعدة التي تقوم عليها العلاقات الدولية في تلك الحقبة[4]. ومن بين تلك المبادئ كانت المبادئ الخمسة (البانتشاسيلا) التي وجدت في ديباجة الاتفاق الصيني – الهندي، الذي عقد في التاسع والعشرين من نيسان 1954[5]، فضلا عن مبادئ اخرى تقدمت بها الدول المشاركة في المؤتمر، ولم تخرج تلك المبادئ عن نطاق مبادئ الامم المتحدة[6].

كان لعقد هذا المؤتمر في اندونيسيا اهمية خاصة لسوكارنو، اذ منحه فرصة للظهور مرة اخرى بوصفه قائدا لأمة موحدة، فضلا عن كونه قائدا للعالم الثالث[7]. ومن جهة اخرى منح المؤتمر الحزب الوطني اهمية خاصة كونه رئيسا للوزارة التي احتضنت المؤتمر. وقد كان توقيت المؤتمر توقيتا جيدا، لأنه عقد خلال الفترة التي كانت تستعد فيها البلاد لإجراء الانتخابات البرلمانية العامة[8].وتماشيا مع سياسة اندونيسيا الخارجية المستقلة، رفضت وزارة

---

(1) محمد اسد شهاب، المصدر السابق، ص83.

(2) محمود الشرقاوي، المصدر السابق، ص83.

(3) علي شفيق، العلاقات الدولية في العصر الحديث، الرباط، د.ت، ص238.

(4) انتصار علي، المصدر السابق، ص56.

(5) عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد، ص48.

(6) المصدر نفسه، ص96.

7) J.D.Legge, Op. Cit ., P.266.

8) F.S. Northedge, Op. Cit ., P.356.

علي ساسترو المشاركة في حلف جنوب شرقي اسيا(SEATO)[1]، الذي أنشئ لمواجهة حركات التحرر في جنوب شرقي اسيا[2].

على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته وزارة علي ساسترو في ميدان السياسة الخارجية، الا انها فشلت في مواجهة المشكلات الداخلية التي اضعفت من سلطتها، التي تمثلت بالحركات الانفصالية التي حدثت في مناطق مختلفة من البلاد بهدف تأسيس مناطق ذات حكم ذاتي. وابرز هذه الحركات حركة دار السلام في غربي جاوة، التي كانت تدعو الى اقامة دولة اسلامية،[3] فضلا عن حركتي سيلبيس الجنوبية[4]، وحركة اتشه في شمالي سومطرة[5].وتكمن اهمية تلك الحركات في نجاحها في توحيد جهودها عن طريق الاتفاق الذي

([1]) حلف جنوب شرقي اسيا: عقد هذا الحلف في الثامن من ايلول عام 1954 في مدينة مانيلا في الفلبين، وقد ضم دول عدة وهي (الولايات المتحدة، ، بريطانيا، فرنسا، نيوزلندة، باكستان، تايلند، و الفلبين). ينظر: عبد المنعم زنابيلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، دمشق، 1977، ص86؛ دين راسك، اضواء على سياسة امريكا الخارجية ، مختارات من خطب دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة، ترجمة محمد سعيد سلامة، القاهرة، 1963، ص177.

([2]) مصطفى بهيج انصار، المصدر السابق، ص31؛ ايتنغر ميليكيان، الحياد والعصر الحاضر، ترجمة دار التقدم، موسكو، د.ت، ص86.

[3]) The Pattern of Asia, Edited by Norton Ginsburg and others, London, 1958 , P.356.

([4]) حركة سيلبيس الجنوبية: بدأت هذه الحركة عام 1950 عندما عارضت ميليشيات قائد الاقليم بزعامة قهار مذكر عمليات التفكيك التي قامت بها القيادة العسكرية الجاوية، وذلك لانها كانت تأمل في منحهم لواءاً خاصاً باقليمهم بزعامة قهار مذكر وتحت راية الجيش الاندونيسي مكافأة لجهودهم التي بذلوها في خلال سنوات الثورة، اذ انضم شباب سيلبيس الدراسين في جاوة عام 1945 بزعامة قهار مذكر الى المليشيات التي قاومت المستعمرين. ينظر: جريدة بابل، العدد 3506، 17 تشرين الثاني 2002.

([5]) حركة اتشه: لقد كان اقليم اتشه منفصلاً منذ عام 1945 بعد ان سيطرت على السلطة منظمة تدعى منظمة العلماء الدينيين في اتشه بزعامة داود بوريه (Daud Beureuh) وبعد نقل السيادة اصبح الاقليم جزءاً من سومطرة الشمالية. جاءت نقطة الصدام مع الحكومة بسبب القرار الذي منع الاتشيين من ممارسة التجارة المباشرة مع سنغافوره، لانه يعني حرمان الاتشيين من تجارة المطاط المربحة.لذا، اعلن داود بوريه بان اتشه اصبحت جزءاً من الدولة الاسلامية في اندونيسيا، وقد حاولت الحكومة ارضاء الاتشيين من خلال السماح لهم بالاحتفاظ بنسبة السبعين في المئه من العملة الاجنبية التي يحصلون عليها من العائدات. ينظر:

Leslie H.Palmer, Op. Cit . ,P.92.

تم بين زعيم حركة دار الاسلام كارتوسوويرجو وزعماء كلا الحركتين في عام 1952[1]. وخلال عام 1953 بدأت الثورات والاضطرابات في تلك المناطق، ففي غربي جاوة قتل ما يقارب(655) موظفا من موظفي الحكومة والحراس، فضلا عن الخسائر المادية التي قدرت بـ 10000 دولار لكل يوم[2].اما في سيلبيس الجنوبية فقد اعلن قهار مذكر (Kahar Muzakker) زعيم الحركة في السابع من اب بان اقليمه اصبح جزءا من الدولة الاسلامية رسميا. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الجيش الا انه لم يحقق النجاح المطلوب لقمع الحركة[3]. وفي اقليم اتشه اندلعت الثورة في العشرين من ايلول عام 1953، اذ هاجم المتمردون قواعد الجيش والشرطة في المدن، ودخلوا في معارك عدة معهم اسفرت عن قتل نحو 100 متمرد. وعلى الرغم من ذلك استطاع المتمردون اجبار وحدات الجيش والشرطة على التراجع الى الساحل. الا ان تلك الوحدات تمكنت من اعادة سيطرتها على الاقليم في نهاية تشرين الثاني من العام نفسه[4]. و الحقيقة ان حوادث اتشه استمرت خلال الاعوام التالية؛ ففي عام 1955 نشرت احدى الصحف الصادرة في كوتاراجا عاصمة اتشه خبرا عن المذابح التي كانت ترتكب ضد الاهالي هناك. وقد ذكرت الصحيفة ان قوات الجيش طوقت سكان احدى القرى في يوم السادس والعشرين من شباط واقتادتهم الى مزرعة قريبة، حيث تم اعدامهم جميعا رميا بالرصاص. وبعد يومين تكررت العملية نفسها في قرية اخرى[5]. وقد اثار هذا الخبر ضجة كبيرة بين الاتشيين، اذ تقدمت جبهة الشباب الاتشيين بشكوى الى حاكم سومطرة الشمالية، كما ارسلت الى الحكومة المركزية قرارها الذي طالبت فيه بالتحقيق حالا، وحددت للحكومة مهلة

---

[1]) Jan M.Pluvier, Op. Cit ., P.33.

[2]) David A. Wilson and others, Op. Cit ., P. 221.

[3]) Leslie H.Palmer, Op. Cit ., PP.91-92.

[4]) Facts on File, Op. Cit ., PP.42-43.

([5]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف311/5070، رقم الوثيقة 22، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/76/8 في 18 اذار 1955، ص44.

امدها 44 يوما ، والا فسوف تعرض القضية على الامم المتحدة[1].فضلا عن ذلك، فقد تم لفت انتباه البرلمان الى تلك المذابح من خلال الاستجواب الذي تقدم به النائبان الاتشيان املز ونور الابراهيمي للحكومة[2]. وعلى اثر ذلك اوفد مجلس الوزراء وزير الداخلية الى اتشه، كما ارسل مدير الاستخبارات في وزارة الدفاع للتحقيق. وخلال ذلك الوقت زار حاكم سومطرة الشمالية المنطقة فلم يجد في القرية الاولى سوى رجلا شيخا، اما الثانية فوجدها خالية[3].وخلال التحقيق سعى قائد المنطقة العسكرية الاولى الى تبرير عمله من خلال اصداره بيانا اشار فيه الى المضايقات التي كان يقوم بها اهالي القرى ازاء الجنود والتي ادت الى قتل 15 جنديا في يوم الثاني والعشرين من شباط. كما اشار الى تعرض احدى الدوريات اثناء قيامها بعملية تفتيشية عن احدى العصابات الى الهجوم بالعصي والاسلحة الحادة عند وصولها الى القرية يوم السادس والعشرين من شباط، واستخدم الحجج نفسها لتبرير اعمال يوم الثامن والعشرين من شباط[4] . وقد اثار هذا البيان الاتشيين، اذ ازدادت عمليات القتل والتعذيب ومهاجمة مراكز الشرطة. ولتفادي هذه المشكلات اصدر رئيس اركان الجيش بيانا الى منتسبي الجيش كافة حثهم فيه بالمحافظة على ضبط النفس والاحتكام الى العقل[5].فضلا عن تلك المشكلات، واجهت وزارة علي ساسترو ازمة اقتصادية حادة جدا عام 1954، اذ بلغ العجز المالي3,6 مليار روبيه، واعلن رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب بانه في حال عدم تغطية هذا العجز بالبضائع فسوف يؤدي ذلك الى زيادة التضخم النقدي الموجود حاليا. وازاء

---

(1)د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف311/5070، رقم الوثيقة 22، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/76/8 في 18 اذار 1955، ص44.

(2) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5070، رقم الوثيقة 21، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/81/8 في 24 اذار 1955، ص40.

(3) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف5070/ 311، رقم الوثيقة 22، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/ 8/ 76 في اذار 1955، ص44.

(4) المصدر نفسه، ص44

(5) المصدر نفسه، ص45.

ذلك حاولت الحكومة اتخاذ اجراءات عدة بهدف ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية[1]. ومن بين تلك الاجراءات قيامها بطرح سندات قرض بقيمة(300) مليون روبية، وزيادة نسبة الضرائب المفروضة على التحويل الخارجي، فضلا عن القروض التي ستحصل عليها من فرنسا والبالغة(400) مليون روبيه، وكذلك القروض التي حاولت الحصول عليها من هولندا او المانيا الغربية، يتم تسديدها خلال خمس سنوات بنسبة5%[2].ويبدو ان هذه الاجراءات لاتمثل حلولا جذرية للمشكلات الاقتصادية المتردية التي شكلت عبئا ثقيلا على كاهل الوزارة، لانها اصبحت سببا مباشرا لتوجيه النقد لها، فضلا عن النقد الموجه بسبب سياستها الداخلية في مواجهة المشكلات والاضطرابات. وقد تزعمت الاحزاب هذه الموجة، اذ شملت احزاب المعارضة، فضلا عن الاحزاب المشاركة في الحكومة. ففيما يخص احزاب المعارضة كان حزب الماشومي في مقدمتها، اذ اتهم الحزب الوطني بانه حزب من دون برنامج معين، لانه تعاون بطريقة انتهازية مع الشيوعيين، فضلا عن انتقاده لرئيس الوزراء بوصفه رئيساً شكلياً ليس إلا استطاع سوكارنو من خلاله ممارسة السلطة الفعلية بشكل يتجاوز تشريع البلاد[3].

فيما يخص الاحزاب المشاركة في الوزارة، فكان حزب اندونيسيا الكبرى في مقدمتها، اذ اصدر بيانا اعلن فيه بان على الحكومة تقديم استقالتها قبل الخامس والعشرين من تشرين الاول عام 1954، وفي خلاف ذلك سيقوم الحزب بسحب وزرائه الثلاثة من الوزارة. وجاء هذا الموقف نتيجة للحركة التي قادتها الاحزاب الاسلامية في البرلمان، التي تؤلف الجمعية الاسلامية، وهي حزب نهضة العلماء وحزب التعاون الاسلامي الاندونيسي، وذلك بعد ان اتضح بان معظم الاحزاب لم تكن راضية عن سياسة الحكومة، اذ انها دعت خلال مؤتمراتها السنوية التي عقدت خلال تلك الفترة الى انهاء حكم الوزارة او ادخال عناصر جديدة واخراج بعض الوزراء السابقين، وخاصة وزيري المالية والاقتصاد وهما من الحزب الوطني، وكذلك

([1]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5070/ 31، رقم الوثيقة 19، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/ 70/ 1315 في 30 اذار 1954، ص18.

([2]) المصدر نفسه، ص18.

[3]) Fred Greene, Op. Cit ., P. 470.

وزير الداخلية من حزب اندونيسيا الكبرى[1]. وعلى اثر ذلك عقد مجلس الوزراء جلسات عدة قرر فيها عدم تقديم استقالته والاستمرار على تسيير دفة الحكم في البلاد، بعد ان اتفقت معظم الاحزاب مع احزاب الجمعية الاسلامية على تغيير وزيري الاقتصاد والمالية على شرط احتفاظ الحزب الوطني بهذين المنصبين، الا ان هذا الاجراء لم يرض حزب اندونيسيا الكبرى، اذ قدم وزراؤه استقالتهم من الوزارة، مما اضطر الحزب الوطني الى اشغال المناصب الشاغرة[2].

يمكن عد الاسباب الانفة الذكر اسباباً غير مباشرة اسهمت في اسقاط الوزارة. والجدير بالذكر ان الوزارة كانت تسعى للبقاء في السلطة لحين اجراء الانتخابات المقرر اجراؤها في التاسع والعشرين من ايلول عام 1955، لان سقوطها كان يعني احباطاً لجميع المشاريع التي تبنتها مع الحزب الشيوعي لضمان كسب نتائج الانتخابات[3]. ولكن ذلك لم يحدث بسبب خلافها مع الجيش، الذي كان السبب المباشر في اسقاطها قبل موعد اجراء الانتخابات[4].

بدأت مشكلة الوزارة مع الجيش بعد استقالة رئيس اركان الجيش اللواء سوجنغ(Sugeng) في الثاني من ايار عام 1955، لان الوزارة عينت شخصاً غير مقبول لدى ضباط الجيش وهو العقيد اوتوجو(Utojo) الذي تم ترقيته الى رتبة لواء في التاسع من حزيران عام 1955[5].وقد عارض ضباط الجيش وفي مقدمتهم نائب رئيس اركان الجيش

([1]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5070/ 311، رقم الوثيقة 27، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/ 82/ 8 في 19 تشرين الاول 1954، ص60.

([2]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5070/ 311، رقم الوثيقة 25، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/ 8/ 91 في 26 تشرين الاول 1954، ص42.

([3]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5070/ 311، رقم الوثيقة 5، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/ 9/ 197 في 31 اب 1955، ص7.

([4]) مجلة الشؤون الاندونيسية، العدد الثالث، اب 1955، ص49.

([5]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5070/ 311، رقم الوثيقة 5، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/ 9/ 197 في 31 اب 1955، ص ص7-9.

العقيد ذو الكف لوبيس(Zulkifi Lubis) تعيين اوتوجو، لان تعينه تم لأسباب سياسية. فضلا عن ذلك فقد اتهم ضباط الجيش اوتوجو بعدم الكفاءة للمنصب، وقد ادى هذا الوضع الى ايقاف لوبيس بتهمة عدم الانصياع للأوامر[1].وخلال ذلك، اصدر الضباط بيانا عرف ببيان جوكجاكرتا، نص على عدم السماح للحكومة بالتدخل في قضايا الجيش[2] ، كما تطرق لقضية رئاسة اركان الجيش، اذ اقترح سحب تعيين رئيس اركان الجيش الجديد والغاء امر سحب العقيد لوبيس، فضلا عن اجراء مفاوضات لحل المشكلة بين العقيد و الحكومة والدودي ارتكال[3] . ولم تسفر المفاوضات التي عقدت بين الاطراف المتنازعة عن نتيجة ، مما اضطر الوزارة الى تقديم استقالتها في الرابع والعشرين من تموز[4].وخلال الفترة التي اعقبت سقوط وزارة علي ساسترو، جرت محاولات عدة لتشكيل وزارة تضم ائتلافاً من الحزبين الرئيسين، الا ان الخلافات بينهما كانت قد اخذت مداها خلال السنتين الماضيتين، مما جعل مسالة اتفاقهما مسالة صعبة جدا[5].وعلى اثر ذلك تسلم حزب الماشومي الوزارة برئاسة برهان الدين هاراهاب في الثالث عشر من اب[6]. وقد ضمت هذه الوزارة حزب الماشومي، وحزب نهضة العلماء والحزب الاشتراكي، فضلا عن احزاب صغيرة اخرى. وتم تعيين كادرها من قبل نائب الرئيس محمد حتا، بسبب مغادرة سوكارنو البلاد بعد ان تعرض لهزيمة في قضية الجيش[7].

---

1) Facts on File, Op. Cit ., P.43.

(5) Peter Polomka, Op. Cit ., P.81.

(3) تعني الدودي ارتكال الرئيس ونائبه. ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5070/ 311، رقم الوثيقة 5، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/ 9/ 197 في 31 اب 1955، ص8.

(4) قامت الوزارة التي اعقبت وزارة علي ساسترو بقبول استقالة اوتوجو، واعادة تعيين لوبيس رئيساً للاركان بالوكالة. ينظر:

Facts on File, Op. Cit., P. 43

5) Indonesia in 1955 of Resignation of Ali Cabint, Encarta, Reference Library 2003.

6) Harold C.Hinton and others, Op. Cit ., P. 627.

7) Ibid ., P. 621.

حددت الوزارة برنامجا لاعمالها تلخص في اجراء الانتخابات العامة وحل قضية الجيش التي كانت سببا في سقوط الوزارة السابقة، وكذلك القضاء على الفساد، والحيلولة دون استمرار العجز المالي، فضلا عن العمل على استعادة ايريان الغربية[1].

---

[1] مجلة الشؤون الاندونيسية، العدد الثالث، اب 1955، ص53.

المبحث الثالث

الانتخابات البرلمانية العامة وبدايات التحول نحو الديمقراطية الموجهة

كان اجراء الانتخابات البرلمانية العامة في التاسع والعشرين من ايلول عام 1955. من ابرز الاعمال التي كان على الوزارة القيام بها. وقد نجحت وزارة هاراهاب في اتمام هذه العملية التي اشترك فيها(168) حزبا[1]. وقد اسفرت نتائج الانتخابات عن بروز اربعة احزاب رئيسة، وهي الحزب الوطني الاندونيسي الذي حصل على(8,434,653) صوتاً وعلى(57) مقعدا في المجلس التشريعي، وحزب الماشومي الذي حصل على (7,903,886) صوتاً وعلى (57) مقعدا ايضا، وحزب نهضة العلماء الذي حصل على(1,955,141) صوتاً وعلى(45) مقعدا، واخيرا الحزب الشيوعي الذي حصل على(6,176,914) صوتاً وعلى(39) مقعدا[2]، فضلا عن الاحزاب الاخرى التي حصلت على مقاعد مختلفة، وقد بلغ عدد المقاعد في البرلمان(260) مقعدا[3].ويمكن القول ان نتائج الانتخابات كانت غير متوقعة، وذلك للتغير الكبير الذي حدث في عدد الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب الرئيسة ؛ اذ تراجعت شعبية حزب الماشومي الذي لم يكن يتوقع تلك النتيجة، بدليل انه كان اكثر الاحزاب مطالبة بإجراء هذه الانتخابات، وكان تراجعه نتيجة للنجاح الذي حققه حزب نهضة العلماء الذي انشق عنه عام 1952، اذ حصل هذا الحزب على مقاعد مقاربة للمقاعد التي حصل عليها حزب الماشومي[4].فضلا عن هذا، فان النجاح الذي حققه الحزب الشيوعي[5] كان نتيجة اخرى غير متوقعة، اذ حصل هذا الحزب على عدد مقاعد يفوق كثيراً ما كان قد حصل عليه من مقاعد

---

[1]) Facts on File, Op. Cit ., P. 44.

[2]) Fred Greene, Op. Cit ., PP.471-472.

[3]) David A. Wilson and others, Op. Cit ., P.178.

[4]) Fred Green, Op. Cit ., P.471.

[5] كان الحزب الشيوعي يمتلك 14 مقعداً في البرلمان السابق. ينظر:

David A. Wilson and others, Op. Cit, P.177.

في البرلمان السابق. فضلا عن ذلك، فقد تراجع الحزب الاشتراكي[1]، اذ حصل على خمسة مقاعد فقط[2].ومن الجدير بالذكر ان نتائج الانتخابات اظهرت القواعد التي استندت عليها الاحزاب السياسية في حصولها على عدد الاصوات. ففي الوقت الذي حققت فيه احزاب الوطني، والشيوعي، ونهضة العلماء، نجاحا ساحقا في جاوة وخاصة في جاوة الشرقية وجاوة الوسطى، فقد حقق حزب الماشومي نجاحا كبيرا في الجزر الخارجية، فضلا عن النجاح الذي حققه في جاوة الغربية[3].ولو اجرينا مقارنة بين البرلمان السابق والبرلمان المنتخب يتضح لنا ان البرلمانين لم يختلفا في مسألة تكتل الاحزاب. اذ كان البرلمان السابق يضم نواباً يمثلون عشرين حزبا، و تتعادل فيه كفة الاحزاب التي تحمل الفكرة الدينية مع الاحزاب ذات التوجه القومي او التقدمي. اما البرلمان المنتخب فضم ثمانية وعشرين حزبا تعادلت فيه كفتا الاتجاهين الديني والقومي[4].والاكثر من ذلك ان البرلمان المنتخب اظهر انقسام التكتلات على نفسها، أي الحزبين الوطني والشيوعي من جهة، وحزب الماشومي ونهضة العلماء من جهة اخرى، في الوقت الذي لم يتغير فيه عدد الاحزاب المسيحية في البرلمانين[5].

على اية حال، فبعد ظهور نتائج الانتخابات اصبح موقف وزارة هاراهاب ضعيفا، بسبب النجاح الذي حققه الحزب الوطني بحصوله على عدد اصوات اكثر من حزب الماشومي في الانتخابات، فضلا عن افتقار الوزارة لدعم سوكارنو، الذي اتضح من خلال عدم مساندته لها في خلافها مع القوة الجوية، اذ ساند سوكارنو رئيس القوة الجوية في رفضه تعيين نائبٍ له

---

[1] كان الحزب الاشتراكي يمتلك 15 مقعداً في البرلمان السابق. ينظر:

Ibid ., P. 177.

[2]) Fred Green, Op. Cit ., P. 471.

[3]) J.D. Legge, Op. Cit ., P. 267.

[4] د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5072/ 311، رقم الوثيقة 59، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/ 8/ 138 في 4 نيسان 1956، ص47.

[5]د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5072/ 311، رقم الوثيقة 59، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/ 8/ 138 في 4 نيسان 1956، ص47

يكون تحت اشراف الوزارة. وقد ادى هذا الموقف الى فقدان الوزارة هيبتها[1].فضلا عن هذا، فقد كان لموقف الوزارة من المفاوضات مع هولندا [2]، اثر في تناقص هيبتها، لان الوزارة لم تهتم بقضية السيادة على ايريان الغربية بقدر اهتمامها بالامور الاقتصادية والمالية، اذ عدت ان موافقة هولندا على بحث المواضيع التي ليس لها مساس بموضوع السيادة على ايريان الغربية نصراً لها، لان هولندا كانت ترفض سابقا الدخول في مفاوضات من أي نوع بشان تلك المسألة[3].وبعد انتقال المفاوضات الى جنيف، لم يستطع الطرفان التوصل الى نتيجة، مما ادى الى تعليق المفاوضات في السابع من كانون الثاني، لغرض مشاورة كل طرف لحكومته[4].

لم تجد تلك المفاوضات قبولا لدى معظم الاحزاب السياسية في اندونيسيا، اذ صرح الحزب الوطني المعارض بان مجرد رفض مناقشته مسألة السيادة على ايريان الغربية يعني فشل المفاوضات، فضلا عن اعتراض الاحزاب المشاركة في الحكومة، وابرزها حزب الرابطة الاسلامية وحزب الاتحاد السياسي الاسلامي، اللذان استقال اعضاؤهما من الوزارة، احتجاجا على استئناف المفاوضات مع هولندا[5].

---

1) Harold C. Hinton and others, Op. Cit ., P.621.

[2] تم استئناف المفاوضات في العاشر من كانون الاول عام 1955 في هولندا، وقد تضمنت المعاملة الاندونيسية للمشتبه بهم من الهولنديين، فضلا عن المسائل المتعلقة باستبدال الفقرات الاقتصادية والمالية، وكذلك المسائل المتعلقة بايريان الغربية، وبعد ايام تقرر نقل المفاوضات الى جنيف.ينظر:

Leslie H. Palmer, Op. Cit ., PP. 93-94.

[3] د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5072/ 311، رقم الوثيقة8، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/ 8/ 5 في كانون الثاني 1956، ص15.

4) Facts on File, Op. Cit ., P.46.

[5] وفي هولندا اعترض البرلمان الهولندي على المفاوضات، لانها جرت في توقيت سيء، اذ ان حكومة هاراهاب حكومة مؤقتة، وتبعا لهذا فمن غير المؤمل ان تلتزم الحكومة الجديدة بالاتفاقيات التي وقعتها الحكومة السابقة. ينظر:

Ibid ., P. 47.

استؤنفت المفاوضات في السابع من شباط، وتوصل الطرفان الى اتفاقية بشان الغاء الاتحاد، فضلا عن الغاء الاتفاقيات الاقتصادية والمالية[1]. ولكن الحكومة الهولندية عارضت ما توصل اليه وفدها، وبالنتيجة فشلت المفاوضات، وعاد الوفد الاندونيسي الى جاكارتا خالي الوفاض في الثاني عشر من شباط . وعلى اثر ذلك اذاع رئيس الوزراء الاندونيسي بيانا اعلن فيه قرار الحكومة بالغاء الاتحاد [2]من طرف واحد، لانه لم يعد مناسبا لإندونيسيا[3].وعلى الرغم من الموقف الحازم الذي اتخذته وزارة هاراهاب بشأن الاتحاد، الا ان وضعها كوزارة وكيلة بانتظار تشكيل وزارة جديدة مستندة على نتائج الانتخابات، قلل من فاعليتها، لذا قدم مجلس الوزراء استقالته[4]. وبعد استقالة وزارة برهان الدين هاراهاب كان لابد من تشكيل وزارة تستند على نتائج الانتخابات. ونظرا لعدم حصول اي من الاحزاب على عدد يفوق عدد الاحزاب الاخرى في مقاعد البرلمان، كان لابد من تشكيل وزارة ائتلافية. ووفقا لذلك عهد سوكارنو الى علي ساسترو بتشكيل تلك الوزارة[5]. وقد تمكن علي ساسترو من تشكيل وزارة

---

[1]) Leslie H. Palmer, Op. Cit ., P. 95.

[2] تمت المصادقة على قرار الغاء الاتحاد من قبل وزارة علي ساسترو الثانية، وذلك في الحادي والعشرين من نيسان عام 1956. وقد استنكر القرار كل الاتفاقيات التي تم توقيعها في مؤتمر الطاولة المستديرة في هولندا عام 1949، وعد العلاقة المشتركة بين هولندا واندونيسيا من الان فصاعداً علاقة اعتيادية كاية علاقة بين دولتين مستقلتين بشكل كامل وتستند على القانون الدولي. ووفقاً لهذا القرار الغيت الامتيازات التي كان يتمع بها المواطنون الهولنديون في اندونيسيا، باستثناء حقوق الامتياز التي لا تتعارض مع مصالح او تطور اندونيسيا. ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5072، رقم الوثيقة 60، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/173/5 في 3 ايار 1956، ص85؛

Leslie H. Palmer, Op. Cit,PP.95-96.

[3] د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5072، رقم الوثيقة 40، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/96/8 في 1 اذار 1956، ص 53.

[4]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit ., P.621.

[5] د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5072، رقم الوثيقة 58، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/126/8 في 22 اذار 1956،ص49.

ائتلافية ضمت كلا من الحزب الوطني، حزب الماشومي، وحزب نهضة العلماء، فضلا عن عدة احزاب اخرى صغيرة[1].

على الرغم من تأييد اعضاء الحزب الشيوعي للوزارة ، الا ان عدم اشتراك حزبهم وهو احد الاحزاب الاربعة الكبرى اثار تذمرهم واستيائهم ، فضلا عن تذمر واستياء سوكارنو الذي اراد اشراك عضو واحد (تقدمي) على الأقل في الوزارة، وذلك ارضاء للحزب الشيوعي. ولهذا اعتذر سوكارنو عن قبول التشكيلة الوزارية التي قدمها له ساسترو في السادس عشر من اذار، بحجة ضرورة دراستها، ثم اقترح تأليف وزارة بأسم وزارة العلاقات البرلمانية تكون برئاسة وزير تقدمي[2]. وخلال الايام اللاحقة جرت مفاوضات مع الاحزاب الثلاثة بشان هذا المقترح، ولكنه رفض بسبب رفض حزبيّ الماشومي ونهضة العلماء الاشتراك في أية وزارة يدخلها (تقدمي) او (شيوعي). وقد ساند هذان الحزبان بعض العناصر المهمة في الجيش. وهكذا اضطر سوكارنو للتوقيع على المرسوم الوزاري في الحادي والعشرين من اذار، وتقرر ان تستلم الوزارة الجديدة الحكم ابتداءً من السادس والعشرين من الشهر نفسه عام 1956[3].

حددت الوزارة منهاجها الذي تضمن الغاء اتفاقية الطاولة المستديرة من جانب واحد، ومواصلة الكفاح لتحرير ايريان الغربية، والعمل على اعادة الامن الداخلي، فضلا عن الاهتمام بالامور الاقتصادية والمالية[4].

اتسمت هذه الوزارة بكونها وزارة ضعيفة، لعدم حصولها على دعم سوكارنو، فضلا عن عدم وجود اتفاق بين الحزبين الرئيسين (الماشومي والوطني)، مما جعل الوزارة عاجزة عن اتخاذ اجراءات حازمة لمواجهة امور مهمة، مثل مناهضة الفساد، تخفيض نفقات

---

(1) مجلة الشؤون الاندونيسية، العدد الثاني، نيسان 1956،ص1.

(2) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5072، رقم الوثيقة 58، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/126/8 في اذار 1956، ص49.

(3) المصدر نفسه، ص49.

(4) مجلة الشؤون الاندونيسية، العدد الثاني، نيسان 1956، ص4.

الخدمة المدنية، وايقاف عمليات تهريب البضائع في سومطرة وسيلبيس[1] . فضلا عن ذلك، فقد وجهت اتهامات عدة ضد رئيس الوزراء بسبب اهتمامه بالشؤون الخارجية وشؤون حزبه اكثر من اهتمامه بمعالجة المشكلات الداخلية وابرزها المشكلات الاقتصادية والادارية[2].ومن ابرز المشكلات التي واجهت وزارة علي ساسترو الثانية مشكلة ازدياد السخط الاقليمي[3]، بسبب فشل الحكومة في ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية التي كانت تعاني منها الاقاليم الخارجية. وقد دفع هذا الوضع تلك الاقاليم الى مطالبة الحكومة باللامركزية والسماح لهم بتولي الادارة بأنفسهم. فضلا عن ذلك، فقد كان للاعتقاد السائد بان جاكارتا كانت تستخدم نسبة كبيرة من العملة الاجنبية التي يتم كسبها من المناطق الخارجية لصالح جاوة اثر في ازدياد السخط[4].وعلى الرغم من الانتقادات والمشكلات العديدة التي واجهت الوزارة، الا انها كانت اقل تأثيرا من مشكلاتها مع الجيش[5]، والتي ادت الى اعادة النظر لا في الحكومة فحسب، بل في النظام البرلماني ككل. وقد ابتدأ الصراع بين الحكومة والجيش منذ النصف

---

1) J. D.Legge, Op. Cit .,P. 298.

2) Harold C.Hinton and others, Op. Cit ., P.622.

(3) تعد مشكلة السخط المتزايد تجاه جزيرة جاوة من المشكلات المهمة التي واجهت الحكومة بعد الاستقلال. ولم يكن ذلك لاعتبارات عرقية او دينية، بل لاعتبارات اقتصادية، اذ كانت الجزر الخارجية تشكل نسبة 85% من دخل التصدير الاندونيسي، الا ان هذه المكاسب تستخدم لدفع استيرادات جاوة من الاغذية والبضائع الاستهلاكية. ويعزى ذلك الى كون جزيرة جاوة فقيرة بمواردها الاقتصادية بسبب الكثافة السكانية العالية. ينظر:

Jan M. Pluvier, Op. Cit., P.32.

4) Harold C.Hinton and others, Op.Cit ., P.622.

(5) يعود تمرد الجيش الى اسباب عدة اهمها حالة البؤس السائده بين صفوفه، والتقتير عليه، مما دفع بعض قادة المناطق الى اخذ المسؤولية على عاتقهم والقيام بحركة تهريب واسعة يعود نفعها للجيش وللمتعاونين معه. كما ان انتشار حالة الفساد والرشوة في البلاد لدرجة تكاد تبلغ اسمى المراكز جعلت بعض عناصر الجيش تعتقد بانها احق بالانتفاع بالاموال من غيرها، فضلاً عن تدخل بعض العناصر السياسية والاحزاب في صفوف الجيش لاقحامه في السياسة بغية تأييد مبادئها. ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاد الملكي، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة 13، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/400/5 في 6 كانون الاول 1956، ص63.

الثاني من عام 1956[1]، اذ حاول جنود قائد المنطقة الغربية العسكرية في جاوة العقيد كاويلارانغ (A.E.Kawiliarang) اعتقال وزير الخارجية الاندونيسي رسلان عبد الغني[2] بتهمة الفساد والرشوة، وقد كان الاخير على وشك السفر الى لندن للمشاركة في مؤتمر السويس، وتم احباط هذه المحاولة من جانب رئيس اركان حرب الجيش الجنرال ناستيون الذي اصدر امرا بإطلاق سراح الوزير[3].والحقيقة ان العقيد كاويلارانغ لم يكن وحيدا في حركته، اذ اعلن العقيد ذو الكفل لوبيس عن مساندته لتلك الحركة، ثم بدأ الاثنان بجمع عدد من الضباط الموالين لهم. الا ان تلك المؤامرة انكشفت بسبب عدم المحافظة على سريتها. وفي الخامس من تشرين الاول اعلن الجنرال ناستيون عن وجود محاولة انقلاب عسكري ضد الحكومة، وعلى اثر ذلك تم اعتقال عدد من الضباط بتهمة التأمر لقلب الحكومة[4].اما العقيد لوبيس فقد استمر في مواصلة عمله حتى التاسع من تشرين الثاني عام 1956، اذ تم استدعاؤه للمثول امام الجنرال ناستيون بتهمة عدم اطاعة الاوامر العسكرية، ولكن لوبيس[5] اختفى. وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه اصدرت قيادة الجيش بيانا اتهمت فيه لوبيس بتدبير مؤامرة لقلب الحكومة، كما وجهت اليه تهمة الفرار من الجيش[6].

---

[1]) Harold C.Hinton and others, Op.Cit .,P.622.

[2] رسلان عبد الغني: ولد في الرابع والعشرين من كانون الاول عام 1914 في مدينة سورابايا في جاوة، كان ذا نشاط ملموس في الحركة السياسية (اندونيسيا مودا) حينما كان طالباً، وقد تولى رئاسة الحركة. كان عضوا في الحزب الوطني الاندونيسي. ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف311/5074، رقم الوثيقة 29، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/18/5 في 9 ايلول 1957، ص82.

[3]) J.D.Legge, Op. Cit. , P.266.

[4] بريان كروزير، الثائرون، ص181.

[5] الجدير بالذكر ان لوبيس ارسل الى جريدتي اندونيسيا رايا و بيدومان، بياناً اوضح فيه سبب اختفائة جاء فيه: "ما دام الذين بيدهم الحكم يرون الاسود ابيضاً والابيض اسوداً كان من الواجب عليّ ايضاح الموقف الحقيقي الى الرأي العام". وذكر في بيانه الظروف والملابسات بشان استدعائه الى المقر العام وما استدل به على سوء النية في هذا العمل. ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة 13،تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/40/5 في 6 كانون الاول 1956،ص64.

[6] بريان كروزير، الثائرون، ص182.

من الواضح ان وزارة علي ساسترو الثانية وهي اول وزارة تشكل بعد الانتخابات العامة لم تستطع حل المشكلات التي واجهتها اندونيسيا منذ استقلالها، في الوقت الذي اعتقد فيه اغلب الاندونيسيين بان اجراء الانتخابات سوف يؤدي الى استقرار اوضاع البلاد. وقد ولد هذا الفشل شعوراً بخيبة الأمل لا في الوزارة فحسب، بل في النظام البرلماني بشكل عام[1]. وقد هيأت هذه الظروف الفرصة لسوكارنو لكي ينتقد الوزارة التي لم يمنحها دعمه، بل ان انتقاده شمل حتى النظام البرلماني. وفي خطابه الذي القاه بمناسبة يوم الشباب في الثامن والعشرين من تشرين الاول عام 1956، دعا سوكارنو الى الغاء الاحزاب السياسية جميعها، كما دعا الى عقد اجتماع لزعماء الاحزاب للمذاكرة في "دفن" احزابهم، وقال في هذا الصدد ما نصه: "انني لست بمدير لادارة الجمهورية الاندونيسية، ولا اريد ان اكون دكتاتورا لان ذلك مخالف لما في ضميري، بل على العكس من ذلك اريد ديمقراطية موجهة كالتي يرغب فيها الشعب الاندونيسي منذ زمن طويل. ولست احلم بحل الاحزاب جميعها فحسب، بل اريد ان يجتمع رؤساء الاحزاب انفسهم للتذاكر في دفن احزابهم"[2].

من الواضح ان سوكارنو كان ماضيا في مسألة تغيير النظام السياسي للبلاد، اذ كرر ما قاله سابقا عندما القى خطابه امام مؤتمر جمعية المعلمين الاندونيسيين الثامن، اذ قال: "ليس هناك فرد يتمكن من تبرير وجود 40 حزبا في هذه البلاد. ان هذه الاحزاب يجب ان تحل نفسها جميعا وعلى الزعماء الا يحاولوا دفع بعضهم بعضا ويستخدموا احزابهم لمنافعهم. وهناك امر يتطلب الاهتمام وهو تأليف ملاكات معينة بصورة واسعة مستمرة مثلما شاهدته في البلاد المختلفة التي زرتها حديثاً[3] (البلاد الشيوعية). ولابد لي ان اؤكد هنا بانني قد تعلمت

---

[1]) Harold C.Hinton and others, Op. Cit ., P.622.

[2] د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة 13، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/400/5/ في كانون الاول 1956، ص62.

[3] قام الرئيس سوكارنو بزيارة الى كل من روسيا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والصين خلال شهري اب وايلول من عام 1956. ينظر:

J.D.Legge, Op. Cit ., P.270.

في جولتي الحديثة (البلاد الشيوعية) اكثر مما تعلمته في جولتي الاولى (الولايات المتحدة وبعض البلاد الغربية)، وقد اعجبت جدا بما شاهدته في جولتي الثانية خاصة وان بلادنا هي في دور اعادة الاعمار والانشاء"[1].وفي العاشر من تشرين الثاني القى سوكارنو خطابا بمناسبة افتتاح المجلس الدستوري، كرر فيه دعوته اذ قال: "ان حرية تشكيل الاحزاب السياسية لا تشكل الطريقة الوحيدة لإبقاء النظام الديمقراطي مستمراً، وان الديمقراطية الاندونيسية يجب ان تكون مميزة وليست نسخة من انظمة مستوردة. كما يجب ان تتم حماية المجموعات الاضعف من المجموعات الاخرى في المجتمع الاندونيسي، ولا يتم ذلك الا من خلال عدم استغلال احدى المجموعات للمجموعات الاخرى. ولتحقيق ذلك في الوقت الحالي يجب ان تكون ديمقراطيتنا ديمقراطية موجهة"[2].

اثارت هذه الخطب غضب الراي العام، اذ ذكرت جريدة (اندونيسيا رايا) ان "احلام" الرئيس بحل الاحزاب السياسية لهي اعظم عقوبة يمكن ان يفرضها على الاحزاب السياسية القائمة بالحكم اليوم.....، كما قالت جريدة (ابادي) الناطقة باسم حزب الماشومي: "لو حلت الاحزاب الان فان البرلمان لاحق له في البقاء لان الامة ممثلة فيه على اساس الاحزاب. وكذلك الحكومة الحاضرة التي لها اكثرية في البرلمان يجب ان تحل ايضا......"[3].والاهم من ذلك ان دعوة سوكارنو للديمقراطية الموجهة وهجومه على الديمقراطية البرلمانية وسعا الانشقاق بينه وبين محمد حتا الذي انتهى باستقالة الاخير من منصبه في الاول من كانون الاول عام 1956[4].وقد قوبلت هذه الاستقالة بخيبة امل لدى الاقاليم الخارجية وخاصة سومطرة، لأنها كانت تعد محمد حتا ممثلهم الرئيس في الحكومة. وقد ادى ذلك الى ازدياد السخط ضد

---

[1] د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة 13، تقرير المفوضيه العراقية في جاكارتا المرقم س/400/5 في كانون الاول 1956، ص63.

[2] Harold C.Hinton and others, Op. Cit ., P.624.

[3] د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم 311/5073 رقم الوثيقة 13،تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/400/5 في 6 كانون الاول 1956، ص63.

[4] Harold C.Hinton and others, Op. Cit ., P.624.

جاكارتا، مما اسفر عن القيام بالعديد من الحركات الانفصالية[1].وقد حدثت اولى هذه الحركات في سومطرة الوسطى، اذ اعلنت محطة بوكيت تنكي في سومطرة الوسطى في الحادي والعشرين من كانون الاول عن تسلم ادارة المنطقة من قبل مجلس برئاسة امر لحامية هناك احمد حسين. وقد اوضحت المحطة ان سبب ذلك يعود للحالة غير المرضية السائدة في البلاد[2]. وفي الثاني والعشرين من كانون الاول، اعلن قائد المنطقة العسكرية الاولى في شمالي سومطرة العقيد سيمبالون (Maludin Simbalon)[3] عن تاسيس مجلس ثوري، كما اعلن انفصاله عن الحكومة المركزية[4]. وقد اوضح سيمبالون في خطابه الذي اذاعه من محطة ميدان، ان سبب الانفصال يعود الى خيبة الامل في إمكان قيام الحكومة باصلاح الحالة الداخلية، كما قال ان الغاية من قطع العلاقة مع الحكومة المركزية هي لتمهيد الطريق للبت في مصير البلاد والشعب بمساندة الزعماء الذين يستهدفون باخلاص تحقيق امال الشعب، كما اعلن ولاءه للجمهورية ولسوكارنو[5].

---

1) Ibid ., P.624.

(2) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم 311/5073 رقم الوثيقة 11، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/3/5 في 3 كانون الثاني 1957، ص46؛ Leslie H. Palmer, Op.Cit ., P.161

(3) سيمبالون: ولد في الثالث عشر من كانون الاول عام 1916 في سومطرة. مسيحي من قبيلة الباتاك. اشتغل مدرساً في المدرسة المسيحية الابتدائية في سوراكارتا وفي ساركن للمدة من عام 1938-1939. يتكلم الانكليزية والهولندية واليابانية بدرجة جيدة. قام بدور فاعل خلال الثورة، ويعد من الاشخاص الذين لهم مكانة عليا في الثورة الاندونيسية. تولى منصب قائد الجيش في جنوبي سومطرة بعد الاستقلال برتبة عقيد في ولاية (لاهات). عين بعد ذلك رئيس اركان الشعبه الاولى (الاستخبارات) في (ميدان) بشمال سومطرة. كان مؤيداً لحركة السابع عشر من تشرين الاول عام 1952. قاد قواته عام 1953 لقمع ثورة (داود بوربيه) في مقاطعة اتشه في سومطرة الشمالية واخمدها. عين قائداً للمنطقه العسكرية الاولى بشمالي سومطرة في كانون الاول عام 1956. الد اعداء الشيوعية وخصم عنيد للرئيس سوكارنو. تربطة صداقة متينة بالعقيد كاويلارانغ. ينظر:
د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5074، رقم الوثيقة 20، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/71/5 في 20 تشرين الثاني 1957،ص7.

4) Facts on File, Op. Cit ., P.64.

(5) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة 11، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/3/5 في 3 كانون الثاني 1957،ص46.

واجهت الحكومة المركزية هذه الحركات من خلال اتخاذ مجلس الوزراء قرارين مهمين، تضمن القرار الاول ارسال وفد الى سومطرة الوسطى للتفاوض مع مجلس بانتنغ. اما القرار الثاني فتضمن احالة سيمبالون على التقاعد ووضع حامية آتشه والكتيبة الرابعة في سومطرة الوسطى تحت امرة رئيس اركان الجيش، وكذلك فرض الحصار البحري على سومطرة الشمالية[1]. ولم تعترف قيادة المنطقة العسكرية الاولى (شمالي سومطرة) بقرار الحكومة في إحالة سيمبالون على التقاعد. كما تم تأليف قيادة بأمرة رئيس أركان المنطقة الأولى المقدم جمين كينتينغ. أما في سومطرة الوسطى فقد أعلن المقدم احمد حسين بان حركته لا علاقة لها بحركة سومطرة الشمالية، وقال بأنه مستعد للتفاوض مع الحكومة المركزية شرط ان يحصل الوفد على تخويل من الرئيس سوكارنو وان لا تخرج المفاوضات عن أسس مطاليب شعب سومطرة الوسطى[2].

على اية حال، تم افشال حركة سومطرة الشمالية بعد ما تسلم المقدم جمين كينتينيغ مسؤوليات المنطقة، اذ اعلن في السابع والعشرين من كانون الاول عن اعادة علاقة سومطرة الشمالية مع الحكومة المركزية، مما اضطر سيمبالون الى الهرب[3]. وفي سومطرة الجنوبية اعلن قائد المنطقة ولاءه للحكومة، واصدر اوامر مشددة لمنع تدخل الضباط في القضايا السياسية. الا ان منطقة جلمبي في (شمالي بالمبانغ) اعلنت تاييدها لسومطرة الوسطى وانضمامها لمجلسها. وتبعا لهذا خشى حاكم سومطرة الجنوبية من انتقال العصيان الى الجنوب، واعلن بانه سيتخذ على مسؤوليته بعض الخطوات المهمة، وان جميع الضرائب والمكوس المجباة من منطقته سيتم صرفها في اعمار المنطقة. كما طالب الحكومة بمساعدة مالية تبلغ نحو 100.000.000 روبية[4]. ولم يقتصر التمرد على سومطرة، بل امتد الى

---

(1) المصدر نفسه، ص47.

(2) المصدر نفسه، ص 47.

3) Facts On File, Op. Cit ., P.65.

(4) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة 11، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/3/5 في 3 كانون الثاني 1957،ص47.

سيلبيس، اذ حدث تمرد في التاسع والعشرين من كانون الاول عام 1956، وذلك من قبل مجلس ضم 51 عضوا، كانوا من الجيش وموظفي الشرطة والموظفين المدنيين في سيلبيس، وقد استطاع هؤلاء الاستيلاء على اربعة اقاليم شرقية في سيلبيس[1].

ادى هذا الوضع المتأزم الى ارتفاع الاصوات المطالبة بتخلي الوزارة عن مسؤولياتها وخاصة من الاحزاب المشتركة معها في الوزارة، اذ سحب حزب (ابيكي) حزب الدفاع عن حرية اندونيسيا وزيره الوحيد في الوزارة، كما تقدم حزب (باركيندو) الحزب المسيحي الاندونيسي بطلب للوزارة يطالبها فيه بالاستجابة الى مطاليب سومطرة الشمالية في الاصلاح اللازم، وقد هدد بسحب وزراءه اذا لم تستجب الوزارة لمطاليبه. ومن الجدير بالذكر ان هذا الحزب كان يمتلك نفوذا كبيرا في تلك المنطقة[2].

اما الحزب الكاثوليكي فقرر الاستمرار بالعمل مع الوزارة بشرط اجراء تعديل وزاري، وتحقيق منح الادارة الذاتية للمناطق الخارجية، وتنظيم العلاقات المالية بين هذه المناطق والحكومة المركزية، واعادة وحدة الجيش. اما حزب الماشومي فقد اعلن رئيسه عن ضرورة تاليف ادارة عمل جديدة يراسها رجل قوي. وتستثنى من تلك الاحزاب الحزب الوطني (حزب الحكومة) الذي قرر عدم التخلي عن الوزارة والاستمرار بالحكم مهما كانت الظروف، وفي الوقت نفسه اعلن الحزب الشيوعي عن استعداده للاشتراك بالحكم[3].

في ضوء ما تقدم يمكن القول ان العديد من الاندونيسيين الواعين سياسيا اصبحوا، مع بداية عام 1957، مؤيدين او على الاقل مستجيبين لإحداث تغيير سياسي في نظام حكومتهم، خاصة بعد ان ادركو فشل النظام البرلماني الذي استمر لمدة سبع سنوات[4]. وهنا لابد من الاشارة الى اهم الاسباب التي ادت الى فشل هذا النظام، واهمها انه لم يكن نظاما

---

[1]) Facts on File, Op. Cit ., P.65.

[2] د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة 11، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا المرقم س/3/5 في 3 كانون الثاني 1957،ص47.

[3] المصدر نفسه، ص47 .

[4]) Harold C.Hinton and others, Op.Cit ., P.626.

مأخوذا عن احد الانظمة الغربية، ولاحتى تركيباً ملائماً للعناصر الغربية والتقليدية، بل انه كان مستنداً على دستور معدل بشكل مبدئي لدستور هولندا، ولم يكن بالامكان التكهن بعدم ملاءمة هذا الدستور للظروف الاندونيسية الا بعد تطبيقيه وممارسته في اندونيسيا، اذ لم يكن بالامكان عكس القيم الثقافية الهولندية، والتركيب الاجتماعي الهولندي، والتطور الاقتصادي والسياسي الهولندي على الواقع الاندونيسي[1]. فضلا عن تاثير الاستعمار الطويل على اندونيسيا، الذي ادى الى تقييد النخبة الاندونيسية، والافتقار الى الاجماع في الرأي بشان بعض القضايا المهمة وخصوصا موازنة القوى التي كانت تغلب على الفترة التي تم فيها تطبيق النظام[2]. وكذلك فان عدم منح الجزر الخارجية حكما ذاتيا، وسيطرة جاوة على واردات تلك الجزر، ادى الى قيام حركات انفصالية ضد الحكومة المركزية[3].ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى فشل النظام البرلماني في اندونيسيا نظرة الفرد الى الحكومة، و ذلك بسبب طبيعة الحكم الاستعماري الهولندي ثم الاحتلال الياباني، الذي جعل الاندونيسيين ينظرون الى الحكومة على انها حكومة اوتوقراطية، ذلك لانهم منحوا في الفترات السابقة فرصاً قليلة، ان لم تكن معدومة، لإشغال مناصب سياسية او ادارية، وبالنتيجة فلم يفهموا او يعرفوا عمل النظام البرلماني، مما جعلهم ينظرون نظرة سلبية ومعارضة تجاه الحكومة ككل[4].فضلا عن ذلك، فقد كانت نظرة الاحزاب السياسية الى السلطة نظرة معارضة، لان معظم الاحزاب ظهرت خلال الفترة الاستعمارية، وقد كان نشاطها موجها ضد الادارة، ولم تستطع تغيير نظرتها حتى بعد استلام الهيئة الوطنية للسلطة[5].وكذلك كانت فكرة الدولة العلمانية مقابل الدولة الاسلامية تعد من اخطر المشكلات التي اسهمت في فشل النظام وذلك لان المجتمع الاندونيسي

---

1) Harold C.Hinton and others, Op.Cit .,..P627.

2) Ibid ., P.627.

3) J.D.Legge, Op. Cit ., P.272.

4) Harold C.Hinton and others, Op.Cit ., P.629.

5) C. A. Fisher, Indonesia Physical and Social Geography, Research in The Far East and Australasia 1976-77 Asurvey and Directory of Asia and the Pacific, 8th ed., London, 1976, P.451.

اصبح منقسما بشكل متزايد بشان هذه الفكرة، حتى انها هيمنت على كل شيء في النقاشات الخاصة[1].زيادة على ذلك، فقد ادى تدخل الجيش في السياسة الى فشل النظام، وذلك لانه اسهم في اسقاط العديد من الوزارات، فضلا عن قيامه بحركات عصيان لتحدي الحكومة[2].والاهم من ذلك كله، ان عدم منح دستور عام 1950 المكانة الملائمة لسوكارنو قد ادى فشل النظام البرلماني، خاصة وان سوكارنو كان ساخطا ومحبطا من مسألة بقائه خارج الحكومة. ولتخطي هذا التقييد عمل سوكارنو على ايجاد طرائق عدة لتفسير الدستور، تمكن من خلالها من ممارسة نفوذ سياسي مهم في الحكومة بشكل لا يتعارض مع الدستور[3]. على اية حال، فقد ادى هذا الوضع الى اضعاف سلطة الحكومات، بل واضعاف سلطة النظام البرلماني بشكل عام. وربما لو اعطي سوكارنو منذ البداية الدور الذي كان يتناسب مع مكانته الدستورية لكان النظام اكثر فاعلية[4].

---

[1]) Harold C.Hinton and others, Op.Cit ., P.629.

[2]) C. A. Fisher, Op. Cit ., P.451.

[3]) Harold C.Hinton and others, Op.Cit ., P.631.

[4]) Ibid., P.631.

الفصل الثالث

الديمقراطية الموجهة وسقوط سوكارنو

1967-1957

المبحث الاول

الديمقراطية الموجهة وموقف القوى المعارضة

-اعلان الديمقراطية الموجهة.

انطلق سوكارنو في تبنيه لفكرة الديمقراطية الموجهة من افكار عدة، يعود في اغلبها الى الموروث الاجتماعي والسياسي الاندونيسي، الذي عده الاساس الفكري الذي يجب ان تسير عليه اندونيسيا في ادارة شؤونها الداخلية، وان أية فكرة خارج هذا الاطار تعد دخيلة على الواقع الاندونيسي. وقد اشار في احدى خطبه الى ان الديمقراطية " نسخة كربون عن امة اخرى... فقد كانت لنا ديمقراطية منذ الازمان الغابرة... والديمقراطية ذات الزعامة هي الديمقراطية الاندونيسية الحقة"[1]. وتستند فكرة الديمقراطية الموجهة لدى سوكارنو على ثلاثة اسس: اولها، المارهينية التي تصف نضال الشعب الاندونيسي في مقاومته للمستعمر، على الرغم من حالة الفقر والبؤس التي كان يعيشها الشعب وخاصة الفلاحين المعدمين، وكيف اثمر ذلك في حصول الإندونيسيين على استقلالهم متجاوزين تباعد الجزر واختلاف الاعراق والاديان. وفي هذه الفكرة سعى سوكارنو الى التركيز على الاخوة الاندونيسية التي يجب ان تظل الرابطة التي ينضوي تحتها كل اندونيسي[2].

اما الاساس الثاني فقد تمثل بالزعامة القوية والتوجيه من القمة. وضمن هذا الاساس سعى سوكارنو الى عد نفسه المحور الاساس المحرك الرئيس لسياسة الدولة، من خلال قدرته على مواجهة مخاطر الاختلافات التي قد تؤدي الى الاضرار بمصلحة الامة الاندونيسية. وضمن هذا السياق خاطب سوكارنو اعضاء البرلمان الاندونيسي عام 1960 قائلا: " اذا لم تستطيعوا التوصل الى اتخاذ قرار بشان قضية ما بسبب اختلاف خطير في وجهات

([1]) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، ج1، محاضرات مطبوعة بالرونيو القيت على طلبة العلوم السياسية، 1986-1987،ص91.

([2]) المصدر نفسه، ص92-93.

النظر، فانني اطلب من رئاسة البرلمان ان تتجه الى الرئيس والقائد الاعلى، لاتخاذ قرار اساسه كل تلك الاراء التي تمخضت عنها نقاشاتكم"[1].

تناول الاساس الثالث مسألة المشاورة التي تعني اجراء حلقة نقاش لحل المشكلات الموجودة، واعطاء كل فرد رأيه الخاص حتى يتمكن الجميع من التوفيق بين تلك الاراء شيئا فشيئا والوصول الى راي موحد بشأن القضية المطروحة دون اللجوء الى اجراء عملية التصويت في اتخاذ القرار[2].

في الحادي والعشرين من شباط اعلن سوكارنو فكرته امام الالاف من العمال ورؤساء الاحزاب ورجال الحكومة وممثلي مختلف طبقات الأمة، وقد اطلقت وزارة الاستعلامات على هذا الاعلان بـ (رسالة الرئيس لحماية الديمقراطية في البلاد)[3]. وفي البداية اشار سوكارنو الى ضرورة احداث تغيير جذري في النظام السياسي الحكومي، ثم اشار الى الازمات التي واجهت الوزارات المتعاقبة بسبب افتقارها للسلطة، فضلا عن المعارضة المستمرة من مختلف المجموعات القوية في البرلمان[4]. ولحل هذه المشكلات طرح سوكارنو فكرته الجديدة التي تضمنت تشكيل وزارة على اساس وزارة التعاون المتبادل التي تشمل جميع الاحزاب والجماعات الممثلة في البرلمان[5]. فضلا عن ذلك ، فقد تضمن الاعلان اقتراحاً لتشكيل المجلس الوطني الذي سيضم ممثلين من جميع طبقات الشعب ، كالعمال والفلاحين والشباب وعلماء الدين والنساء ورؤساء اركان القوات المسلحة الثلاثة، ويكون برئاسة رئيس الدولة،

([1])رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص93.

([2]) المصدر نفسه ص95.

([3]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة50، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/80/5 في 28 شباط 1957،ص19.

[4]) Harold C. Hinton and others , Op. Cit, P.624.

([5]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة50، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/80/5 في 28 شباط 1957،ص19.

كما سيقدم المجلس اراءه للوزارة سواء كانت بحاجة لها ام لا[1]. والجدير بالذكر ان النظام الجديد نص على اشتراك الحزب الشيوعي الاندونيسي في الحكم، ولايضاح ذلك امام المجتمعين قال سوكارنو: " واني اعلم ايها الاخوان ان عددا منكم او عددا من الجماعات تعارض اشتراك الحزب الشيوعي في الوزارة، ولكنني اسالكم بإخلاص هل نتمكن من اهمال هذه الجماعة التي نالت في الانتخابات ستة ملايين صوتا"[2]. واضاف ايضا: " قد يقال ان سوكارنو يريد التوجه نحو اليسار ولكني لا اعرف هناك يسارا ام يمينا بل اعرف امه اندونيسية واحدة" [3]. واخيرا امهل سوكارنو الاحزاب اسبوعاً للنظر في هذه الخطط[4].

خلال هذا الاسبوع دأب الشيوعيون على تنظيم المظاهرات ورفع اللافتات والاعلانات، كما امتلأت الشوارع بالكتابات المؤيدة لفكرة سوكارنو. وفي الرابع والعشرين من شباط عقدت المنظمات الشيوعية اجتماعا حضره الرئيس سوكارنو، قدمت فيها عريضة للرئيس تؤيد فكرته، كما اعلنت بان اكثرية الأمة تؤيده وان اراء الاحزاب ليست سوى اراء فردية. ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل تواردت الانباء عن محاولة الشيوعيين القيام باختطاف او قتل رؤساء الاحزاب الاسلامية والمسيحية المعارضة للفكرة، كما اشارت تلك الانباء الى محاولة اختطاف الدكتور محمد حتا[5].

من جهة اخرى نظم المسلمون اجتماعات عدة، من بينها الاجتماع الذي عقد في السابع والعشرين من شباط، الذي صادف ذكرى يوم المعراج. وخلال الاجتماع عمل الزعماء

([1]) المصدر نفسه،ص20؛ شكري نجار، المثال الذي اعطته اندونيسيا، مجلة الطريق، العدد8 ،بيروت، اذار 1960، ص25؛

Hward Palfrey Jones Op. Cit, P 237.

([2]) د.ك. و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة50، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/80/5 في 28 شباط 1957،ص20.

[3]) Facts on File, Op. Cit., P.76.

[4]) J. D. Legge, Op. Cit., P.283.

[5]) د.ك.و.، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة50، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/80/5 في 28 شباط 1957،ص20.

المسلمون على تحريض الناس لمقاومة فكرة سوكارنو. وقد اعلن احد قادة حزب الماشومي بان سبب رفض اشتراك الحزب الشيوعي يعود الى ان ولاء هذا الحزب لموسكو وليس لإندونيسيا[1].
ولابد من الاشارة الى موقف الدكتور محمد حتا بعد اعلان مبدأ الديمقراطية الموجهة، اذ اشار الى ان ادخال الشيوعيين في الحكم سوف يصعد التماسك السياسي، لكنه سيشكل عنصر خرق، اذ ان الشيوعيين ملتزمون بأهداف مختلفة تماما عن اهداف الاحزاب الاخرى، ولو تم فرض ذلك على الاحزاب فسيزداد العداء الحالي وسيصبح مشروع الوحدة الوطنية ابعد بكثير، فضلا عن ان اشراكهم في الحكم سيمنع اندونيسيا من اتباع سياسة خارجية مستقلة، لان الشيوعيين سيخضعون مصالح اندونيسيا لروسيا السوفيتية[2].

في الثامن والعشرين من شباط قدم رؤساء الاحزاب والهيأت اراءهم الى الرئيس، وقد اتفقت الغالبية على عدم امكان تطبيق هذا المشروع عمليا، فضلا عن كونه متناقضاً مع الدستور الاندونيسي. وعلى الرغم من محاولة الاحزاب، باستثناء الحزبين (الوطني والشيوعي)، اقناع الرئيس بالعدول عن مشروعه هذا، الا انه اصر على امكان تطبيقه وعلى الفوائد الجمة التي يعتقد بان اندونيسيا ستجنيها منه، كما اصر على ان هذا المشروع هو الطريق الوحيد لحل مشكلات اندونيسيا القائمة[3].

اثار هذا الامر سخط الاقاليم الخارجية، اذ اعلن الحاكم المحلي لشرقي اندونيسيا الكولونيل صمويل (Samuel) في الثاني من اذار عام 1957، حالة الحرب والحصار على المنطقة التي تقع تحت سيطرته. وبعد ثلاثة ايام سيطر الكولونيل بارليان(Barlian) على الادارة المدنية في جنوبي سومطرة . و كان الغرض من كلا الحركتين وضع الادارة المدنية تحت

([1]) المصدر نفسه، ص20.

[2]) Harold C. Hintonm and others, Op. Cit., P.625.

([3]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة6، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/104/5 في 21 اذار 1957،ص22.

السيطرة العسكرية، ورافقهما اعلان "ميثاق الصراع الشائع" الذي دعا الى عودة المشاركة في السلطة بين سوكارنو وحتا ، فضلاً عن سلسلة الطلبات الاقتصادية والسياسية[1].

حاول رئيس الاركان الجنرال ناستيون التوسط بين جاكارتا والقادة المحليين، اذ اجتمع مع الرئيس سوكارنو في الخامس من اذار، واقترح ترتيب اجتماع بين الرئيس ونائبه محمد حتا. الا ان سوكارنو رفض هذا المقترح، بينما وافق على مقترح اخر ينص على اعلان حالة الحرب والحصار في اندونيسيا[2]. وعلى الرغم من ان هذه الحالة كانت قائمة منذ ان اعلنها قادة مختلف المناطق العسكرية بصورة منفردة، يبدو ان سوكارنو كان يؤيد تلك الحركات ضمنا، او على الاقل كان مضطرا للقبول بالأمر الواقع. وفي الرابع عشر من اذار قدم مجلس علي ساسترو استقالته، بعد ان اعلن حزبا (الكاثوليكي) و(شركت اسلام) بانهما سيسحبا وزراءهما مالم يستمع سوكارنو للاراء النهائية لمختلف الاحزاب والهيأت بعد انتهاء مدة الاسبوع المحدد[3].

يمكن القول ان سقوط الوزارة وضع القرار المباشر في يد سوكارنو، اذ مهد ذلك امامه الطريق لتشكيل الحكومة التالية. وبما انه لم يكن يريد اعطاء سلطة للقادة المحليين او الجيش من خلال دعوة محمد حتا لتشكيل مجلس وزراء[4]، بدأ باجراء تحركاته واولها تكليف زعيم الحزب الوطني سوويريو لتشكيل وزارة ائتلافية في الخامس عشر من اذار، ولكن سوويريو فشل في تلك المهمة لعدم قدرته على اقناع الاحزاب بمسألة تضمين الشيوعيين في الوزارة[5].

---

[1]) J.D. Legge, Op. Cit., P.286.

[2]) Ibid., P.286.

([3]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة6، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، الرقم/104/5 في 21 اذار 1957،ص22.

[4]) J.D. Legge, Op. Cit., PP.286-287.

[5]) Harold C. Hinton and others , Op. Cit., P.643.

طلب سوكارنو من سوويريو للمرة الثانية تشكيل وزارة تضم اشخاصاً ذوي كفاءات عالية بغض النظر عن مبادئهم الحزبية والسياسية. الا ان الاشخاص الذين فاوضوا سوويريو كان عليهم اخذ موافقة احزابهم مسبقاً. فضلا عن ذلك، فقد فشل سوويريو للمرة الثانية في اقناع الاحزاب المعارضة في مسالة تضمين الشيوعيين في الوزارة. وخلال ذلك ، هدد الشيوعيون باستخدام نقابات العمال البالغ عدد اعضائها ستة ملايين شخصاً باعلان اضراب عام في جميع انحاء اندونيسيا، والقيام بحركات تؤدي الى احباط محاولة تأليف اية وزارة لايشترك فيها الشيوعيين. وعلى اثر ذلك اعتذر سوويريو للرئيس، عندئذ صرح سوكارنو بانه سيجد حلا خلال يومين او ثلاثة ايام[1]. وفي الرابع من نيسان دعا سوكارنو قادة حزب مع بعض المسؤولين الرسميين والقادة العسكريين للحضور الى جاكارتا. وفي الاجتماع السري اعلن بانه يقترح تعيين مجلس وزراء بنفسه ، اذ قال: "ان الرئيس سوكارنو دعا المواطن سوكارنو للقبول بمسؤولية تشكيل الحكومة، اذ سيكون هناك مجلس وزراء عاجل وفوق البرلمان في سلطته"[2].فضلا عن ذلك، فقد اعلن عن نيته في تأليف الوزارة الجديدة خلال ثلاثة ايام، والتي دعاها (وزارة الطواريء غير البرلمانية ومن ذوي الاختصاص)[3]. ثم قام بتمرير اوراق التصويت على الحاضرين لكي يقوم من يرغب بالانضمام الى المجلس بتدوين اسمه، فرفض بعضهم في حين اعربت الاغلبية عن رغبتها في ذلك[4]. وفي الثامن من نيسان نجح سوكارنو في مساعيه، اذ وافق فريق من الاشخاص على العمل تحت امرة الدكتور جواندا

(1) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073 رقم الوثيقة4، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/106/5 في 3 نيسان 1957، ص15.

(2) J.D. Legge, Op. Cit., P.287.

(3) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073 رقم الوثيقة 3، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/124/5 في11 نيسان 1957، ص11.

(4) J. D. Legge, Op. Cit., P.287.

الذي لم يكن عضوا في أي حزب، وكان يشغل منصب وزير التخطيط في حكومة علي ساشترو الثانية[1].

عارضت معظم الاحزاب السياسية تشكيل الوزارة الجديدة، اذ انتقد رئيس حزب الماشومي محمد ناصر الرئيس سوكارنو بتعيين نفسه مؤلفا للوزارة بقوله انه عمل غير دستوري، واشار الى ان اعلان حالة الطوارىء لايبرر انتهاك الرئيس لحرمة قوانين البلاد وخاصة الدستور الاندونيسي. كما صرح بان الحزب قطع علاقته مع بانكيران محمد نور الذي قبل بمنصب (وزير الاشغال العامة) في الوزارة الجديدة[2].

اما رئيس حزب نهضة العلماء فقد صرح بان اشتراك عدد من اعضاء حزبه في الوزارة الجديدة جاء على اساس مسؤولية كل منهم الشخصية وليس للحزب علاقة بهم، وقد منحهم الحزب فرصة ثلاثة اشهر ليقرر بعدها مصيرهم. فضلا عن ذلك، فقد تردد رئيس الحزب الكاثوليكي في قبول منصب وزارة الشؤون الاجتماعية، لان حزبه وقف موقفا معارضا مع الاحزاب الدينية الاخرى في مسألة اشتراك الشيوعيين في الوزارة، الا انه وافق اخيرا بعد ان حصل على موافقة حزبه[3].

وضعت الوزارة الجديدة منهاجا تضمن نقاط عدة اهمها: تأليف المجلس الوطني، اعادة الحالة الداخلية في البلاد الى وضعها الطبيعي السابق، الاستمرار في تنفيذ اتفاقيات

([1]) يمكن القول ان الوزارة الجديدة لم تتفق مع الخطة الاصلية التي وضعها سوكارنو التي كانت تشمل جميع الاحزاب السياسية، لان القائمة الوزارية اعتمدت على حزبين الوطني ونهضة العلماء، اللذين كان لهما اربعة اعضاء في الوزارة، بينما رفض حزب ماشومي السماح لاعضائه بالانضمام الى الوزارة، وقام بفصل العضو الذي قبل بوظيفة في الحكومة. فضلا عن ذلك، فلم تضم الوزارة اعضاء من الحزب الشيوعي، ولكن كان هناك اعضاء في الوزارة متعاطفين مع الحزب، ينظر:

J. D. Legge, Op. Cit., PP.287-288.

([2]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة 13، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/124/5/، بتاريخ 11 نيسان 1957، ص12.

([3]) المصدر نفسه، ص13.

مـؤتمر الطاولـة المسـتديرة، مواصـلة الكفـاح مـن اجـل تحريـر ايريـان الغربيـة واعادتهـا الى اندونيسيا، ومضاعفة الجهود في سبيل الاعمار[1].

بدأت الوزارة بتنفيذ هذا المنهاج من خلال توقيع سوكارنو وجواندا في السادس من ايار على مرسـوم طـواريء اسـس بموجبـه المجلـس الـوطني الـذي ضـم 43 عضـوا، وكـان دوره استشاريا فقط[2]. فضلا عن ذلك، فقد عملت الوزارة على حل مشكلة العلاقات المتوترة بين الأقـاليم والحكومـة المركزيـة. وقـام رئيس الـوزارة جوانـدا بزيـارة لمناطق سـومطرة الثلاث، وبعـد نقاشات عدة وعدهم بتشكيل لجنة من ذوي الاختصاص لتقوم بدراسة منح الاقاليم اقصى حـد مـن اللامركزيـة. وبالفعـل منحـت الـوزارة تلـك الاقـاليم مبـالغ ضـخمة، ممـا اثـر سـلبا على الميزانية التي كانت تعاني اصلا من عجز. ومع ذلك استمرت الاقاليم بطلب المزيد من الاموال. كمـا زار جوانـدا جزيـرة سـيلبيس، وبعـد عودتـه اصـدر امـرا يقضـي بتنحيـة قائـد المنطقـة العسـكرية هنـاك الكولونيـل صـموئيل، الا ان رئيس اركان الجيش لـم ينفـذ هـذا الامـر بسـبب الوضـع المتـأزم بـين الجـيش والحكومـة[3]. وفي منتصـف عـام 1957 شـهدت اندونيسـيا وضـعا سياسـيا متأزمـا، بسـبب نجـاح الحـزب الشـيوعي في انتخـاب مجـالس المقاطعـات والمجـالس البلدية، التي جرت في وسط وشرقي جاوة[4]، اذ حصل الحزب الشيوعي على نسبة 27.5% من الاصـوات وظهـر انـه اكبر حـزب[5]، بينمـا احتلـت الاحـزاب الاسـلامية القويـة الـدرجتين الثالثـة والرابعـة بعـد ان كانـت في الدرجـة الاولى. فضـلا عـن ذلـك ، اخـذ زعمـاء الحـزب الشـيوعي بمهاجمة الاحزاب الاخرى بصورة علنية، ومن ذلك اتهام الحزب الوطني بالفساد والرشوة، مما

([1]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة 13، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/124/5، بتاريخ 11 نيسان 1957، ص13 .

[2]) J. D. Legge, Op. Cit, P.289.

([3]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073 ، رقم الوثيقة 2، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/180/5 في 23 ايار 1957،ص8.

([4]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073 رقم الوثيقة 1، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/3/5 في5 تموز 1957، ص3.

[5]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit., P.644.

دفع احد زعماء الحزب الشباب الى القاء خطاب حذر فيه الشعب من الحزب الشيوعي وذكره بحوادث ماديون التي اراد الشيوعيون خلالها اغتصاب الحكم بالقوة[1]. وعلى الرغم من ادراك معظم الاحزاب السياسية لمسألة ضرورة التعاون ضد الشيوعيين، الا ان الاختلافات التي كانت مترسخة بين تلك الاحزاب منعتها من تشكيل جبهة موحدة ضد تمادي الشيوعيين[2].من جهة اخرى بدأ السوندانيين[3] في غربي جاوة باستعمال العنف ضد الشيوعيين، اذ القوا اكثر من تسع قنابل على مقر الحزب الشيوعي في شهر تموز، مما ادى الى زيادة الاضطرابات في البلاد[4]. وفي الوقت نفسه استمرت الاقاليم الخارجية بمعاداتها للحكومة المركزية، فضلا عن استمرارها بالمطالبة بضرورة عودة محمد حتا للحكم وتنصيبه رئيساً للوزراء[5].

في خضم هذه الاحداث المتوترة عمل رئيس الوزراء على تنظيم مؤتمر في جاكارتا يضم جميع الاطراف المتناحرة[6]، عرف بمؤتمر التداول الوطني، الذي جمع القادة العسكريين والمدنيين من كل انحاء اندونيسيا ومن ضمنها الأقاليم المنشقة في سومطرة الغربية وسومطرة الجنوبية وسيلبيس، فضلا عن حضور سوكارنو وحتا[7].

افتتح جواندا المؤتمر في العاشر من ايلول عام 1957[8]. ومن ابرز الامور التي تناولها مسألة التصالح بين سوكارنو وحتا ، فضلا عن مسألة انهاء الخلافات القائمة بين الجزر

([1]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073 ، رقم الوثيقة 1، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/3/5 في5 تموز 1957، ص3.

[2]) Harold C. Hinton and others , Op. Cit., P.644.

([3]) كان السوندانيين من جماعة العقيد لوبيس، وكانو ينادون بمحاربة الشيوعية، ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5073، رقم الوثيقة1، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا ، المرقم س/3/5 في 5 اب 1957، ص3.

([4]) المصدر نفسه، ص3.

[5]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit., P.644.

[6]) Howard Palfrey Jones, Op. Cit., P.74.

[7]) J.D. Legge, Op. Cit., P.290.

[8]) Ibid., P.290.

الخارجية والحكومة المركزية، الا ان المؤتمر لم ينجح في حل تلك المسائل، لعدم قدرة الاطراف على الاتفاق بشان الدور الذي سيتولاه محمد حتا في أية وزارة جديدة تحل محل وزارة جواندا، فضلا عن اختلافهما على مسألة ادخال الشيوعيين في الوزارة. وبشكل عام، لم يكن سوكارنو راغبا في تلبية اقل الشروط التي طالب بها حتا فيما يخص درجة السلطة التي سيمارسها في أية وزارة[1]. وقبل نهاية المؤتمر تقرر تعيين لجنة تعمل لحل المشكلات التي لم ينجح المؤتمر في حلها[2].وخلال شهر تشرين الاول كثف سوكارنو جهوده لاستعادة ايريان الغربية[3]، وشنت الحكومة حملة على مستوى الامة من اجل تحرير هذا الاقليم[4]. وتماشيا مع تلك السياسة، عقد تجمع كبير في الثامن عشر والتاسع عشر من تشرين الثاني في جاكارتا، ضم نواباً من المنظمات السياسية والعسكرية والشبابية من انحاء اندونيسيا كافة، وحث اولئك الحكومة على ضرورة اتخاذ اجراءات انتقامية ضد المصالح الاقتصادية الهولندية؛ في حال رفض الامم المتحدة طلب اندونيسيا في مسالة استعادة ايريان الغربية[5].

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني رفضت الجمعية العامة في الامم المتحدة القرار الاندونيسي الذي كان يدعو الى اجراء محادثات اندونيسية- هولندية بشان ايريان الغربية، وجاء الرفض بسبب عدم حصول القرار على نسبة الثلثين المطلوبة لتبنيه[6]. وفي اليوم التالي حدثت محاولة لاغتيال الرئيس سوكارنو عند خروجه من حفلة مدرسية في احدى

---

[1]) Harold C. Hinton and others , Op. Cit., P.645.

[2]) J.D. Legge, Op. Cit., P.290.

([3]) بدات المناقشات بشان مسألة ايريان الغربية في الأمم المتحدة منذ شباط عام 1957. فخلال هذا الشهر قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة مقترحا ينص على تسهيل مسالة التفاوض بين هولندا واندونيسيا، وفي تشرين الاول دعت الجمعية كلا الطرفين للتفاوض من اجل التوصل الى حل. ينظر:

Ibid., P.292.

[4]) Ibid., P.292.

[5]) Leslie H. Palmer, Op. Cit., P.101.

[6]) Facts on File, Op. Cit., P.50.

مدارس جاكارتا[1]. ويمكن القول ان الحادث كان نتيجة متوقعة للصراع العنيف الذي كان قائما بين الحزب الشيوعي والاحزاب الدينية والوطنية. اذ كان لتشجيع سوكارنو المستمر للحزب الشيوعي وسعيه لاشراكه في الحكم دون الاخذ بنظر الاعتبار رغبة غالبية الاحزاب، اثر في حصول تلك الحادثة. وبعد الحادثة بدات الاتهامات المتضادة بين الصحف الشيوعية والوطنية، واخذت كل منها بربط الجهة الاخرى بمحاولة الاغتيال[2]. والمهم في حادث محاولة الاغتيال هو استغلال الحكومة هذا الحادث لمصلحة ايريان الغربية؛ ففي الاول من كانون الاول اذاع رئيس الوزراء الاندونيسي خطابا جاء فيه: "ان على الشعب الاندونيسي ان يتكاتف ويتهيأ في هذه اللحظة التي تجابه فيها اندونيسيا اقوى كفاح ضد الاستعمار الهولندي[3]. وفي اليوم التالي اذاع وزير الاستعلامات خطابا حث فيه كل عمال وموظفي المؤسسات والشركات الهولندية على الاضراب لمدة24 ساعة. وقد ادى هذا الامر الى شل حركة البلد تقريبا، لعدم وجود وقود للسيارات[4]. وفي اليوم الثالث استولى عمال شركة (K.P.M) الهولندية للملاحة على مكاتب الشركة وممتلكاتها في ميناء جاكارتا[5]. وفي الرابع من كانون الاول استولى العمال على ثلاثة بنوك هولندية، من بينها مجمع التجارة الهولندي الذي يسيطر على (70%) من التجارة الاجنبية في اندونيسيا. وفي اليوم نفسه امرت الحكومة الاندونيسية باغلاق القنصليات الهولندية في اندونيسيا[6]، واعلنت عن وجود خطة تقضي بترحيل نحو 000 ، 50

---

[1]) Leslie H. Palmer, Op. Cit., p.102; Donald Wilhelm, Emerging Indonesia, 1st ed., New York, 1980,P 29.

([2]) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5074، رقم الوثيقة 2، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/86/5 في 5 كانون الاول 1957، ص2.

([3])د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف 311/5074، رقم الوثيقة 2، تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا، المرقم س/86/5 في 5 كانون الاول 1957، ص4.

([4]) المصدر نفسه، ص4.

([5]) مصطفى بهيج نصار ، المصدر السابق، ص47.

[6]) Facts on File , OP. Cit ., P 53 .

مواطن هولندي[1].وفي التاسع من كانون الاول اعلن رئيس الوزراء الاندونيسي بان الحكومة ستشرف على جميع المزارع والاقطاعيات الهولندية[2].

-تمردات سومطرة وسيابيس.

كان للسياسة التي اتبعها سوكارنو ازاء تأميم الممتلكات الهولندية، اثر في استياء العديد من الاندونيسيين، وفي مقدمتهم محمد حتا ، فضلا عن استياء قادة حزب الماشومي. وقد واجه اولئك انتقادا شديدا في الصحف التي كان يسيطر عليها سوكارنو، اذ اتهموا بأنهم موالون للهولنديين، وانهم يفتقرون للروح الوطنية. وعلى اثر ذلك تعرض معظمهم للتهديدات المستمرة من افراد المجموعات الشبابية ذوي الميول الشيوعية، ومن بينهم رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الماشومي محمد ناصر، وكذلك محافظ بنك اندونيسيا شرف الدين براد ينغارا الذي استقال من منصبه، فضلاً عن رئيس الوزراء السابق برهان الدين هاراهاب. ولم يستطيع اولئك طلب الحماية من الجيش او الشرطة، لان ضباط الجيش لايملكون تخويلا مباشرا من سوكارنو[3]. وادى هذا الوضع الى التجاء اولئك الى بادانغ عاصمة سومطرة الوسطى، التي كانت تحت سيطرة الكولونيل احمد حسين. وبعد فترة وجيزة انضم اليهم الدكتور سوميترو(Sumitro)[4]، والعقيد لوبيس[5]. وفي كانون الثاني عام 1958 انضم هؤلاء الى القادة العسكريون[6] في اقليم سومطرة، وهم العقداء احمد حسين، بارليان ، سيمبالون،

---

[1]) Arend Lijphart, The Indonesian Image of West Irian, Asian Survey, Vol.I, No.5, London, July 1961, P.9.

([2]) شكري نجار، المصدر السابق، ص27؛ مصطفى بهيج نصار، المصدر السابق، ص47.

[3]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit., PP.646-647.

([4]) سوميترو: كان سوميترو عضو فاعلاً في الحزب الاشتراكي، فضلا عن كونه استاذ الاقتصاد في جامعة اندونيسيا. تقلد مناصب وزارية عدة اهمها منصب وزير التجارة والصناعة في وزارة محمد ناصر، ووزير المالية في وزارة ويلوبو. هرب من جاكارتا على اثر احداث عام 1956. ينظر:

J.D. Legge, Op. Cit., P.291.

[5]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit., P. 647.

([6]) الجدير بالذكر ان اولئك العقداء كانوا قد اجتمعوا في الثامن من نيسان 1957 في بالمبانغ في جنوبي سومطرة، واصدروا وثيقة عرفت بـ " وثيقة بالامبانغ" طالبوا فيها الحكومة باعادة محمد حتا لتولي شؤون الحكم في الدولة،

فضلا عن حاكم شرقي اندونيسيا صموئيل في سيلبيس. وقاموا بتكوين كتلة عرفت بكتلة بادانغ[1].

تسارعت الاحداث وقرر المجتمعون في بادانغ تحدي الحكومة المركزية، خاصة بعد ان توقعوا الحصول على دعم خارجي، اقنعهم به العملاء الاجانب ، اذ وصلت شحنة سفن محملة بالتجهيزات الى بادانغ قبل اندلاع التمرد، كما وصلت كميات كبيرة من المعدات العسكرية الامريكية الحديثة من فرموزا. ومما شجعهم اكثر على التمرد غياب سوكارنو خارج البلاد[2]. وفي العاشر من شباط عام 1958 اصدر الكولونيل احمد حسين مذكرة الى الحكومة المركزية[3]، طالب فيها باستقالة وزارة جواندا وتأليف وزارة جديدة برئاسة محمد حتا وسلطان جوكجاكارتا وزير الدفاع السابق. وحددت المذكرة مدة خمسة ايام فقط للرد على مطالبها[4]، وفي حال رفض المذكرة فسيتم تشكيل حكومة جديدة في سومطرة[5]. وقد رفضت حكومة جواندا هذه المطالب[6]. وفي الخامس عشر من شباط اعلن الكولونيل احمد حسين عن تشكيل "حكومة الثورة لجمهورية اندونيسيا" برئاسة شرف الدين[7]. كما تم تعيين الملحق العسكري الاندونيسي في واشنطن العقيد كاويلارانغ قائدا عاما للثورة[8]. وفي اليوم نفسه اعلن شرف الدين بان حكومة المتمردين ليست "حركة انفصالية من اجل تفكيك تماسك

واستبدال رئيس اركان الجيش عبد الحارس ناستيون الذي اعرب عن ولائه للرئيس، وقيام اللامركزية في الحكم، ومنح الاستقلال الذاتي للاقاليم، وانشاء مجلس يشرف على المصالح الاقليمية، وتحريم الشيوعية في اندونيسيا. ينظر: بريان كروزير، الثائرون،ص97.

[1]) J. D. Legge, Op. Cit., P.294.

[2]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit., P.647.

[3]) Howard Palfrey Jones, Op. Cit., P.75.

([4]) بريان كروزير، الثائرون، ص184؛

Leslie H. Palmer, Op. Cit., P.165

[5]) Howard Palfrey Jones, Op. Cit., P.75.

[6]) Ibid., P.75.

[7]) J. D. Legge, Op. Cit., P.295.

([8]) بريان كروزير، الثائرون، ص183.

جمهورية اندونيسيا"، واكد على انها تمثل "نضالا لتاسيس دولة اندونيسية عادلة ومزدهرة تستند على ايمانها بالرب العظيم"[1]. وفي اليوم التالي وصل سوكارنو الى اندونيسيا. وخلال الاسبوعين التاليين من اعلان التمرد عقد سوكارنو اجتماعين مع حتا للنظر في المسألة، ولكنه قرر اخيرا استخدام الحل العسكري وسيلةً للقضاء على التمرد[2]. وفي الحادي والعشرين من شباط فرض الحصار الاقتصادي على مناطق المتمردين[3]. وفي اليوم التالي قام الطيارون الحكوميين بقصف ومهاجمة المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في وسط سومطرة و شمالي سيلبيس، وتم تحطيم الاذاعة الرئيسة للمتمردين في كلا الجزيرتين[4].

استمرت المواجهات خلال الاشهر التالية، ففي السابع من نيسان استولت القوات الحكومية على بادانغ، مما دفع المتمردين للانتقال الى بوكتينجي التي تبعد 60 ميلا عن بادانغ، الا ان القوات الحكومية تحركت نحو المنطقة، واجبرت المتمردين على التراجع حتى اضطروا للهرب الى شمالي سيلبيس في الرابع من ايار[5]. وفي الرابع والعشرين من ايار اعلنت اذاعة المتمردين في مينادو عاصمة سيلبيس عن تشكيل وزارة وكيله برئاسة الكولونيل جوب أف وارو(Joop F. Warouw)، والتي حلت محل الحكومة المتبعثرة في سومطرة الوسطى. وفي التاسع عشر من حزيران تمكنت القوات الحكومية من اختراق خطوط دفاع المتمردين في سيلبيس، واجبرتهم على الانسحاب. وهكذا نجحت القوات الحكومية في القضاء على مقاومة المتمردين[6]. ولابد من الاشارة الى دور القوى الخارجية في التمرد وخاصة الولايات المتحدة.

---

[1]) Facts on File, Op. Cit., P.66.

[2]) J.D..Legge, Op. Cit., P. 295.

[3]) Leslie H. Palmer, Op. Cit., P.165.

[4]) Facts on File, Op. Cit., P.67.

[5]) Ibid. , P.69.

([6]) في الحقيقة لم ينته التمرد في عام 1958، بل ان القوات الحكومية استمرت في مواجهة بقايا جنود المتمردين حتى الرابع من نيسان عام 1961، اذ استسلم (25000) متمرد، من بينهم شرف الدين وسيمبالون واحمد حسين ولوبيس ينظر:

Ibid., P.71.

ففي السادس والعشرين من شباط عام 1958 صرح وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) [1](1953 – 1959) قائلا " سنكون سعيدين جدا بان نرى العناصر غير الشيوعية التي تشكل الاغلبية...وهي تمارس نفوذا كبيرا في اندونيسيا ...ان مايدعى بنظرية سوكارنو للديمقراطية الموجهة، التي هي اسم ذو رنة جيدة، اخشى ان ينتهي بكونه برنامجا شيوعيا"[2].

بعد اندلاع التمرد حاول كلا الطرفين الحصول على دعم الولايات المتحدة. ففي الثالث من اذارعام 1958 اعلن رئيس وزراء المتمردين بانه سيقوم بطلب اسلحة من الولايات المتحدة في حال قيام سوكارنو بطلب اسلحة من الاتحاد السوفيتي، واضاف محذرا "ليس من مصلحة الولايات المتحدة ان تصبح هذه المنطقة شيوعية"[3]، وفي الوقت نفسه طلب وزير الخارجية الاندونيسي سوباندريو(Subandrio)[4] من الولايات المتحدة الاذن لشراء اسلحة وطائرات بقيمة 120 مليون دولار[5]. ولكن دالاس رفض طلب كلا الطرفين، واعلن حياد بلاده اذ قال "ان الولايات المتحدة تنظر الى تلك المشكلة على انها مشكلة داخلية. ونحن نحاول ان نتخذ موقفا سليما في مسلكنا الدولي منها"[6].

([1]) دالاس: وزير الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ايزنهاور خلال الفترة الواقعة بين عامي (1953-1959). عمل لسنوات طويلة مستشاراً للشؤون السياسية الخارجية في الحزب الجمهوري. اشتهر بشدة عدائه للشيوعية ولسياسية عدم الانحياز التي كانت تلقى تاييداً واسعاً في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ولاسيما لدى الشعوب العربية. مارس دوراً كبيراً في انشاء الاحلاف العسكرية .ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، المصدر السابق، ص ص262-263.

[2]) Richard P. Steebbins and others, The United States in World Affairs1958, New York, 1959, P.297.

[3]) Facts on File Op. Cit., P.73.

([4]) سوباندريو: ولد عام 1915 في جاوة الشرقية من اسرة ثرية، درس الطب في جامعة جاكارتا وتخرج عام 1941. عمل جراحا خلال فترة الاحتلال الياباني حتى عام 1944. انضم الى حركة التحرير الاندونيسية بعد اعلان الاستقلال. تولى منصب اول سفير للدولة الجديدة في لندن. في عام 1954 نقل الى موسكو. عين وزيرا للخارجية للفترة من 1956-1965.ينظر: احمد عطية الله ، القاموس السياسي،ط3، بيروت،1968،ص640.

[5]) Facts on File Op. Cit., P.72.

([6]) ديفيد وايز وتوماس روس، الحكومة الخفية، ترجمة جورج عزيز، ط2، القاهرة، د.ت، ص179.

ادى هذا الرفض الى قيام اندونيسيا بشراء اسلحة من الاتحاد السوفيتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا، تضمنت طائرات قاذفة وزوارق بحرية من انواع مختلفة[1]. وقد اثار هذا التصرف استياء الولايات المتحدة، اذ صرح المتحدث باسم الخارجية الامريكية قائلا "يؤسفنا أن تلجأ اندونيسيا الى الكتلة الشيوعية لشراء اسلحة قد تستخدم في قتل اندونيسيين يعارضون جهاراً نمو النفوذ الشيوعي في اندونيسيا"[2].

ردت الحكومة الاندونيسية على التصريح بلهجة غاضبة، وقالت انها لم تلجأ الى الشيوعيين الا بعد ان رفضت الولايات المتحدة طلبها بشراء الاسلحة. وفي نهاية نيسان عام 1958 ازدادت الامور سوءاً بين الطرفين، اذ اعلن رئيس الوزراء الاندونيسي بان لديه ادلة على ان المتمردين "يحصلون علناً على عون اجنبي في شكل طائرات واسلحة أوتوماتيكية"[3]. فضلا عن ذلك، فقد اتهم سوكارنو الولايات المتحدة بالتدخل علنا، وحذرها قائلا "لاتلعبوا بالنار"[4]، واضاف ايضا: "ولتفهم أمريكا الموقف وتدركه حق التقدير، والا نشبت حرب عالمية ثالثة..."[5].

انكر رئيس الولايات المتحدة ايزنهاور(Dwight David Eisenhawer) علاقة الولايات المتحدة بدعم المتمردين، وقال: "ان جنود المال عادةً ما ينجذبون الى أي تمرد يحصل". كما اصر على ان سياسة الولايات المتحدة هي ذات حيادية حذرة نحو الصراع الاندونيسي[6].

بلغت الأمور ذروتها في الثامن عشر من ايار عام 1958، اذ تم اسقاط طيار امريكي في مينادو عاصمة سيلبيس يدعي ألن بوب (Allen pope)[1]. وفي السابع والعشرين من الشهر

---

[1]) ستيفن . اس كابلان واخرون، القوات المسلحة السوفياتية كاداة سياسية، ترجمة مركز البحوث و المعلومات، د.م، د.ت، ص 284.

([2]) ديفيد وايز وتوماس روس، المصدر السابق، ص180.

([3]) المصدر نفسه، ص180؛

Howard Palfrey Jones, Op. Cit., P.130.

[4]) Ibid., P. 132.

([5]) ديفيد وايز وتوماس روس، المصدر السابق، ص181.

[6]) Fact on File, Op. Cit., PP. 73-74.

نفسه صرحت جاكارتا بان بوب كان يعمل لصالح المتمردين منذ الحادي والعشرين من نيسان براتب قدره 10.000 دولار شهريا[2]. وحال القاء القبض على بوب، اصدر سفير الولايات المتحدة في اندونيسيا هوارد جونز بياناً قال فيه ان بوب "مواطن امريكي عادي تقاضى أجراً كأي شخص من المرتزقة"[3]. وما يهمنا في قضية بوب تغير السياسة الامريكية تجاه اندونيسيا. ففي الحادي والعشرين من ايار صرح دالاس عن دفع الولايات المتحدة رخصٍ لتصدير ما قيمته(146.000) قطعة من الاسلحة الامريكية الصغيرة، وما قيمته مليون دولار من اجزاء الطائرات الى اندونيسيا[4]. وفي الخامس عشر من أب وصلت الى جاكارتا طائرتان تابعتان لقيادة النقل في جيش الولايات المتحدة، وافرغت شحنات اسلحة صغيرة للجيش الاندونيسي، فضلا عن وصول ستة ضباط من جيش الولايات المتحدة، كان من المقرر ان يقوموا بتدريب الجيش الاندونيسي على استخدام تلك الاسلحة[5]. ويمكن القول ان اسباباً عدة اسهمت في فشل التمرد، واهمها الافتراضات التي وضعها المتمردون، التي اعتقدوا من خلالها ان باستطاعتهم تحقيق النجاح، ويمكن تلخيص تلك الافتراضات بما يأتي:

([1]) الن بوب: طيار امريكي تطوع للقتال في الحرب الكورية ، اتصلت به وكالة المخابرات المركزية الامريكية في كانون الاول عام 1957 وطلبت منه ان يقود قاذفة قنابل من طراز"ب26" لحساب المتمردين الاندونيسيين. ينظر: ديفيد وايز وتوماس روس، المصدر السابق،ص ص175-176.

([2]) قدم بوب للمحاكمة في الثامن والعشرين من كانون الاول عام 1959، بتهمة قيامه بقتل سبعة عشر اندونيسياً خلال الغارات التي كان يقوم بها لصالح المتمردين. حكم عليه بالاعدام، الا انه خفف بعد ذلك اذ شمل بالعفو عام 1962 بعد تدخل مباشر من سوكارنو. ينظر:

Howard Palfrey Jones, Op. Cit., PP. 130-142.

([3]) ديفيد وايز وتوماس روس، المصدر السابق،ص170.

[4]) Facts on File, Op. Cit., P.73.

[5]) Arslan Humbaraci, U. S. Probe in Indonesia, Eastern World, Vol. XIV, No.1, Londan, January 1960, P.16.

1.افترض قادة التمرد ان قياداتهم ستحافظ على توحدها، ولكنهم فشلوا في ذلك لان بعضهم عارض مسألة اعلان الحكومة الثورية المستقلة. فضلا عن نشوب الخلافات بين القيادات المدنية والعسكرية للتمرد[1].

2.اعتقد القادة بان قائد منطقة سومطرة الجنوبية بارليان سينضم اليهم، الا انه اعلن حياده بعد التمرد، مما ساعد الحكومة المركزية في تنفيذ عملياتها العسكرية[2].

3.اعتقد القادة بان نائب الرئيس السابق محمد حتا [3] وسلطان جوكجاكارتا سيدعمون الحركة، الا انهما رفضا الانضمام للمتمردين[4].

4.توقع القادة بان شركات النفط ستحول ارباح رؤوس اموالها الى الحكومة الثورية، التي ستعمل بدورها على منحهم الامتيازات النفطية التي سعوا طويلا للحصول عليها، ولكن الشركات رفضت ذلك.

5.اعتقدوا ان الموقف المالي لحكومة جاكارتا ضعيف جدا بحيث يؤدي الحصول على رأس المال الاجنبي والعوائد الضريبية الى استسلام جاكارتا من دون خوض القتال ضدهم.

6.كانوا يتوقعون الحصول على المساعدة من القوى الغربية، الذين يرتبطون معهم بعلاقات صداقة ودية، الا ان املهم خاب في ذلك ايضا[5].

فضلا عن ذلك فقد تسرع المتمردون في اعلان التمرد. وفي هذا الصدد يذكر سفير الولايات المتحدة في اندونيسيا هوارد جونز في مذكراته انه سأل شرف الدين في السنوات اللاحقة عن الاسباب التي حفزته على التمرد، فأجابه بانه اعترض على قرار اعلان التمرد،

---

[1]) Benjamin and Jean Higgins, Indonesia Anaw or Never, Foreign Affairs, Vol.37, No.1. New York, October 1958, P.157.

[2]) بريان كروزير، الثائرون، ص183.

[3]) اجرى قادة التمرد محاولات عديدة استنفذت الكثير من الوقت لاقناع محمد حتا بتولي قيادة التمرد. كما جرت اتصالات عدة معه اثناء زيارته لبكين بعد انتهاء المؤتمر الوطني. وتكررت المحاولات اثناء عودة حتا من طوكيو الى جاكارتا، ولكنه رفض الاشتراك في أي عمل يخالف الدستور. ينظر: المصدر نفسه،ص184.

[4]) Benjamin and Jean Higgins, Op. Cit., P.157.

[5]) ibid, P.157.

وطلب من الكولونيل حسين الانتظار مدة اسبوعين على الاقل، الا ان حسين رفض وكان عنيدا جداً، اذ قال سأمضي قدماً "معك او بدونك". واضاف شرف الدين بانه هو ومحمد ناصر كانا رافضين لإصرار حسين، الا ان الوقت كان متأخراً جداً للانسحاب. ودليلاً على موقفه، ذكر شرف الدين بانه لم يوقع على المذكرة، بل وقعها حسين نفسه[1].

كان لفشل التمرد في اندونيسيا، اثر واضح في تغير ميزان القوى السياسية في اندونيسيا. ففيما يتعلق الامر بسوكارنو، مثل قمع التمرد اضعاف للعديد من نقاده، وفي مقدمتهم حزب الماشومي الذي كان يعارضه بقوة، فضلا عن الحزب الاشتراكي، الذي، على الرغم من عدم مساندته للتمرد، الا ان اشتراك احد اعضائه وهو سوميترو، اضعف سلطته واهميته[2]. من ناحية اخرى فان قمع التمرد اظهر ان الجيش اكثر توحداً من ذي قبل، اذ منحه قوة سياسية ونفوذاً كبيراً اكثر مما كان عليه قبل التمرد[3]. وفيما يخص الاحزاب السياسية، فقد اظهر التمرد ان الحزب الشيوعي اقوى حزب، لعدم تأثره بالتغيرات التي حدثت بعد التمرد، بل انه نجح خلال السنة الاولى للتمرد في بناء قوته واختراق بعض الاماكن الجديدة مثل اجزاء من سومطرة المركزية، لان اعضاءه منحوا سلطة في الشؤون المدنية هناك بوصفهم معارضين للتمرد[4].

-تطبيق الديمقراطية الموجهة.

كان لفشل تمرد سومطرة اثر كبير في جعل الطريق نحو الديمقراطية الموجهة اكثر انفتاحا امام سوكارنو والجيش، اللذين كانا متفقين بشان العديد من المسائل التي تتعلق

---

[1]) Howard Palfrey Jones, Op. Cit., P.76.

[2]) Harold C. Hinton and others , Op. Cit., P.649.

[3]) Ibid., P.649.

[4]) Ibid., P.649.

بتطبيق هذا المبدأ، واهمها مسألة الغاء الاحزاب السياسية وتأسيس الجبهة الوطنية[1]. الا ان الظروف التي اعقبت التمرد، خاصة ارتفاع شأن الجيش الذي اصبح اكثر توحداً واكثر قوة من الناحية السياسية، جعل سوكارنو يعيد النظر في تلك المسالة، اذ كان يخشى من ان يعزل نفسه ويصبح مضطراً للوقوف وحده في مواجهة الجيش على منصة السلطة[2]. ومنذ نهاية عام 1958 بدأ سوكارنو يفكر في ايجاد مؤسسة يستطيع من خلالها اضعاف سلطة الاحزاب دون الغائها، واعطاء الجيش نوعاً من السلطة الشرعية الدائمية، لكن دون ان تكون له هيمنة وسيطرة لايمكن تحديهما. ولتنفيذ ذلك وجد سوكارنو ان توسيع المجلس الوطني من مجرد مجلس وطني تخطيطي الى برلمان من شانه ان يكون افضل وسيلة لتحقيق هدفه[3]. وعلى الرغم من قبول الاحزاب السياسية بمبدء التمثيل الفعلي، الاانها اختلفت مع سوكارنو في تفاصيل مقدمة هذا المبدأ[4]. ففي الوقت الذي اوصى المجلس الوطني وسوكارنو بان نسبة التمثيل في البرلمان المقبل يجب ان تكون 50%، رغبت الاحزاب بتحديد النسبة الى 33.5%[5]. وعلى الرغم من قدرة سوكارنو على استخدام الجيش لحل هذا الاشكال، خاصة وان الجيش كان ملتزماً في دعمه له، الا انه فضل ان يعتمد على سياسة الاقناع والمناقشة بين اطراف الاحزاب المتنازعة، بدلا من ان يصبح سجيناً او تابعاً للجيش[6]. ومنذ الخامس من كانون الاول عام 1958 بدات المناقشات المطولة بين الرئيس والاحزاب. واخيرا نجح سوكارنو في تحقيق هدفه، اذ صدرت صيغة نهائية تقرر بموجبها اعطاء نسبة(50%) من مقاعد البرلمان

([1]) الجبهة الوطنية: تعد هذه الجبهة احدى افكار سوكارنو التي حاول تشكيلها منذ فشله في تشكيل حزب واحد عام 1945، وكان الهدف من تشكيلها ضم كل الاحزاب والجمعيات الفاعلة تحت قيادته، لتكون قادرة على تحريك الجماهير بشكل يكفي لدعم السياسة الوطنية. ينظر:

J. D. Legge, Op. Cit, P.299.

[2]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit, PP.649-650.

[3]) J. D. Legge, Op. Cit., P.299.

[4]) Ibid., P.300.

[5]) Horold C. Hinton and others, Op. Cit., P.662.

[6]) J. D. legge, Op. Cit., P.300.

الى ممثلي المجموعة الفاعلة بحيث تصبح للجيش نسبة (35%) من المقاعد من مجموع (260) مقعداً، ويتم انتخاب المرشحين من خلال تشكيل الجبهة الوطنية التي ستقوم باختيارهم، الا ان هذه الصيغة لم تحظ بموافقة معظم الاحزاب السياسية[1]. وبعد مناقشات مطولة دامت اكثر من شهرين،قرر مجلس الوزراء في العشرين من شباط قطع المشاورات والبدأ بتطبيق الديمقراطية الموجهة من خلال مقترح العودة الى دستور[2] عام 1945[3]. وبعد شهرين سافر سوكارنو في رحلة الى خارج البلاد تاركاً مجلس الوزراء يجري مناقشات مع الاحزاب السياسية بشان هذا المقترح، الذي حظي بدعم الحزب الوطني والحزب الشيوعي، بينما كان حزب الماشومي من المعارضين[4]. ومن ابرز الامور التي دار النقاش حولها مسألة الاسلام في الدستور.ففي عام 1945 تم حذف العبارة التي تعطي للاسلام موقعاً في الدستور ضمن ميثاق جاكارتا، ولهذا وضع المسلمون امالهم كلها على اعادة العمل بميثاق جاكارتا عام 1959. وطالب حزب نهضة العلماء بتبني ميثاق جاكارتا دستوراً للدولة، الا ان مجلس الوزراء رفض هذا الطلب. وقال جواندا ان الحكومة ستعد ميثاق جاكارتا وثيقةً تاريخية، وليست جزءاً من الدستور، ثم اقترح ان يتم تضمين النص الكامل لهذا الميثاق في وثيقة تعرف بأسم "ميثاق باندونغ"[5]. الا ان هذا الميثاق وضع في ديباجة الدستور، ومن ثم فهو جزء غير عامل[6].

استمر حزب نهضة العلماء في تقديم المقترحات الخاصة بميثاق جاكارتا، اذ قدم في التاسع والعشرين من ايار مقترحاً يدعو الى اعادة كتابة ميثاق جاكارتا لكي يصبح الدستور

---

[1]) Ibid., P.301.

[2]) لم تكن فكرة العودة الى دستور 1945 فكرة جديدة، بل انها طرحت في العام الماضي من قبل ناستيون امام المجلس الوطني، ويشترط هذا الدستور بان يحتل الرئيس الموقع الرئيس للسلطة. ينظر:

Harold C. Hinton, Op. Cit., P.662.

[3]) Ibid., P.664.

[4]) J.D. Legge, Op.Cit., P.303.

[5]) Ibid., P.303.

[6]) Harold C. Hinton, Op. Cit., P.663.

الاساسي، الا ان المقترح رفض، ثم صوت المجلس الدستوري ضد الدستور نفسه[1]. ونتيجة لهذا الموقف تم اجراء ثلاثة تصويتات سرية جرت في الثلاثين من ايار، والاول، والثاني من حزيران، وفي كل مرة يحصل مقترح الحكومة على 47-49% من الاصوات بسبب معارضة حزبي نهضة العلماء الماشومي[2].وللخروج من هذا الاشكال، تدخل ناستيون بصفته رئيس السلطة العسكرية العليا، وقام بفرض الحظر والمنع على كل النشاطات السياسية، ثم دعا سوكارنو للعودة الى البلاد وتجاوز قرار المجلس الدستوري، وتنفيذ الدستور عن طريق قرار رئاسي[3]. وفي الخامس من تموز عام 1959 قام سوكارنو بتفكيك المجلس الدستوري، واصدر مرسوماً ينص على العودة الى دستور عام 1945 بدلاً من دستور 1950[4].

بدأ سوكارنو بتطبيق الديمقراطية الموجهة من خلال ترأسه للوزارة الجديدة، بعد استقالة وزارة جواندا في السادس من تموز. وضمت الوزارة الجديدة سوكارنو رئيساً للوزراء، وجواندا وزيراً اول، فضلا عن تعين ثلاثة وثلاثين وزيراً، كلف تسعة وزراء منهم بادارة الوزارات الرئيسة مثل الأمن، الدفاع، المالية، الشؤون الخارجية، الداخلية. اما الاربعة والعشرون الباقون فتم تعيينهم في وزارات اقل مرتبة مثل الاعلام، الزراعة، العمل والشؤون الاجتماعية، الاتصالات، فضلا عن تعيين ثلاثة رؤساء او مدراء للشرطة والقضاء[5]. وقد منع سوكارنو الوزراء من الانتماء الى أي حزب سياسي[6].وطبقا لدستور عام 1945 تم تأسيس مجلس التداول الشعبي الذي كان يتولى مهمة اختيار الرئيس ونائبه، وتحديد الخطوط الرئيسة لسياسية الدولة[7]. فضلا عن ذلك، تم تأسيس المجلس الاستشاري الاعلى بدلا من

---

1) J.D. Legge, Op. Cit, P.303.

2) Facts on File, Op. Cit., PP.77-78.

3) Harold C. Hinton and others, Op. Cit., P.665.

4) Howard Palfrey Jones, Op. Cit., P.231; S. Takdir Alisjahbana, Indonesia; Social and Cultural Revolution, Singapore, 1966, P.147.

5) J.D. Legge, Op. Cit., P.312.

6) Harold C.Hinton and others, Op. Cit., P.664

7) J .D. Legge, Op. Cit., P.312.

المجلس الوطني السابق، واصبح سوكارنو رئيسا للمجلس، بينما اصبح رسلان عبد الغني نائبا للرئيس. وضم المجلس 44عضواً، من بينهم الامين العام للحزب الشيوعي ايديت، فضلاً عن ثمانية احزاب اخرى، باستثناء حزب الماشومي الذي تم استبعاده[1].

اضاف سوكارنو مجلسا اخر عرف بـ "مجلس التخطيط الوطني"، كانت مهمته تهيئة مخطط لتطوير الاقتصاد الاندونيسي تحت قيادة الديمقراطية الموجهة. وتم تعيين محمد بامين رئيسا للمجلس[2]،الذي ضم (77) عضواً [3].فضلا عن تلك المجالس، فقد تم تأسيس الجبهة الوطنية، لتحل محل " الجبهة الوطنية لتحرير ايريان الغربية" والتي كانت تحت سيطرة الجيش. وكان سوكارنو يهدف من خلال تلك الجبهة النفاذ والدخول الى الجماهير التي ستمكنه من عزل الاحزاب السياسية[4]. وفي الخامس من اذار عام 1960 سدد سوكارنو اخر ضربه ضد ما تبقى من النظام البرلماني، اذ قام بتفكيك البرلمان بعد رفضه لقبول ميزانية الحكومة[5]. وحال تفكيكة اعلن سوكارنو بانه سيغير البرلمان بحيث يكون اعضاؤه على مستوى روح دستور 1945[6].

واجهت مسألة تفكيك البرلمان معارضه من العصبة الديمقراطية، التي تأسست من اجل مناهضة الشيوعية بشكل خاص، وتزعم تلك العصبه حزبا الماشومي والاشتراكي، فضلاً عن الحزب البروتستانتي، والكاثوليكي، وحزب المحافظين على الاستقلال[7]. كما عارض الحزب الشيوعي مسأله التفكيك، وطالب الامين العام للحزب ايديت في الاول من نيسان عام 1960 باجراء الانتخابات بشكل مباشر، وادعى بان الشيوعيين يستطيعون الحصول على عشرة

---

1) Facts on File, Op. Cit., P.79.

2) Harold C.Hinton and others, Op. Cit., P.663.

3) Howard Palfrrey Jones, Op. Cit., P.232.

4) J.D. Legge, Op. Cit., P.314.

5) Justus M.Van der kroef, Indonesia's New Palament , Eastern World , Vol. XIV, No. 9, London , Seotember 1960, . P.16 .

6) Harold C.Hinton, Op. Cit., P.665

7) Justus M.Van der kroef , Op. Cit., P.17.

ملايين من الاصوات على الاقل، في حال اجراء انتخابات حرة[1].وعلى الرغم من الاعتراضات الكثيرة، عين سوكارنو البرلمان الجديد في الخامس والعشرين من حزيران. وفي الجلسه الافتتاحيه اوضح سوكارنو بان سلطات البرلمان ستكون سلطات استشارية وليست تشريعية، فضلاً عن انه سيمارس سلطه نهائية على كل القرارات البرلمانية[2].

ضم البرلمان الجديد (262) عضواً، كان من بينهم (132) عضواً من المجموعات الوظيفية، فضلاً عن (130) عضواً من الاحزاب السياسية، وتوزعت المقاعد على معظم الاحزاب، اذ جعل الحزب الوطني على (44) مقعداً، وحصل حزب نهضة العلماء على (36) مقعداً، بينما حصل الحزب الشيوعي على (30) مقعداً، فضلاً عن (20) مقعداً للاحزاب الثانوية الاخرى[3]. ومن اجل ادخال الشيوعيين في الحكم، اعلن سوكارنو عام 1960 جزءاً من تطبيق الديمقراطية الموجهة، اتخاذ مبدأ الناساكوم (Nasakom)[4]، والذي يعني اشراك الوطنيين والدينيين والشيوعيين في الحكم[5].

ضمن سياسة سوكارنو في وضع الاحزاب السياسية تحت سيطرته، قام في تموز عام1960بتنفيذ الاوامر الرئاسية التي كانت قد صدرت في الحادي والثلاثين من كانون الاول عام 1959، التي تضمنت تفكيك أي حزب سياسي يفشل في تأييده للدولة الاندونيسية او نظام سوكارنو الحاكم. وقد حدد سوكارنو شروطاً معينة للاعتراف بشرعية تلك الاحزاب. ومن بين تلك الشروط تقليل عضوية كل حزب، فضلاً عن ضرورة اظهار ولاء الاحزاب لحكومة سوكارنو من خلال تحالفها الايديولوجي الكامل معه[6]. ويمكن القول ان هذه الاوامر وفرت الارضية المناسبة لسحب شرعية حزبي الماشومي والاشتركي، اذ صدر في السابع عشر من اب

---

1) Facts on File, Op. Cit., P.80.

2) Ibid., P.80.

3) Harold C.Hinton, Op. Cit., P.665.

4) بريان كروزير ، الصراع الدولي،ص227 .

5) Francis J. Galbraith , Indonesia s Worldview and Foreign Policies , Orbis Ajournal of World Affairs, vol. XIX, No.3, (N.P.) , 1975. P. 1103-1104 ; Justus M.Van der Kroef, An Indonesia Ideological Lexicon, P. 26.

6) Ibid., P.666.

عام 1960، امرٌ ينص على تفكيك الحزبين بوصفهما "معاديين للثورة"[1]. وفي الخامس عشر من نيسان عام1961، اصدر سوكارنو مرسوماً ينص على تحديد عدد الاحزاب السياسية، وجعلها ثمانية احزاب فقط، وهي الحزب الوطني، الحزب الشيوعي، حزب نهضة العلماء، الحزب الكاثوليكي، حزب الرابطة الاسلامية، حزب موربا (حزب موالٍ للشيوعية)، حزب بارتيندو، فضلاً عن عصبة الاستقلال الاندونيسي. ومنح المرسوم لسوكارنو سلطة على كل المنظمات السياسية[2].وعلى صعيد التنظيمات الاعلامية، قام سوكارنو بمنع كل انواع النقد، باستثناء " النقد البناء" لسياساته، كما صدرت الاوامر الى الصحف بنشر الاهداف والسياسات الحكومية، وتم ايقاف صحيفة بيدومان عن الصدور، وهي اكبر صحيفة يومية تعمل في البلاد، فضلاً عن صحيفة نوسانتارا وهي الصحيفة الوحيدة المتبقية المناهضة للشيوعية[3].

على صعيد الاقتصاد اعلن مجلس التخطيط الوطني في الثالث عشر من اب عام 1960 عن وضع خطة تطوير اقتصادية امدها ثماني سنوات، اذ دعا الى برنامج استثماري كبير[4]، بلغ (5.4) مليار دولار. ودعت الخطة الى استثمار ما يقدر ب (13%) من الدخل الوطني الاندونيسي السنوي الذي يقدر بـ(236) مليار روبية، وذلك لتحقيق زيادة بنسبة (11.6%) في الدخل الوطني لسنة 1969. ولدعم المشروع مالياً اقتضى الامر طلب نحو (1.5) مليار دولار من المساعدات الخارجية[5].

---

[1]) Facts on File, Op. Cit., P.81; S.Takdir Alsjahbana, Op. Cit., P.154.

[2]) Facts on File , Op.Cit., P.82.

[3]) Facts on File , Op.Cit P.87.

[4]) J.D. Legge, Op. Cit.,P.360.

[5]) Facts on File , Op. Cit., P.82.

المبحث الثاني

مشكلات اندونيسيا الاقليمية

-حل النزاع الاندونيسي والهولندي حول ايريان الغربية.

بعد ان تمكن سوكارنو من الاستيلاء على السلطة من خلال تطبيقه مبدأ الديمقراطية الموجهة، اتجه مباشرة الى المسالة التي أشغلت حيزا كبيرا من تفكيره منذ حصول اندونيسيا على استقلالها، الا وهي مسالة ايريان الغربية (أنظر خارطة رقم 2). وبعد ان يئس من امكان حل المسألة عن طريق الأمم المتحدة، قرر سوكارنو خوض الصراع مع هولندا خارج اطار تلك الهياة. ففي الحادي والثلاثين من تموز عام 1959 صرح وزير الخارجية الاندونيسي سوباندريو بأن بلاده سوف لن تسعى لتقديم نزاعها مع هولندا بشان مسألة ايريان الغربية الى الامم المتحدة، بل ستدخل في صراع مباشر مع هولندا لاستعادة ذلك الاقليم[1].

خلال الخطاب الذي القاه سوكارنو في السابع عشر من اب عام 1959 بمناسبة مرور اربعة عشر عاما على استقلال اندونيسيا، حذر الحكومة الهولندية من مسألة مصادرة اندونيسيا كل الممتلكات الهولندية في حال عدم احترام هولندا للمطالب الاندونيسية في ايريان الغربية[2].

من الواضح ان الحكومة الهولندية كانت عازمة على موقفها السابق من تلك المسالة، ففي السابع والعشرين من نيسان عام 1960، اعلنت عن خططها في تعزيز قواتها في ايريان الغربية من خلال ارسال حاملات للطائرات وفرقة مشاة ومقاتلات نفاثة[3]. وفي العاشر من ايار

---

1) Leslie H. Palmer, Op. Cit.,P.130; Justus M.Van der kroef, Nasution,Sukarno and West New Guinea Dispute,Asian Survey, Vol. I, No. 6, London, August 1961,P.20.

2) Facts on File, Op. Cit., P.53.

3)Arend Lijphart,Op. Cit., P.12.

وافق البرلمان الهولندي على التحركات العسكرية للحكومة[1]. و رداً على ذلك، اعلن سوكارنو في السادس عشر من اب عام 1960 قطع العلاقات الدبلوماسية بين اندونيسيا وهولندا[2].

استمرت الحكومة الهولندية في سياستها القائمة على التمسك بهذا الاقليم، وقررت منحه حكما ذاتيا تحت رعاية هولندا. وخلال المدة من الثالث عشر حتى الخامس والعشرين من شباط عام1961 اقيمت في ايريان الغربية انتخابات هي الاولى في تاريخ الجزيرة، بهدف اختيار ممثلين للمجلس الذي تقرر ان يضم (32) عضواً، يتناصف فيه الهولنديون البابوانيون سكان ايريان الغربية المقاعد، وتقرر ان يقوم الحاكم الهولندي بملء المقاعد المخصصة للهولنديين من خلال التعيين[3].

في الاول من اذار عرضت الحكومة الهولندية على البرلمان خطة تطوير اقتصادي لمدة عشر سنوات ، من اجل مساعدة البابوانيين في ايريان الغربية لتحقيق استقلالهم، وكانت هذه الخطة تدعو الى تحديد نفقات سنوية تبدأ بـ (300) مليون دولار في سنة 1961 وتزداد كل سنة بمقدار 36 مليون دولاراً[4]. والحقيقة ان سوكارنو ادرك اصرار هولندا على التمسك بهذا الاقليم، لذا سعى الى ايجاد وسيلة يستطيع من خلالها اجبارها على التنازل عنه، وهذه الوسيلة هي الضغط غير المباشر على الولايات المتحدة التي كانت الداعم الرئيس لهولندا في مسالة تمسكها بهذا الاقليم. ولتنفيذ ذلك سعى سوكارنو للحصول على الدعم السوفيتي[5]، والذي كان متلهفا بالمقابل لدعم اندونيسيا[6].

---

1) Facts on File, Op. Cit, P.54

2) Leslie H. Palmer, Op. Cit, P.129; Justus M.Van der kroef, Nasution,Sukarno and West New Guinea Dispute, P.20.

3) Facts on File, Op. Cit, P.54 .

4) Ibid., P.54.

(5) حصلت اندونيسيا على اول قرض سوفيتي عام 1956 بقيمة 100 مليون دولار. ينظر:

A.y. Drugo, Indonesia, Research in Southeastasia, History, Economy Policy, Translated by David Fidlon, Moscow, 1972, P.227.

6) Tempie Wanamaker, Amercan Foreign Policy Today, London, (N.P.), P.179.

في شباط عام 1960 قام خروشوف(N.S. Khrushcihev)[1] بزيارة اندونيسيا[2]. وخلال هذه الزيارة تم منح اندونيسيا مساعدة سوفيتية تتراوح قيمتها بين (700- 800) مليون دولار[3]، عدت 250 مليون دولار منها قروضا اقتصادية[4]، اما المبلغ المتبقي والذي كان يتراوح بين 450 ــ 550 مليون دولاراً فقد قدم كمساعدات عسكرية[5]. وفي ختام الزيارة صدر بيان مشترك اشار الى تصميم الدولتين على وجوب استعادة ايريان الغربية[6]. وفي نهاية ايلول 1960 تسلمت اندونيسيا من الاتحاد السوفيتي سفينتين مقاتلتين حديثتين مع بضع قوارب طوربيد وغواصتيين، فضلاً عن مقاتلات GMT وقاصفتيين. وفي كانون الاول زار الجنرال ناستيون موسكو، ووقع اتفاقية مع الجانب السوفيتي نصت على تجهيز اندونيسيا بالاسلحة بمبلغ كبير وصلت قيمته الى (400) مليون دولار. وعلى النقيض من ذلك كانت القوة الهولندية في ايريان الغربية خلال العام نفسه ، لاتملك سوى سفينة مقاتلة مع مركبين بحريين و (200) جندي[7].

خلال الفترة التي كان فيها ناستيون يزور موسكو، اشار السوفيتيون الى انهم يدعمون اندونيسيا في مطالبتها بايريان الغربية. في الوقت نفسه اوضح سوكارنو بان الاسلحة الحديثة

---

(1) خروشوف: ولد نيكيتا سرجيفتش خرشوف عام 1894. انضم للحزب الشيوعي عام 1918، اصبح السكرتير الاول للمجلس الاقليمي للحزب بموسكو (1935 ـ 1938) و (1949ـ1953) وللحزب الشيوعي الأوكراني (1938ـ1947)، وعضوا اساسيا عام 1939 في البوليتبورو. استلم رئاسة الحزب الشيوعي بعد وفاة ستالين، ثم اصبح رئيسا للوزراء عام 1958 فضلا عن منصبه. يعد اول من جمع بين رئاسة كل من الحزب والحكومة. ينظر: الموسوعة العربية الميسرة،ج1، بيروت، 1987،ص754.

2) Tempie Wanamaker, Op. Cit., P.179;

ستيفن اس. كابلان واخرون،المصدر السابق،ص284.

3) Guy J. Pauker, The Soviet Challenge in Indonesia,P.614.

4) Guy J. Pauker, Current Communist Tactics in Indonesia, Asian Survey, Vol.I, No.3, London, May 1961, P.30.

5) Guy J. Pauker, The Soviet Challenge in Indonesia,P.614.

(6) مجموعة من كبار الكتاب السوفيات، السياسية الخارجية السوفياتية بين عامي 1955ـ1965، ترجمة خيري حماد، القاهرة، د.ت، ص112.

7) Leslie H. Palmer, Op. Cit, P. 130.

التي تم الحصول عليها من الاتحاد السوفيتي ستستخدم لمواجهة هولندا في استعادة الاقليم. فضلا عن ذلك فقد اعلن وزير الخارجية الاندونيسي اثناء زيارته التي قام بها مع سوكارنو الى واشنطن في نيسان عام 1961، بان غزو ايريان الغربية امرٌ ممكن الحصول[1]. وبعد ان استطاع سوكارنو تجهيز قواته بالاسلحة الكافية لمواجهة الهولنديين، اصدر مرسوماً في التاسع عشر من كانون الأول عام 1961 دعا من خلاله الشعب الاندونيسي للتعبئة الكاملة من اجل استرجاع ايريان الغربية[2]. وبعد فترة قصيرة تم تشكيل قوة عسكرية بقيادة الجنرال سوهارتو (Suharto)[3]، تكونت من قوات بحرية وجوية وبرية، اوكلت اليه مهمة قيادة حملة عسكرية ضد الهولنديين المتواجدين في ايريان الغربية، واتخذت تلك القوة من ماكسار مركزا للقيادة[4].

في الخامس عشر من كانون الثاني بدات المواجهات العسكرية بين الطرفين[5]، واسقطت خلالها القوات الاندونيسية طائرة هولندية، ورد الهولنديون باغراق ثلاثة مراكب اندونيسية في المياه الاقليمية لايريان الغربية[6]. وبعد يومين توقفت المواجهات عند تدخل الامين العام للأمم المتحدة اثنات (Uthnat)، الذي دعا الطرفين الى حل النزاع بالطرائق السلمية[7].وخلال شهر شباط قام المحامي العام للولايات المتحدة روبرت اف كيندي(Robert

---

1) Ibid. ,P. 131.

2) Douglas Hyde, Confrontation in the East, A Backgroundbook, London, 1965, P. 48;G. A. An reev, Indonezeyskaya Iasudarstva, Moscow, 1974, P. 192.

(3) سوهارتو: ولد عام 1921، انضم الى الجيش الهولندي عام 1940، وبعد الاحتلال الياباني لاندونيسيا عام 1942 التحق بالجيش الوطني الذي تدرب على يد اليابانيين. شارك في حرب التحرير التي حدثت بعد اعلان الاندونيسيين استقلالهم في اب 1945. شارك في اخماد ثورة سيلبيس عام 1953، عين نائبا لرئيس اركان الجيش الاندونيسي عام 1960، قاد القوات الاندونيسية التي قامت بطرد الهولنديين من ايريان الغربية عام 1962. ينظر: احمد عطية الله، المصدر السابق، ص655.

4) Howard Palfrey Jones, Op. Cit., p. 204.

5) Douglas Hyde, Op. Cit., P.48.

6) Facts on File, Op. Cit., P.55.

7) Ibid., P.57.

(F. Kennedy)، بزيارة الى كل من اندونيسيا وهولندا بهدف التوصل الى حل. وبعد مناقشات مطولة وافق الطرفان على اجراء محادثات سرية في واشنطن، بحضور السفير الامريكي السابق في الامم المتحدة اليزورث بانكر(Ellsworth Bunker)[1]. ويمكن القول ان الولايات المتحدة الامريكية ادركت بان عليها تغيير مواقفها من مسالة النزاع الاندونيسي ــ الهولندي بشان ايريان الغربية، لاسيما بعد الاستفزازات العديدة التي مارسها سوكارنو ضدها، وابرزها القروض التي حصل عليها من الاتحاد السوفيتي[2]. من جهة خرى فقد خشيت الولايات المتحدة من ان عدم مساندتها لاندونيسيا، قد يولد انتقاماً اقتصادياً للمصالح الامريكية في اندونيسيا. فضلا عن ذلك، فان اضعاف موقف الحكومة الاندونيسية قد يؤدي الى تقوية مركز الحزب الشيوعي الاندونيسي الذي كان المعارض الرئيس للاميركيين في البلاد[3].

في العشرين من اذار بدأت المحادثات بين الطرفين في موقع سري في واشنطن، الا انها توقفت بعد ستة ايام على اثر انسحاب الوفد الاندونيسي[4]. واشار وزير الخارجية الاندونيسي بان سبب الانسحاب يعود الى ان هولندا لم تكن مستعدة فعلا لتسليم اندونيسيا هذا الاقليم. ففي الوقت الذي دخلت فيه اندونيسيا المفاوضات على اساس عدم ممانعة هولندا في تسليم الاقليم الى اندونيسيا مقدماً، تحركت السفن الحربية الهولندية من البحر الكاريبي الى المحيط الهادي. وبهذا ادركت الحكومة الاندونيسية بان هولندا ادخلت المفاوضات لغرض

---

1) Howard Paltry Jones, Op. Cit., PP.205-206.

2) Jan M. Pluvier, Op. Cit., P.78; G. A. An reev, Op. Cit., P. 129.

(3) الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة اتبعت سياسة الاسترضاء مع سوكارنو، اذ منحت اندونيسيا مساعدات مالية بلغت قيمتها523,1 مليون دولار بين اعوام 1950ـ1961، الا ان معظمها منحت بعد عام 1956. ومن جهة اخرى اتبع سوكارنو سياسة لاتتعارض بشكل كبير جدا مع الولايات المتحدة، فعلى الرغم من قيام المضاهرات العديدة التي كانت تندد بالاميركيين، الا ان موقف الحكومة كان ثابتا (حتى عام 1965) في عدم معارضة الولايات المتحدة، وذلك لكي لايعتمد بشكل قطعي على الاتحاد السوفيتي او الصين. ينظر:

Jan M. Pluvier, Op. Cit., P.79.

4) Haward Palfrey Jones, Op. Cit., P.207.

خداع الراي العام ولكسب الدعم العالمي[1]. ومع انهيار المفاوضات، استأنفت القوات الاندونيسية المسلحة حملتها للسيطرة على ايريان الغربية اواخر اذار عام 1962، وبلغت المصادمات ذروتها في ايار. وبعد ان ادرك الهولنديون عدم امكان حصولهم على الدعم الامريكي، طلب رئيس الوزراء الهولندي من الامين العام للامم المتحدة حث اندونيسيا على ايقاف كل الاعمال العدوانية في ايريان الغربية. ومن جهته حث الامين العام كلا الطرفين على استئناف النقاشات التي جرت في اذار من خلال مساعي السفير السابق في الولايات المتحدة ايلزورث بانكر[2]. وفي الثالث والعشرين من ايار جدد بانكر وساطته من اجل حل النزاع، وبعد فترة من المفاوضات وضع خطة تشترط نقل ادارة ايريان الغربية الى اندونيسيا في الاول من ايار 1963 بعد سيطرة مؤقتة للأمم المتحدة[3]، مع الاصرار على مبدأ التحديد الذاتي للباباوانيين[4]؛ وحضيت تلك الخطة بموافقة كلا الطرفين مبدئيا[5]. وفي الخامس عشر من اب عام 1962 اجتمع الممثلون الهولنديون والاندونيسيون في نيويورك بحضور بانكر، ووقعوا على الاتفاقية التي تضمنت بنوداً عدة اهمها[6]:

1.التزام هولندا بالتخلي عن ايريان الغربية وتسليمها الى ادارة الأمم المتحدة في تشرين الاول 1962، التي ستسلم بدورها الاقليم الى اندونيسيا في مدة اقصاها الاول من ايار عام 1963[7].

2.تتعهد اندونيسيا باجراء استفتاء[8] لسكان الاقليم في نهاية عام 1969، ليقرروا اما الانضمام الى اندونيسيا او قطع علاقاتهم معها[1].

---

1) Facts on File, Op. Cit., P.57.

2) Ibid PP. 58 – 60.

3) Ibid., P.67.

4) Howard Palfrey Jones, Op. Cit., P.209.

5) Facts on File, Op. Cit., P.61.

6) Ibid., P. 61.

7) Tempie Wanamaker, Op. Cit., P.80;Paul W.Van der veur,West Irian: A New Ear,Asian Survey ,Vol .II, No.8, London, October,1962,P.1;G.A.Anreev, Op. Cit.,P.130.

(8) اعلن سوكارنو في التاسع عشر من نيسان عام 1965 بانه لن يجري استفتاءً لسكان ايريان الغربية. ينظر:

3.ايقاف اطلاق النار بين الطرفين[2].

4.يقوم الأمين العام للامم المتحدة بتعيين رئيس للسلطة الادارية للاقليم، على ان يحظى هذا الرئيس بقبول الطرفين.

5.يرسل الامين العام للامم المتحدة قوات تابعة له تتعاون مع القوات الباباوانية لحفظ النظام في الاقليم[3].

6.تتقاسم اندونيسيا وهولندا كلفة تمويل قوة الامم المتحدة والنفقات الادارية الاخرى.

7.يتم اخراج القوات الهولندية باسرع وقت ممكن من الاقليم، اما القوات الباقية فستكون تحت سلطة الامم المتحدة بانتطار الخروج[4].

8.تكون المهمة الاساسية بعد استلام السلطة على ايريان الغربية تعليم الشعب ومحاربة الأمية، وتنمية التطور الاجتماعي والاقتصادي للشعب[5].

-المواجهة مع ماليزيا.

في عام 1961 اقترح رئيس وزراء ملايو تنكو عبد الرحمن تشكيل اتحاد يضم الملايو، سنغافورة، سراواك، بورنيو الشمالية، و بروني[1] (أنظر خارطة رقم 3) . واوضحت حكومة

Facts on File, Op. Cit., P.63.

[1]) Charles A. Fisher, South- East Asia, Asocial, Economic and Political Geography, London, 1967, P.403; Paul W.Van der veur, Op. Cit., P.1.

[2] دخلت الهدنة حيز التنفيذ في السابع عشر من اب، وقد وصل المستشار العسكري للامين العام للامم المتحدة في الحادي والعشرين من اب الى ايريان الغربية للاشراف على تنفيذ الهدنة وكان يساعده في ذلك نحو 25.20 ضابطاً من قوة الطواريء للامم المتحدة في الشرق الاوسط، وقوة الكونغو في الامم المتحدة، كما تم ارسال ما يقارب 1000 رجل الى ايريان الغربية للحفاظ على النظام خلال الفترة الانتقالية. ينظر:

Facts on File, Op. Cit, P.61.

[3]) British and Foreign State Papers 1961-62, Vol.166, London, 1968, Agreement Between Indonesia and the Netherlands Concerning West New Guinea (West Irian), New York,15th August 1962, P.931; Paul W.Van der veur, Op. Cit., P.1.

[4]) Facts on File, Op. Cit., P.62.

[5]) British and Foreign State Papers 1961-62, Vol.166, P.934.

كوالالامبور ان وجود الحدود المشتركة والروابط الجنسية والعنصرية ووحدة اللغة والدين والوضع الجغرافي بين الملايو وتلك الولايات يعد عاملا مهما لتشكيل الاتحاد. فضلا عن ذلك فان الهدف من انشاء الاتحاد اخراج تلك الولايات من وضع المستعمرات او المحميات وتحويلها الى ولايات تتمتع بالسيادة الكاملة من خلال انضمامها الى الاتحاد، فضلا عن مساعدة الولايات الجديدة في تعزيز وضعها الاقتصادي[2]، وتوفير الحماية لها من الاطماع الاقليمية الصينية والاندونيسية[3].

اختلفت ردود افعال الولايات المعنية بشان اقتراح تنكو عبد الرحمن، اذ وافقت سنغافورة على الانضمام الى الاتحاد، بعد الاجتماع الذي جرى بين رئيس وزراء ملايو ورئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو في الرابع عشر من ايلول عام 1961[4]. اما بروني فقد عارضت الانضمام الى الاتحاد. ومن ابرز جماعات المعارضة حزب الشعب الذي كان بزعامة الازهري الذي اعلن التمرد في كانون الاول عام 1962، وسعى الى تكوين دولة مستقلة لبورنيو[5]. الا ان السلطات البريطانية تدخلت لقمع حركة الازهري، مما دفع الاخير الى اللجوء الى مانيلا ومنها الى جاكارتا. ولم تتردد حكومة اندونيسيا في تأييدها للحركة، بل انها هددت بارسال مساعدات عسكرية ومتطوعين، واعلنت انها تؤيد سكان بروني في حقهم في تقرير المصير[6].

لم تتضح معالم الموقف بخصوص رغبة شعب شمال بورنيو وساراواك في الاتحاد مع الملايو. لذا، لجات الحكومة البريطانية فورا الى تشكيل لجنة اطلق عليها لجنة كوبولد، للتعرف على وجهات نظر سكان هذين الاقليمين في هذا الموضوع. وتلى ذلك اجراء ما يقارب

---

(1) اسماعيل صبري مقلد، اندونيسيا ومشكلة ماليزيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 6، القاهرة،1966، ص ص138- 140.

(2)، مطبوعات العصر الجديد، حقائق عن ماليزيا، كوالالامبور، 1964، ص ص11-14.

(3) اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص141.

4) O. P.Singhal, The United States of Malaysia, Asian Survey, Vol. I, No.8, London, October 1961, P.16.

5) J. D. Legge, Op. Cit, p. 360.

(6) اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص142.

من اربعة الاف مقابلة شخصية، قدمت بعدها اللجنة تقريرها الذي اوضحت فيه ان الغالبية العظمى من سكان شمالي بورنيو وساراواك كانوا من انصار الاندماج مع الملايو وسنغافورة[1].

تشكلت لجنة اخرى عرفت بلجنة لانسدون لبحث تفاصيل اتحاد هذه المناطق مع الملايو وسنغافورة والتوصل الى اتفاق بهذا الشان[2]. وفي اب عام 1963 وقع الاتفاق بين الولايات المعنية، والذي نص على منح الاستقلال لسنغافورة، واقاليم بورنيو[3] التابعة لبريطانيا، بأستثناء بروني التي رفضت الانضمام للاتحاد[4].وعلى الرغم من موافقة معظم الولايات على الانضمام للاتحاد، الا ان بعض الدول المجاورة، وخاصة الفلبيين[5] واندونيسيا، عارضت تشكيل الاتحاد. وقد عدت اندونيسيا ان هذا الاتحاد يحتفظ بروابط اقتصادية قوية مع القوى الاستعمارية السابقة. وعلى الرغم من عدم كون ملايو عضوا في السياتو، الا انها سمحت بوجود قوة عسكرية ضخمة من الذين ينتمون الى القوى العظمى على ارضها، فضلا عن ان ملايو كانت تتبع مسارا مواليا للغرب. والاهم من ذلك ان اندونيسيا لم تنس تعاطف ملايو مع متمردي سومطرة عام 1958[6].

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق ، ص142.

[2] المصدر نفسه، ص142.

[3] في عام 1946 تنازل زعيم ساراواك جارلس بروك عن الزعامة التي تولتها عائلته منذ عام 1841 الى الحكومة البريطانية، وفي العام نفسه تولت بريطانيا الحقوق والمسؤوليات في يورنيو الشمالية، التي كانت تعود الى شركة بورنيو الشمالية البريطانية. وبهذا اصبحت سراواك وبورنيو الشمالية مستعمرات بريطانية ينظر:

Peter Calvocoressi, World Politics Since 1945,2nd ed, London., 1971, PP. 294- 295.

[4]) J. D. Legge, Op. Cit, P. 362.

[5] انبثقت معارضة الفلبين لاتحاد ماليزيا من واقع مطالبها في جزء من اقليم بورنيو، واستشكالها فيما لو كان الجزء الذي اعطاه سلطان سولو للبارون اوفربيك عام 1878، كان على سبيل التاجير او التنازل عنه. وقد اصرت بريطانيا على ان هذا الجزء قد تم التنازل عنه نهائيا. ولكن الوثيقة التي كانت تحتفظ بها الفلبين عن الاتفاق تختلف عن النسخة التي تحتفظ بها بريطانيا فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات. وبوجه عام فان الحكومة البريطانية لم تكترث بهذه المطالب الفليبية ولم تعرها اهتماما. ينظر: اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق،ص143.

[6]) Jan M. Pluvier, Op. Cit., PP. 67- 68.

لـم تظهـر المعارضـة الاندونيسـية للاتحـاد حتى كـانون الثـاني عـام 1963، اذ رفـض سوكارنو فكرة ماليزيا، وبعد فترة قصيرة اعلن وزير الخارجية الاندونيسي سوباندريو[1] مواجهة اندونيسيا للاتحاد الجديد، كما قام الجنرال ناستيون في الشهر التالي بارسال المجموعة الاولى من الاندونيسيين عبر حدود ساراواك، مما ادى الى حدوث مصادمات بين الاندونيسيين وقوى الامن البريطانية[2].

جرت محاولات عديدة لحل الازمة، ففي اواخر ايار عام 1963 دعا سوكارنو رئيس وزراء ملايو للاجتماع به في طوكيو، وحاول الطرفان التوصل الى اتفاق يرضي الجانبين. فضلا عن ذلك فقد دعا الرئيس الفلبيني وزراء خارجية كل من اندونيسيا وملايو للاجتماع في مانيلا[3]. وفي الرابع من حزيران اجتمع اولئك وتوصلوا الى اموراً عدة اهمها ان تتقاسم الدول الثلاث مسؤولية اولية من اجل حفظ الاستقرار والأمن من أي اعتداء او تخريب، كما اتفقوا على مسألة حق مقاطعات ملايو في تقرير مصيرها، وذلك من خلال اجراء استفتاء يوضح رغبة الشعب في الانضمام الى الاتحاد او عدم الانضمام، ويكون ذلك بحضور الأمين العام للامم المتحدة او ممثل عنه، كما اوصى المجتمعون بضرورة عقد اجتماع يضم رؤساء حكوماتهم في مانيلا، على ان لايتأخر ذلك لأبعد من تموز عام 1963[4]. وخلال المدة من الحادي والثلاثين من تموز ولغاية الخامس من اب، اجتمع رؤساء الدول الثلاث في مانيلا، وكرروا ماتوصل اليه وزراء خارجيتهم بشان مسألة اجراء انتخابات في سراواك وشمالي بورنيو تحت اشراف الأمم

---

[1] الجدير بالذكر ان سوباندريو صرح في ايلول عام1961 بان هذا الاتحاد يهم الدول التي يعنيها امره، ولم يكن يعني اندونيسيا في قليل او كثير. ويعود ذلك الى انشغال اندونيسيا بالنزاع مع هولندا بشان ايريان الغربية. ينظر: اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص144.

[2]) J. D. Legge, Op. Cit., PP. 363-365.

[3]) Ibid, PP. 365-366; Bernard K. Gordon,The Dimensions of Conflict in Southeast Asia,New Jersey,1966,P.70.

[4]) Brith and Forign State Papers1963_64,Vol.167,London ,1971,Manila Accord Between the Federation of Malaya ,Indonesia and the Philippines-Manila,31st July1968,PP.246_248.

المتحدة[1]. وتعهدت اندونيسيا والفلبين بالموافقة على تشكيل الاتحاد في حال موافقة تلك الاقاليم على الانضمام. فضلا عن ذلك، فقد وقع المجتمعون على اعلان مانيلا الذي نص على تاسيس هيأة استشارية دائمة[2]، تتولى الامور ذات الاهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية المتبادلة في المنطقة[3].

في السادس والعشرين من اب عام 1963 بدأ ممثل الامم المتحدة دراسته الميدانية عن رأي بورنيو. وقد رافق فريق الامم المتحدة اربعة من المراقبين الملاويين، واربعة بريطانيين، بينما رفضت اندونيسيا والفلبين ارسال مراقبين، وذلك بعد رفض طلب اندونيسيا ارسال عشرة مراقبين عن كل دولة[4]. وفي الرابع عشر من ايلول ارسلت اللجنة تقريرها الى الامين العام للامم المتحدة، الذي اشار الى موافقة سراواك وشمالي بورنيو على الانضمام الى الاتحاد الماليزي[5]. وفي السادس عشر من ايلول عام 1963 تم تشكيل الاتحاد الماليزي رسميا، واقيمت مراسيم تأسيس هذا الاتحاد في الاقاليم الاربعة (ملايو، سنغافورة، ساراواك، شمالي بورنيو). واصبح مقر السلطة في كوالالامبور، و اصبح رئيس وزراء ملايو عبد الرحمن رئيسا لوزراء ماليزيا[6].

جوبه تشكيل الاتحاد برفض كل من اندونيسيا والفلبين، وقال وزير الخارجية الاندونيسي بان بلاده سوف تعلق الاعتراف بالاتحاد حتى تقوم الامم المتحدة بتصحيحات لمراجعة الانتخابات التي جرت في بورنيو الشمالية وسراواك. فضلا عن ذلك، فقد قالت وزارة

---

[1]) Douglas Hyde, Op. Cit., P. 81.

[2] سميت هذه الهيئة بـ (مافيليندو Maphilindo) نسبة الى المقطع الاول لاسم كل من البلدان الثلاث. ينظر:
Bernard K.Gorden, Op. Cit., P.71. .

[3]) Facts on File, Op. Cit., P.85.

[4]) Ibid., P.85.

[5]مطبوعات العصر الجديد، المصدر السابق، ص21.

[6]) Facts on File, Op. Cit., PP.85-86.

الخارجية الفلبينية بان السفارة الملاوية سيتم تحويلها الى مكتب استشاري حتى تعترف الفلبين بالاتحاد، كما استدعي سفير الفلبين في كوالالامبور للعودة الى بلاده[1].

كان رد الفعل عنيف في اندونيسيا بشان تشكيل الاتحاد، اذ هاجم خمسة الاف اندونيسي السفارتين البريطانية والماليزية في اليوم الذي شكل فيه الاتحاد، وتكرر الهجوم بعد يومين فتهدمت السفارة البريطانية ونهبت الممتلكات البريطانية والماليزية. فضلا عن ذلك، فقد اعلمت اندونيسيا السفير الماليزي بانه غير معترف به في جاكارتا. وفي العشرين من ايلول اعلن سوكارنو مقاطعة ماليزيا مقاطعة تامة[2]، كما اصدر امرا بالاستيلاء على الاملاك البريطانية في اندونيسيا، التي تصل قيمتها الى 500 مليون دولار[3]. وفي الرابع والعشرين من ايلول عام 1963 حدث اول صدام عسكري بين اندونيسيا وماليزيا، اذ تم اطلاق اربع قنابل هاون على سراواك في ذلك اليوم، كما ارسلت البحرية الاندونيسية وحدة فدائيين لتعزيز الجنود النظاميين على طول الحدود مع ماليزيا[4]. في مطلع عام 1964 تدخلت الولايات المتحدة لحل النزاع عن طريق وساطة روبرت كينيدي الذي اجرى محادثات مع الاطراف المتنازعة (اندونيسيا، ماليزيا، والفلبين) خلال المدة من السادس عشر الى السادس والعشرين من كانون الثاني، ونجح في اقناع اندونيسيا وماليزيا بوقف اطلاق النار، الذي اعلن رسميا في الثالث والعشرين من كانون الثاني[5]. كما دعا الاطراف الثلاثة لاجراء اجتماع في بانكوك في شهر شباط، خطوة اولى نحو اجراء مؤتمر بين رؤساء الدول الثلاث لمناقشة معارضة جاكارتا ومانيلا لماليزيا[6]. وبعد مغادرة كينيدي بوقت قصير، أعلن سوكارنو بان اندونيسيا مازالت عازمة على

---

[1]) Ibid., P.86.

[2] مطبوعات العصر الجديد، المصدر السابق، ص ص32-33.

[3]) Facts on File, Op. Cit., P. 87.

[4]) Ibid.,88.

[5]) J.A. C. Mackie, Konfrontast the Indonesia- Malaysia Dispute 1963-1966, London, 1974,P.225.

[6]) Facts on File, Op. Cit., P.89.

سحق ماليزيا[1]. وعلى اثر ذلك تجدد القتال بين الطرفين، ووجهت السلطات الاندونيسية في الثلاثين من كانون الثاني نداءا الى عصاباتها المسلحة تامرهم فيه بالبقاء في مواقعهم والرد على أية اختراقات[2]. وعلى الرغم من هذا الوضع المتأزم، عقد وزراء خارجية اندونيسيا وماليزيا والفلبين، مؤتمرا في بانكوك في تايلند للمدة من الخامس الى العاشر من شباط عام 1964، وقرروا تعيين حكومة تايلند مراقباً على الهدنة الماليزية- الاندونيسية، ولكنهم فشلوا في التوصل الى اتفاق بشأن مسألة العصابات الاندونيسية المتواجدة في سراواك وشمالي بورنيو. لذا، قرر المجتمعون عقد مؤتمر اخر، عقد بالفعل في شهر اذار. الا انهم فشلوا للمرة الثانية في التوصول الى اتفاق للسبب السابق نفسه. وفي نهاية المؤتمر تقرر ارسال فريق تايلندي للاشراف على الهدنة في مناطق القتال في بورنيو[3]. ومع تازم الوضع واصرار سوكارنو على المواجهة، حاولت الولايات المتحدة الضغط عليه من خلال تهديده بقطع المساعدة الاقتصادية[4] فيما لو استمر في اسلوب لمواجهة. ولكن سوكارنو لم يعر اهتماما لذلك، بل

---

[1] يمكن القول ان هناك سببين كانا وراء اعلان سوكارنو استمرار المواجهة بعد مغادرة كندي. ويعود السبب الاول الى ان الحزب الشيوعي مارس ضغطاً على سوكارنو لتجنب المصالحة مع ماليزيا. اما السبب الاخر فهو اختلاف الطرفين في تفسير قرار وقف اطلاق النار، ففي الوقت الذي اعتقد فيه الماليزيون ان وقف اطلاق النار يعني سحب الجنود الاندونيسيين من بورنيو الماليزية، كان سوكارنو ينظر اليه على انه ليس اكثر من نهاية لاطلاق النار. ينظر:
J.A.C. Mackie, op. Cit, P.226.

[2]) Ibid., P.226.

[3]) Facts on File, Op. Cit., PP.91-92.

[4] كانت اندونيسيا تمر بازمة اقتصادية حادة عام 1962، لذا عبرت الولايات المتحدة عن عزمها لابداء المساعدة، وقام فريق امريكي للمسح الاقتصادي بزيارة لاندونيسيا اصدر في اعقابها تقريرا يوصي بانشاء برنامج خمس سنوات لاعانة اندونيسيا بقيمة 390 مليون دولاراً، على ان تساهم الولايات المتحدة بـ 233 مليون دولاراً من اصل المبلغ. وكان هذا العون مشروطا بتعاون اندونيسيا مع صندوق النقد الدولي في مسائل تخفيض قيمة الروبية وتقليص الموازنة العامة. وقد توجهت بعثة من الصندوق الى اندونيسيا لمساعدة الحكومة في ابتكار برنامج يحقق الاستقرار النقدي. وفي اذار عام 1963 عرضت الولايات المتحدة قرضا لمدة عشر سنوات بقيمة 13 مليون دولاراً من اجل تحويل الواردات التي يتطلبها برنامج تثبيت النقد. وفي حزيران منح مجلس مساعدة التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مساعدة لاندونيسيا بلغت 400 مليون دولار، لسد العجز في ميزان مدفوعاتها. وكانت ستراتيجية الولايات المتحدة تقضي بان تسهم هي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بنحو نصف المبلغ، على

اعلـن في الخـامس والعشـرين مـن اذار اسـتياءه مـن المسـاعدة الامريكيـة وقال:"فلتـذهب مساعداتكم الى الجحيم نحن نستطيع ان نمضي بدون المساعدة. سوف لن نهار ابدا.ان اندونيسيا غنية بالموارد الطبيعية والقوة البشرية بعدد سكانها الذي يصل الى (103) مليون وليست مثل ماليزيا بسكانها العشرة ملايين"[1]. وفي اليوم التالي اعلنت واشنطن بانها لم تقدم لاندونيسيا اية مساعدة تسهم في دعم سياستها المالية، مما اثار سوكارنو ودفعه للاستمرار بالتنديد بالمساعدة الامريكية. ففي الثالث من ايار 1964 القى خطابا امام 400,000 شخص تجمعوا في متنزه امام سفارة الولايات المتحدة في جاكارتا، وقال: " لقد قلت فلتذهب مساعداتكم الى الجحيم، ولقد عنيت بذلك الولايات المتحدة وذلك لان هناك دوائر في الولايات المتحدة ربطت مساعداتها بشرط توقف اندونيسيا عن مواجهتها نحو ماليزيا"[2].

على اية حال، فقد استأنفت الفلبين جهودها في محاولة اخيرة للتوصل الى اتفاق يرضي جميع الاطراف. وفي العشرين من حزيران عقد مؤتمر في طوكيو ضم رؤساء الدول الثلاث، وخلال المؤتمر اقترح الرئيس الفلبيني تأسيس لجنة مصالحة اسيوية . افريقية لدراسة النزاع والتوصل الى حل مناسب[3].وقد وافق رئيس وزراء ماليزيا على المقترح مبدئيا، لكنه اشترط انسحاب الجنود الاندونيسيين من شمالي بورنيو وسراواك، بينما اصر سوكارنو على ان الانسحاب يجب ان ينتظر تقدم هذه اللجنة نحو ايجاد الحل السياسي. وعلى اثر ذلك فشل المؤتمر في التوصل الى اتفاق[4].

ان يؤمن اعضاء الكونسورينوم الاربعة الاخرون بريطانيا، فرنسا، المانيا الغربية، واليابان بقية المبلغ. وفي اب اتفقت اندونيسيا مع صندوق النقد الدولي، بتشجيع من الولايات المتحدة، على اجراءات تتيح لها ان تسحب مبلغا لايتجاوز 50 مليون دولاراً في العام التالي. ينظر: شريل باير، فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ترجمة بيار عقل، بيروت، 1977، ص ص76-77.

1) Facts on File, Op. Cit., P.92.

2) Ibid,92.

3) Douglas Hyde, Op. Cit., P.94.

4) Facts on file, Op. Cit., P.93.

على الرغم من الجهود الدبلوماسية العديدة، الا ان النزاع استمر بين اندونيسيا وماليزيا. لذا تقدمت ماليزيا بشكوى الى الامم المتحدة تتهم فيها اندونيسيا بالعدوان غير المبرر، الا ان الوفد الاندونيسي برر ذلك على انه هجوم ضد القوى الاستعمارية وليس ضد ماليزيا[1]. وفي الحادي والثلاثين من كانون الاول عام 1964 انتخبت ماليزيا عضواً غير دائم في مجلس الامن لمدة سنة واحدة[2]. وردا على ذلك اعلنت اندونيسيا انسحابها من الامم المتحدة[3] في السابع من كانون الثاني 1965، وقد اعلن سوكارنو القرار الاندونيسي وسط حشد هائل في جاكارتا، اذ قال: "انني اعلن انسحاب اندونيسيا من الامم المتحدة. ومن الان فصاعدا لن تكون بلادنا في الامم المتحدة ولتذهب الأمم المتحدة الى الجحيم"[4].

خلال الاشهر التالية ازداد استياء سوكارنو، لاسيما بعد قيام الولايات المتحدة بتوقيع معاهدة بيع اسلحة لماليزيا بقيمة 400 مليون دولار في السابع من اذار. وكرد فعل لذلك قامت الحكومة الاندونيسية بالاستيلاء على ثلاث شركات نفط تابعة للولايات المتحدة في التاسع من اذار، كما استولت على الشركات الامريكية في اندونيسيا. فضلا عن قيام اتحادات العمال الشيوعية بقطع الغاز والكهرباء على موظفي سفارة الولايات المتحدة في جاكارتا[5].

دخلت المشكلة الاندونيسية ـــ الماليزية مرحلة جديدة مع انسحاب سنغافورة من الاتحاد في اب عام 1965، بسبب الخلافات العنصرية التي كانت موجودة بين سنغافورة التي كان معظم سكانها من الصينيين، وملايو التي يشكل الملاويون اغلبية ساحقة فيها. وجاءت نقطة الصدام بين سنغافورة وبريطانيا، لان الاتفاقية التي عقدت بين رئيس وزراء ملايو ورئيس وزراء سنغافورة في عام 1961، نصت على احتفاظ بريطانيا بقواعدها العسكرية

---

[1]) Ibid., PP. 97-99.

([2]) جريدة الفجر الجديد ، العدد 894 ، 3 كانون الثاني 1965 .

([3]) الجدير بالذكر ان اندونيسيا انضمت الى منظمة الامم المتحدة عام 1950 . ينظر:

Donald Wilhelm Op. Cit., P. 23.

([4]) عفاف المغربل، اندونيسيا والامم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 7،القاهرة، 1967،ص162.

[5]) Facts on File, Op. Cit., P.103.

والبحرية في سنغافورة. وبعد انسحاب سنغافورة اعلنت اندونيسيا بانها ستسعى لسحق القواعد البريطانية اذ لم تقم سنغافورة بالغاء تلك القواعد[1].

انتهت مشكلة اندونيسيا مع ماليزيا عام 1966، بعد ان فقد سوكارنو معظم سلطاته على اثر المحاولة الانقلابية الفاشلة في تشرين الاول عام 1965. وبعد تسلم سوهارتو معظم سلطات سوكارنو، اعلن في نيسان عام 1966 بان المواجهة الاندونيسية ما زالت مستمرة[2]. ولكنه اكد بان اندونيسيا سوف تقبل ماليزيا، اذا استطاعت الاخيرة ان تثبت بان مواطني الولايات الماليزية سراواك وشمالي بورنيو يريدون فعلا البقاء في الاتحاد[3]. ولم يكن باستطاعة سوهارتو انهاء المواجهة رسميا، لان سوكارنو كان لايزال رئيسا للدولة، وكان عازما على استمرار المواجهة، اذ منع وزير الخارجية ادم مالك[4] من اجراء محادثات سليمة مع ماليزيا[5]. ورغم ذلك سعى سوهارتو ومالك الى انهاء المواجهة، اذ ذهب مالك على راس وفد اندونيسي الى بانكوك في ايار عام 1965، لاجراء محادثات سلام مع الوفد الماليزي، وقد اكد مالك على ان محادثات ستجري على اساس اتفاق مانيلا الذي وقع في عام 1963[6]. وكان سوهارتو ومالك مقتنعين بضرورة انهاء المواجهة حتى انهما لم يصرا على مسالة اجراء استفتاء في شمالي بورنيو وسراواك، ولكنهما لم يستطيعا البت في أية اتفاقية ما دام سوكارنو يمتلك بعض السلطات، لذا تجنبا الدخول في صراع مباشر مع سوكارنو، مما ادى الى فشل محادثات بانكوك[7]. وفي تموز عام 1966 تقوى وضع سوهارنو بعد ان دعا مجلس شورى الشعب الى تشكيل وزارة تحت قيادته. وفي الثامن والعشرين من تموز اكمل سوهارتو تشكيل الوزارة

---

[1]) Facts on File, Op. Cit, PP.104-105.

[2]) Ibid,P.106.

[3]) J. A. C. Mackie, Op. Cit., P.319.

[4] اصبح ادم مالك وزيرا للخارجية بعد اخراج سوباندريو من الحكومة على اثر احداث عام 1965. ينظر:
Facts on File , Op. Cit., P.105.

[5]) Ibid., P. 106.

[6] اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص148.

[7]) J. A.C. Mackie, Op. Cit. ,P. 319.

الجديدة التي كانت تحمل طابع نظام الحكم الجديد. وبعد اول اجتماع وزاري في الرابع من اب اعلن سوهارتو بان المواجهة ستنتهي في يوم الاستقلال[1]. وفي الحادي عشر من اب وقع وزير الخارجية الاندونيسي ادم مالك ووزير خارجية ماليزيا عبد الرزاق اتفاقية بين البلدين، تضمنت بنوداً عدة اهمها الاعادة الفورية للعلاقات الدبلوماسية بين اندونيسيا وماليزيا، وايقاف العدوان غير المعلن على حدودهما، وازالة العوائق الرئيسة امام الروابط الاندونيسة . الماليزية السلمية. كما وافقت ماليزيا على اجراء استفتاء شعبي في شمالي بورنيو وسراواك لتحديد رغبة سكانهما في البقاء في الاتحاد او الخروج منه[2].

---

[1]) Ibid, P.322.

[2]) Facts on File ,Op. Cit., P.106.

المبحث الثالث

حركة الاول من تشرين الاول وسقوط سوكارنو

-تطور الصراع بين الجيش والحزب الشيوعي الاندونيسي.

ارتكزت القوى السياسية في اندونيسيا بعد عام 1958 على ثلاث قوى تمثلت بسوكارنو والجيش فضلا عن الحزب الشيوعي. ومنذ ذلك الوقت عمل سوكارنو على احكام سيطرته على كلا القوتين وايجاد نوع من التوازن بينهما، بحيث لا يسمح لاحدهما ان يكون قوياً ليشكل تحدياً لسلطاته الواسعه في الحكم، او يكون غير قادر على مواجهة الطرف الاخر[1]. وطبقاً لسياسة التوازنات هذه، عمل سوكارنو على دعم الحزب الشيوعي في مواجهة تصاعد نفوذ الجيش وتأثيره في الوسط السياسي، الذي حدث نتيجة لامور عدة، منها اعلان الاحكام العرفية في بداية عام 1957، ونجاحه في القضاء على التمردات التي حدثت عام 1958[2]. وعند تطبيق مبدأ الديمقراطية الموجهه بدءاً من عام 1959 ازدادت قوة الجيش من خلال تمثيله في الهيئات السياسية، كالبرلمان ومجلس الوزراء. فضلاً عن ذلك فقد اكتسب الجيش قوة فاعله من خلال دوره في هيأتي (الكوتي Koti) التي انشأت من اجل تحرير ايريان الغربية عام 1962، وهيئة (البيبرتي Peperti) التي تولت مهمة الاشراف على ادارة الاحكام العرفية[3]. وبعد ان تم القضاء على حزب الماشومي الذي كان نداً قوياً للحزب الشيوعي، اخذ الجيش زمام المبادره وداب على احتواء الحزب ومحاولة كبح نشاطاته كافة. ففي ايلول عام 1959 عمل الجيش على تأجيل عقد المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي مرات عدة ، ولكن سوكارنو تدخل واصر على منح الحزب الاذن لعقد المؤتمر[4]، بل انه القى خطاباً اكد

---

1) Harold C.Hinton and others, Op.Cit., P.650.

2) Peter Polomka, Op. Cit., P.60.

3) Harold Grouch, The Army and Politics in Indonesia, Research in Politics and International Relations of Southeast Asia, Edited by Georye Mc. T. Kahin, (N. P.) 1978, P.48.

4) J. D. Legge, Op. Cit., P.321.

فيه دعمه للحزب الشيوعي، اذ قال: "منذ صباي وحتى الوقت الحاضر تعلقت بمشاعر صداقة حميمة مع الحزب الشيوعي الاندونيسي"[1].

في عام 1960 قام القاده العسكريون بتحديد نشاط الحزب الشيوعي في المناطق التابعة لهم، محاولةً للقضاء على نفوذه هناك. ومرة اخرى سعى سوكارنو جاهداً لالغاء الاجراءات المتخذة ضد الحزب كافة، التي استمرت حتى اواخر عام 1961[2]. وعلى الرغم من محاولات قادة الجيش العديدة لاحتواء الحزب الشيوعي، الا ان سوكارنو استمر في حمايته للحزب وسعى لادخاله في الوزارة من خلال اعادة تنظيم وزارته في اذار عام 1962، اذ ادخل اثنين من القادة الشيوعيين (ايديت ولوقمان) في الوزارة، دون منحهم حقيبة وزارية. ولم يقلل ذلك من نفوذ الجيش في المجلس الوزاري المعدل، بل ان نفوذه ازداد عما كان عليه سابقاً[3].

من الواضح ان سوكارنو ادرك بان قادة الجيش يملكون سلطة قوية من الصعب تحديها. لذا، سعى الى اضعاف تلك القوة عن طريق اجراءات عدة، اهمها اضعاف سلطة رئيس اركان الجيش ووزير الدفاع الجنرال ناستيون الذي كان يعده الضابط الاكثر قدرة على قلب الجيش ضده، لذا سعى الى تحجيم دوره في السلطة بابعاده عن رئاسة اركان الجيش وتنصيب احد مناصريه وهو احمد ياني بدلا عنه[4]. من جهة اخرى عمل سوكارنو على اضعاف سلطة الجيش في الشؤون المدنية من خلال الغاء الاحكام العرفية مع نقل ادارة ايريان

---

[1]) Guy J. Pauker, Indonesia The PKI'S "Road to Power" , Research in the Communist Revolution in Asia, Tactics, Goals and Achivements, Edited by Bert A. Scal apino, New Jersey, 1965, P.280.

[2]) Peter Polomka, Op. Cit., P.62.

[3]) Harold C. Hinton and others , Op. Cit., P.657.

([4]) ابتدأت خطة سوكارنو منذ منتصف عام 1962، اذ عرض على ناستيون تولي منصب قائد القوات المسلحة مع سلطة كاملة على القوات المسلحة الاربعة (البرية، الجوية، البحرية،و الشرطة)، مقابل موافقة الأخير على التخلي عن منصبه رئيساً لاركان الجيش. الا ان معارضة رئيس اركان القوة الجوية عمر داني لذلك الامر، ادت الى الغاء المنصب المقترح واقتصار ناستيون على منصب وزير الدفاع والأمن. ينظر:

Harold Grouch, Op. Cit., P. 52.

الغربية الى اندونيسيا عام 1963[1]. فضلا عن تقليل سلطته في هيئة الكوتي[2]، وكذلك الغاء الخدمة الالزامية في ايار عام 1963[3].

في الوقت الذي بدأ فيه مركز الجيش بالتراجع نتيجة لسياسة الرئيس سوكارنو ضده، اخذ دور الحزب الشيوعي بالبروز لاسيما خلال حملة المواجهة ضد ماليزيا (1963-1966)[4]. فضلا عن ذلك، فقد ازدادت قوة الحزب الشيوعي بعد اثارته لقضية الاصلاح الزراعي في اندونيسيا. ففي عام 1960 تمت المصادقة على قانون المشاركة في المحاصيل واصلاح الاراضي، الا ان هذا القانون لم ينفذ بشكل فعلي. لذا سعى الحزب لتطبيق السياسيات الحكومية وتشجيع الفلاحين للسيطرة على الاراضي الزراعية، مما ادى الى حدوث صراع بين الفلاحين ومالكي الاراضي الذين كان معظمهم مرتبطين مع الحزب الوطني وحزب نهضة العلماء. ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل ان اعضاء الحزب شجعوا الفلاحين للاستيلاء على الممتلكات الحكومية التي كانت تدار من قبل شخصيات عسكرية[5].

من جهة اخرى ازدادت مكانة الحزب في الحكومة عندما اراد سوكارنو تطبيق مبدأ الفاساكوم، اذ قام بتعيين العضو الثالث في الحزب الشيوعي (نجوتو) في اب عام 1964 بوصفه أحد الوزراء الثلاثة الذين ينوبون عن الهيئة الرئاسية مع اعطائهم مسؤوليات اشرافية في مجال استصلاح الاراضي[6].

---

[1]) Harold C. Hinton and others, Op. Cit., P.658.

[2]) Harold Grouch, Op. Cit., P. 54.

[3]) J. D. Legge, Op. Cit., P. 325.

([4]) الجدير بالذكر ان موقف الحزب المعارض من الاتحاد الماليزي سبق موقف الحكومة الاندونيسية، ففي كانون الثاني عام 1961 عارض الحزب فكرة الاتحاد وعدها شكلاً من اشكال الاستعمار الجديد وبعد اعلان الاتحاد في ايلول عام 1963 نجح الحزب في الحصول على دعم واسع من خلال سيطرته على الممتلكات والمشاريع البريطانية في اندونيسيا . ينظر:

Harold Grouch, Op. Cit., P.63.

[5]) Harold Grouch, Op. Cit., PP. 63-64.

[6]) Ibid., P. 77.

ازاء تزايد نفوذ الحزب الشيوعي ظهرت حركة مناوئة للحزب سعت للتقرب من سوكارنو والتقليل من مكانة الحزب الشيوعي لديه. وقد كون اعضاء هذه الحركة هيئة عرفت (بالسوكارنية) في ايلول عام 1964، كان هدفها تبني افكار سوكارنو والتبشير بها، وكانت بزعامة مجموعة من محرري الصحف المناهضة للشيوعية. الا ان تلك الهيئة جوبهت بمعارضه شديدة من قبل سوكارنو الذي عدها اضعافاً للحزب الشيوعي، كما اعتقد بانها مدعومة من الجيش. وكان لفشل تلك الحركة اثر في منح الحزب قوه اكبر من خلال اسكات معارضيه[1]. وفي نهاية عام 1964 اصبح من الواضح ان الحزب الشيوعي يحتل مكانة عالية، خاصة مع توجه اندونيسيا نحو الصين التي دعمت المواجهة ضد ماليزيا، واعتبرت ان تشكيل الاتحاد يعني تهديداً مباشراً لامن ونمو دول جنوب شرقي اسيا[2]. وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني زار وزير الخارجية الصيني شوان لاي اندونيسيا، وخلال تلك الزيارة منحت اندونيسيا مساعدة اقتصادية بقيمة 50 مليون دولاراً[3].

ازداد اتجاه اندونيسيا نحو المعسكر الشيوعي خلال عام 1965. ففي كانون الثاني اعلن عن تشكيل محور جاكارتا - بكين الاقتصادي في الوقت الذي انسحبت فيه اندونيسيا من الامم المتحدة في الشهر نفسه بسبب قضية الخلاف مع ماليزيا. وقد أسهمت تلك العوامل في وصول الحزب الشيوعي الى اكثر مراحله تأثيراً، حتى اصبح الاعتقاد السائد بين المحللين السياسيين بان الحزب سيتحكم بالسلطة بمختلف جوانبها عن طريقين: اما بالسيطرة على السلطة بالقوة، او عن طريق تصويت صوري مزيف[4]. وازاء ذلك لم يكن الجيش قادراً على تحدي سوكارنو بشكل صريح، كما انه لم يكن مستعداً للتخلي عن الوقوف بوجه الحزب

---

[1]) J. D. Legge, OP. Cit., P.375.

[2]) J. D. Armstrong, Revolutionary Diplomacy, Chinese Foreign Policy and the United Front Doctvine, London, 1977, P.129.

[3]) David Mozingo, Chinese Policy Toward Indonesiy 1949-1967, 1st ed., 1976, PP.208-209.

([4])الجدير بالذكر ان قادة الحزب الشيوعي صرحوا في اواخر عام 1964 بان عدد اعضاء الحزب يصل الى ثلاثة ملايين عضواً، فضلا عن ستة عشر مليون اخرين ينتمون الى منظمات وهيئات تابعة له وفي قبضته ينظر:
Peter Polomca, Op. Cit., P.69.

الشيوعي. لذا ارتأى قادة الجيش مجاراة سوكارنو شفوياً في دعم سياسته، لاسيما صراعه مع ماليزيا. وفي الوقت نفسه دأبوا على اجراء اتصالات سرية مع الحكومة الماليزية "تعلمهم بان الجيش لم يكن يدعم توسيع الصراع"[1].وعلى الرغم من المكانة الكبيرة التي حصل عليها الحزب الشيوعي في الوسط السياسي الاندونيسي، الا ان قادته كانوا يشعرون بان مستقبلهم مرتبط بوجود سوكارنو على راس السلطة، وان غيابه لاي سبب كان سيهدد مكانة الحزب. لذا سعى القادة الشيوعيون الى اتخاذ اجراءات عدة، من بينها محاولة التقرب من بعض قادة الجيش، من بينهم رئيس اركان القوة الجوية (عمر داني) الذي كانت لديه ميول تجاه الحزب الشيوعي[2]. فضلا عن ذلك، فقد اقترح قادة الحزب في السابع والعشرين من كانون الثاني عام 1965 اضافة تشكيل جديد الى صفوف الجيش المعروفة (البرية، الجوية، الشرطة، البحرية)، ويتكون هذا التشكيل من عدد من العمال والفلاحين (على شكل ميليشيات) لدعم السلطة والنظام العام في الدولة[3]. كما اقترحوا تأسيس فرق استشارية في الجيش (تمثل العناصر الناسوكومية) وذلك للعمل مع قادة تشكيلات الجيش المختلفة[4].

من الواضح ان لهذه المقترحات اهداف سياسية من بينها سعي الشيوعيين للحصول على معلومات تتعلق بالتطورات الحاصلة داخل الجيش، لاسيما في القوات البرية المناوئة لهم. كما انهم يسعون الى جعل التشكيلات الجديدة موالية لهم، وبالتالي يكون نفوذهم موازياً لنفوذ قادة الجيش[5]. ويمكن القول ان الاختلافات التي كانت موجودة بين اصناف القوات المسلحة الاربعة ساعدت الحزب على طرح تلك المقترحات، ففي الوقت الذي عارض فيه قادة القوة البرية والبحرية والشرطة مقترحات الحزب، وذلك عندما اعلن ناستيون بان "من غير الممكن لقوة معينة ان تعمل اذ كان يجب ان يكون قائدها من الحزب الوطني مع نواب من

---

[1]) Harold Grouch Op. Cit., P.70.

[2]) Ibid,PP. 83-84.

[3]) J. D. Legge, Op. Cit., P.380.

[4]) Harold Grouch, Op. Cit., P. 85.

[5]) Ibid., P. 87.

المجموعات الدينية والشيوعية "، فان رئيس اركان القوة الجوية عمر داني اخبر الصحفيين بانه راغب بقبول مستشاري الناساكومية، واضاف بانها ستكون مفيدة للقوات المسلحة. كما رحب بفكرة القوة الخامسة، اذ قال: "من الرائع ان تجد الشعب مسلحاً مثل القوات الاخرى"[1]. وعلى الرغم من معارضة قادة الجيش لتلك المقترحات، الا انهم اتفقوا على عدم مواجهة سوكارنو مباشرة ودعم المقترحات شفوياً. في الوقت نفسه عملوا على عرقلة تنفيذها، اذ قاموا بتدريب اعداد محدودة من الفلاحين والعمال بالشكل الذي تكون هذه القوة تحت سيطرتهم[2].

اما سوكارنو، فلم يوافق مباشرة على تلك المقترحات، لانه ادرك ضرورة المحافظة على الموازنة السياسية من خلال عدم جعل قادة الجيش يضطرون للوقوف ضده. ومن هذا المنطلق سعى الى ايجاد التفسيرات التي توضح موقفه، اذ خاطب القادة الاقليميين في السابع والعشرين من ايار عام 1965 واوضح لهم بانه لم يكن يعني ابداً بانه "اذا كان القائد من مجموعة وطنية، فيجب ان يكون نائبه من مجموعة شيوعية او دينية، لكن ماكان يعنيه هو ان كل صنوف القوات المسلحة يجب ان تكون ملتزمة بروح ووحدة الناساكوم"[3]. وفي الوقت نفسه اشار سوكارنو الى ضرورة تسليح العمال والفلاحين، لكن كما قال: "اذ كان ذلك ضرورياً"[4].

-حركة الاول من تشرين الاول.

تضافرت عوامل عدة اسهمت في حدوث حركة الاول من تشرين الاول، اهمها الانقسامات الحاصلة بين قيادات الجيش، التي ادت الى بروز اربع مجاميع عسكرية، تضمنت المجموعة الاولى مؤيدي الجنرال احمد باني، بينما تضمنت المجموعة الثانية مؤيدي الجنرال سوهارتو الذي كان يشغل منصب (قائد القوات الاحتياطية)، فضلا عن مؤيدي الجنرال

---

[1]) Ibid., PP. 88-91.

[2]) J. D. Legge, Op. Cit., P.378.

[3]) Harold Grouch, OP. Cit., P. 89.

[4]) Ibid., P. 90.

ناسـتيون، فيمـا تضـمنت المجموعـة الرابعـة الضـباط التقـدميين الـذين كـانوا مسـاندين للشـيوعية ومنـاوئين للقيـادات العليـا للجـيش. ولـم يكـن اولئـك سـوى شخصـيات ثانويـة في الجيش[1]. فضلا عن ذلك، فقد كان لمرض سوكارنو عام 1965، اثر في ازدياد الصراع السياسي بشأن السلطة. وقد رفض سوكارنو الامتثال لاوامر الاطباء الذين نصحوه بضرورة اجراء عملية جراحيـة لكليتيـه، وانتقـد الشـائعات القائلـة بانـه موشـك على المـوت، الا ان تعرضـه لوعكـة صحية في الخامس من اب خلال احد اجتماعاته، زاد من تلك الشائعات، كما ازادت المخاوف من حدوث صراع بشأن السلطة[2].

رافـق تلـك التطـورات تـدهور واضـح في الاوضـاع الاقتصـادية، اذ وصـلت ديـون اندونيسـيا الخارجيـة عـام 1965 الى (2.400) مليـون دولار امريكي[3]. ويعـزى ذلـك الى اهتمـام سـوكارنو خلال فترة الديمقراطيـة الموجهـة بـالجيش، اذ كان يتم انفـاق ماقيمتـه ثمانون بالمئة مـن ميزانيـة الدولـة علـى الخـدمات العسـكرية، في الوقـت الـذي اهملـت فيـه الخـدمات الاخرى،فعلى سـبيل المثـال كان الـرز يـتعفن على ارصـفة المـوانيء في الوقـت الـذي كان فيـه الشعب جائعاً. ويعود ذلك الى عدم اهتمام الحكومة بتوفير طرق النقل المناسبة[4]. فضلا عن اهتمام سـوكارنو بصرف الاموال العامة على مشاريع غير مفيدة مثل انشاء الملاعب الرياضية، وبناء الفنادق الفخمة[5].

وصل الصراع ذروته في ليلة الاول من تشرين الاول، اذ قاد اللواء اونتونغ قائد كتيبة تجكرابيراد التابعة للحرس الخاص ، حركة عرفت نفسها بانها حركة الاول من تشرين الاول، وقـد اشـتركت في تنفيـذها كتيبتـان مـن الكومانـدوز اللتـين كانتـا في جاكارتـا للمشـاركة في

---

1) Peter Polomka, Op. Cit., P. 72.

2) J. D. Legge Op. Cit., P.385.

3) Ibid., P. 386.

(4)Claude A. Buss, Asia in the modern World, A History of china, Japan, South and Southeast Asia, 1st ed., New York, 1964, P. 730.

5) Ibid, P. 730.

الاستعراض العسكري بمناسبة ذكرى تأسيس القوات المسلحة في الخامس من تشرين الاول، وكذلك كتيبة كوماندوز تابعة للقوة الجوية[1].

كانت تلك الحركة موجهة ضد الجنرالات الكبار، اذ وضع قادة الحركة خطة تقضي باختطاف سبعة جنرالات[2]، والسيطرة على شبكات الاذاعة والتلفزيون والاتصالات[3]. وفي الساعة الثالثة من صباح يوم الاول من تشرين الاول نفذت الخطة، وبدأ الجنود باعتقال الجنرالات، الا انهم لم ينجحوا في اعتقالهم جميعاً، لان الجنرال ناستيون استطاع الهروب بعد ان قفز في باحة السفارة العراقية المجاورة لمنزله، بينما خُطف ثلاثة جنرالات وقتل الثلاثة الاخرون نتيجة لمقاومتهم من بينهم الجنرال ياني[4]. وبعد وصول الجنرالات الثلاثة الى قاعدة حليم مركز منفذي الحركة تم قتلهم بصورة وحشية بحضور الشباب الشيوعيين[5].

في الساعة السابعة من صباح يوم الاول من تشرين الاول، اذاع قائد الحركة اونتونغ بياناً اعلن فيه ان حركة الاول من تشرين الاول قامت باعتقال اعضاء مجلس الجنرالات الذي كان تحت اشراف المخابرات المركزية الأمريكية، والذي اصبح فاعلاً جداً بعد مرض الرئيس في اب. وادعى البيان ان مجلس الجنرالات كان قد جلب جنوداً من غربي وشرقي ووسط جاوة الى جاكارتا لتنفيذ انقلاب في الخامس من تشرين الاول يوم القوات المسلحة[6]. وفي الساعة الثانية مساءاً اعلن اونتونغ عن تشكيل مجلس ثوري يضم (45) عضواً. وقد تضمنت القائمة اسماء قادة الانقلاب، كما تضمنت بعض القادة السياسيين في البلاد، ولم تتضمن اسم سوكارنو[7]. والجدير بالذكر ان سوكارنو اعلم بواسطة قادة الحركة بوجود

---

1) Peter Polomka, Op. Cit., PP. 72-73.

(2) الجنرالات هم (ياني، سوبرابتو، بارمان، هارجونو، باندجياتان،و شيسوميهارجيو). ينظر:
Ibid., P.74.

3) Ibid., PP.72-73.

4) J. D.Legge. Op. Cit., P. 387.

(5) نبيل زكي، البحث عن الحقيقة في اندونيسيا، مجلة الكاتب، العدد61،القاهرة، 1966، ص82.

6) Harold Grouch, Op. Cit, P.97.

7) J.D. Legge, Op. Cit., P.389.

انقلاب على يد العسكريين اليمنيين، واقنع بضرورة الذهاب الى قاعدة حليم حفاظاً على سلامته[1].

بعد ان علم سوهارتو بأمر الحركة واغتيال احمد ياني، قرر تولي مسؤولية الجيش دون انتظار اخذ الأذن من سوكارنو الذي لم يكن مكان وجوده يعرف بعد. وجاء قراره هذا بعد ان اجرى اتصالات مع قادة البحرية والشرطة الذين وافقوا على العمل تحت قيادته، بينما رفض قادة القوة الجوية ذلك. وقد دفع هذا الامر سوهارتو الى عدم الدخول في صراع مع قادة القوة الجوية الذين كانوا يمتلكون سلطة قوية[2].

سعى سوهارتو في بادئ الأمر الى اقناع كتيبتي الكوماندوز المتواجدتين في ساحة (مرديكا) التي تقع وسط جاكارتا للانضمام تحت قيادته، مستغلاً سوء اوضاع الجنود الذين كانو يعانون الجوع والعطش، فضلا عن اشعة الشمس الحارة، بسبب عدم توفير قادة الحركة المؤن اللازمة لهم. وبعد ان وعدهم سوهارتو بتقديم المساعدة، انضم الى جانبه جنود احدى الكتيبتين في الساعة الرابعة مساءاً، بينما رفض قائد فرقة (ديبانيكارا) الذي كان يرتبط بصداقة قوية مع اونتونغ الانضمام الى سوهارتو وفضل الانسحاب الى قاعدة حليم الجوية في الساعة السادسة مساءاً. وهكذا نجح سوهارتو في السيطرة على ساحة مرديكا التي تعد المركز الرئيس للسيطرة على القصر الرئاسي ومحطة الراديو الرسمي ومركز الاتصالات الرئيس[3].

خلال ذلك الوقت حاول سوكارنو اظهار سيطرته على الموقف،اذ عين شخصاً موالياً له هو الجنرال (برانوتو Pranoto) ليكون قائداً للجيش بدلاً عن ياني[4]، الا ان سوهارتو رفض التعيين وعد نفسه قائداً للجيش. كما ابلغ رسول سوكارنو بان على سوكارنو مغادرة قاعدة حليم الجوية، لان جنود قوات الاحتياط سيسطرون عليها. وفي الوقت نفسه بدأ سوهارتو بالتلاعب في الموقف لصالحه. ففي الوقت الذي رفض فيه تنفيذ امر سوكارنو بتعيين غيره،

---

(1) نبيل زكي، المصدر السابق، ص82.

2) Harold Grouch, Op. Cit., PP.130-131.

3) Ibid., P.131.

4) J. D. Legge, Op. Cit., P.389.

اعلن في الساعة التاسعة مساءاً بان الجيش تمكن من القضاء على حركة الاول من تشرين الاول التي كانت موجهة ضد الرئيس سوكارنو وان الجيش يدين بالولاء الى قائده الاعلى سوكارنو[1]. وبعد ان اتضح فشل الحركة سعت جميع القوى الى التنصل من مسؤولية قيامها، ومن بينهم الأمين العام للحزب الشيوعي ايديت[2] الذي قرر الذهاب الى جوكجاكارتا لمنع ظهور تورط الحزب الشيوعي في الحركة. ومن جهة اخرى بدأ قادة الحركة بالهرب من قاعدة حليم تاركين قوة قليلة لمواجهة قوات سوهارتو التي استطاعت احتلال القاعدة في صباح اليوم التالي دون الدخول في مواجهات عنيفة[3].

على اية حال، بعد فشل الحركة حاول كل طرف (الحزب الشيوعي والجيش) ربط الطرف الاخر بتنفيذها. ففي الوقت الذي اوضح فيه اونتونغ بان الحركة كانت عبارة عن حادث عسكري خاص بالجيش وحده[4]، فان الجيش سعى لاعتبارها حركة شيوعية مستخدماً تعاطف الشعب مع مسألة اغتيال الجنرالات، وقتل ابنة ناستيون[5]. من جهة اخرى، هناك امور عدة فسحت للجيش امكانية توريط الحزب الشيوعي في الحركة، من بينها علاقة الشباب الشيوعيين في قتل الجنرالات، ومشاركتهم في انتفاضة جوكجاكارتا الشعبية التي تظاهرت ضد مجلس الجنرالات وايدت الحركة، والافتتاحية التي وردت في الصحيفة الشيوعية هاريان راجكات في الثاني من تشرين الاول، التي اشارت في صورة كاريكاتورية الى حركة الاول من تشرين الاول وربطت الجنرالات بوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية،

---

[1]) Peter Polomka, Op. Cit., P.74.

([2]) تم استدعاء ايديت الى قاعدة حليم من قبل او نتونغ بعد تنفيذ الحركة. ينظر: لوسيان راي، القصة الكاملة لمحاولة الانقلاب الاخير في اندونيسيا، مجلة دراسات عربية، العدد 7 ، بيروت، 1966، ص91.

[3]) J.D. Legge, Op. Cit., P.389.

[4]) Peter Polomka, Op. Cit., P. 74.

[5]) Ibid., P. 84.

واعتراف مسؤول الحزب في جاكارتا نجوتو بتواطؤ الحزب مع الحركة، والذي انكر اعترافه لاحقاً[1].

اما سوكارنو، فلم يكن من السهولة بمكان اتهامه بالتورط بحركة الاول من تشرين الاول لاعتبارات عدة، اهمها المكانة الكبيرة التي كان يتمتع بها بين العديد من ضباط الجيش الجاوبين. ومع ذلك، ففي اواخر عام 1970 ظهرت وثيقة كانت عبارة عن تسجيل لاستجواب مساعد سوكارنو السابق الكولونيل بامبانغ الذي ذكر ان سوكارنو قرر طرد ياني وتعيين نائبه الاول مرشد قائداً جديداً للجيش. وبدأ هذا الأمر منذ حزيران عام 1965. ففي السادس من الشهر نفسه واثناء احتفال سوكارنو بعيد ميلاده الرابع والستين في قصره في بالي، اشتكى من موقف الجنرالات الكبار واخبر قائد الجيش الاقليمي في بالي لكي يتفحص ولاء قادة الجيش[2].واضاف بامبانغ ان سوكارنو سال اونتونغ في الرابع من اب عن مدى استعداده للقيام بعمل ضد الجنرالات غير المخلصين، وبالمقابل ابدى اونتونغ استعداده لذلك.

في الثالث والعشرين من ايلول وخلال الاجتماع الذي حضرته مجموعة من الشخصيات المقربة من سوكارنو من بينهم بامبانغ نفسه، ذكر نائب ياني مرشد بان هناك مجلس للجنرالات غير مخلص ومعارض لسياسات سوكارنو، وعندها اخبر سوكارنو قائد حرس القصر سابور لكي يقوم بعمل ضد الجنرالات باسرع مايمكن. واخيراً في الثلاثين من ايلول استلم سوكارنو رسالة من اونتونغ اثناء حضوره لاحد اجتماعاته. وبعد قراءة الرسالة قرر سوكارنو مغادرة الاجتماع، وقام بتمزيقها في اليوم التالي[3].

لا يمكن الاعتماد على تلك الوثيقة بدرجة كبيرة لأسباب عدة، اولها انها تعتمد على شهادة شاهد واحد، لم يذكر في شهادته السابقة في المحكمة أية معلومات عن تورط سوكارنو. فضلا عن ذلك، فان حديث سوكارنو باستمرار عن رغبته في التخلص من ياني يعد

---

(1) لوسيان راي، المصدر السابق، ص ص95 -96.

2) Harold Grouch, Op. Cit., P.119.

3) Ibid., P.120.

امراً طبيعياً بسبب توتر العلاقة بينهما بعد منتصف عام 1965. وكذلك فان حديثه في الثالث والعشرين من ايلول امام المقربين منه ربما كان يهدف الى التأكد من صحة القرار الذي اتخذه وهل سيكون هذا الأمر مقبولاً لدى القطاعات الرئيسة في القوات المسلحة. وبالفعل اكد له كل من سابور وعمر داني دعمهما لقراره. لذا قرر سوكارنو استدعاء ياني في الاول من تشرين الاول واعطائه امر الطرد. الا ان اونتونغ سبقه في اتخاذ خطوة اقوى ضد الجنرالات في تلك الليلة، واتضح ذلك من رسالة اونتونغ الى سوكارنو، الا ان الاخير قرر الزام نفسه حتى يتضح الأمر[1]. ومن المرجح ان سوكارنو لم يكن له يد بالتخطيط لحركة الاول من تشرين الاول بالشكل الذي جرت عليه، لاسيما اغتيال الجنرالات الكبار، لان سوكارنو كان يدرك حدة الصراع السياسي الحاصل في تلك الفترة، وان الجيش لن يقبل هكذا مسألة. وقد دلت احداث عام 1965 على تراجع سوكارنو نوعاً ما عن دعمه للحزب الشيوعي ومحاولة كسب رضا الجيش عن طريق التلكؤ في مساندة اقتراحات الحزب التي تمثلت بانشاء القوة الخامسة وتعيين اللجان الاستشارية. ولكن ربما ان حديث سوكارنو واستياءه من ياني والجنرالات الكبار، شجع الضباط اليساريين على القيام بحركتهم، متوقعين دعم الرئيس لتلك الحركة، الا ان الاخير ادرك خطورة الموقف ولم يساند الضباط مباشرة، بل انه فضل الانتظار حتى يتضح الامر.

بالنسبة لمجلس الجنرالات فلم ينكر ناستيون وجوده، ولكنه نفي عنه تهمة التأمر على سوكارنو وقال ان مهمته كانت روتينية، وانه كان يناقش الترقيات الخاصة بالمناصب العليا في الجيش[2]. من جهة اخرى فقد اظهرت التحقيقات وجود هذا المجلس من خلال شهادة الميجور روديتو (Rhudito) الذي كان شاهداً اثناء محاكمة اونتونغ، و اشار الى ان سوكارنو كان يملك صكوكاً مرسلة من الخارج الى مجلس الجنرالات، كما قال انه سمع دليلاً مسجلاً على شريط افاد بان الجنرالات شكلوا وزارة لكي تتولى القيادة بعد الانقلاب المخطط له في

---

[1]) Harold Grouch, Op. Cit P.122.

([2]) فتحي خليل، اندونيسيا تبحث عن الحل بالرصاص، مجلة روز اليوسف، العدد 1965، القاهرة، 1966، ص19.

الخامس من تشرين الاول. وذكر روديتو اسماء الوزراء الذين كان في مقدمتهم الجنرال ناستيون، اذ تم تسميته رئيساً للوزراء، فضلاً عن ياني الذي سمي نائباً اول لرئيس الوزراء، بينما توزعت المناصب المتبقية على الجنرالات الذين قتلوا في الاول من تشرين الاول[1]. يبدو ان هذا الدليل غير كاف، بسبب عدم امتلاك الشاهد له. وحتى مع وجوده فربما يكون غير اصلي، اذ ليس من المستبعد ان تكون المخابرات المركزية الامريكية قد وضعته بهدف استفزاز الشيوعيين، او ان الشيوعيين استخدموه لاثارة الضباط الساخطين[2]. وترى الباحثة عدم الاتفاق مع رأي الكاتب الذي يستبعد وجود مجلس للجنرالات، لاسباب عده: اهمها ان الجيش كان منزعجاً جداً من سياسة سوكارنو خلال فترة الديمقراطية الموجهة، والتي انشغل خلالها بالحروب، لاسيما حملة تحرير ايريان الغربية والمواجهة مع ماليزيا، واهمل الاوضاع الاقتصادية في البلاد. وقد ادت هذه الحروب وخاصة المواجهة مع ماليزيا الى ابتعاد اندونيسيا عن السياسة المستقلة، والاتجاه نحو الصين الشيوعية والانسحاب من الامم المتحدة، فضلا عن مساعي سوكارنو لاضعاف سلطة الجيش، في الوقت الذي منح فيه الحزب الشيوعي دعماً غير محدود. وتبعاً لهذا فمن الطبيعي ان يسعى الجيش لايجاد وسيلة يستطيع من خلالها القضاء على سوكارنو. ويبدو ان مرض الاخير شجع الجيش على المضي في طريقة، اذ ان مرضه المزمن افقد الحزب الشيوعي اهم حماية له، وبالتالي يكون من السهل السيطرة على زمام الامور والقضاء على الشيوعيين.

على ايه حال، فبعد فشل حركة الاول من تشرين الاول وسيطرة الجيش على الوضع السياسي، سعى سوكارنو لاظهار نفسه في مظهر المسيطر على الاوضاع. وفي السادس من تشرين الاول عقد اجتماعاً لمجلس الوزراء حضره كل من النائب الاول للحزب الشيوعي تجوتو، والنائب الثاني لوقمان. وخلال الاجتماع طلب سوكارنو توفير الجو الهادئ المستقر في البلاد

---

1) Brian May, The Indonesia Tragedy, 1st .ed., London, 1978, P.127.

2) I bid., P.128.

للوصول الى الحلول المطلوبة، كما علق على احداث الاول من تشرين الاول واصفا اياها بخرير الماء في محيط الثورة[1].

لم تنفع دعوة سوكارنو الى التزام الهدوء والاستقرار، لان الجيش بدأ ومنذ الثامن من تشرين الاول بحملة اعتقالات واسعة النطاق ضد اعضاء الحزب الشيوعي بتهمة ان الحزب قام بدعم الانقلاب الفاشل. وخلال تلك الحمله هوجمت مواقع الحزب في جاكارتا والمدن الاخرى، كما تم حظر كل النشاطات السياسية التي يشك في اشتراكها في الانقلاب، وفرضت السيطرة العسكرية على الصحف والمحطات الاذاعية التابعة للشيوعيين[2].

وصلت حملة الجيش ضد الشيوعيين الى حرق وتدمير قرى بأكملها في جاوة وبالي[3]، رداً على سيطرة الشيوعيين على الاراضي الزراعية عام 1964. ولم تقتصر تلك المذابح على الشيوعيين فقط، بل ان العديد من الابرياء ذهبوا ضحيتها، ولم يحدد رقم لعدد الذين قتلوا، الا ان البعض اشار الى ان العدد وصل الى ربع مليون قتيل[4].

حاول سوكارنو التدخل لوقف تلك المذابح من خلال اشادته بتضحيات الحزب الشيوعي للثورة، اذ قال انه الحزب الوحيد الذي قدم تضحيات مهمة في الصراع من اجل الاستقلال[5]، لذا فانه امتنع عن اعلان الحظر على الحزب على الرغم من اتهامه بالتورط في الانقلاب الفاشل[6].

يمكن القول ان امتناع سوكارنو عن اعلان الحظر على الحزب، فسح المجال امام سوهارتو للاطاحة به، لان تخلي سوكارنو عن دعمه للحزب قد يؤدي الى تقوية مركزه، وبالتالي ينجح في ادارة دفة الحكم من جديد. ومن جهة اخرى فلم يكن باستطاعة سوهارتو الدخول

---

[1]) J. D. Legge, Op. Cit., P.388; O.G.Roeder, The Smiling General, President Soeharto of Indonesia, 1st ed., Djakarta, 1969, PP. 26 – 27.

[2]) Factis on File , Op. Cit, PP. 111-112 .

([3]) فرانسوا غودومان ، مصدر سابق ، ص265 .

[4]) J.D.Legge, Op. Cit, P. 398.

[5]) Ibid., P.400; Brian May, Op. Cit., P.136.

[6]) O. G.Roeder, Op. Cit., P.27.

في صراع مباشر مع سوكارنو، لان الاخير كان يمثل رمز الوحده الوطنية ووجوده ضروري لديمومة الوحده في البلاد. ومن هذا المنطلق سعى سوهارتو الى اظهار تمسكه بالولاء للرئيس، اذ قال في احدى خطبه التي القاها بصفته قائداً للجيش: "سوف لن أخرج عن اوامر رئيس الجمهورية"[1]. في الوقت نفسه بدأ سوهارتو بالبحث عن وسيلة يستطيع من خلالها اضعاف سلطة سوكارنو، بل واسقاطه. وتبعاً لهذا بدأ منذ مطلع عام 1966 باستخدام الطلبة وسيلةً للضغط على الرئيس، مستغلاً موقفه من الحزب الشيوعي وتردي الاوضاع الاقتصادية في البلاد[2]. والجدير بالذكر ان المخابرات المركزية الامريكية كانت الراعية والداعمة لتلك المظاهرات، بل انها شجعت سوهارتو على المضي في طريقة[3].وهكذا خرجت المظاهرات التي تطالب بحظر الحزب الشيوعي، ومعالجة الاوضاع الاقتصادية[4]. وكانت تلك المظاهرات بزعامة مجموعة طلبة الجامعات المعروفة باسم كامي Kami، فضلا عن مجموعة طلاب المدارس الثانوية الكابي(Kapi)[5].

انطلقت المظاهرة الاولى في العاشر من كانون الثاني، اذ بدأت بتجميع خمسمائة طالب بين مسلم ومسيحي في الحرم الجامعي. وقد وجد اولئك الشاحنات بانتظارهم لنقلهم الى بناية امانة الدولة. ولم تجد تلك الشاحنات عرقلة في الطريق، بل ان الشرطة عملت على اغلاق كل مداخل الشوارع الجانبية بحيث يستطيع الموكب التقدم بسهولة[6]. لم يكن المتظاهرون ناضجين فكرياً او عاطفياً، بل ان العديد منهم انضموا الى اعمال العنف لان اصدقاءهم

---

1) Peter Polomka, Op. Cit., P.87.

2) Ibid., P.87.

3) Brian May, Op. Cit., P.137.

4) Guy J Pauker, Toward A New Order in Indonesia, Foreign Affairs, Vol. 45, No.3, New York, April 1967, P.505.

5) Leslie H.Palmer, Suharto's Indonesia, Asian Affairs Journal of The Royal Central Asian Soian Society, Vol. 57, Part III,London, October 1970, P.278.

6) Brian May, Op. Cit., P.133.

عملوا ذلك، او من اجل المتعه كالذين تطوعوا للقتال في ماليزيا، مع وجود عدد قليل من الذين كانوا يطالبون بمعالجة الاوضاع الاقتصادية فعلاً[1].

انتقد سوكارنو تلك المظاهرات، واتهم المخابرات المركزية الامريكية بانها المحرك الرئيس لاولئك الطلبة. وعلى الرغم من عدم قدرته على تقديم دليل ملموس، الا ان احد الاندونيسيين اعترف لمراسل صحفي بعد سنوات عدة، بانه كان يعطي لقادة الطلبة اموالاً مقدمة من الولايات المتحدة الامريكية[2].

لم تثنِ تلك المظاهرات سوكارنو عن ممارسة دوره رئيساً للبلاد، بل انه كان مصمماً على البقاء في مركز الاحداث. فخلال شهر شباط قام بتشكيل حكومة جديدة استغنى فيها عن ناستيون، فضلا عن ان تلك الحكومة قامت بحظر نشاطات الكامي[3].

ادى هذا الامر الى تأزم الوضع ونزول اعداد هائلة من الطلبة الى الشوارع، وحاول مؤيدي ناستيون الهجوم على القصر الرئاسي، كما امتنعوا عن التصويت على المجلس الجديد. وخلال شهر اذار ركز المتظاهرون على سوباندريو، واجرى الطلبة محاولات عدة لاختراق مكاتب وزارة الخارجية، وفي الخامس من اذار تمكنوا من الهجوم على تلك المكاتب واحراقها[4]. ومحاولةً من سوكارنو للسيطرة على الموقف، استدعى القادة السياسيين الى القصر في العاشر من اذار وطلب منهم ادانة التظاهرات الطلابية. الا ان الامر خرج عن سيطرته في اليوم التالي، لانه اضطر الى مغادرة القصر بالطائرة الى بوجور بعد ان علم بان القصر قد تم تطويقة من قبل قطعات عسكرية غير معروفة. وفي اليوم نفسه ارسل سوهارتو ثلاثة ضباط الى بوجور للتفاهم مع سوكارنو. وبعد مناقشات مطولة اتسمت بالغضب[5]، قام

---

1) Ibid., P. 133.

2) Ibid, P.133.

3) O. G. Roeder, Op. Cit.,PP.40- 41.

4) Facts on File, Op. Cit., PP.118-119

5) J. D. Legge, Op. Cit., P. 402.

سوكارنو بتوقيع طلب موجه الى الجنرال سوهارتو يتضمن اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان الأمن والهدوء والاستقرار[1].

في اليوم التالي بدأ سوهارتو بتنفيذ المرسوم من خلال حظره للحزب الشيوعي واعتقال خمسة عشر عضواً في المجلس الوزاري من بينهم سوباندريو وتشارول صالح[2]. وفي السابع والعشرين من اذار تم تشكيل مجلس وزراء جديد تحت نفوذ القوات المسلحة، ضم تسعة وعشرين وزيراً في مقدمتهم ناستيون، بينما استبعد كل الوزراء الموالين لليسارية. وضمن هذا المجلس احتفظ سوكارنو بالقابه رئيساً للدولة ورئيسًا لاركان القوات المسلحة و قائداً اعلى للثورة ورئيساً الوزراء. وبعد ان تم تشكيل المجلس حاول سوكارنو اظهار سيطرته على الاوضاع، اذ اصر على انه قد عين الوزراء دون تدخل خارجي وقال: "انا لست رئيساً شكلياً"[3].

على الرغم من محاولات سوكارنو للبقاء في السلطة، الا ان سلطته تضاءلت بعد مرسوم الحادي عشر من اذار. وفي العشرين من حزيران اجتمع المجلس الشعبي المؤقت، وقرر احتفاظ سوكارنو بلقب القائد العام للثورة، الا انه كان مجرد لقب رمزي دون أية سلطة قانونية، كما تقرر الغاء لقب رئيس مدى الحياة الذي منح له عام 1963، فضلا عن ذلك، فقد تقرر تعين سوهارتو رئيساً بالوكالة في حال سفر سوكارنو خارج البلاد[4]، كما اشترط المجلس اجراء انتخابات في عام 1969[5]. وفي السابع من تموز قام سوهارتو بتشكيل مجلس وزراء جديد تحت رئاسته، وبدأ بتنفيذ سياسته، التي كان من اول مهامها انهاء المواجهة مع

---

(1) ممدوح صبحي، المصدر السابق، ص 54؛

Guy. J. Puker, Toward A new Order in Indonesia, P. 505.

2) Ibid., PP. 505-506.

3) Facts on File, Op. Cit., PP. 120-121.

4) J. D. Legge, Op. Cit., PP. 404-405.

5) Factis on File, Op. Cit., P.122 .

ماليزيـا، و اعـادة انضـمام[1] اندونيسـيا الى الأمـم المتحـدة، فضـلاً عـن معالجـة الاوضـاع الاقتصادية المتردية[2].

ازداد ضغط الجيش على سوكارنو خلال الاشهر التالية، لاسيما من خلال محاكمة رجاله، مثل المدير السابق لبنك اندونيسيا وسوباندريو وعمر داني. فضلا عن ذلك، فقد كثرت الشائعات في نهاية عام 1966 بشان قيام الجيش برسم خطة ستراتيجية لعزل سوكارنو، التي تضمنت اطلاق وثيقة تدينه بالانتهاكات المالية والسياسية والاخلاقية. وقد واجهت تلك المسألة معارضة قوية من انصار سوكارنو الذين اكدوا دعمهم للرئيس[3]. وخلال شباط عام 1967 ازدادت المواجهات بين الطرفين، حتى ان السفن الحربية التابعة للقوات البحرية وجهت مدافعها نحو مباني وزارة الدفاع، كما حذر قائد البحرية بالوكالة، سوهارتو بقوله: "انظر سوهارتو... اذا اراد سوكارنو التنحي عن الرئاسه بارادته... فليكن ذلك. ولكن اذ ما تم الضغط عليه واجباره على ذلك، فان البحرية ستنتفض وتعلن حرباً شعواء[4].

على الرغم من محاولة سوكارنو تقسيم القوات المسلحه لكي يتمكن من البقاء في السلطة، الا انه لم يفلح بسبب نجاح سوهارتو في اقناع اولئك القاده بضرورة تنحي سوكارنو. وفي العشرين من شباط عام 1967 تنازل سوكارنو عن سلطاته التنفيذية الى سوهارتو[5]. وفي السابع والعشرين من اذار ادى سوهارتو اليمين الدستوري رئيساً بالوكالة حتى موعد اجراء الانتخابات. وخلال تلك الجلسه قرر المجلس الشعبي الاستشاري السماح لسوكارنو بالاحتفاظ بلقبه رئيساً للجمهورية، ولكن تم سحب كل الحقوق والسلطات الحكومية الممنوحة له من قبل دستور عام 1945، كما منع من تنفيذ أية نشاطات سياسية حتى موعد اجراء

([3]) عادت اندونيسيا الى عضوية الامم المتحدة في التاسع عشر من ايلول عام 1966 . ينظر :

Sydney D.Bailey, The Procedure of the U.N. Security Council, (N.P.) , 1975, P.233.

[2]) J. D. Legge, Op. Cit., P.404.

[3]) Peter Polomka, Op. Cit., P. 90.

[4]) Ibid., P. 91.

[5]) O. G. Roeder, Op. Cit., P.67, Facts on File, Op. Cit., P.26.

الانتخابات[1].وعلى الرغم من اعتبار سوكارنو رئيساً دون صلاحيات، الا ان سوهارتو جرده من هذا اللقب في العاشر من ايار، كما منع من استخدام القابه السابقة. فضلاً عن ذلك، فقد فرض على سوكارنو[2] مغادرة القصر الرئاسي في جاكارتا، وهو القصر الذي كان يسكن فيه منذ عام 1945[3] .

---

[1]) Ibid.,P.127.

([2]) فرضت الاقامه الجبرية على سوكارنو بعد تنازله عن السلطة، كما طلبت زوجاته الثلاث الطلاق منه باستثناء هارتيني. ومنذ ذلك الوقت اصبح سوكارنو يعيش وحيداً منفرداً عن المجتمع، مما زاد من سوء حالته الصحيه حتى توفي في يوم الاحد الموافق الحادي والعشرين من حزيران عام 1970 في مستشفى جاكارتا العسكري. وقبل وفاته كان قد وضع وصيه تشير الى دفنه في حديقة منزله الواقع في ماتوتوليزا، لايمانه باهمية الحجارة المتكون منها هذا الموقع والمخطوطة في القرن الخامس عشر، اذ اعتبرها مصدراً للقوة الروحيه، ولكن سوهارتو رفض ذلك على الرغم من توسل زوجه سوكارنو، ويعزى سبب الرفض الى ان سوهارتو لم يكن يرغب في انشاء مكان للمزارات قرب جاكارتا، لذلك دفن سوكارنو قرب والدته في بلدة بلتيار. اما سوهارتو فقد اصبح الرئيس الفعلي للبلاد بعد اجراء الانتخابات في اذارعام 1968. ينظر:

J. D. Legge, Op. Cit.,PP.407-409

[3]) Facts on File, Op., Cit, P. 127.

الخاتمة

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن إجمال أهمها بما يأتي:

- شكل عام 1945 نقطة تحول في تاريخ اندونيسيا السياسي ، إذ نال الاندونيسيون استقلالهم بعد أن قادوا حركة وطنية على مر العصور ، اختلفت بإختلاف أساليب المستعمرين ، وأثمرت نتائجها بإعلان الاستقلال في السابع عشر من آب عام 1945 .

- استمر الاندونيسيون في نضالهم بعد عام 1945 ، إذ دخلوا في صراع مع هولندا لمدة أربع سنوات ، قدموا خلالها تضحيات عدة أجبرت المستعمر على الرضوخ لرغبة هذا الشعب بالاستقلال ، والذي تم الاعتراف به عام 1949 .

-كان لتغير الظروف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، أثر كبير في دعم القضية الاندونيسية، لاسيما إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي كان لها دور بارز في معالجة تلك القضية من خلال تشكيلها للجنة المساعي الحميدة التي أسهمت بشكل أو بآخر في منح الاندونيسيين استقلالهم . فضلاً عن ذلك ، فإن حصول أغلب الدول الآسيوية على الإستقلال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أسهم في تقارب أهداف تلك الشعوب ودعم احداهما للأخرى ، وتمثل ذلك في دعم رئيس وزراء الهند نهرو للقضية الاندونيسية من خلال معارضته لاستخدام الجنود الهنود في مقاتلة الاندونيسيين ، فضلاً عن عقده للمؤتمر الآسيوي عام 1949 بهدف رفع توصيات الى مجلس الأمن للنظر في الإعتداءات الهولندية على الجمهورية الاندونيسية .

-واجهت أندونيسيا بعد الإستقلال مشكلات عدة ، أثرت سلباً على الوضع السياسي والإقتصادي ، وقد اختلفت تلك المشكلات بين مشكلات موروثة من العهد الإستعماري ، ومشكلات أخرى ظهرت بعد الإستقلال ، لاسيما الامور المتعلقة بمقررات الطاولة المستديرة، التي نصت على استمرار الإرتباط بين اندونيسيا وهولندا من نواحي عدّة .

-خلال الحرب العالمية الثانية ، تهيأ للأندونيسيين قائد ذو حنكة سياسية وهو الرئيس أحمد سوكارنو الذي تعرض للإعتقال مرات عديدة على يد السلطات الهولندية ، بسبب نشاطه المعارض لسياسة المستعمرين ، والذي قاد الشعب الى الاستقلال خلال فترة الإحتلال الياباني

من خلال ارتباطه بقادة الحركة الوطنية السرية الذين اتفقوا معه على ضرورة مجاراة اليابانيين في مساعيهم القائمة على تدريب الشعب الاندونيسي في الهيئات والمنظمات لخدمة مصالحهم ، وإعدادهم لمقاومة الحلفاء في حال وصولهم الى اندونيسيا في الوقت نفسه عمل القادة على إعداد أولئك الشباب لمقاومة اليابانيين في حال اعلان الاستقلال .

لم يستمر سوكارنو في ممارسة دور القائد الوطني بعد حصول اندونسيا على الاستقلال، اذ انه سعى للتفرد في الحكم من خلال جعل نفسه القائد الأوحد للدولة ، حتى انه لم يكن مقتنعاً باتخاذ النظام البرلماني ، واعتباره مجرد قائد شكلي . وقد دفعه هذا الأمر الى توجيه الانتقاد الى النظام البرلماني والدعوة الى إيجاد نظام آخر يساعد اندونيسيا في مواجهة المشكلات التي تعاني منها .

- بعد أن اخفقت تجربة النظام البرلماني في اندونيسيا ، أوجد الرئيس سوكارنو مبدأ الديمقراطية الموجهة الذي كان الهدف من اتخاذه جعل نفسه المحور الذي ترتكز عليه جميع القوى السياسية في البلاد ، وبالتالي يتمكن من تحقيق طموحاته السياسية .

- على الرغم من عد سوكارنو مبدأ الديمقراطية الموجهة بمثابة الحل المناسب لمشكلات اندونيسيا ، فإن هذا النظام لم يحل هذه المشكلات بل زادها تعقيداً ، بسبب إهمال سوكارنو للوضع الإقتصادي ، وإهتمامه بالسياسة الخارجية من خلال قيامه بأخذ القروض العسكرية من الاتحاد السوفيتي واستخدامها لتقوية الجيش الذي دفع به لمحاربة الهولنديين في ايريان الغربية ، ثم الدخول في صراع مع ماليزيا ، مما أثر سلباً في الاوضاع الاقتصادية ، لاسيما بعد أن رفض سوكارنو المساعدة اقتصادية الأمريكية .

- فضلاً عن ذلك ، فإن سياسة الموازنة التي اتبعها سوكارنو إزاء القوى السياسية الاندونيسية لم تنجح في تسيير دفة الحكم ، لارتباطها بقوة سوكارنو وسيطرته على الأوضاع. فبعد مرضه عام 1965 ، أصبح الوضع السياسي في أندونيسيا ينذر بالخطر، لاسيما ان الصراع بين الحزب الشيوعي والجيش كان قد وصل ذروته في ذلك العام ، مما جعل الأخير يستغل ضعف

سلطة سوكارنو ، للإيقاع بالخصم الذي طالما كان سوكارنو يدعمه الا وهو الحزب الشيوعي ، وبالتالي اسقاط سوكارنو نفسه .

- كان للقوى الخارجية أثر كبير في التطورات السياسية الحاصلة في أندونيسيا للفترة من عام 1945-1967. فخلال المرحلة الأولى من الإستقلال حاولت هولندا إعادة سيطرتها على أندونيسيا ، إلا انها فشلت في إعادة السيطرة المباشرة واضطرت الى منح الأندونيسيين استقلالهم بموجب مقررات معاهدة الطاولة المستديرة التي أدخلت أندونيسيا في مشكلات عدة من بينها المشكلات السياسية والإقتصادية ، فضلاً عن تمسكها بأحد الأقاليم الأندونيسية وهو ايريان الغربية . وعلى الرغم من ذلك سعى الأندونيسيين جاهدين الى تحطيم بنود تلك المعاهدة الواحدة تلو الأخرى ، حتى استطاعوا استعادة ايريان الغربية في عام 1962.

-لم يقتصر دور القوى الخارجية على هولندا فقط ، بل ان أندونيسيا أصبحت شأنها شأن دول العالم الأخرى ، ساحة ساخنة خلال مرحلة الحرب الباردة ، إذ حاولت كلا القوتين (الولايات المتحدة ، والإتحاد السوفيتي) جذب أندونيسيا الى جهتها . ولعدم مساندة الولايات المتحدة للأندونيسيين في صراعهم مع هولندا خلال مرحلة حرب الإستقلال ، فإن سوكارنو عدّ الولايات المتحدة بمثابة عدوٍ للاندونيسيين ، ونظر إليها كنظرته الى هولندا ، في الوقت الذي سعى فيه للتقرب من الإتحاد السوفيتي بوصفه صديقاً مسانداً لطموحات الاندونيسيين في الإستقلال .

-انتقل الصراع بين القوتين الى أندونيسيا خلال مرحلة الديمقراطية الموجهة ، لاسيما في مسألة النزاع الأندونيسي – الهولندي بشأن ايريان الغربية التي كثف سوكارنو جهوده لإستعادتها ، وعمل على أخذ القروض العسكرية من الإتحاد السوفيتي حتى أصبح الجيش الأندونيسي أقوى جيش في جنوب شرقي آسيا آنذاك ، الأمر الذي أجبر الولايات المتحدة على التخلي عن مساندة هولندا ، وبالتالي إعادة إيريان الغربية الى أندونيسيا .

- لم يتوقف سوكارنو في مواجهته للإمبريالية ، إذ عارض إنشاء الإتحاد الماليزي عام 1963 ، مما أدى الى توتر العلاقات بين أندونيسيا من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى . وعلى الرغم من محاولة الولايات المتحدة تهديد سوكارنو بقطع المساعدة الإقتصادية التي كانت أندونيسيا بأمس الحاجة إليها ، فإن سوكارنو رفض تلك المساعدة ، ثم قام بالسيطرة على المصالح الإقتصادية التابعة للولايات المتحدة في أندونيسيا عام 1965 .

- شكل سوكارنو مصدر إزعاج وقلق لمصالح الولايات المتحدة في منطقة جنوب شرقي أسيا ، وخاصة في أندونيسيا التي تحتل أهمية خاصة بسبب موقعها الستراتيجي ، لذا سعت للتخلص منه عن طريق مساندة قادة الجيش الذين كانوا رافضين لدعم سوكارنو اللامحدود للشيوعيين ، ثم ساندوا ، بل دعموا سوهارتو دعماً مادياً ومعنوياً في صراعه مع سوكارنو خلال عامي 1966-1967 ، الذي انتهى بتنازل سوكارنو عن السلطة لصالح سوهارتو .

المصادر.

اولاً: المصادر العربية.

1.الوثائق غير المنشورة:

-الوثائق العراقية الموجودة في دار الكتب والوثائق في بغداد.

-وثائق البلاط الملكي:

رقم الملف	عنوان الملف
4944	تقرير المفوضية العراقية في كراتجي
311/5070	تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا
311/5072	تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا
311/5073	تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا
311/5074	تقرير المفوضية العراقية في جاكارتا

2.الكتب العربية والمعربة:

-آس. روز ، **الاشتراكية في آسيا** ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، 1961 .

-اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر ،**تاريخ العالم الاسلامي الحديث المعاصر ،ج1، الجناح الآسيوي**، الرياض، 1984 .

-أيتنغر ميليكيان، **الحياد والعصر الحاضر** ، ترجمة دار التقدم ، موسكو ، د.ت.

-بانيكار ، **آسيا والسيطرة الغربية** ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، القاهرة ، 1962 .

-بريان كروزير ، **الثائرون** ، ترجمة خيري حماد ، ط1 ، بيروت ، 1961 .

__________، **الصراع الدولي في جنوب شرقي آسيا** ، ترجمة ماهر نسيم ، القاهرة، 1967.

-تشسترا بين، **الشرق الأقصى موجز تاريخي**، ترجمة حسين الحوت ،القاهرة ، 1958 .

-جاك دكورنوا وآخرون، **الجيش والحركة الوطنية** ، ترجمة حسين قبيسي ، أشراف أنور عبد الملك ، بيروت ، 1970.

-ج. ب. دروزيل، **التاريخ الدبلوماسي ، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم** ، ترجمة نور الدين حاطوم ، ط2 ، بيروت ، 1978 .

-جلال يحيى، **العالم الاسلامي الحديث والمعاصر** ، الاسكندرية ، 1989 .

-جمعية الدراسات الاسلامية، **تقويم العالم الاسلامي** ، القاهرة ، 1970 .

-ج. هـ كول، **تاريخ الفكر الاشتراكي**، ج2 من المجلد الرابع ، ترجمة عبد الكريم احمد ، مراجعة إبراهيم سعد الدين ، القاهرة ، د.ت.

-جودة حسنين جودة، **جغرافية آسيا الاقليمية**، الاسكندرية ، 1985 .

-حامد القادري، **كفاح أبناء العرب ضد الاستعمار الهولندي في اندونيسيا**، الترجمة من اللغة الاندونيسية للدكتور زكي صالح سلمان ، د. م ، 1998 .

-حبيب جاماتي، **الجزر الخضراء "هندونيسيا"** ، القاهرة ، 1957 .

-حسان حلاق، **تاريخ الشعوب الاسلامية الحديث و المعاصر** ، ط1 ، بيروت،2000.

-حسن سيد احمد أبو العينين، **عالم المحيط الهادي جغرافية جزره واشباه الجزر**، بيروت ، 1978.

حسن محمد جوهر وعبد الحميد بيومي ،**اندونيسيا** ، القاهرة ، 1959.

ديتس سميث،**اندونيسيا شعبها وأرضها** ، ترجمة حسن محمود ، القاهرة ،1962.

ديفيد وايز و توماس روس، **الحكومة الخفية**، ترجمة جورج عزيز ، ط2، القاهرة ، د.ت.

-دين رأسك، **اضواء على سياسة أمريكا الخارجية** ،مختارات من خطب دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة، ترجمة محمد سعيد سلامة ، القاهرة ، 1963 .

-رمضان لاوند، **الحرب العالمية الثانية**،ط5، بيروت ،1977.

-رومين، **آسيا المعاصرة العاصفة** ،ج5 ، ترجمة احمد فوزي عطا الله ، القاهرة،1964 .

-رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين** ،ج2 لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ط1، د. م، 1983.

-رياض عزيز هادي، **المشكلات السياسية في العالم الثالث** ،ج1، محاضرات مطبوعة بالرونيو القيت على طلبة كلية العلوم السياسية ، 1986-1987.

-ستيفن آس كابلان وآخرون ،**القوات المسلحة السوفياتية كأداة سياسية** ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ،د. م، د.ت.

-شريل باير، **فخ القروض الخارجية: صندوق النقد الدولي والعالم الثالث**، ترجمة بيارعقل،بيروت،1977.

-عبد المنعم زنابيلي ،**تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية** ، دمشق ،1977.

-**عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد** ،منشورات العالم العربي ،ط1، باريس ،1982.

-علي حيدر سليمان ، **تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة** ،بغداد ،1990.

-علي شفيق ،**العلاقات الدولية في العصر الحديث**، المغرب ،1985.

-علي الطنطاوي ،**في اندونيسيا** ، دمشق ،1960.

-فاروق الحريري، **حملات الحرب العالمية الثانية والدروس المستنبطة من كل حملة**،ج3،اندحار المحور1943-1945،بغداد،1984.

-فايز صالح أبو جابر ، **الاستعمار في جنوب شرقي آسيا** ، ط1 ،عمان ،1991.

-فرا نسوا غودمان ، **نهضة آسيا** ، ترجمة نظير جاهل ، د.م، د.ت.

-فريق الدراسات الاستراتيجية ، **تجربة العالم الثالث** ، بيروت ، 1976 .

-فؤاد محمد فخر الدين ،**تاريخ اندونيسيا الأدبي والتحريري والاسلامي** ، د.م،د.ت.

-فيصل السامر ، **الأصول التاريخية للحضارة العربية والاسلامية في الشرق الأقصى**، بغداد ،1977.

-قهر الدين الإندونيسي ، **هذه هي إندونيسيا** ، القاهرة ،1947 .

-مجموعة من كبار الكتاب السوفيات ،**السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1955-1965** ،ترجمة خيري حماد ،القاهرة ،د.ت.

-مجموعة من المؤلفين الغربين، **تاريخ عصرنا منذ عام 1945** ،ترجمة نور الدين حاطوم ،بيروت ،1970-1971 .

-محمد أسد شهاب ، **صفحات من تاريخ اندونيسيا المعاصرة** ،ط2،بيروت ،1971 .

-محمد علي القوزي و حسان حلاق، **تاريخ الشرق الأقصى الحديث و المعاصر** ، ط1، بيروت،2001 .

-محمد مصطفى صفوت ،**الجمهورية الحديثة** ، ط1، الإسكندرية ، 1958 .

-محمود شاكر ، **مواطن الشعوب الاسلامية في آسيا-اندونيسيا**، بيروت ، 1979 .

-محمود الشرقاوي، **اندونيسيا المعاصرة** ، القاهرة ،د.ت.

-مختار مرزاق ،**حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية** ،ط1،د.م، 1984 .

-المركز العام لجمعيات استقلال اندونيسيا ، **اندونيسيا الثائرة** ، القاهرة ،1946 .

-مصطفى بهيج نصار ، **المؤامرة الأمريكية ضد اندونيسيا** ،ط1،القاهرة ،1958 .

-مطبوعات العصر الجديد ،**حقائق عن ماليزيا** ، كوالالمبور، 1964 .

-مكي محمد عزيز ، **آسيا الموسمية دراسة جغرافية** ،الكويت ،1986 .

-وزارة الأعلام الاندونيسية ، **لمحة عن اندونيسيا** ،ترجمة لويس نبيلة ،د. م، د.ت.

-يسرى عبد الرزاق الجواهري، **جغرافية الشعوب الاسلامية** ، الاسكندرية ، 1981 .

3.المقالات والبحوث العربية.

-اسماعيل صبري مقلد، **اندونيسيا ومشكلة ماليزيا**، مجلة السياسة الدولية،العدد6،القاهرة، 1966.

-الياس مرقص ،**الثورة الاندونيسية والحزب الشيوعي** ، مجلة دراسات عربية ،العدد 12،بيروت ،تشرين الأول 1967 .

-بونر فلرر ،**كيف سلمت اليابان** ،مجلة المختار ،المجلد 9، العدد49 ،القاهرة ،أيلول 1947.

-أبو سيف يوسف و آخرون ،**الانسان المناضل** ،مجلة الطليعة ،العدد العاشر، القاهرة، تشرين الأول 1969 .

-شكري نجار ،**المثال الذي اعطته اندونيسيا** ، مجلة الطريق ،العدد 8 ،بيروت ،آذار 1960.

-عبد الرزاق مطلك الفهد ،**التطورات السياسية والوطنية في اندونيسيا 1920 – 1965**،مجلة كلية التربية للبنات ،المجلد 13 ،2002 .

-عبد اللطيف حسن سلام ،**البا نتشاسيلا أساس الدولة في الجمهورية الاندونيسية**، مجلة الدبلوماسي ،العدد الثالث ،معهد الدراسات الدبلوماسية ،وزارة الخارجية ،المملكة العربية السعودية ،تموز 1987 .

-عفاف المغربل ،**اندونيسيا والأمم المتحدة**، مجلة السياسة الدولية ،العدد 7،القاهرة،1967.

-فتحي خليل ،**اندونيسيا تبحث عن الحل بالرصاص** ، مجلة روز اليوسف ،العدد 1965،القاهرة ،1966 .

-لو سيان راي ،**القصة الكاملة لمحاولة الانقلاب الأخير في اندونيسيا** ،مجلة دراسات عربية، العدد 7 ، بيروت، 1966 .

-محمد جنيدي ،**النهضة السياسية في اندونيسيا** ،مجلة الكاتب المصري ، العدد12 ، القاهرة ،أيلول 1946 .

-ممدوح صبحي ،**دراسة عن اندونيسيا** ،بحث غير منشور مقدم الى معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية ،بغداد ،1988 .

4.الموسوعات العربية.

-احمد عطية الله، **القاموس السياسي** ،ط3 ،بيروت ،1968 .

-عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ،**الموسوعة السياسية** ،بيروت ،1974 .

-**الموسوعة العربية الميسرة**،ج1 ،ج2 ، بيروت ،1987 .

5.الرسائل الجامعية.

-انتصار علي عبد نجم المشهداني، **جواهر لال نهرو وموافقة من القضايا العربية** ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن الرشد) جامعة بغداد ،2002 .

-مصالح فضل شرقي الجبوري ،**سياسة اندونيسيا الخارجية تجاه العراق1980 – 2000**،رسالةماجستير غير منشورة ،المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية،الجامعة المستنصرية ،2001 .

6.المجلات والصحف.

-المجلات.

-**مجلة اندونيسيا**، نشرة يصدرها قسم الاستعلامات و النشر في مفوضية الجمهورية الاندونيسية في بغداد ،العدد 77-78 ،أيلول –تشرين الأول 1954 .

-**مجلة الشؤون الاندونيسية**، مجلة عربية تصدرها وزارة الاستعلامات في جاكارتا ،العدد الثالث 1955، العدد الثاني نيسان-اب 1956 .

-الصحف العراقية.

-**بابل**، تشرين الثاني 2002

-**الجمهورية**، أيلول 1979

-**الزمان**، تشرين الأول 1945

-**الفجر الجديد**، كانون الثاني 1965

-**لواء الاستقلال**، كانون الأول 1948

ثانياً: المصادر الأجنبية.

1.الوثائق المنشورة :

-الوثائق الأمريكية المنشورة.

-F.R.U.S,1952-1954,Vol.III,Washington,1979.

-A Decade of American Foreign Policy, Basic Documents,1941-49,Prepared at the Request of the Senate Committee on Foreign Relations ,by the Staff of the Committee and the Department of State , Washington ,1950.

ب- وثائق الأمم المتحدة:

-U. N. O. R. S. C, New York, 1946.

-U.N.O.R.S.C ,V o L.I ,Vo L. II, V o L. III ,Vo L. IV, New York ,1950.

ج-الوثائق البريطانية المنشورة:

-British and Foreign State Papers 1961-62,Vol-166,London ,1968.

-British and Foreign State Papers 1963-64,Vol-167, London ,1971

2.الكتب الوثائقية الانكليزية المنشورة.

-Join C .Campbell and others, **The United State in World Affairs 1945-1947**, new york, 1947.

-Richard P. Stebbins and others, **The United States in World Affairs 1954**, New york, 1956.

-Richard P. Stebbins and others , **The United States in World Affairs 1958** ,New york ,1959.

3.المذكرات الشخصية.

Howard Palfrey Jones , **Indonesia the Possible Dream** , New york , 1980.

4.الكتب الأجنبية.

-الانكليزية.

-Alastair M .Tyler ,**Indonesia Independence and the United Nations** ,London , 1960.

-An Official handbook , **Indonesia 2001** , Jakarta, 2001.

-Arnold C. Brakeman ,**Indonesia Communism A History** ,New york ,1963.

-A. y. Drugo , **Indonesia ,Research in South East Asia History Economy Policy** , Translated by David Fidlon , Moscow ,1972.

-Benedict R.O G Anderson, **Java in A Time of Revolution** , Occupation and Resistance 1944-1946, London , 1972.

-Bernard k. Gordon , **The Dimensions of Conflict in South East Asia** , New jersey,1966.

-Brian May , **Indonesia Tragedy** ,1st ed. , London ,1978.

-C.A. Fisher ,**Indonesia Physical and Social Geography**, **Research in the Far East and Australasia 1976-77,A Survey and Directory of Asia and the Pacific** , 8th ed.,London , 1976.

-Cavin Kennedy, **The Military in the Third World**, London ,1974.

-Charles A. Fisher , **South-East Asia, A Social, Economic and Political Geography**,London ,1967.

-Charles B. Mclane, **Soviet Strategies in South East Asia** , An Exploration of Eastern Policy Under Lenin and Stalin ,New york ,1960.

-Claude A. Buss , **Asia in the Modern in World, A History of China , Japan ,South and South East Asia,** 1sted ,New york,1964.

-David A. Wilson and others, **Government and Politic of South East Asia** , Edited by Georg Mc kahin ,New york ,1959.

-David kimche, **The Afro-Asian Movement, Ideology and Foreign Policy of Third World**, Jerusalam,1973.

-David Mozinao, **Chinese Policy Toward Indonesia,1949-1967**,1st ed, New york, 1976.

-D.G.E. Hall, **A History of South East Asia**, London ,1958.

-Donald Wilhelm, **Emerging Indonesia**,1sted,New york,1980.

-Dorothy Woodman ,**The Republic of Indonesia**,London,1955.

-Douglas Hyde, **Confrontation in the East , A Back ground book** ,London 1965.

-Facts on File ,**Indonesia the Sukarno Yours, Edited by Hal Kosut**, New york,1967.

-Fred Greene, **The Far East** ,New york,1957.

-F.S. Northede, **The Foreign Policies of the Powers** ,1st ed., New york ,1975.

-Guy J. Pauker, **Indonesia PIK S "Road to Power"**, **Research in the Communist Revolution in Asia, Tactics, Goals and A Achievements**, Edited by Bert A. Scalapino, New jersey ,1965.

______,**The Role of the Military in Indonesia**, **Research in The Role of the Military in Under Developed Countries** , Edited by Join J. Johnson, New Jersey,(N.D.).

-Harold C. Hinton and others, **Major Government of Asia**, Edited by George Mckahin, 2nd ed. , New york,1963.

-Harold Grouch , **The Army and Politics in Indonesia, Research in Politics and International Relations of South East Asia**, Edited by George Mc. kahin, (N.P.),1978.

-Harold M. Vinache, **Far Eastern Politics in the Postwar Period** ,New york ,1956.

-J.A.C .Mackie, **Konfrontast the Indonesia-Malaysia Dispute 1963-1966**, London ,1974.

-Jan M.Pluveir, **Confrontations A Study in Indonesia Politics** ,Malaysia , 1956.

-Jan Roman ,**The Asian Century A History of Modern Nationalist in Asia ,Berkeley and Leangles** ,1962.

-J.D. Armstrong, **Revolutionary Diplomacy Chinese Foreign Policy and the United Front Doctrine**, London ,1977.

-J.D .Legge**, Sukarno A Political Biography**, London,1972.

-J.R.E .Waddell, **An Introduction to South East Asia Politics** , Australia ,1972.

-Keith Bushman, **The South East Asia World** ,London,1967.

-L .Dudley Stamp ,**Asia A Regional and Economic Geography**, 8th ed.,Lndon,1957.

-Leslie H. Palmer, **Indonesia and the Dutch**, Lndon,1962.

-Max Belief, **Soviet Policy in the Far East 1944-1951**, London,1953.

-Milton Osborne ,**South East Asia,Anntroductoryory**,1s ed.,Australia,1979.

-Nathaniel Peffer, **The Far East A Modern History** ,Edited by Allennevins and Howard M.E Hrman, New york,1958.

-O. G. Roeder, **The Smiling General, President Soeharto of Indonesia**,1st ed., Djakarta,1969.

-Peter Calvocoressi, **World Politice Since 1945**,2nd ed. ,London ,1971.

-Peter Polomka, **Indonesia Since Sukarno**, Australia ,1971.

-Robin Jeffrey, **Asia-the Wining of Indonesia Politics**, Malaysia, 1965.

-Ruth T. M c vey, **Indonesia Communism and the Transition to Guided Democracy, Research in Communist Strategies in Asia**, Edited by A .Doak Barnett,London,1963.

-S. Takdir, **Alisjahbana, Indonesia: Social and Cultural Revolution**, Singapore, 1960.

-Sidney D. Bailey, **The Procedure of the UN Security Council**, (N.P.), 1975.

-**The Pattern of Asia**, Edited by Norton Ginsburg and others, London, 1958.

-Vidya D Harmahajan, **International Politic Since 1900**,New Delhi, 1964.

-William Carr, **A History of Germany 1915-1945**,London, 1974.

-الروسيـة.

-G . Anreev, Indonezeyskaya I**asudartva**,Moscow,1974.

5.البحوث الأجنبية.

-Arend Lijphart, **The Indonesian Image of West Irian**, Asian survey, vol. I, No.5, London, 1961.

-Arslan Humbaraci, **U.S. Probe in Indonesia**, Eastern World , VoL.XIV, N o.1,London,January1960.

-Benjamin Jean Higgin, **Indonesia A New or Never**, Foreign Affairs, VoL.37, No.1, New york October 1958.

-D.P. Singhal, **The United States of Malaysia, Asian Survey**, VoL.I, No.8, London, October 1961.

-___________**Eroves Pendent in Singapore, British Policy Towards Indonesia, Eastern World** ,VoL.III,No.2,London, February 1948.

-Francis J.Galbraith, **Indonesia's World View and Foreign Policies**, Oribs A Journal of World Affairs, VoL. XIX, No.3,(N.P),1975.

-Guy J. Paukre ,**Current Communist Tactics in Indonesia**, Asian Survey ,VoL.I,No.3,London,May 1961.

_______, **The Soviet Challenge in Indonesia**, Foreign Affairs, Vol.40, No.4, New York, July 1962.

_______, **Toward A New Order in Indonesia**, Foreign Affairs, VoL.45, No.3, New York, April 1967.

Justus M. Van der Kroef, **An Indonesian Ideological Lexicon**, Asian Survey, VoL.II,No.5, London, July 1962.

_______, **Indonesia's New Parliament**, Eastern World, VoL. XIV, No.9, London, September 1960.

______, **Nasution, Sukarno and the West New Guinea Dispute**, Asian Survey ,Vol.I,No.6,London,August 1961.

-Leslie H. Palmer, **Suharto's Indonesia**, Asian Affairs Journal of the Royal Central Asian Society, VoL.57, Part III, London, October 1970.

-Paul W. Van der veur, **West Irian** :A New Ear, Asian Survey,VoL,II,No.8,London,October,1962.

6.الموسوعات الأجنبية.

-**The New Encyclopedia Britannica**, VoL.6, U.S.A.,1985.

-**Encyclopedia Third World**, VoL.II, London, 1980.

-**The Encyclopedia American**, American Corporation, Vol.15, New York, 1980.

-**Encyclopedia Britannica**, 2001.(CD) .

-**Encarta Reference Library**, 2003,(CD).

-**Who's Who, An Annual Biographical Dictionary**,London,1972.



اندونيسيا

في عهد احمد سوكارنو

1967-1945

د. كفاح جمعة وجر الساعدي

هذا الكتاب

إندونيسيا واحدة من الدول الآسيوية التي تتمتع بمميزات عدة جديرة بالبحث، أهمها الموقع الاستراتيجي المهم الذي جعلها محط انظار المستعمرين منذ القرن السادس عشر، اذ منحها الفرصة لممارسة دورها في المحافل الاقليمية والدولية بعد الاستقلال، فضلاً عن ذلك فإنها تضم أكثر المسلمين في العالم، وما يميز الإسلام في إندونيسيا انه دخل بشكل سلمي، اذ اعتنق الإندونيسيون الاسلام عن طريق التجار المسلمين الذين وصلوا الى تلك البلاد في القرون السابقة. شهدت إندونيسيا بعد اعلان الاستقلال عام 1945 تطورات سياسية مهمة، ابرزها النزاع مع هولندا بشأن انتزاع الاعتراف بالاستقلال، ثم الدور البارز الذي قامت به بين الدول الآسيوية والأفريقية، الذي تجسد من خلال احتضانها لأول مؤتمر لدول عدم الانحياز في باندونج عام 1955. وفي ضوء ذلك ، ارتأينا بحث الموضوع بحثاً أكاديمياً، وحاولنا قدر الإمكان في بحثنا هذا الإلمام بجوانب المدة قيد الدراسة كافة، لوضع بحث أكاديمي متخصص يسد فراغاً واضحاً في المكتبة العربية اسهاماً منا في رفد الدراسات التاريخية بالبحوث الأكاديمية.